آليات تدويل التعليم الجامعي: دراسة مقارنة لجامعات كاليفورنيا وطوكيو والمنيا

د/ داليا طه محمود يوسف
أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا

د/ رقية عيد محمد دربالة
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا

ملخص البحث

تتنوع آليات تدويل التعليم الجامعي لتشمل؛ العديد من البرامج والاستراتيجيات والتي تتضمن الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمنافسة على استقطابهم، ونقل البرامج الأكاديمية والثقافات، والحراك المؤسسي، والشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية؛ ومن ثم يهدف البحث الراهن إلى التعرف على آليات تدويل التعليم الجامعي بجامعتي كاليفورنيا وطوكيو وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية (جامعة المنيا نموذجًا)، ويسعى البحث إلى طرح تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي على ضوء خبرة جامعتي كاليفورنيا وطوكيو ، بما يتفق مع السياق الثقافي المستقبلي للمجتمع المصري، وفي سبيل ذلك يستخدم البحث مدخل المشكلة (لبراين هولمز) في الدراسات التربوية المقارنة.

الكلمات المفتاحية: آليات تدويل التعليم الجامعي ـ الحراك الطلابي ـ حراك أعضاء هيئة التدريس ـ الحراك المؤسسي ـ الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

Mechanisms for internationalizing higher education: A comparative study of the universities of California, Tokyo and Minia

Abstract:

The mechanisms of internationalization of university education vary to include many programs and strategies that include international academic mobility for both students and faculty members. And competition to attract them, transfer of academic programs and cultures, institutional mobility, and international university partnerships and agreements. Therefore, the current research aims to identify the mechanisms of internationalization of university education at the university of California and the university of Tokyo and the possibility of benefiting from them in Egyptian universities (Minia University as a model). The research seeks to present a proposed vision for internationalization of university education in the light of experience of the university of California and the university of Tokyo, in a manner consistent with the future cultural context of Egyptian society. For this purpose, the research uses the problem approach (Brian Holmes) in comparative educational studies.

Keywords: Mechanisms for internationalization of university education - Student mobility - Faculty mobility - Institutional mobility - International university partnerships and agreements.

آليات تدويل التعليم الجامعي: دراسة مقارنة لجامعات كاليفورنيا وطوكيو والمنيا

د/ داليا طه محمود يوسف
أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا

د/ رقية عيد محمد دربالة
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا

مقدمة:

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو القطاع الأكثر قابلية للتحديث والتطوير؛ اعتمادًا على المستجدات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، كما أنه المولد الرئيس للقوى البشرية المؤهلة لتحقيق الخطط التنموية. وفي عصر الثورة المعرفية يواجه التعليم العالي العديد من التحديات المختلفة الناجمة عن التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عملت على تلاشي الحدود بين الدول، وجعل العالم قرية صغيرة في ظل الانفتاح المعرفي والاقتصادي؛ مما أدى إلى وجود تنافس بين المؤسسات التعليمية في تأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر اقتصاد المعرفة.

وقد أدى ظهور مجتمع واقتصاد المعرفة أيضًا إلى تغييرات مؤسسية عميقة في أنظمة التعليم الجامعي، وتعد العولمة من أهم تلك التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية؛ حيث فرضت العولمة على الأنظمة التعليمية ضرورة إيجاد أنماط جديدة من التعليم منها التعليم والتدريب عن بعد، والجامعات الافتراضية، والتعليم الإلكتروني؛ مما جعل التدويل مُدخلًا رئيسًا يمكن أن تتبناه الجامعات على مستوى العالم؛ لمواجهة تأثيرات العولمة المتلاحقة؛ وذلك بإضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على فلسفة، وعمليات، ومخرجات منظومة التعليم الجامعي بها.

ويعد تدويل التعليم الجامعي من أبرز الاتجاهات التربوية العالمية التي تهدف إلى إضفاء بعدًا دوليًا على الممارسات الجامعية؛ بما يحقق اتساع نطاق تقديم وانتشار الخدمات التعليمية وجعلها عابرة لحدود الدول والقارات.

والتدويل كمفهوم وجدول أعمال استراتيجي ظاهرة واسعة ومتنوعة نسبيًا في التعليم العالي؛ حيث تطور التدويل من نشاط هامشي إلى جانب أساسي في أجندة

الإصلاح، واتجهت على إثر ذلك العديد من الجامعات إلى تبني خطط مختلفة؛ لدعم حركة التدويل، وتلبية متطلبات السوق الدولية المفتوحة عبر تبنيها خططًا استراتيجية للتدويل الخارجي والداخلي والتدويل الشامل؛ ليشهد العالم حراكًا أكاديميًا متعدد الاتجاهات، ويصبح التدويل الوسيلة المُثلى لمواكبة التطورات والمتغيرات في البيئة المحيطة من جهة، ومؤشرًا لتقييم جودة أداء الجامعات وتحقيق مكانة متميزة في التصنيفات الدولية لها من جهة أخرى (Wit, D. H., 2021, 28).

ويشير تدويل التعليم العالي إلى تلك السياسات والبرامج المحددة التي تنفذها الحكومة متمثلة في أنظمتها والمؤسسات الأكاديمية بها؛ لدعم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتبادلهم مع الدول الأخرى، وتشجيع البحث العلمي التعاوني، وإنشاء برامج تعليمية مشتركة" (Zheng, J.& Kapoor, D., 2021, 180).

ويحمل التدويل مزايا وفوائد متعددة سواء بالنسبة إلى الطلاب، أو مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي حول العالم؛ بدءًا من المنافع الاقتصادية، وصولًا إلى المنافع الاجتماعية والسياسية؛ حيث تستفيد تلك المؤسسات من قدرة التدويل على تحقيق العائدات، وزيادة إمكانية توظيف خريجيها؛ من خلال تعزيز مهاراتهم الدولية، كما يُسهم التدويل في ترسيخ تأثير تلك المؤسسات وسمعتها الأكاديمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ورفع مستوى الرأس مال البشري، وتحسين جودة تعليمها (البنك الدولي ، ٢٠٢٠ ، ١٢– ١٤).

ويتخذ تدويل التعليم العالي أو التدويل مع بعد الثانوي أشكالًا متعددة؛ بما فيها حركة الطلاب والموظفين، ومشاريع أكاديمية مشتركة مثل: الشراكات والتعاون والتبادل الدولي، وإنشاء فروع جامعية، وتدويل النشاطات متعددة الثقافات، فضلًا عن تدويل المنهج الدراسي، والتعليم الافتراضي عن بعد؛ لذا حرصت الحكومات المختلفة على تشجيع مؤسساتها الجامعية على الوصول إلى المجتمع الدولي من خلال تنفيذ متطلبات التدويل بدءًا من محاولة جذب الطلاب الأجانب، مرورًا بالشراكات الأكاديمية الجديدة، وصولًا إلى تدويل المناهج الدراسية، وعلى الرغم من ذلك تبقى حركة الطلاب المتوجهين لخارج دولهم من أكثر المؤشرات التي تدل على تدويل التعليم (البنك الدولي، ٢٠٢٠، ١٢).

وتتنوع أنشطة وآليات تدويل التعليم الجامعي؛ لتشمل العديد من البرامج والاستراتيجيات والتي تتضمن الحراك الأكاديمي الدولي لكلٍ من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والمنافسة على استقطابهم، ونقل البرامج الأكاديمية والثقافات، والتأليف المشترك للأعمال البحثية، وتدويل البرامج الدراسية، وإطلاق المشاريع والبرامج عبر الحدود ما بين الدول، والتعلم الرقمي، والتعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت، كما يتضمن التدويل افتتاح فروع للجامعات في الخارج، وبرامج التعليم عن بعد المنتشرة عالميًا، والارتباط الدولي بين المؤسسات التعليمية لتطوير التعليم والأبحاث، وتقديم منح أو بعثات من بنك المنح الدولية لشباب الدارسين والباحثين، وبخاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة (عادل حلمي أمين، ٢٠٢٣، ٤٩: ٥٠).

ولا يعد التدويل هدفًا في حد ذاته؛ وإنما هو وسيلة من أجل ملائمة التعليم الذي تقدمه الجامعات مع المتطلبات والتحديات التي فرضتها العولمة عليها، وعليه أصبح التدويل أداة للتطوير الأكاديمي وتلبية متطلبات البيئة المحلية، والإقليمية، والعالمية، ومواجهة المتغيرات العالمية بتعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي.

حيث يهدف تدويل التعليم العالي إلى الانفتاح على الآخرين والابتعاد عن العزلة، والشفافية العلمية والأكاديمية والثقافية؛ مما يشكل عناصر جوهرية لنماء الجامعات خاصة في ظل التزايد المستمر في أعداد الطلاب والباحثين، ولا يقتصر التدويل على عمليات التعليم والتدريب والبحث العلمي بل يمتد ليشمل التخطيط لإعادة تنظيم المؤسسات التعليمية وإدارتها (نجود حميد، ٢٠٢٤، ١٦٢).

وعليه فإن تدويل التعليم الجامعي لم يعد ترفًا تسعى إليه بعض الجامعات المتقدمة، بل صار ضرورة لجميع نظم التعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم؛ فرضتها تداعيات العولمة من ناحية، والرغبة في تعزيز القدرة التنافسية والمكانة العالمية من ناحية أخرى (محمد ابراهيم مطر، ٢٠٢١، ١١٦٧).

ولذلك توجهت دول عدة نحو تدويل قضايا التعليم, وعلى وجه الخصوص التعليم العالي؛ قناعة من مفكريها أن تدويل التعليم يمثل أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة بالتعليم العالي، وقد ازدادت أهميته وأصبح يشكل أهمية

قصوى لمؤسسات التعليم العالي، وأصبحت معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة تركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تسعى لتدويل التعليم الجامعي على مستوى كافة الجامعات بها؛ حيث بدأت الاهتمام ببرامج التدويل منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأصبح جزء لا يتجزأ من نظام التعليم العالي بها، وهناك العديد من وسائل الجذب التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لجذب الطلاب الدوليين للدراسة بجامعاتها العريقة والمتطورة؛ حيث توفر الحكومة الفيدرالية تمويلًا للبحث والتطوير للتعليم العالي أكثر من أي قطاع آخر؛ ففي عام ٢٠١٧، حقق قطاع التعليم العالي ١٣٪ من إجمالي ٥٤٨ مليار دولار في البحث والتطوير في الولايات المتحدة؛ وزادت هذه النسبة إلى حوالي ٣٠٪ من إجمالي أنشطة البحث والتطوير الممولة اتحاديًا (Trapani, J. & Gibbons, M., 2020).

فالولايات المتحدة الأمريكية تعد من الدول الأكثر تمثيلًا بشكل عام في قائمة أفضل ٢٠٠ مؤسسة جامعية ممثلة ٩١ مؤسسة على مستوى العالم كأفضل ترتيب، مما يجعلها مستقطبة لأكبر عدد من الطلاب الدوليين (The Times Higher Education World University Rankings, 2024, World University Rankings).

وتتميز جامعة كاليفورنيا بموقعها المتميز في قمة هرم التعليم العالي على مستوى الجامعات الأمريكية في العالم، وتتميز أيضًا برقي مستواها الأكاديمي في جميع التخصصات، وتوازي شهرتها جامعة كمبردج وجامعة هارفارد؛ وتحتل المركز التاسع عالميًا وفق تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي العالمية عام ٢٠٢٤، وتعمل الجامعة على جذب العديد من الطلاب والباحثين الموهوبين من كافة دول العالم، وتعد ولاية كاليفورنيا التي تقع بها الجامعة أكبر مستقبل للطلاب الدوليين على مستوى الولايات كلها (The Times Higher Education World University Rankings, 2024, World University Rankings).

ويعد المجتمع الياباني نموذجًا فريدًا ورائعًا فيما حققه في مجال تدويل التعليم، والذي كان له دور عظيم وأساسي في التقدم التكنولوجي والصناعي لليابان على المستوى العالمي، وكان أيضًا من أسباب تفوقها في التقنية والمحافظة على ثقافة وحضارة شعوبها.

فقد تبنت اليابان سياسة تدويليه لجامعاتها تحت مسمى (الكوكوسايكا Kokusaika)؛ ومعناها باليابانية سياسة التفاهم والتعاون المشترك من خلال؛ تبادل الأفراد، والثقافات، والأفكار، والعلوم، وحققت هذه السياسة طفرة كبيرة في معدلات الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليابانية (Watabe, Y, 2010, 39).

واليابان هي أول دوله شرقية تبدأ في تنفيذ تدويل التعليم العالي؛ لإدراكها بأهمية تلك القضية؛ وكنتيجة لعدد من الخطط والبرامج التي عمدت إليها الحكومة اليابانية شهدت الجامعات اليابانية زيادة سريعة في عدد الطلاب الأجانب على أراضيها، وأصبحت اليابان واحدة من أكبر دول في هذا الصدد، وكان الهدف الرئيس من وراء تدويل التعليم العالي باليابان نشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة باعتبار اليابان نموذجًا ناجحًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (عنتر محمد، ٢٠١٨، ٢).

وتعد الجامعات اليابانية جاذبة للطلاب الدوليين؛ بسبب الرسوم الدراسية المنخفضة؛ حيث يبلغ متوسط الرسوم الدراسية السنوية في الجامعات حوالي ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وهو أقل بكثير من بعض الوجهات الغربية، بالإضافة إلى أن اليابان حددت هدفًا لتوظيف ٦٠٪ من الطلاب الدوليين عام ٢٠٣٣، وتمتلك الجامعات اليابانية قسمًا جديدًا لتنمية الموارد البشرية للأعمال التجارية الدولية، وتهدف الأبحاث إلى تطوير محترفي الأعمال اليابانيين والآسيويين كخبراء دوليين في علوم التسويق والتوزيع (Kakuchi, S. 2024, 2).

وتعد جامعة طوكيو باليابان الجامعة الأولى على مستوى قارة آسيا، ورقم سبعة وعشرون على مستوى العالم في تصنيف جامعة شنغهاي (Shanghai Ranking, 2023, Academic Ranking of World Universities).

وقد ارتكزت الجامعة للوصول لهذا المركز المتقدم لعدة أهداف مثل: إجراء بحوث ذات مستوى عالمي، وإصلاح نظام التعليم بما يناسب العصر الحالي من تقدم، وتدريس عدة برامج باللغة الإنجليزية بجوار اليابانية، والتوسع في منح الدرجات الجامعية المعتمدة للطلاب الدوليين، ودعم الحراك الطلابي، كذلك دعم حراك أعضاء هيئة التدريس الدولي، والتنوع في أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين

داخل الجامعة مع اختيار الأكثر كفاءة لتدعيم الجامعة، كما أن لها ٤٠ فرع في دول العالم (The University of Tokyo, 2023).

وإذا كانت الجامعات في أنحاء العالم تواجه عدة تحديات أبرزها؛ تزايد معدل التقدم التكنولوجي، والانفتاح الإعلامي والثقافي، والمنافسة الاقتصادية العالمية؛ لذا ترى الباحثتان أن عملية التجديد والتطوير في الجامعات تحتاج إلى توافر فكر استراتيجي واضح للتدويل تتبناه الجامعة، وامتلاك رؤية استراتيجية تعتمد على الدراسة الجيدة للواقع المؤسسي، والاستفادة من خبرات الجامعات الرائدة في تبني نهج التدويل على مستوى العالم.

فعلى الرغم من الجهود المصرية المبذولة في تطبيق آليات وبرامج التدويل في الجامعات، فإن تلك الجهود مازالت محدودة؛ وذلك لغياب وجود رؤية استراتيجية واضحة لتدويل التعليم الجامعي، وهذا ما يدعو إلى القيام بدراسة علمية تهدف التعرف على بعض آليات تدويل التعليم الجامعي في جامعتي كاليفورنيا وطوكيو وإمكانية الإفادة منها في جامعة المنيا، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

مشكلة البحث:

تعد الجامعات أهم المرتكزات التي تقوم عليها التنمية الشاملة في جميع المجتمعات المتقدمة؛ وذلك لأنها المنوطة بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لشغل المهن المختلفة في جميع قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى دورها في الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجامعات المصرية إلا أنها لم تعد جاذبة للغالبية العظمى من الطلاب الدوليين كما كانت من قبل، ولم يعد هناك إقبال على أعضاء هيئة التدريس المصريين، وكذلك افتقار العديد من هذه الجامعات إلى البنية الأساسية اللازمة لاستقبال الطلاب الدوليين، واتباع عملية مطولة لتوقيع مذكرات التفاهم، تتضمن سلسلة من الخطوات اللازمة في الجامعة ووزارة التعليم العالي؛ حيث يجب أن تحصل كافة الاتفاقيات الدولية على العديد من الموافقات المسبقة والإجراءات الروتينية المعقدة؛ مما أدى إلى تناقص عدد الطلاب الوافدين للدراسة بمصر (محمود محمد، ٢٠١٨، ٢٣-٢٤).

ويُمكن تحديد المشكلة بشكل أوضح وفق للخطوة الأولى من مدخل المشكلة لبراين هولمز؛ وذلك ببيان جوانب التغير وجوانب التغير(الطفيف) البطيء على النحو التالي:

أولًا- جوانب التغير:

وتتمثل في التغيرات الحادثة بالمجتمع المصري في كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية مثل: الأخذ بنظام اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب مع التنافسية، وتزايد الاهتمام بالتكنولوجيا والرقمنة والتحول الرقمي، والتأكيد على أهمية دور الجامعات في تطوير المجتمع المصري، وتحقيق طموحات التقدم الاقتصادي والعلمي، وبتأثر المجتمع المصري بتحديات العولمة، والتطور التكنولوجي، والأخذ بمجتمع المعرفة، وزيادة أهمية التعلم مدى الحياة، والتحول الجذري في النظرة السائدة للمدارس والجامعات؛ لتصبح مراكز للتعلم المجتمعي، وبالتالي أصبح بمقدور الطلاب الاستفادة بشكل متزايد من هذه المصادر المعرفية المتنوعة في التعلم خارج أسوار الجامعة، مما زاد من الحراك على مستوى العالم.

وقد انعكست هذه التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على استراتيجيات تدويل التعليم الجامعي والتي منها:

١. الحراك الطلابي:

- تأكيد المادة (٢١) في الدستور، وكذلك المادة (١) في قانون تنظيم الجامعات؛ على أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقًا للقانون؛ مما يسهل عملية حراك وانتقال الطلاب بين الجامعات حول العالم (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١٠:٩) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٦، ٢).
- تعاون وزارة الخارجية مع الجامعات؛ لتسويق البرامج المختلفة التي تقدمها الجامعات المصرية وذلك من خلال؛ مبادرة "ادرس في مصر" التي تعمل من خلال محورين أساسيين هما؛ توفير التسهيلات اللازمة للطلاب الوافدين للتقديم، والتسويق لبرامج وكليات الجامعات المصرية، والترويج للسياحة التعليمية بمصر من خلال التواصل المُستمر مع المُستشارين الثقافيين،

والمشاركة في المعارض التعليمية داخل وخارج مصر، وتنظيم لقاءات افتراضية بالتعاون مع المكاتب الثقافية المصرية بالخارج للتعريف بالمبادرة والترويج للدراسة بالجامعات المصرية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٤، الدراسة في مصر).

- تنوع الجامعات المصرية وانتشارها على مستوى الجمهورية؛ مما يتيح للعديد من الطلاب في دول العالم حرية الالتحاق بأي جامعة منها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٤، الجامعات الحكومية).
- تواجد العديد من الجامعات المصرية في بعض التصنيفات العالمية ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم؛ والذي يعد من أهم وسائل جذب الطلاب الدوليين (Qs World University Rankings ,2024, The University of Egypt).
- تميز بعض البرامج الخاصة في كليات الجامعات المصرية؛ وبالأخص في المجال الطبي مما يجذب العديد من الطلاب ليكونوا من خريجيها وخاصة طلاب الدول العربية.

٢. حراك أعضاء هيئة التدريس:

- تأكيد الدستور في المادة (٢٣) على كفالة حرية البحث العلمي، وضمان حرية الفكر والتعبير والنشر الدولي (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١٠).
- تأكيد قانون تنظيم الجامعات على فتح البعثات لعدد كبير من الباحثين للحصول على درجات علمية من الجامعات المتقدمة ذات السمعة العالية من خلال خطة البعثات (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ١: ٧، ١٢٩: ١٣٠).
- موافقة مجالس الجامعات المصرية – وفق قانون تنظيم الجامعات المادة ١٤٦– لأعضائها بالدراسة بالخارج بعد حصولهم على منح شخصية ممولة من جامعات أجنبية ذات ترتيب مميز (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ٣٠).
- تأكيد القيادة السياسية بدور مصر في تنمية وتدريب أبناء الدول الإفريقية من خلال؛ منح دراسية بالجامعات المصرية وخاصة في المجال الطبي (جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٣، حصاد الدعم المصري لإفريقيا في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي).

- تأكيد قانون تنظيم الجامعات على إيفاد أعضاء هيئة التدريس مهمات علمية والمشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٨٧، ٢٢).

٣. الحراك المؤسسي:

- تأكيد قانون تنظيم الجامعات على دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع العالمي والارتقاء به (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ١، ٢).
- تأكيد القيادة السياسية على دور مصر الريادي في خدمة أشقائها بفتح فروع لبعض الجامعات المصرية بدول عربية أو إفريقية (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ١).

٤. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

- نصت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية على ضرورة توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى، والهيئات العلمية العربية والاجنبية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ١، ٢).
- تأكيد القيادة السياسية على دور مصر الريادي في الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية مع الدول العربية والإفريقية، وتطلعها للتعاون الدولي.
- توقيع أغلب الجامعات المصرية شراكات وتوأمة مع الجامعات ذات المستوى العالمي.
- تنفيذ بنود رؤية مصر ٢٠٣٠ بحصول الجامعات المصرية على أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميًا.

وفي ضوء ما سبق يتضح حدوث التغير في الإطار المعياري والعقلي (ما ينبغي أن يكون) والمتمثل في التشريعات والقوانين التي تؤكد على أهمية استراتيجيات التدويل ودور الجامعات الريادي في تقدم المجتمع المصري.

ثانيًا ـ جوانب التغير (الطفيف) البطيء:

تتضمن الواقع الفعلي للجامعات المصرية من حيث تنفيذ استراتيجيات التدويل، وتفعيل الاتفاقات الدولية مع الجامعات المختلفة، والتقدم في الترتيب على مستوى

العالم في التصنيفات العالمية. ومن خلال الواقع الحالي للجامعات المصرية، يُلاحظ مجموعة من الأمور التي تدل على ضعف التغير على المستوى المؤسسي منها:

١. الحراك الطلابي:

- غياب الرؤية الاستراتيجية لأغلب الجامعات المصرية في طرق جذب الطلاب الدوليين للدراسة بها (عائشة عبدالفتاح، ٢٠١٦، ٥٠٨).
- تحويل التدويل الجامعي كمظهر من مظاهر العولمة السلبية بالجامعات المصرية والمتمثلة في: الاغتراب الثقافي، والتبعية الاقتصادية.
- ضعف البنية التحتية، وضعف مواكبة أغلب المناهج للتغيرات العالمية بالجامعات المصرية الجاذبة للطلاب الدوليين (هدى محمد وآخرون،٢٠٢٠، ٢٩٩: ٣٠٠).

٢. حراك أعضاء هيئة التدريس:

- عزوف أغلب أعضاء هيئة التدريس عن استكمال إجراءات البعثات التي يحصلوا عليها بسبب الروتين وتعقد وبطء الإجراءات (أسماء أبو بكر، ٢٠١٨، ١٠٨).
- ضعف تواصل بعض أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الدولية المختلفة؛ لضعف مهارات التواصل الفعال لديهم (حنان أحمد وآخرون،٢٠١٩، ٦٢٤).
- قلة حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية الدولية؛ بسبب الروتين وتعقد وبطء الإجراءات، والتكلفة العالية للمشاركة، وضعف المساهمات المالية للجامعة لدعم حضور تلك المؤتمرات (لبنى محمود، ٢٠٢٢، ٢١٦).
- قلة مساهمة أعضاء هيئة التدريس بالنشر العلمي لأبحاثهم بمجلات عالمية عالية المستوى؛ بسبب التكلفة العالية للنشر، وضعف المساهمات المالية للجامعة للنشر الدولي.
- هجرة أغلب أعضاء هيئة التدريس الذين يُتاح لهم فرصة العمل بالجامعات التي حصلوا منها على درجة الدكتوراه.

٣. الحراك المؤسسي:

- قلة عدد فروع الجامعات ذات السمعة العالمية العالية بمصر مقارنة ببعض الدول العربية.

- قلة عدد فروع المؤسسات والمنظمات العالمية بمصر مقارنة ببعض الدول العربية والإفريقية.
- قلة عدد أفرع جامعة القاهرة والإسكندرية بالدول الإفريقية، وعدم تواجدها بالدول العربية والأوربية (هدى محمد وآخرون،٢٠٢٠، ٢٩٩: ٣٠٠).

٤. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

- قلة تفعيل العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الأكاديمي الدولي بأغلب الجامعات المصرية.
- ندرة حصول الجامعات المصرية على الاعتماد الدولي من الهيئات الدولية (كريمة محمد، ٢٠١٧، ٣).
- تعقد إجراءات التعاون الدولي بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية.
- عدم السماح لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والمبتعثين بالخارج لعقد اتفاقيات وشراكات مع جامعات دولية وتعقد إجراءات تلك الاتفاقيات.

في ضوء ما سبق يُلاحظ حدوث نوع من التغير في الإطار المعياري على المستوى الوثائقي والتشريعات؛ حيث الاهتمام الواضح بالتعليم الجامعي لكونه الأداة الهامة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، واعتباره قضية أمن قومي لمصر والمدافع الأول لمخاطر وسلبيات العولمة، ومواكبة التطورات العالمية واستشراف المستقبل والتأكيد على أهمية العلم وخدمة المجتمع، وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ بكافة بنودها.

ورغم هذا التغير الحادث في الإطار المعياري فإن الواقع يشير إلى ضعف التغير على المستوى المؤسسي، وعلى ذلك يتضح وجود حالة من اللاتزامن بين الإطار المعياري والإطار المؤسسي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات في استراتيجيات التدويل؛ ويمكن بلورة هذه المشكلات فيما يلي:

١. مشكلات متعلقة بالحراك الطلابي:

- رغم الجهود التي تبذلها مصر في مجال جذب الطلاب والأساتذة الأجانب مازالت ضعيفة، ولا ترقى إلى جهود الدول المتقدمة في هذا الشأن؛ وذلك لغياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلًا (عائشة عبدالفتاح ،٢٠١٦، ٥٠٨).

- جهود التدويل المبذولة داخل التعليم الجامعي المصري لا تزال هامشية؛ بسبب ضعف الانفاق على التعليم والبحث العلمي، كما يستند التعليم الجامعي بمصر بوجه عام إلى مناهج ضيقة، وجامدة، وقديمة، ويهيمن فيها حفظ المحتوى على تطوير التفكير مما يؤدي لضعف جذب الطلاب الدوليين (هدى محمد وآخرون،٢٠٢٠، ٢٩٩: ٣٠٠).
- وجود تخوف لدى أولياء الامور لأغلب الطلاب من خبرة السفر والاحتكاك بمجتمع غربي تختلف عاداته وتقاليده عن المجتمع المصري، وضعف الفرص المتاحة أمام الكثير من الطلبة للمشاركة في الأنشطة الدولية (لبنى محمود، ٢٠٢٢، ٢١٦).

وفيما يتعلق بمشكلات الحراك الطلابي بجامعة المنيا كإحدى الجامعات الإقليمية المصرية:

- تعاني الجامعة من قلة عدد الطلاب الوافدين بسبب ارتفاع قيمة الرسوم (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٨٨،٢٠٢٠).
- ضعف وجود استراتيجيات التعليم والتعلم الموثقة والمعلنة، وقلة وجود برامج متميزة لجذب الطلاب الوافدين (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا، ٢٠٢٠، ٧١: ٧٢).
- تعاني الجامعة من ضعف التسويق والإعلان عن البرامج الدراسية لجذب الطلاب الوافدين من الدول(الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٦٧،٢٠٢٠).
- جامعة المنيا بحاجة إلى تطوير البنية الأساسية بما يمكنها من تحقيق استراتيجيات التعليم الحديث، وتفعيل التعليم الافتراضي، والتقويم الافتراضي، وتطوير موقع الخدمة الإلكتروني ليصبح أكثر قدرة على تحقيق الغاية من وجوده محليًا ودوليًا لجذب الطلاب الدوليين (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٨٠،٢٠٢٠).

٢. مشكلات متعلقة بحراك أعضاء هيئة التدريس:

- ضعف جذب الأساتذة والباحثين الأجانب للتدريس بالجامعات المصرية رغم أهميته في المنافسة الدولية (أسماء أبو بكر، ٢٠١٨، ١٠٨).

- ندرة وجود إطار يشجع على انتقال الباحثين وتعزيز التعاون البحثي والعلمي (أسماء أبو بكر، ٢٠١٨، ١٠٨).
- الجامعات المصرية في حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير تعليمها، ووضع سياسات تنظم وتراقب هذا التطوير، وتوفر له المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وتسهيل حركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين. (حنان أحمد وآخرون،٢٠١٩، ٦٢٤)
- تخوف أعضاء هيئة التدريس من السفر والمشاركة في مؤتمرات دولية في ظل المحاذير الدولية نتيجة وجود وباء معين مثل؛ فترة تفشي جائحة كرونا وخطر الإصابة بالفيروس، بالإضافة لعدم إتاحة فرص السفر لبعض الدول نتيجة قيود خاصة بالتطعيم بمصل معين، وضعف الفرص المتاحة أمام الكثير من أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة الدولية (لبنى محمود، ٢٠٢٢، ٢١٦).

وفيما يتعلق بمشكلات حراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا كإحدى الجامعات الإقليمية المصرية:

- تعاني جامعة المنيا من عزوف غالبية معاوني أعضاء هيئة التدريس عن التقدم للحصول على بعثة أو منحة لبعض الدول بسبب ضعف مستواهم في اللغة الأجنبية (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٦).
- تعاني جامعة المنيا من قلة التمويل المتاح لتوفير منح داخلية ومنح الإشراف المشترك للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه. (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٦).
- جامعة المنيا في حاجة إلى دعوة مزيد من الخبراء العالميين؛ لتنمية المهارات البحثية والتقنية لأعضاء هيئة التدريس، وضعف وجود آلية لتسويق البحث العلمي، وقلة المنح الدراسية للخارج، وقلة الاستفادة من العلماء المصريين المقيمين بالخارج وخريجو جامعة المنيا بصفة خاصة (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٨).

٣. مشكلات متعلقة بالحراك المؤسسي:

- الجامعات المصرية في حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير تعليمها، وإنشاء مراكز للتدويل في الجامعات على غرار المراكز القائمة في الجامعات الأجنبية المتقدمة والانفتاح على العالم علميًا وتقنيًا لتسهيل حركة الطلاب (حنان أحمد وآخرون،٢٠١٩، ٦٢٤).
- يشير واقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية إلى أنها بعيدة بشكل كبير عن مستوى الجامعات العالمية، وبعيدة عن معايير تلك التصنيفات، وبعيدة أيضًا عن تحقيق الميزة التنافسية؛ مما يعني تأخرها بشكل كبير عن اللحاق بركب التقدم العلمي، ويصبح المجتمع غير قادر على النهوض بمستوى القوى البشرية المتوفرة لديه والتي من المفترض أن تكون عامل قوة (سحر محمد،٢٠٢٠، ٧١٢).
- حصلت الجامعات المصرية على مراكز متأخرة جدًا في التصنيفات العالمية للجامعات، بل وغابت نهائيًا في بعض السنوات عن التصنيف على المستوى العالمي (سمر مصطفى، ٢٠٢٠، ٤٩٥).
- ضعف إمكانيات المكتبات والمعامل، ونقص الموارد المالية المخصصة لها، وضعف كفاءة وتأهيل الفنيون العاملون بها، كل تلك النواحي من الضعف والقصور أدت إلى تواضع مكانة الجامعات المصرية وغيابها عن التصنيفات العالمية؛ وهذا ما أظهرته بعض التقارير الدولية والتي أكدت على استبعاد الجامعات المصرية من قائمة الجامعات المتقدمة وفقًا لمعايير مختلفة اعتمدت عليها هذه التقارير في تصنيفاتها (هدى محمد وآخرون،٢٠٢٠، ٢٩٩: ٣٠٠).

وفيما يتعلق بمشكلات الحراك المؤسسي بجامعة المنيا كإحدى الجامعات الإقليمية المصرية:

- تعاني الجامعة من قلة برامج التوأمة مع الجامعات العالمية (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٦).
- عدم كفاية الميزانية المخصصة للجامعة مما يعوق انطلاق الجامعة نحو تحقيق طموحاتها في البحث العلمي، والتعلم، وخدمة المجتمع محليًا وعالميًا (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٨٩).

- تعاني الجامعة من عدم وجود قاعدة بيانات للمشاريع البحثية محليًا، ودوليًا (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٩).

٤. مشكلات متعلقة الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

- ضعف استثمار الانفتاح الأكاديمي الخارجي لكافة دول العالم سواء من العلاقات الأكاديمية مع المؤسسات والهيئات الدولية.
- قلة تفعيل اتفاقات التعاون المبرمة بين الجامعات المصرية والجامعات العربية والأجنبية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها (محمد إبراهيم، ٢٠١٥، ٢٢٧).
- ندرة المبادرات المشتركة في البحث والتنمية والابتكار بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية الأخرى (كريمة محمد، ٢٠١٧، ٣).

وفيما يتعلق بمشكلات الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية بجامعة المنيا كإحدى الجامعات الإقليمية المصرية:

- تعاني جامعة المنيا من ضعف تنفيذ الاتفاقات الدولية والأنشطة العلمية والاتفاقيات الثقافية مع الجامعات العالمية المختلفة.
- كما تعاني جامعة المنيا من عدم مواكبة تطوير بعض اللوائح الخاصة ببرامج الدراسات العليا للاتجاهات العالمية الحديثة (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٦).
- كما تعاني جامعة المنيا من عدم وجود قاعدة بيانات للمشاريع البحثية محليًا، ودوليًا (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا،٢٠٢٠، ٧٩).

وبناءً على ما سبق، وفي ظل الأوضاع الجامعية الراهنة من ضعف استراتيجيات التدويل المتبعة بالجامعات المصرية كافة وجامعة المنيا خاصة؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف التدويل المرجوة منه؛ وذلك لانحصار الجامعات المصرية في ظل المحلية التي تسيطر على مجرياته وعدم انطلاقها إلى العالمية في اتجاه تدويل التعليم الجامعي، وتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية، وبالتالي فأهمية التدويل تكمن في مساعدة المؤسسة الجامعية على معرفة مختلف التهديدات التي تواجهها، إضافة مساعدتها على تجنب المخاطر واقتناص الفرص المتاحة لها من أجل التواجد عالميًا في التصنيفات والحصول على ميزة تنافسية.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث وفق لمدخل براين هولمز في الفرض التالي: "**إذا اهتمت الجامعات المصرية بالتدويل، فإنها سوف تتمكن من الحصول على ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية والمساهمة في تحقيق بنود رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق الريادة إقليميًا وعالميًا**".

وفي سبيل التحقق من هذا الفرض يسعى البحث الحالي للإجابة على الأسئلة الآتية:

١- ما الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
٢- ما واقع التدويل في جامعة كاليفورنيا، وما القوى والعوامل ذات العلاقة به؟
٣- ما واقع التدويل في جامعة طوكيو، وما القوى والعوامل ذات العلاقة به؟
٤- ما الواقع الراهن لجهود جامعة المنيا في مجال تحقيق التدويل، وما القوى والعوامل ذات العلاقة به؟
٥- ما أوجه الشبه والاختلاف في التدويل بجامعة كاليفورنيا وطوكيو والمنيا؟
٦- ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي (جامعة المنيا نموذجًا) على ضوء خبرة جامعتي كاليفورنيا وطوكيو، وبما يتفق مع السياق الثقافي المستقبلي للمجتمع المصري؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي لتحقيق الاهداف التالية:

١. الوقوف على الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر.
٢. التعرف على واقع التدويل في جامعة كاليفورنيا، والقوى والعوامل ذات العلاقة به.
٣. التعرف على واقع التدويل في جامعة طوكيو، والقوى والعوامل ذات العلاقة به.
٤. التعرف على الواقع الراهن لجهود جامعة المنيا في مجال تحقيق التدويل، والقوى والعوامل ذات العلاقة به.
٥. توضيح أوجه الشبه والاختلاف في التدويل بجامعة كاليفورنيا وطوكيو والمنيا.
٦. طرح تصورًا مقترحًا لتدويل التعليم الجامعي (جامعة المنيا نموذجًا) على ضوء خبرة جامعتي كاليفورنيا وطوكيو، وبما يتفق مع السياق الثقافي المستقبلي للمجتمع المصري.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الحالي من عدة اعتبارات ومنها:

- تكمن أهمية البحث من أهمية المرحلة المستهدفة بالدراسة وهي المرحلة الجامعية، وهي مرحلة تعليمية مهمة وربما تكون نهائية لأغلب الطلاب المطلوبين في سوق العمل، وما يتطلبه الوضع الراهن من محاولة إمداد وإكساب الطلاب مكتسبات علمية ومعرفية ومهارية تدعمهم في المنافسة على الحصول على فرصة عمل، من هنا تسعى الدراسة إلى فتح الطريق لعملية تدويل التعليم في الجامعات بقصد الارتقاء بمستوى الأداء في الجامعات من الناحية النظرية والأكاديمية بما يدعم منتج تعليمي لديه القدرة على المنافسة إقليميًا وعالميًا.
- أهمية الموضوع نفسه وهو التدويل الذي تسعى الدراسة من خلاله للوصول للريادة عالميًا والتواجد العلمي على المستوى الإقليمي والدولي.
- اهتمام القيادة السياسية بأهمية التعليم الجامعي، وحصول الجامعات المصرية على مراكز متميزة على مستوى العالم وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- يتناول البحث التدويل كمدخل مهم يخدم المؤسسات العلمية في الحصول على المعلومات والمعارف اللازمة؛ لتحقيق التقدم والنهوض بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس ومستوى الطلاب والبحث العلمي وغيرها ... من أجل التواجد عالميًا.
- من الناحية العلمية فإن أهمية البحث الحالي تساعد في تنمية قدرة الجامعات المصرية على الاستجابة لتحديات ومتطلبات التدويل والاستفادة من مميزاتها في تطوير منظومة التعليم الجامعي المصرية.
- كما تدعو الدراسة الحالية القادة المسئولين عن تطوير التعليم في الجامعات المصرية إلى الاهتمام بتطبيق استراتيجيات التدويل العالي والاستفادة منها وتقدم لهم الدعم من خلال أحد مداخل التدويل في التعليم العالي، والمساعدة في تبني وتطبيق ممارسات حقيقة وواقعة تعود بالاستفادة على المجتمع المصري ككل.
- يمكن أن تفيد هذه الدراسة جامعة المنيا في تبني استراتيجية لتدويل التعليم بها، وجذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين للدراسة بكلياتها وخاصة الطبية والهندسية ذات البرامج المميزة.

حدود البحث:

يقتصر البحث الراهن على الحدود الآتية:

١. **الحدود الموضوعية:** فيما يتعلق بدراسة تدويل التعليم الجامعي، فسوف يقتصر البحث على المحاور الآتية:

أ. الحراك الطلابي.

ب. حراك أعضاء هيئة التدريس.

ج. الحراك المؤسسي.

د. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

وتبرر الباحثتان اختيارهما لتلك المحاور باعتبارها تمثل الأساس الذي يوضح بعض آليات تدويل التعليم الجامعي بالجامعات العالمية المتقدمة.

٢. **حالات المقارنة:** فيما يتعلق بحالات المقارنة سوف تقوم الباحثتان بدراسة الجامعات الآتية:

أ. **جامعة كاليفورنيا الأمريكية:** وتبرر الباحثتان اختيارهما لها بما يأتي:

- تلعب الجامعات الأمريكية دورًا فعالًا ومؤثرًا في تبوء الولايات المتحدة للصدارة بين الدول حول العالم؛ بفضل اسهاماتها الحقيقية نشر التدويل واستقطاب العديد من الطلاب الدوليين للدراسة من خلال تقديم المنح العلمية والبحثية، وتحتل الجامعات الأمريكية بصفة دائمة المراكز الأولى في تصنيف الجامعات على مستوى العالم كل عام.
- وجاء اختيار جامعة كاليفورنيا University of California كإحدى الجامعات الأمريكية البحثية الرائدة في العالم، سعت منذ تأسيسها إلى أن تكون جامعة شاملة ذات مستوى عالٍ، وهي اليوم واحدة من أكبر جامعات البحث في العالم، وهي واحدة من أكثر الجامعات العالمية تمتعًا بالحيوية الفكرية والتنوع الثقافي والتكنولوجي مما يعد عامل أساسي لجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من مختلف أنحاء العالم، كما أن ولاية كاليفورنيا التي تقع بها الجامعة تعد أكبر مستقبل للطلاب الدوليين على مستوى الولايات.

- كما تُعد جامعة كاليفورنيا من أفضل الجامعات بالعالم، حيث تم تصنيفها في الترتيب الخامس في تصنيف شنغهاي للجامعات عام ٢٠٢٣ (Shanghai Ranking,2023, Academic Ranking of World Universities)

ب. **جامعة طوكيو اليابانية:** وتبرر الباحثتان اختيارهما لها بما يأتي:

- شهدت الجامعات اليابانية زيادة سريعة في عدد الطلاب الأجانب على أراضيها وأصبحت اليابان واحدة من أكبر دول في هذا الصدد، وكان الهدف الرئيس من وراء تدويل التعليم العالي باليابان نشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة باعتبار اليابان نموذجًا ناجحًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. (عنتر محمد، ٢٠١٨، ٣٧)
- وتم اختيار **جامعة طوكيو اليابانية**، والتي تُعد من الجامعات الرائدة على مستوى العالم؛ حيث حققت في الآونة الأخيرة قفزة أكاديمية كبرى في شتى المجالات الجامعية وخاصة في مجالي التدريس والبحث العلمي؛ باعتبارها جامعة بحثية أصيلة تسعى لتحقيق أفضل الرتب الأكاديمية لها بين الجامعات العالمية، وتتميز من خلال كلياتها ومعاهدها العليا التي تُغطي نطاق كبير من التخصصات الأكاديمية، فهي أقدم جامعة وطنية في اليابان ساهمت في تطور دولة اليابان الحديثة؛ وذلك من خلال تزويد الطلاب بفرص ثرية للتنمية الفكرية. (The University of Tokyo ,2023,2).
- وتم اختيار جامعة طوكيو اليابانية؛ لكونها حصلت على المركز الأول على مستوى الجامعات اليابانية والمركز ال (٦٥) على مستوى الجامعات العالمية وفق تصنيف الويبومتركس لعام ٢٠٢٠م، كما أنها تُعتبر من الجامعات الرائدة في مجالات التدريس والبحث العلمي، وتمتلك نظام حوكمة متميز رغم تبعيتها بشكل كبير للدولة، هذا وتدعم **جامعة طوكيو اليابانية** الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس الدولي، وكذلك استطاعت أن تحقق استقلالية واضحة لها في الجوانب الإدارية والمالية والأكاديمية، كما استطاعت أن تضع نظامًا متميزًا للحوكمة، وقامت بتوفير العديد من الموارد كمصادر للتمويل. (شريف عبد الله، صهيب شحاته، ٢٠٢٠، ١٥٨)

ج. **جامعة المنيا المصرية:** فيما يتعلق بواقع تدويل التعليم الجامعي بالجامعات المصرية سوف يقتصر البحث بعد عرض هذا الواقع على دراسة (جامعة المنيا نموذجًا)؛ وتبرر الباحثتان اختيارهما بما يلي:

- حاجة الجامعات المصرية بصفة عامة وجامعة المنيا بصفة خاصة لتفعيل التدويل وجذب الطلاب الدوليين؛ وذلك لرفع ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات، وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ مما يترتب عليه تحقيق ريادتها محليًا ودوليًا.
- على الرغم من وجود بعض الاتفاقيات الدولية بجامعة المنيا مع بعض الجامعات الأجنبية إلا أنها قليلة وغير مفعلة بالشكل الكافي.
- حاجة أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بجامعة المنيا لتنمية مهارات التواصل للوصول للمنح والبعثات التي تقدمها الجامعات المتقدمة بالإضافة لحاجاتهم لتنمية المهارات اللغوية للدراسة بالخارج.

٣. الحد الزمني:

وفيما يتعلق بالحد الزمني الذي تبدأ معه تحليل المشكلة البحثية في الدولة المحورية (مصر)؛ فقد تم اختيار عقد السبعينات من القرن العشرين؛ وتبرر الباحثتان اختيارهما لهذا العقد؛ لأن الأمم المتحدة أصدرت قرارًا بأن عام ١٩٧٠ هو عامًا لتدويل التعليم (UNESCO , 1970 ,5)

وأصدر المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٤ توصية عُرفت بتوصية الاهتمام بتدويل التعليم؛ وذلك من أجل التفاهم الدولي، كما أهتم المؤتمر بإبراز الأبعاد الدولية للتربية، والأهداف التي يجب مراعاتها، كذلك تنمية الوعي الدولي تجاه الاعتماد المتبادل بين الشعوب، فضلًا عن تحديد المشكلات والقضايا الدولية مثل: الحقوق الإنسانية، والحرب، والسلام، والعنصرية، والتنمية الدولية، والتلوث البيئي(UNESCO, 2023, 3)

كما نصت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية ١٩٧٢ على ضرورة توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى، والهيئات العلمية العربية والأجنبية. (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ٢)

مصادر البحث:

يعتمد البحث الراهن في مادته العلمية على المصادر الآتية:

١. مصادر أولية، تتمثل في:

- التقارير والوثائق الرسمية.
- القواميس والموسوعات والمعاجم المتخصصة في التعليم الجامعي.
- الكتب والمراجع الصادرة عن جهات رسمية في مجال تدويل التعليم الجامعي.
- المواقع الرسيمة للجامعات على الشبكة الدولية للمعلومات.

٢. مصادر ثانوية، تتمثل في:

- الدوريات والرسائل العلمية التربوية.
- المؤتمرات والندوات العلمية التربوية.

٣. مصادر مساعدة، تتمثل في:

- الكتب والمجلات والمقالات في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي ساعدت في تفسير جوانب التغيير لمشكلة الدراسة وفقًا لمنهجية هولمز.

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث فيما يلي:

مفهوم تدويل الجامعات:

- " العملية المقصودة لدمج بُعد دولي أو متعدد الثقافات أو عالمي للتعليم ما بعد الثانوي ووظائفه وتقديمه، من أجل تعزيز جودة التعليم والبحث لجميع الطلاب ولإحداث تأثير ايجابي في المجتمع" (De Wit, H. & Altbach, P., 2021, 30).
- ويعرفه معجم المصطلحات التربوية على أنه: " اتجاه أو حركة تربوية، تهتم بإعداد الفرد وفق رؤى عالمية، وتعتبر الإنسان مواطنًا في مجتمع كبير هو العالم، وتأخذ اهتمامًا خاصًا في السياسات التربوية والمناهج الدراسية، في مختلف المراحل الدراسية، وتقوم على مجموعة من المجالات الرئيسة تحدد أهدافها، وسبل تطوير المنهج في ضوء هذه المجالات، وتتحدد أبعادها في الأبعاد الرئيسة التالية: القيم، والثقافة العالمية، الأنظمة العالمية، القضايا

والمشكلات العالمية، التاريخ العالمي" (حسن شحاتة، وزينب النجار ٢٠٠٣، ٩٩).

- وتقدم الموسوعة الدولية للتربية (The International Encyclopedia of Education) تعريفًا أخر للتدويل على أنها:" مجال أكاديمي يقوم بدراسة المشكلات التربوية عبر الثقافية والدولية؛ بهدف نشر الألفة، والتسامح، والصداقة، والاحترام المتبادل، والأمن، والتعاون والإخاء والمساواة بين جميع الشعوب والأجناس، والاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ وذلك لتحقيق السلام والتفاهم بين البشر" (Sanders, T. & Jennifer, C., 1981, 180).
- ويُعرف أيضًا بأنه " السياسات والبرامج المحددة التي تنفذها الدول، والمؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات او المراكز البحثية لدعم الطلاب أو تبادل أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع البحث العلمي التعاوني بالخارج مع إنشاء برامج تعليمية مشتركة بين البلاد الاخرى (Zheng, J.& Kapoor, D., 2021, 180).

التعريف الإجرائي لآليات تدويل التعليم الجامعي " البرامج والإستراتيجيات الجامعية الدولية والتي تشمل: الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين والمنافسة على استقطابهم، ونقل البرامج الأكاديمية والثقافات عبر الحراك المؤسسي، وعقد الشراكات والاتفاقيات بين الجامعات على مستوى العالم؛ لتحسين وتطوير برامج التدويل بالجامعة".

منهج البحث:

في ضوء طبيعة موضوع البحث وأهدافه؛ فإنه البحث الراهن يسير وفق مدخل المشكلة لبراين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة، والذي يتكون من خطوات أربع يمكن ترجمتها إجرائيًا كما يأتي (نبيل سعد، ٢٠٢٠، ٦٧٢:٦٧٥):

١) **اختيار المشكلة وتحليلها:** وفي هذه الخطوة يعرض البحث التغيرات التي تواجه المجتمع المصري والتعليم الجامعي والتحديات والتطلعات للنهوض بمستوى الجامعات المصرية في الأطر الأربعة، وما يقابلها من التغيرات البطيئة في المجتمع؛ وذلك لتوضيح مشكلة البحث بشكل دقيق.

٢) **صياغة مقترحات السياسة التعليمية:** يعرض البحث في هذه الخطوة لتدويل التعليم الجامعي كآلية تمكن الجامعات من رفع ترتيبها غي التصنيفات العالمية، وتحقيق ريادتها محليًا، وإقليميًا، وعالميًا.

٣) **تحديد العوامل المتصلة (ذات العلاقة):** في هذه الخطوة يتم تحديد القوى والعوامل الثقافية ذات العلاقة بالدول والجامعات محل الدراسة.

٤) **التنبؤ:** في هذه الخطوة يقوم البحث بعقد المقارنة التفسيرية بين حالات المقارنة الثلاث؛ للوقوف على التشابهات والاختلافات وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؛ للخروج بمرتكزات عامة تُساعد في وضع منطلقات لطرح تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي في مصر(جامعة المنيا نموذجًا) في ضوء السياق الثقافي المصري، والتأكد من إمكانية تطبيق هذا التصور إذا ما وضع موضع التنفيذ في البيئة المصرية؛ وذلك بوضع متطلبات التنفيذ والمعوقات التي يمكن أن تحدث أثناء التنفيذ وسبل التغلب عليها.

الدراسات السابقة:

نظرًا لأهمية التكامل في الجهود المبذولة في عمليات البحث العلمي تجاه الهدف المرجو من الدراسة الحالية تبدو أهمية الرجوع للدراسات السابقة؛ وذلك لتحديد المسار والانطلاق الواع في الدراسة وعملية البحث، والذي يقود نحو تحقيق الهدف من الدراسة الحالية، مع عرض موجز لبعض الدارسات التي تخص الموضوع مرتبة تنازليًا حسب الترتيب الزمني لإجرائها بدءًا بالأحدث.

الدراسات العربية:

١. **تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية (نجود حميد، ٢٠٢٤، ١٥٩– ١٧٨).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية تدويل التعليم العالي، واستعراض تجربة ماليزيا في تدويل التعليم العالي، واستخلاص أوجه الاستفادة من تجربة ماليزيا في تدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تدويل التعليم العالي يعد من أبرز التوجهات الدولية في التعليم العالي لتطوير منظومة التعليم على مستوى الدول المتقدمة والناشئة، وأن قوانين تدويل التعليم في ماليزيا ساعدتها في تسريع وتيرة

التدويل لتحقيق أهدافها لتصبح مركزًا لتقديم خدمات التدويل، كما أن فروع الجامعات العالمية بماليزيا أسهمت في زيادة البرامج الدولي، وزيادة نسبة الطلاب الملتحقين بها في الداخل والخارج.

٢. **تدويل التعليم الجامعي المفهوم – النشأة والتطور – الأهداف والمعوقات: (علي عيضة، ٢٠٢٣، ٢٠– ٣٩).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية لتدويل التعليم الجامعي، والمتمثلة في مفهوم التدويل من حيث النشأة، وتطور منهجية التدويل، وأهدافه، ومعوقاته، وطرق التغلب عليها، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي كأداة رئيسة لجمع البيانات بمساندة أسلوب تحليل المحتوى، وتناولت الدراسة مفهوم التدويل وعلاقته بالعولمة، من خلال عرض مراحل تطور التعليم الجامعي، وتطور منهجية التدويل، وكذلك عرض مفهوم التدويل من منظور أكاديمي، ومن خلال منظور المنظمات الدولية، ثم دور التدويل أثناء جائحة كوفيد ١٩، التي أحدثت خللًا في مجال التعليم، تعزز على إثرها مفهوم التعليم والتعلم عن بعد التدويل المنزلي، وعرض أهداف التدويل وأهميته ومعوقاته وطرق التغلب عليها، وذلك بغرض تحقيق مستقبل تنموي أفضل لتعليم جامعي دولي ريادي متميز.

٣. **متطلبات تمكين الجامعات المصرية من تدويل خدماتها مدخلًا لتحسين القدرة التنافسية لها: رؤية إستراتيجية (رضا بخيت، ٢٠٢٠) .**

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية استراتيجية مقترحة لمتطلبات تمكين الجامعات المصرية من تدويل خدماتها كمدخل لتحسين القدرة التنافسية، منهج الدراسة الوصفي التحليلي، عينة الدراسة عينة من أعضاء هيئة التدريس من الخبراء والقيادات الجامعية ومدراء الوحدات ذات الطابع الخاص ببعض الجامعات المصرية هي: (أسيوط– القاهرة– السويس– المنصورة) قوامها (٣١٠) عضو هيئة تدريس، بالإضافة إلى إجراء المقابلات غير المقننة أثناء تطبيق الاستبانة وتحكيمها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى اكتشاف العديد من جوانب الضعف في الواقع الفعلي لتوافر متطلبات تدويل الخدمات الجامعية، التي حصلت على نسبة عالية جدًا من الأهمية في تحقيق القدرة التنافسية للجامعات من وجهة نظر عينة الدراسة، وقدمت الدراسة رؤية استراتيجية مقترحة لتدويل الجامعات خدماتها وتحسين قدرها التنافسية.

٤. تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية "دراسة تحليلية" (هيام عبد الرحيم، ٢٠٢٠، ٦٥٣: ٧٠٦).

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء الإفادة من بعض الخبرات العالمية الرائدة في هذا المجال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة لعدد من المتطلبات التي تُسهم في تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري مثل: تكوين ثقافة داعمة ومحفزة لتدويل التعليم الجامعي المصري، وإضفاء البعد الدولي على البرامج والمقررات الدراسية، وتيسير إجراءات الحراك الداخلي والخارجي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك توفير الإمكانات المادية والبنية التحتية اللازمة لجودة الخدمات التعليمية المقدمة بالجامعات المصرية.

٥. تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصرفي ضوء بعض الخبرات العالمية (حنان أحمد الروبي، ٢٠١٩، ٣٣٩: ٤٠٧)

هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم العالي ودوره في تعزيز القوة الناعمة لمصر؛ وذلك لتداول مفهوم "القوة الناعمة" في القطاع التعليمي بشكل ملحوظ؛ حيث لايزال يُشكل جزءًا هامًا من معادلة التعليم الدولية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وتحليل واقع القوة الناعمة، وواقع تدويل التعليم العالي بمصر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تراجع القوة الناعمة لمصر، والذى ترتب عليه تراجع لمكانه وشعبيه مصر بين الدول، الأمر الذى استوجب تعزيز القوة الناعمة من خلال تدويل التعليم العالي، حيث تم وضع مجموعة من الأليات المقترحة المرتبطة بالسياسات الحكومية، واليات مرتبطة بخلق بيئة داعمة، واليات مرتبطة بإجراءات عامة لدعم تدويل التعليم.

٦. تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية (عنتر محمد، ٢٠١٨، ١: ٥٦):

هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم في كل من كوريا الجنوبية واليابان، ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وقد اقتصرت الدراسة على نظام تدويل التعليم العالي في كلا البلدين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة،

وأوصت بضرورة فتح أقسام جديدة، وتخصصات دراسية جديدة، لجذب الطلاب الدوليين، وإعداد خطة لتمويل تسويق الأبحاث العلمية للجامعات في الدول المستهدف قبول ابنائها للدراسة بمصر.

٧. تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات (عائشة عبدالفتاح، ٢٠١٦، ٤٥٣: ٥٤٠)

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، وعرض الجهود المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري ومراحل تطورها ومستوياتها، وكذلك رصد واقع التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه رغم المحاولات المبذولة لتدويل التعليم الجامعي المصري إلا أنها هناك مجموعة تحديات تواجه تلك الجهود أهمها غياب فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل، وانخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية يرجع إلى مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات والظروف الاقتصادية، كما أن جهود التدويل محدودة ومتفاوتة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم الجامعي بما يتلاءم مع المعايير العالمية لتصنيف الجامعات.

الدراسات الاجنبية:

١. استراتيجيات التعليم العالي التجارية لتوظيف الطلاب الدوليين في الصين: حافز أو عقبة أمام التعليم المستدام والتعلم؟ (Zhou, L. & Alam, G., M., 2024, 5:33).

هدفت الدراسة إلى التعرف على المبررات التي تدعو مؤسسات التعليم العالي في الصين للمشاركة في توظيف الطلاب الدوليين، والتدقيق في ممارسات التسويق لذلك، وتقييم استدامتها للسياسات الدولية، وكيف تؤثر تلك الأمور على تعليم الطلاب الدوليين؟ وجمع البيانات لفهم مبررات واستراتيجيات وأهمية التسويق التجاري لتشجيع الطلاب الدوليين على الذهاب إلى الصين، واستخدم الباحثان المنهج النوعي، وتم جمع البيانات من جامعتين هما جامعة مزدوجة من الدرجة الأولى، يشار إليها باسم جامعة (SU)، وجامعة غير مزدوجة من الدرجة الأولى،

وتم تحديدها على أنها جامعة (CU). وكان هذا الاختيار متعمدًا؛ لدراسة الاختلافات في استراتيجيات التوظيف وإدارة الطلاب الدوليين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لإنشاء نظام تعليم عالي مستدام، وعلى الكليات والجامعات إعادة تسمية أنفسهم بشكل استراتيجي من خلال ابتكار أنظمة الإدارة والتدريس الخاصة بهم؛ لتعزيز المزيد من الكفاءة الموارد البشرية الدولية، مما يؤدي إلى جامعات مستدامة وجذب طلاب دوليين أفضل.

٢. **تدويل التعليم العالي في لاوس: وجهات نظر موظفي الجامعة حول المبررات والتحديات والاستراتيجيات لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩(Sisavath, S., 2024, 161:180)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر موظفي الجامعة حول المبررات والتحديات واستراتيجيات التدويل من خلال تحليل بيانات المسح التي تم جمعها من ٨٢ من موظفي الجامعة (أي الرؤساء والعمداء والمديرين والأكاديميين والموظفين) الذين يعملون في أربع جامعات عامة في لاوس. واستخدم الباحث المنهج النوعي، وأظهرت النتائج أن ضمان الموارد والمبررات الأكاديمية كانت الدافع الرئيس للتدويل في جامعات لاوس نحو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وتحسين جودة الخدمات التعليمية، وفي الوقت ذاته حاولت الجامعات التغلب على النقص في الموارد البشرية، والتغلب على القيود المالية، والآليات الإدارية لتوسيع ممارسات التدويل، ووجدت هذه الدراسة أيضًا أن الجامعات ركزت على تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ومهارات اللغة الأجنبية لأعضاء هيئة التدريس، وتوسيع الشراكات مع التعاون الجيد، وتعزيز الرقمنة في وظيفة التدريس بالمؤسسة كاستراتيجية تدويل لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

٣. **خبرات أعضاء هيئة التدريس ووجهات نظرهم وتحدياتهم حول التدويل في التعليم العالي من منظور متعدد الثقافات**. **(Hanife, A. , et al., 2020, 1126-1144)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجارب أعضاء هيئة التدريس وآراؤهم والتحديات المتصورة للتدويل في التعليم العالي في سياقين ثقافيين مختلفين من خلال؛ استخدم المنهج بحث سببي مقارن، على عينة قوامها ٢١٦ عضو هيئة تدريس بجامعة في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة في وسط

الأناضول في تركيا، وتم جمع البيانات من خلال مقياس حالة التدويل وتحديات مقياس التعليم الدولي، وتم تحليلها باستخدام الإحصائيات الوصفية والتحليلات متعددة المتغيرات في اتجاه واحد بين المجموعات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون تحديات مختلفة من خلال عملية التدويل في السياقين الثقافيين، وتميل العينة في الغرب إلى التدويل بشكل أقل في الخارج كمستقبلين للطلاب الدوليين وتواجه تحديًا خاصًا لتعليم مجموعات متنوعة من الطلاب والتعامل مع التواصل بين الثقافات، وينظرون إلى مناهجهم على أنها دولية بسبب اعتماد التعليم الناطق باللغة الإنجليزية، وكشفت الدراسة أن الجامعات أصبحت معقدة بشكل متزايد ويجب عليها وضع سياسات ليس فقط لتلبية احتياجات الطلاب الدوليين، ولكن أيضًا لتعزيز سياسات البحث التعاوني في سياق عالمي.

٤. التدويل في مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث الفنلندية.

(Leasa, W. & David, H. & Anni, S., 2019)

هدفت الدراسة إلى تحديد الوضع الحالي للتدويل من قبل المعهد الفنلندي للبحوث التربوية، ومقره في جامعة يوفاسكولا، وتم جمع بيانات البحث من خلال استبيان ومقابلات أجريت في جامعات فنلندية مختلفة، وأظهرت نتائج الدارسة وجود اختلافات واضحة داخل مؤسسات التعليم العالي وفيما بينها من حيث الإلمام بمفهوم التدويل والأهمية المنوطة به، ومدى تحقيق المساواة في مشاركة الطلاب الدوليين في الأنشطة المختلفة. وأوصت الدراسة بالعديد من الممارسات للتغلب على بعض التحديات اللغوية التي تواجه الطلاب الدوليين، وتعزيز التدويل في الجامعات، والكفاءة بين الثقافات والمهارات اللغوية بين المعلمين والإداريين.

٥. استراتيجية تدويل مؤسسات التعليم العالي البريطانية ورضا الطلاب.

(Paula, C., & Fragouli, E., 2018, 1:23)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف استراتيجية تدويل مؤسسات التعليم العالي البريطانية ومدى رضا الطلاب، والتعرف على تأثير العلامات التجارية عليهم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب الدوليين وصفوا التجربة بالإيجابية، ولكن يوجد بعض المفاهيم الخاطئة؛ مثل مدى رضاهم عن قطاع التعليم العالي؛ حيث لا

يتم الاعتراف بالاختلافات الثقافية ودمجها بالكامل في المناهج التعليمية، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى وجود فجوة غير مرئية بين الجامعة والمتقدمين الدوليين لها.

٦. تدويل التعليم العالي: تسعة مفاهيم خاطئة: التعليم العالي الدول(Wit, D. H., 2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور التدويل العالي الأوروبي على مدار العشرين عامًا الماضية، باعتباره يستهدف تحسين جودة التعليم العالي وكفاءات الموظفين والطلاب، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك بعض المفاهيم الخاطئة الرئيسة حول تدويل التعليم العالي، وأوصت الدراسة بضرورة اعتبار تدويل التعليم ليس هدفًا رئيسًا بل هو عملية إدخال الأبعاد الثقافية، والدولية للتعليم العالي.

٧. التدويل: أجندة تحويلية للتعليم العالي؟ (Robson, S., 2011, 619:630)

هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم ودوره في إحداث التغير بمؤسسات التعليم العالي بإنجلترا وويلز، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن تدويل التعليم أحدث تحولات كبيرة بالجامعات البريطانية، وكذلك زيادة الحراك الدولي للطلاب والباحثين، وأهمية تطوير المناهج الدراسية بما يلائم الطلاب الدوليين، وكذلك الحاجة لزيادة الأنشطة الأكاديمية داخل الجامعات البريطانية.

التعليق على الدراسات السابقة:

أكدت الدراسات السابقة على إضفاء البعد الدولي على مهمات الجامعات وواجباتها (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع،)؛ وذلك لتحسين وتطوير الجامعات والوصول بها إلى أعلى مستوى، وتنوعت معظم الدراسات إذ أشارت بعضها إلى اعتبار التدويل من الأمور التي على الجامعات الاهتمام به للوصول إلى العالمية، وأن تعزز قدرتها التنافسية على مستوى الجامعات العالمية.

وقد أكدت الدراسات السابقة علي أهمية الربط بين مفهوم تدويل التعليم والتنافسية العالمية للجامعات من وأيضًا سعيًا لتحقيق الريادة الجامعية وتحسين تصنيفه عالميًا، كما سعت الدراسات الى ربط التدويل بأحد المداخل الاستراتيجية، وكل دراسة من الدراسات السابقة، تحاول الوصول إلى هدفها ومحاولة الباحث الوصول إلى نتائج تعتبر في نظره مفيدة له ولمجتمعه.

ومن خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن استخلاص عدة نتائج من أهمها:

- أن الجامعات تحتاج في ظل عالم سريع ودائم التغيير أن تتكيف مع مجتمعها العالمي، وفي هذه الحالة تصبح الحاجة إلى التدويل أمرًا ملزمًا، ومطلبًا مهمًا.
- أن هناك اتجاهًا قويًا ومتناميًا لتدويل التعليم العالي، ولا يقتصر ذلك فقط على عمليات التدريب والتدريس والبحث، بل والتخطيط لنظم المؤسسات وإداراتها.
- تعدد مجالات وآليات تدويل التعليم الجامعي ومن بينها: التبادل الطلابي، وبرامج الدراسة بالخارج، والدراسة باللغة الأجنبية، والتعاون في مجال المناهج، وإضفاء البعد الدولي عليها، وتطوير شبكات المعلومات بين الجامعات، وتأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، وإقامة مشروعات للنشر المشترك.
- أن مصر تهتم بتطبيق برامج للتبادل الدولي ومن أكثرها عقد اتفاقيات للتعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية.
- إدارة الجامعات عليها إعطاء الاهتمام الكافي بالتدويل بنفس مستوى الاهتمام بالتميز التسويقي للشركات أصحاب المنتجات؛ والتي تسعي للتسويق والمنافسة في السوق المحلي والعالمي؛ لكي تتمكن الإدارة من تحليل مواطن قوة وضعف المنافسين لما لها من أهمية في تحقيق أفضلية تنافسية تمكنه من تحقيق الريادة التنافسية.

وفي ضوء العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أيضًا:

- ثمة تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث الاهتمام بموضوع تدويل التعليم الجامعي.
- تسعى الدراسة الحالية إلى طرح تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي، من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة وواقع الأدبيات وأفضل الممارسات.
- ثمة اختلاف منهجي بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية؛ فالدراسات السابقة اعتمدت (وفق توصيفها) على المنهج الوصفي أو المنهج المقارن لتحقيق ما ترنو إليه كل دراسة من أهداف، في حين تعتمد الدراسة الحالية على مدخل المشكلة لبراين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة للتوصل إلى التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري للدراسة، والتعرف على بعض ملامح تدويل التعليم الجامعي في سياقات مختلفة.

خطوات البحث:

في ضوء منهج البحث المستخدم يسير البحث الحالي وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد الإطار العام للبحث ويشتمل على العناصر التالية؛ (المقدمة– مشكلة البحث – أهداف البحث – أهمية البحث – حدود البحث – مصطلحات البحث – منهج البحث – الدراسات السابقة).

الخطوة الثانية: تحليل المشكلة ويتضمن؛ دراسة وتحليل جوانب التغير العالمية والمحلية، وجوانب التغير في المجتمع المصري وأثرها على العلاقة بين الجامعات المصرية والمجتمع في ظل الاهتمام بالتبادل المعرفي وتدويل التعليم العالي.

الخطوة الثالثة: تحديد الإطار النظري، ويدور حول تدويل التعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر.

الخطوة الرابعة: دراسة وصفية تحليلية للتدويل بجامعة كاليفورنيا الأمريكية، على ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة.

الخطوة الخامسة: دراسة وصفية تحليلية للتدويل بجامعة طوكيو اليابانية، على ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة.

الخطوة السادسة: دراسة وصفية تحليلية لواقع التدويل بجامعة المنيا المصرية، على ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة.

الخطوة السابعة: تحليل مقارن تفسيري للتدويل بالجامعات كاليفورنيا و طوكيو و المنيا (دراسة مقارنة تفسيرية).

الخطوة الثامنة: التنبؤ ويتضمن:

- طرح تصور مقترح لتدويل بجامعة المنيا على ضوء خبرة جامعتي كاليفورنيا وجامعة طوكيو.
- مدى قابلية التصور المقترح للتطبيق في البيئة المصرية.

القسم الثاني: تحليل مشكلة البحث:

يتناول المحور الراهن تحليل مشكلة البحث بعد أن تم اختيارها وتحديدها في المحور السابق (الإطار العام للبحث)؛ وفيه يتم استعراض جوانب التغير التي مر بها المجتمع المصري منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن؛ باعتبارها مرحلة اختلفت في كثير من مظاهرها عما كانت قبلها في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، وكذلك – وفي المقابل – الوقوف على جوانب التغييرات الطفيفة (البطيئة) في المؤسسات في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية؛ بهدف الوقوف على حالة اللاتوافق/ اللاتزامن بين الإطار المعياري والإطار المؤسساتي، أو بين الإطار المعياري والإطار العقلي سواء من حيث السرعة أو الكم، وبالتالي الوقوف بدقة على أبعاد المشكلة تمهيدًا لوضع حلول لها في نهاية البحث بناءً على نتائج هذا التحليل والدراسة المقارنة.

وفي إطار السعي لتحقيق الهدف من هذا المحور، يتم تناول العناصر التالية:

أولًا: جوانب التغير.

ثانيًا: جوانب التغيرات الطفيفة.

ثالثًا: خاتمة.

أولًا ـ جوانب التغير:

يمكن توضيح جوانب التغير السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية فيما يلي:

١. جوانب التغير في المجال السياسي:

يعد العقد السابع من القرن العشرين ذو أثر كبير على الحياة السياسية في مصر؛ حيث بدأ بثورة التصحيح عام ١٩٧١، وبدأت ملامح التغير في السياسة المصرية والتي أعلنها رئيس الجمهورية أنور السادات؛ فقد طلب من مجلس الأمة وضع مبادئ الدستور الجديد، وصدر الدستور الدائم لمصر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ من خلال استفتاء شعبي عام، والذي نص على نظام برلماني ديمقراطي، ودعم سيادة القانون، واستقلال القضاء، ووضع الأسس الاشتراكية للنظام؛ وبذلك قام مجلس الشعب كسلطة تشريعية، إلى جانب مسئوليته عن اعتماد السياسة العامة

للدولة، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة بمراقبة السلطة التنفيذية (سارة نصر، ٢٠٢٠، ٣٠).

وعملت القيادة السياسية على تحقيق مفهوم الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق لبيرالية سياسية تواكب الليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي المنشود؛ وذلك من خلال التحول من سياسة الحزب الواحد إلى التعدد الحزبي، وقد سار الرئيس مبارك في الثمانينات والتسعينات على خطى السادات؛ حيث حافظ على التوجهات العامة لتلك السياسات على مدى العقود التالية، فبدأ في إدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي شملت مختلف جوانب النظام السياسي حيث شهدت الحياة السياسة تطورًا مهمًا في الاتجاه نحو الديمقراطية (محمود محمد، ٢٠١٦، ٣٧٥).

وبذلك أصبح دستور ١٩٧١ المرتكز الأساسي للنظام السياسي بمصر على الرغم مما طرأ عليه من تعديلات عام ١٩٨٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أقر الشعب المصري دستورًا جديدًا وهو دستور ٢٠١٢، والذي تم تعطيل العمل به بعد ثورة ٣٠ يوليو ٢٠١٣، وتم إعداد دستور جديد لمصر يتكون من ٢٤٧ مادة، وتم الاستفتاء عليه في يناير ٢٠١٤، ومازال العمل به إلى الآن (أحمد أبو الحسن، ٢٠٢٣، ١٨:١٦).

وقد حدد دستور ٢٠١٤ ملامح الحياة السياسية بمصر، فنصت **مادته الأولى** على أن "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يتنازل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامي، تنتمى إلى القارة الإفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوي، وتُسهم في بناء الحضارة الإنسانية" وأكدت **المادة الرابعة** على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين؛ وذلك على الوجه المبين في الدستور" (جمهورية مصر العربية ،٢٠١٩أ، ٦).

وتسعى مصر إلى تطور نظامها السياسي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان، يقوم على سيادة القانون من خلال

التداول الديمقراطي للسلطة، وإثراء العمل المؤسسي من خلال تقوية دور المؤسسات كوسيلة للتنمية الوطنية، وإقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام المواطنة.

مما سبق يتضح أن الحقبة الزمنية في الفترة منذ بداية السبعينيات حتى الآن، شهدت مصر فيها تحولًا سياسيًا من خلال؛ إصدار الدساتير المختلفة، وسن القوانين المنظمة للحياة السياسة ونظام الحكم بمصر، والتأكيد على سيادة القانون، والتعددية الحزبية، والسلام الاجتماعي، وحق المصريين في التعليم المجاني، ودعم الدولة للتعليم، والتأكيد على تكافؤ الفرص بين جميع أبناء مصر في التعليم والعناية الصحية، والمشاركة السياسة وحرية التعبير عن الرأي؛ بما يؤدي إلى بناء دولة مدنية حديثة ذات نظام جمهوري ديمقراطي.

ويعد الأخذ **بمبدأ تدويل التعليم الجامعي من منظور سياسي** أكثر ارتباطًا بالبعد الوطني من البعد المؤسسي، وتاريخيًا كان يُنظر إلى التعليم على أنه آداه للسياسة الخارجية؛ وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي والسلام بين الأمم، ورغم أن هذا لايزال يمثل اعتبارًا اليوم، إلا أنه لا يتمتع بالأهمية التي كان يتمتع بها في السابق، وغالبًا ما يُنظر بوصفه شكلًا من أشكال الاستثمار الدبلوماسي للعلاقات السياسية والاقتصادية في المستقبل؛ فمثلًا المنح الدراسية للطلاب الأجانب يُنظر إليها كوسيلة فعالة واعدة في المستقبل؛ لتطوير الفهم للبلد الراعي "المضيف" وبالمثل فإن التبادلات الثقافية والعلمية، والتعليمية بين البلدان مبررة في كثير من الأحيان؛ كوسيلة للحفاظ على التواصل، والعلاقات الدبلوماسية النشطة وتدعيم أواصر الصداقة بين البلدان (شيماء جبر، ٢٠١٩، ٥٥).

ولا شك أن تلك الأفكار والتوجهات السياسة قد انعكست على النظم المجتمعية المختلفة؛ ففي الجانب الاقتصادي تعد الديمقراطية، والتعددية السياسية، والاستقرار السياسي شروطًا أساسية لنجاح اقتصاد السوق، أما في الجانب الاجتماعي؛ فإن الرؤى والأفكار السياسية تُأكد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتنمية القيم الاجتماعية نحو الانتماء والولاء، وتدعيم اللامركزية في الإدارة، وعلى صعيد الجانب التعليمي وخاصة الجامعي؛ فقد انعكس تأثير الجانب السياسي في التأكيد على استقلالية الجامعات، والحرية

الأكاديمية، وديمقراطية التعليم، وربط الجامعات بالمجتمع المحلي، وانفتاحها على المجتمع العالمي.

٢. جوانب التغير في المجال الاقتصادي:

يعد الارتباط بين الحياة الاقتصادية والعوامل السياسية ارتباطًا قويًا؛ حيث تؤثر الحياة السياسية على التفكير الاقتصادي والاستثماري في الدولة؛ ففي بداية العقد السابع من القرن العشرين وتحديدًا بعد ثورة التصحيح ١٩٧١م أخذت القيادة السياسية قرار التحول إلى اقتصاد منفتح على العالم، وزادت وتيرة الرغبة على الانفتاح على العالم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حيث شهد الاقتصاد المصري تحولات عديدة مثل: التحول من سياسة التخطيط القومي وتأكيد دور القطاع العام إلى الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص، وتزايد الاهتمام بتهيئة المناخ للاستثمارات العربية والأجنبية؛ مما ساعد على إعادة الاقتصاد المصري لكي يتعامل مع حركة الاقتصاد العالمي ويتفاعل معه وفق لأسس علمية وواقعية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة المصرية العصرية (حازم الببيلاوي،٢٠٠٠، ٢٩).

وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ شهد العالم تغيرًا متسارعًا وعميقًا في وجه النشاط الاقتصادي، وبرز هذا الاتجاه بوضوح في منتصف السبعينات؛ حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لتحرير الاقتصاد المصري بهدف الخروج من حقب سادت فيها استراتيجية تنمية يقودها القطاع العام، وتتبع منهج التخطيط المركزي "استراتيجية الإحلال محل الواردات"؛ الذي استتبع بدوره تدخل حكومي مفرط غير مدعم بآليات مؤسسية كفؤة، علاوة على التغيرات الكبيرة في البيئة العالمية الاقتصادية والسياسية (أمل صديق عفيفي، ٢٠٠٢، ٦٩).

وفي إطار الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي صدرت العديد من القوانين؛ حيث صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي استهدف تحقيق التحول في مسار السياسة الاقتصادية في مصر؛ حيث تم فتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبًا، ومنح امتيازات عديدة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبة؛ سواء فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية أو إعفاءات الأرباح، والحق في تحويلها

للخارج، وعدم جواز تأميمها أو مصادرة المشروعات، والسماح للقطاع الخاص بعمليات التصدير والاستيراد؛ حيث تم إصدار القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والذي نص على حرية الاستيراد للقطاع الخاص، وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات الاقتصادية في مصر.(Salah ,S. A., 2002, 33)

ويقصد بالانفتاح الاقتصادي " إعادة الاقتصاد المصري لكي يتعامل مع حركة الاقتصاد العالمي ويتفاعل معه وفقًا لأسس علمية واقعية؛ أي رفع كفاءة الاقتصاد القومي لكي يرقى إلى مستوى القدرة على التعامل الحر مع الاقتصاديات المتقدمة في العالم؛ وذلك من أجل العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية (محمود محمد، ٢٠١٦، ٣٧٨).

وقد لقيت سياسات الانفتاح ترحيبًا من الغرب الرأسمالي بل وتشجيعًا، كما أن المؤسسات المالية الغربية هي نفسها التي حثت وما زالت تحث على فتح كل الأبواب أمام الاستثمارات الغربية وإزالة كل العقبات من أمامها (عادل حسين، ١٩٨١، ١٣).

ومع بداية التسعينات من القرن العشرين، ولأسباب كثيرة حدثت تغيرات جوهرية في النظام الدولي، في مقدمتها ثورة الاتصالات، وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وسيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة وفي مقدمتها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصًا في الدول العربية وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل، ونظرًا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الحساب ـ وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ـ على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية وخدمات وحركات رؤوس الأموال؛ فلم يكن أمام أغلبية الدول النامية، إلا أن تقبل خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كما تراه القوى الكبرى، ولم تكن مصر استثناء من ذلك؛ لقد قبلت مبدأ حرية التجارة في السلع والخدمات بانضمامها إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كما فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية، وهذا أمر لا مفر منه والبديل هو الانعزال عن التيار العالمي وهو أمر لا يمكن تحمله. (مصطفى السعيد، ٢٠٠٢، ٤٠).

أما عن العلاقات الاقتصادية الخارجية خلال فترة مبارك فكانت انعكاسًا للنظام السياسي وتوجهاته وترجمة حقيقية لسياسة الانفتاح؛ حيث بدأت مصر تسير نحو

المزيد من تحرير التبادل التجاري عبر عضويتها في منظمة التجارة العالمية، ومشاركتها في العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية والعديد من اتفاقيات التجارة الثنائية.

وقد نصت المادة (٢٧) بدستور ٢٠١٤على " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١١).

ونصت المادة (٢٨) بدستور ٢٠١٤على أن " الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد، وتولي الدولة اهتمامًا خاصًا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١٥ – ١٦).

وتطمح رؤية مصر ٢٠٣٠ أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع، تتمثل أهدافه الفرعية في؛ تحقيق نمو اقتصادي مرتفع احتوائي ومستدام، ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالي، إدماج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة المالية، والتحول نحو اقتصاد رقمي مستدام وكذلك الاقتصاد القائم على المعرفة (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ١١).

وسعت الدولة المصرية على مدار السنوات الثماني الماضية، إلى اقتصاد وطني يتمتع بمقومات تنافسية ومرنة، تُساهم في تعزيز مستويات النمو في مختلف

القطاعات، وتحسين مناخ الاستثمار؛ وذلك من خلال (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢، الاقتصاد المصري في ٨ سنوات) :

- حزمة من الإصلاحات الشاملة، والحوافز الاستثمارية المتنوعة.
- مواصلة جهود رفع كفاءة سوق العمل، وتدعيم مصادر النقد الأجنبي.
- تبني الدولة لخطط التنمية في إطار عمل تشاركي بين مختلف قطاعاتها وشركاء التنمية داخليًا وخارجيًا، وهو الأمر الذي شكل حجر الزاوية في القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الراهنة.

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية التي تتبناها القيادة السياسة بمصر تسعى إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم؛ لتحقيق نمو اقتصادي سريع لمصر، وتقليل نسبة البطالة، وزيادة فرص العمل أمام الشباب، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وحيث إننا نعيش في سياقات نظام اقتصاد عالمي جديد مما يستوجب على التعليم المحلي أن يفي بالاحتياجات الكوكبية؛ مما دعا لضرورة أن يستجيب التعليم للتحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي، والعمل على نطاق كوكبي وما يتطلبه من التآلف الشديد مع الظروف المحلية؛ لذلك يجب على التعليم في كل فروع العلم، أن يعد المتعلمين للاستجابة لتلك المتطلبات المتغيرة (يورجين ميتلشتراس، ٢٠٠١، ٤٩٦).

كما أن هناك مجموعة من المبررات والأسس التي تدعو لضرورة الاهتمام **بتدويل التعليم العالي ومن أبرزها الأسس والمبررات الاقتصادية** مثل: النمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية، والإيرادات، وعدم كفاية نظم التعليم المحلية، وزيادة المخاوف الدولية المشتركة، والاعتماد المتبادل بين الدول؛ مما دعا إلى مطالبة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لامتلاك المعرفة والمهارات اللازمة؛ ليكونوا مواطنين منتجين في المجتمع الدولي، وتعزيز الجودة في التعليم، وزيادة التبادلات والاعتمادات بين الثقافات، والسعي وراء اكتساب المعايير الدولية في مجال التدريس والبحث، وتعزيز المكانة الدولية من خلال بناء شراكات دولية.(Stier, J., 2010, 342).

كما أن تعدد أشكال الاقتصاد الدولي، جعل الحصول على الوظائف يتطلب امتلاك مهارات وكفاءات جديدة؛ فالوظائف الجيدة الآن تتطلب مواطن مؤهل بجميع

المعارف والمهارات العالمية؛ فالتكوين المهني المطلوب يتغير تحت تأثير التطورات الاقتصادية والتكنولوجية؛ فاتفاقية الجات والاتفاقيات الدولية مثلًا تحتاج إلى خريج عالمي، وبمستويات ومهارات معينة.(يورجين ميتلشتراس، ٢٠٠١، ٤٩١).

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الحر أصبح المسيطر على النشاط الاقتصادي في العالم كله، هذا دعا إلى ضرورة إعداد أفراد للدخول في المنافسة في هذا الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب الإعداد للعالمية. ولا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التي يتمتع بها أبناء الدول الأخرى؛ وهنا يبرز دور تدويل التعليم في معرفة الارتباط القائم بين الاقتصاد العالمي؛ ليرى الطلاب دورهم، ودور مجتمعهم في الأنظمة الاقتصادية العالمية المتفاعلة، وإعدادهم لمواجهة هذه التغيرات الاقتصادية، وإكسابهم المهارات والقدرات، وتعليم اللغات الأجنبية؛ وذلك لخوض سوق العمل العالمي، وإيجاد وظيفة تؤهله؛ لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. ومساعدتهم أيضًا لرؤية أنفسهم كعاملين في النظام الاقتصادي.

٣. جوانب التغير في المجال الاجتماعي:

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية في حقبة السبعينات مع ثورة التصحيح على الاوضاع الاجتماعية، ومفهوم العدالة الاجتماعية، حيث أكد الرئيس السادات على ضرورة أن تلقى التنمية الاجتماعية نصيبها في الاستراتيجية الحضارية الشاملة لمصر، وتبع نفس النهج الرئيس مبارك بضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي في ظل النظام الاقتصادي والسياسي، وأن المجتمع الذي نسعى إليه هو مجتمع يضمن للمصريين وأبنائهم حياة كريمة تتسم بالعدالة الاجتماعية، إلا أن فترة حكمه أثرت بصورة كبيرة على المجتمع المصري الذي شهد تدهورًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بالإضافة للتراجع الملحوظ في مستوى التعليم، والصحة، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الجرائم، ومحاولات الهجرة غير الشرعية إلى أوربا (إمام صالح، ٢٠٠٢، ٩٨).

وقد نص دستور ٢٠١٤على ضمان حقوق المواطن المصري، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع، حيث نصت المادة (٨) على أن " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير

سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون"، ونصت المادة (٩) على أن "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز"، ونصت المادة (١٠) على أن " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها" (جمهورية مصر العربية،٢٠١٩أ، ٧).

ونصت المادة (٥٩) على أن " الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها"، ونصت المادة (٦٢) على أن " حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١٩: ٢٠).

ونصت المادة (٨٨) على أن " تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن. ونصت المادة (٩٣) على أن " تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة " (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ٢٥).

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ١١٥).

مما سبق يتضح اهتمام الدساتير والتشريعات والوثائق منذ دستور ١٩٧١ إلى الآن بالمجال الاجتماعي وخاصة تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن، والاهتمام بمحدودي الدخل والفئات المهمشة وذوي الهمم، وتوفير فرص عمل، ورفع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للجميع.

وتعد ملاحقة التغير الاجتماعي المتسارع ضرورة ملحة للمجتمع المصري وإلا حدث تخلف ثقافي لذلك المجتمع وأفراده؛ نتيجة لتغلب الجانب المادي من الثقافة على الجانب المعنوي؛ أي عدم قدرة الفرد على ملاحقة التغير الاجتماعي، **ويبرز دور تدويل التعليم العالي في محاولة إعداد الطلاب لقبول التغير والتطوير مع الحفاظ على الهوية والتقاليد الثقافية،** من خلال؛ الاحتكاك والحوار مع الثقافات الأخرى، وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى المحلي والوطني والعالمي، وكذلك بناء الهياكل الاجتماعية التي تدعم الديمقراطية القائمة على المشاركة وحل النزاعات، ويمكن أن توفر فهم مشترك لكيفية معالجة الخلافات السياسية والاجتماعية، والتمتع بالتنوع الثقافي، وتنمية التعاطف والمحبة والتعاون بين الشعوب من خلال؛ التعريف بثقافات الشعوب، ونظمها الاجتماعية، وتوثيق صلات المحبة والإخاء بين الشعوب.

ولا شك أن تحقيق هذه السياسة الاجتماعية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع السياسية من حيث تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ويرتبط أيضًا بالأوضاع الاقتصادية من حيث القدرة على توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والتوزيع العادل للثروات، كما يرتبط أيضًا بنظام التعليم الجامعي؛ وذلك في صورة التأكيد على استقلالية مؤسساته، وكفالة حريتها الأكاديمية، وديمقراطية التعليم والاهتمام بجودة الخدمة التعليمية والبحثية التي تقدمها الجامعات، وارتباطها باحتياجات المجتمع بقطاعته المختلفة.

٤. جوانب التغير في المجال التعليمي:

شهد عقد السبعينات العديد من التطورات والتغيرات التي طرأت على المجال التعليمي عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة؛ إيمانًا بدور التعليم في إحداث التنمية والتقدم المجتمعي ومن ثم جاء الجانب التشريعي ليؤكد على حقوق الجامعات وواجباتها؛ وذلك من خلال إصدار التشريعات والقوانين.

حيث نصت المادة (١٨) في دستور عام ١٩٧١ على أن " التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي؛ وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج "، كما نصت المادة

(٢٠) على أن " التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة" (جمهورية مصر العربية،١٩٧١، ٣)

وجاء في قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ في مادته الأولى أن " تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًا، متوخية في ذلك المساهمة في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج. (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ٤)

وفيما يتعلق **بتدويل التعليم الجامعي** جاء في قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة في مادته (٨٥): " يجوز إعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة والدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في الجامعة (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ٢١).

وجاء أيضًا في قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة في مادته (١٤٦)" يجوز إيفاد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات إلى الخارج أو على منح أجنبية أو الترخيص لهم في إجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب، ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص وموافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث في الجامعة (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، ٣٠).

وفي عام ٢٠٠٥ قامت وزارة التعليم العالي بوضع مجموعة من المبادئ الاسترشادية لتطوير منظومة التعليم العالي بدءًا من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢١؛ ومن أبرز تلك المبادئ: الكفاءة والجودة بمستويات عالمية، المواءمة في نظم التعليم العالي لتلبي متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومي ومشروعات التنمية والتخطيط المستقبلي، التنوع والتكامل والمرونة في نظم التعليم العالي، وديناميكية النظم

الجامعية بما يسمح بتعديل وتطوير الاستراتيجية مع التغييرات المجتمعية والتطورات العالمية (محمود محمد، ٢٠١٦، ٣٨٤، ٣٨٥).

ونصت المادة (١٩) بدستور ٢٠١٤ على أن " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ٩).

ونصت المادة (٢١) بأن " تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ٩: ١٠).

كما نصت المادة (٢٢) على أن " المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ، ١٠).

ونصت المادة (٢٣) على أن " تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩أ،١٠).

وفي إطار **تدويل التعليم** تعتزم رؤية مصر ٢٠٣٠ أنه بحلول عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ١٣٩).

وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي أيضًا، صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨، بشأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية؛ وذلك بعد إقراره من مجلس النواب. والذي نصت **مادته (٣)** على أنه: " يجوز إنشاء فروع للجامعات الأجنبية المتميزة علميًا؛ بهدف تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية، والعمل على تعزيز الصلات بين هذه المنظومة ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وتوفير فرص التعليم العالي العالمية داخل الدولة، مع الحفاظ على الهوية الوطنية للطلاب المصريين بها. بينما نصت **المادة (٥)** من القانون ذاته على أنه " يجوز للجامعات المصرية إنشاء فروع لها وفقًا للإجراءات المقررة؛ وذلك بالشراكة مع إحدى الجامعات الأجنبية المتميزة علميًا؛ لمنح الدرجة العلمية من الجامعة المصرية والجامعة الأجنبية، ويسري على تلك الفروع المزايا والتسهيلات والالتزامات الواردة بالفصل الثاني من هذا القانون (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ٣).

وفي إطار تحقيق ذلك؛ صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل مصر والمؤسسات الجامعية، والذي تم في إطاره إنشاء (٦) فروع لجامعات أجنبية مرموقة بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ حيث بدأت الدراسة بها منذ العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١)، وتستضيفها ٤ مؤسسات دولية؛ تشمل: مؤسسة الجامعات الكندية في مصر التي تستضيف فرعي جامعة الأمير إدوارد، وجامعة رايرسون، ومؤسسة جامعات المعرفة الدولية التي تستضيف فرع جامعة كوفنتري البريطانية، ومؤسسة جلوبال التي تستضيف فرع جامعة هيرتفوردشاير البريطانية، ومؤسسة الجامعات الأوروبية في مصر التي تستضيف فرعًا لكل من جامعتي (لندن، وسط لانكشاير)، كما تعمل مؤسسة جامعات المعرفة الدولية على استضافة فرع لجامعة نوفا البرتغالية من خلال عقد شراكة وُقع أكتوبر الماضي؛ ليتم منح درجة البكالوريوس في تخصصات (الإدارة، الهندسة البيئية، الهندسة والإدارة الصناعية، الرياضيات التطبيقية لإدارة المخاطر، إدارة المعلومات). (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠)

ويهدف القانون إلى الاستفادة من الخبرات التعليمية والبحثية لتلك الجامعات بما يُساهم في إحداث نقلة نوعية بتلك المنظومة، وربطها بمثيلاتها في الدول المتقدمة، وتوفير فرص التعليم العالي العالمية داخل الدولة لجعلها إحدى منارات التعليم والبحث العلمي على المستوى العالمي.

وتأتي القوانين السابقة في إطار سعى الدولة لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وحرصًا منها على الارتقاء بالمستوى الجامعي المقدم نحو التدويل، وتشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية للسفر لطلب التعليم في الخارج، وكذلك جعل الجامعات المصرية إحدى منارات التعليم والبحث العلمي على المستويين الإقليمي والدولي.

مما سبق يتضح اهتمام القيادة السياسية بالتعليم وتوفيره بالمجان للجميع في جميع مراحله، ايمانًا منها بدور التعليم في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع المصري، والنهوض في كافة المجالات.

ومن ثم يتضح أن التعليم الجامعي خلال تلك الفترة كان انعكاسًا للأوضاع المجتمعة المختلفة؛ فقد انعكس الوضع السياسي المتمثل في الديمقراطية على

التعليم؛ وذلك من خلال التأكيد على مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي واستقلالية مؤسساته وحريتها الأكاديمية، وضمان جودتها لتساير متطلبات المجتمع، كذلك انعكس الوضع الاقتصادي المتمثل في الأخذ باقتصاد السوق والخصخصة على التعليم؛ وذلك من خلال التأكيد على ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع الاقتصادية والتكنولوجية والاعتماد على برامج تعليمية حديثة تواكب العصر، كما انعكس الوضع الاجتماعي على التعليم الجامعي من خلال التأكيد على ديمقراطية التعليم ومجانيته وجودته.

ثانيًا: جوانب التغيرات الطفيفة (البطيئة).

تناول العنصر الأول من تحليل المشكلة التغيرات الحادثة في الإطار المعياري في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، وفي هذا العنصر سيتم التعرف على صدى هذه التغيرات في الإطار المؤسساتي؛ للكشف عن درجة مواكبة التطبيق الحادث في المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية مع التغيرات المعيارية، والوقوف على المشكلات التي يمكن أن تنتج من الفجوات التي تظهر نتيجة التأخر – أو ضعف القدرة على – مسايرة التغير الحادث في الإطار المؤسساتي مع التغير الحادث في الأطر الأخرى.

حيت يعاني العالم وشعوبه العديد من الأزمات والتحديات في ظل عصر شديد التحول والتقلب، ويمثل الخطر الرئيس في هذا الشأن تفاقم الفوارق بين البلدان، إلى جانب بروز تحديات أخرى تتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان؛ إذ ظهرت أشكالًا جديدة من العنف والنزاعات، هذا إلى جانب التحديات الأخرى من انتشار التلوث البيئي، واتساع الفجوة الرقمية. (محمد الشطي، ٢٠٠٥، ٢٢).

١. جوانب التغيرات الطفيفة في المجال السياسي:

شهدت السياسة الخارجية المصرية تغييرات جذرية في خلال نصف القرن الماضي؛ فقد تبدّدت تطلّعات مصر وطموح القومية العربية مع وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وجاء خلفه السادات ليعيد توجيه البلاد نحو الغرب؛ فأبرم معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مما أدّى إلى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية لعقدٍ من الزمن، وطرد السادات المستشارين السوفياتيين، وأقام شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة غدت ركنًا من أركان السياسة

الخارجية المصرية، وحافظ مبارك على أهداف سياسة مصر الخارجية الواسعة النطاق، ونسج تحالفات وترافقت مقاربته مع تركيزٍ مطّرد على أمن النظام والاستقرار الداخلي، وشهد دور مصر تراجعًا في خلال السنوات الأخيرة من عهد مبارك بسبب مجموعة من الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية المحلية، والركود السياسي، وتبدّل الديناميكيات الإقليمية والدولية. (مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، ٢٠٢٣، ١)

كما شهدت الديمقراطية السياسية انتكاسة شديدة في الحياة الحزبية وامتد الأمر إلى النقابات المهنية والجامعات والكليات؛ فقد أصبحت الوظائف القيادية فيها بالتعيين وليس الانتخاب، بل وأصبحت المعارضة مهمشة في الحياة السياسية، والسيطرة الحكومية شبه الكاملة على المشهد السياسي، مع غياب الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب، مما ترتب عليه المطالبة بضرورة إحداث التغيير والذي انتهى بقيام ثورة يناير ٢٠١١ (فرحان العتابي، ٢٠٢٠، ٨٩).

وفي أثناء رئاسة مبارك وعلى الرغم من نص الدستور على نظام تعدد الأحزاب، كان الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الجمهورية هو الجزب السياسي الوحيد تقريبًا؛ حيث اتسمت أحزاب المعارضة بمحدودية السلطة والوصول إلى الجماهير، وتم حل هذا الحزب السائد أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، وحدث تعديل بقانون الأحزاب السياسية في مصر، وفي أغسطس ٢٠١٤ أصدرت المحكمة الإدارية العليا حل حزب الحرية والعدالة بعدما أُتهم كبار أعضاؤه بالتخطيط لأفعال إرهابية، وفي ظل غياب السلطة التشريعية ومنذ حل البرلمان في يونيو ٢٠١٢ أصبح توازن السلطات داخل النظام الحكومي المصري معيبًا؛ وذلك لأن السلطة التنفيذية أصبحت تصدر القوانين نيابة عن المجلس التشريعي (عبد الله خليل،٢٠١٩، ٥٣: ٥٤).

وأدّت ثورات العام ٢٠١١ إلى تفاقم المشاكل الداخلية والتحديات الإقليمية، واضطرت الحكومات التي تلت مبارك إلى التعامل مع الحروب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن؛ ومسألة سدّ النهضة الأثيوبي الكبير؛ والإرهاب في سيناء؛ وتنامي التوترات في الحوض الشرقي للبحر المتوّسط، وتأجّجت هذه التحديات مع تدهور المناخ الأمني الإقليمي في أعقاب السنة الوجيزة والمضطربة التي أمضاها الرئيس محمد مرسي في الحكم، وفي خلال المرحلة الانتقالية تحت رئاسة عدلي منصور،

أعلن وزير الخارجية المصري حينها نبيل فهمي في مؤتمرٍ صحفي عقده عام ٢٠١٣ عن ثلاثة أولويات للسياسة الخارجية المصرية لتلك المرحلة أولًا: حماية ودعم الثورة ونقل صورتها الحقيقية للعالم الخارجي، وثانيًا: العمل على استعادة مصر لموقعها العربي الأفريقي والمتوسطي، والتعامل مع القضايا العاجلة المرتبطة بالأمن القومي المصري، وثالثًا: وضع الأرضية الشاملة والأسس الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية على المدى الطويل، وبقيت السياسة الخارجية المصرية تتمحور حول هذه الأولويات عندما تسلّم الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم، عازمًا على عودة مصر إلى مكانتها (محمود النوبي، وباسل يسرى،٢٠١٣).

وعلى الرغم من مجموعة النجاحات التي حقّقتها السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي واستعادة مصر بعض من نفوذها، تستمرّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المحلية في عرقلة تطلّعات مصر وطموحها في تأدية دورٍ أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتضح مما سبق ما عانته مصر في تاريخها الحديث من ضعف استقرارها السياسي؛ فكان هناك تغير لرؤساء وزارتها، ومن ثم وزير التعليم العالي والبحث العلمي بصورة مستمرة وخاصة مع تغير الأوضاع السياسية المتلاحقة.

وانعكست تلك التغيرات السياسية على تدويل التعليم العالي؛ حيث ظهر في نهايات القرن الماضي تفكك كثير من الروابط السياسية في بعض الدول كالاتحاد السوفيتي، والعديد من المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم أجمع وخاصة عالمنا العربي من تزايد لمظاهر الحرب والإرهاب والعدوان والصراعات وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي والذي نعاني ويلاته حتى الآن.

وانعكس صدى التغيرات السياسية في مصر وخاصة السياسة الخارجية على قضية تدويل التعليم الجامعي لارتباط بعد السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية؛ ولذا جاءت محاولات ودعوات العديد من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالتربية مثل منظمة اليونسكو للتغلب على تلك الآثار السلبية للتغيرات السياسية من خلال الدعوة للسلام كركيزة أساسية من أجل رفاهية المجتمعات.

ومن هنا **يعمل تدويل التعليم الجامعي على غرس قيم السلام والتفاهم** في نفوس الطلاب، وتوضيح للأحداث العالمية وما نجم عنها من أضرار طالت البشرية

كلها، وأيضًا عرض للنماذج السياسية المتميزة، والتي تعد نماذج جيدة للطلاب، بل ويعد الهدف الرئيس لتدويل التعليم إعداد الأفراد؛ لمواجهة تحديات العصر، ونبذ العنف والحروب، وتحقيق رفاهية وسلام العالم أجمع.

وفي ضوء ذلك فإن الأنظمة التعليمية في مصر تحتاج لتوعية المتعلمين في ظل الإنتاج الكثيف للمعرفة، والذي يحتاج لنوعية جديدة من الخريجين؛ فينبغي ألا نعيش في عزلة عن العالم، بل يجب أن نشارك مشاركة واعية وإيجابية، وأن نضع المناهج التي ترسخ التربية من أجل السلام، والتقدير العالمي، والتعايش مع المتناقضات، ولكن مع الاحتفاظ بهويتنا الثقافية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن هناك فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلًا في التشريعات الدستورية، والقوانين والقرارات التي شكلت ملامح النظام السياسي الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وبين الواقع الممارس وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات التي انعكست على قضية تدويل التعليم الجامعي ومنها:

- توتر العلاقات السياسية الخارجية مع بلدان العالم المتقدم والنامي وشبه العزلة السياسية التي عاشتها مصر بسبب انشغالها بالتوترات والقضايا والتحديدات والثورات المحلية مما أدى إلى تهميش قضية تدويل التعليم الجامعي وضعف الوعي بأهمية الدور الذي يلعبه التدويل في توثيق العلاقات وتناميها بين الدول وحل العديد من الصراعات والأزمات السياسية.
- سلب الاستقلالية في كافة التنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية والجامعية مما أدى إلى ضعف استقلالية الجامعات في تدشين العديد من الاتفاقيات الدولية للتعاون الدولي في مجال التعليم.
- سيادة مناخ الشك السياسي والذي ترتب عليه ضعف المشاركة في الحياة السياسية وانتشار قيم السلبية واللامبالاة بين طلاب الجامعات.
- سيادة مناخ البيروقراطية والمركزية في إدارة شئون الدولة ومؤسساتها من ترتب عليه الروتينية وتعقد الإجراءات الداعمة للتدويل.
- انتشار الفساد والاحتكار الاقتصادي والاستبداد السياسي الاقتصادي.

– انهيار مبدأ العدالة الاجتماعية والتفاوت الكبير في توزيع الثروة، وانعدام الاستقرار الاجتماعي.

– ضعف جودة التعليم وقلة مواءمته للاحتياجات المجتمعية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. جوانب التغيرات الطفيفة في المجال الاقتصادي:

على الرغم من التأكيدات المستمرة على ضرورة الأخذ بالتخطيط العلمي والاستراتيجي السليم في الاقتصاد؛ لتطويره ودفعه إلى مصاف الدول المتقدمة، فإن واقع الاقتصاد المصري يشير إلى عكس ذلك؛ حيث إن مصر لا تملك رؤية واضحة للاستثمار، كما ترتب على قلة القوى العاملة الماهرة، وضعف الروابط بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج، كما أن المصانع المصرية لا تقوم بتصميم منتجات جديدة بل تطلب خبرة أجنبية لتصنيع منتجاتها.

ففي أعقاب أكتوبر ١٩٧٣ شهد العالم تغيرًا متسارعًا وعميقًا في وجه النشاط الاقتصادي، وبرز الاتجاه نحو تكثيف التكنولوجيا، وتبدلت حركة رأس المال على وجه الإجمال، ومع تزايد البيروقراطية، وبطء اتخاذ القرارات، وقصور تمويل الإحلال والتجديد، فضلًا عن تدنى الانتاجية، وضيق السوق المحلية، وعدم توافر مشروعات البنية الأساسية بالقدر الكافي مع ضعف أداء المتاح منها، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة للعملية الإنتاجية في الصناعات التصديرية؛ لذا قام الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانينات بالاهتمام بتطبيق سياسة تشجيع الصادرات بصورة غير مركزة، إلى جانب تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات؛ وعلى الرغم من ذلك؛ فإن النتائج المترتبة على تطبيق سياسة تشجيع الصادرات خلال هذه الفترة كانت ضعيفة (فتحي أبو الفضل، ١٩٩٣، ٤١: ٤٢)

وساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في زيادة معدلات التضخم نظرًا لما سمحت به تلك السياسة من استيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية؛ وبالتالي استيراد التضخم الغربي مع تلك السلع، ومن ثم ارتفعت معدلات التضخم؛ لذلك أُتخذت بعض الإجراءات الاقتصادية في تلك الفترة نتيجة للضغوط الخارجية؛ كتخفيض قيمة الجنية المصري، ومحاولة إلغاء دعم العديد من السلع، والاستيراد بدون تحويل

عملة الأمر الذي أدى إلى عدم الاهتمام بتحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري (صلاح الدين منسي، ١٩٨٩، ١٧١).

كما واجه الاقتصاد المصري العديد من المشكلات في نهاية الثمانينات من القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرون؛ والتي بدورها أدت إلى وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية، ومن أهمها ظاهرة فجوة الموارد المحلية التي تمت في ظل اقتصاد يعتمد على التمويل التضخمي والاقتراض الخارجي، وظاهرة غياب سوق المال، وظهور شركات توظيف الأموال، وظاهرة الشركات المتعثرة، والطاقات العاطلة، والضريبة السلبية (سياسة الدعم)، وكذلك الصدمات البترولية وأثارها التضخمية، ونتيجة لما سبق؛ زاد العجز الكلي للموازنة العامة عامًا بعد عام، واتجهت الحكومة المصرية لتمويل العجز بالاقتراض من المؤسسات الحكومية والاقتراض الخارجي والمصادر غير الحقيقية الأمر الذي أدى إلى تراكم حجم الدين العام المحلي وتزايد أعباؤه، وأدى فتح باب الاستيراد على مصرعيه إلى زيادة العجز الخارجي (حسام عبد العال، ٢٠١٧، ٢٥٧).

وفي الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ تعرض الاقتصاد المصري لتداعيات الاقتصادية السلبية الملموسة لكل من جائحة كوفيد-١٩، كما تعرض الاقتصاد المصري كغيره من العديد من اقتصادات العالم إلى صدمة بداية من عام ٢٠٢٢ في ظل التداعيات الناتجة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية؛ التي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق لمعدلات التضخم العالمي التي سجلت أعلى مستوياتها على مدار أربعة عقود في العديد من بلدان العالم، وصنفت على إثرها أزمة غلاء المعيشة كأهم خطر يهدد الاقتصاد العالمي في الأجل القصير من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. كل تلك الصدمات أثرت على أداء الاقتصاد المصري وأسفرت عن خروج ما يزيد عن ٢٠ مليار دولار من استثمارات الحافظة، ونتج عنها ارتفاع لمعدل التضخم العام السنوي، وتراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنحو ٦٠٪ (مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار، ٢٠٢٣، ٩).

يتضح مما سبق التدهور الذي أصاب الاقتصاد المصري من زيادة حدة المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الفساد الإداري، والبيروقراطية، وعدم تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع المصري، فضلًا عن سوء توزيع الدخل، وتدهور

المستوى المعيشة، وانتشار العشوائيات السكانية، وارتفاع مستوى الأسعار؛ بل أصبحت هناك عشوائية أيضًا في اتخاذ القرارات سواء قرارات اقتصادية أو سياسية؛ مما أدى إلى حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي بصفة خاصة، وخلل في مكونات المجتمع المصري بصفة عامة، وبدأت تتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن المشكلات السياسية، بالإضافة لراجع دور المثقفين والمتعلمين مما أدى لحدوث اهتزاز للثوابت والقيم الإنسانية والأخلاقية.

بالإضافة لضعف قدرة الاقتصاد المصري على توفير التمويل اللازم للتعليم العالي على النحو المنشود؛ حيث لجأت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة إلى تلقي المساعدات الخارجية في مجال التعليم عامة، والتعليم العالي على وجه الخصوص، والتي بدأت تتزايد في العقدين الآخرين من القرن العشرين، سواء أكانت المساعدات في صورة قروض أو معونات تحصل مصر عليها نتيجة للعلاقة القائمة بينها وبين دولة أخرى، أو نتيجة العلاقات القائمة بين مصر والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتطوير التعليم، ومن أبرز مصادر المساعدات الخارجية للتعليم المصري، المساعدات الأمريكية، ومساعدات الاتحاد الأوربي، ومساعدات البنك الدولي.

ومن أبرز التغيرات الاقتصادية التي ظهرت في هذا العصر والتي أثرت بدورها على الاقتصاد المصري ظهور اتفاقية التجارة الحرة والمعروفة باسم اتفاقية (الجات)، والتي ضمنت سهولة وتيسير انتقال الأفكار، والمعلومات، والأشخاص، ورأس المال والبضائع، والمنتجات عبر الحدود من دون حدود أو قيود، وهذا بدوره أسهم في تزايد دور الشركات والهيئات الدولية، وتحقيق مزيد من الاحتكار الدولي، ولقد أسهم أيضًا في ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية (رقية دربالة، ٢٠١٢، ٥٦).

فأصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادي في العالم كله، هذا دعا إلى ضرورة إعداد أفراد مجتمعنا للدخول في المنافسة في هذا الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب الإعداد للعالمية، والفيصل في هذا السباق هو القدرة التنافسية لأي بلد في مواجهة أطراف أخرى، ولا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التي يتمتع بها أبناء الدول الأخرى، ويعمل تدويل التعليم الجامعي على معرفة الارتباط القائم بين الاقتصاد العالمي؛ ليروا دورهم

ودور مجتمعهم في الأنظمة الاقتصادية العالمية المتفاعلة وذلك من خلال؛ دراسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ فالتدويل في هذا المجال يساعد الطلاب لرؤية أنفسهم كعاملين في النظام الاقتصادي. وأيضًا إعداد الأفراد لمواجهة هذه التغيرات الاقتصادية، وإكسابهم المهارات والقدرات، وتعليم اللغات الأجنبية؛ وذلك لخوض سوق العمل العالمي، وإيجاد وظيفة تؤهله؛ لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعد ظهور مصطلح **العولمة الاقتصادية** من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر والتي يُقصد بها " تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، وتشير نظرية التبعية إلى أن الدول النامية لن تكون قادرة على التطور في ظل سعي الدول المتقدمة لحماية مصالحها الاقتصادية في العالم؛ وبذلك نتج عن العولمة الاقتصادية أن العالم أصبح منقسمًا إلى قسمين رئيسين، وهما: قسم ينتج ويطور ويصدر وهو متمثل في الدول المتقدمة، وقسم آخر يستهلك ويستورد فقد وهو متمثل في الدول النامية، وهو ما يظهر عولمة اقتصادات الدول النامية بشكل صريح وربطها بالأهداف الاقتصادية للدول المتقدمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣).

ومن هنا، يتضح أن العولمة الاقتصادية تشكل خطرًا كبيرًا على خصوصية المجتمعات المختلفة وتهدد كيانها؛ حيث تؤدي العولمة الاقتصادية إلى إذابة الهويات الوطنية للدول النامية وإضعاف قوة موارد الثروة المالية لدى الدول النامية، وهو ما يظهر التأثير السلبي على الدول النامية.

وبذلك **تؤثر العولمة ببعدها الاقتصادي والثقافي على تدويل التعليم الجامعي** في مصر، وترتبط به لأنها فرضت على أنظمة التعليم العالي ترتيبات دولية حيث ظهر اتجاه متنام لتدويل التعليم العالي لا يقتصر على عمليات التعليم والتعلم والتدريب والبحث العلمي، ولكن امتد ليشمل حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (نجلاء أحمد، ٢٠٢٠، ٣٦٠).

وتعكس أيضًا المؤشرات الدولية تراجع وضع مصر في العديد من المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية؛ حيث تحتل مصر الترتيب (١١٢) دوليًا من بين ١٣٨دولة في مؤشر كفاءة سوق السلع عام ٢٠١٦-٢٠١٧، ومصر في الترتيب (٩٣) دوليًا من بين ١٤١ دولة في مؤشر التنافسية العالمي عام ٢٠١٩،

كما تحتل الترتيب (١٣٥) دوليًا من بين ١٣٨دولة في مؤشر كفاءة سوق العمل عام ٢٠١٦-٢٠١٧، وتحتل الترتيب (١١٢) دوليًا من بين ١٣٨دولة في مؤشر التعليم العالي والتدريب عام ٢٠١٦-٢٠١٧، ومصر في الترتيب (٩٦) دوليًا من بين ١٣٨دولة في مؤشر تحقيق المتطلبات الأساسية من البنية التحتية عام ٢٠١٦-٢٠١٧، وتحتل مصر الترتيب (٨٩) دوليًا من بين ١٣٨دولة في مؤشر تحقيق المتطلبات الأساسية من الصحة والتعليم الأساسي عام ٢٠١٦-٢٠١٧) (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢٣، المؤشرات الدولية).

يتضح مما سبق تراجع ترتيب مصر في العديد من المؤشرات الدولية مما ينعكس بالسلب على وضع مصر دوليًا بصفة عامة، وعلى تدويل التعليم الجامعي بصفة خاصة، وخاصةً في ظل الضعف والتراجع في مؤشر التعليم العالي والتدريب؛ وبالتالي لن تكن الجامعات المصرية قادرة على استقطاب وجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، وكذلك المؤشرات الاقتصادية لن تمكنها من إرسال الطلاب أو البعثات للدراسة بالخارج، ويتضح التأثير القوي للبعد الاقتصادي للعولمة على التدويل فقد أصبح تدويل التعليم العالي استجابة لما فرضته تحديات العولمة على جميع دول العالم وخاصة الدول النامية.

فالتحديات الاقتصادية التي تواجه مصر ما زالت تمثّل الخطر الأكبر الذي يُحدق بطموحات مصر وتطلّعاتها؛ فعلى الرغم من محاولات مصر في تنفيذ برامج اقتصادية إصلاحية، إلّا أنّ الاقتصاد المصري يشهد اليوم ركودًا في ظل الخضّات الخارجية المتعددة؛ بما فيها جائحة فيروس كورونا المستجد، والحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي، ولعلّ تأثير هذه الحرب على الأمن الغذائي العالمي يُثير قلق مصر بصورةٍ خاصة حيث تعاني مصر من تضخّمًا حادًا ينعكس بشدّة على فئات المجتمع الأكثر حرمانًا.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن هناك فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلًا في التشريعات الدستورية، والقوانين والقرارات التي حددت ملامح الحياة الاقتصادية القائم وبين الواقع الفعلي المعاش في الإطار المؤسساتي؛ وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات التي انعكست على قضية تدويل التعليم الجامعي ومنها:

- تناقص الوظائف المتاحة للبشر أمام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي؛ والتي يتم استثمارها بدلًا من توظيف الإنسان لتوفير الأجور؛ فأصحاب الاعمال يوظفون خريجين ذوي المهارات الدولية المتميزة؛ فالتعليم ليس مجرد أداة خالية من القيمة لنقل المهارات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.
- تراجع وضع مصر في المؤشرات الدولية في العديد من المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، وتخلفه مقارنة بالعديد من الاقتصاديات العالمية.
- يشهد الاقتصاد المصري اليوم ركودًا في ظل الخضّات الخارجية المتعددة؛ بما فيها جائحة فيروس كورونا، والحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي.
- غياب الصناعات الإنتاجية والاقتصار على الاستيراد في ظل غياب القيادة الاقتصادية الرشيدة والرؤية الاستراتيجية للاقتصاد المصري.
- انهيار العملة المصرية أمام العملات الأجنبية، وزيادة معدلات التضخم.
- القصور في توفير الموارد اللازمة للبنية التحتية السليمة للتعليم الجامعي الدولي.
- ضعف الروابط والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية، والخدمية، والجامعية لدعم قضية تدويل التعليم الجامعي.
- يعد ظهور مصطلح العولمة الاقتصادية من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر وتدعو إلى ضرورة التوجه بفاعلية لتدويل التعليم الجامعي.

يتضح مما سبق أن مصر في حاجة إلى إصلاح اقتصادي عالمي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو حقيقية؛ تُسهم في تبوء مصر مكانة اقتصادية تساعدها على خوض الأسواق العالمية، وتكون موقع جذب للمستثمرين والطلاب الأجانب، وضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي وزيادة مخصصاتها المالية، والتأكيد على مبدأ استقلالية الجامعات وسيادة مناخ الحرية الأكاديمية؛ بما يضمن مواكبتها ومواكبة مخرجاتها البشرية والبحثية لاحتياجات المجتمع، وضرورة التركيز على تكثيف الجهود؛ لتعزيز رأس المال البشري من خلال مواصلة الارتقاء بمستوى

الخدمات التعليمية والصحية، والتحسين المستمر للمستويات المعيشية لجميع شرائح المواطنين وبما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

٣. جوانب التغيرات الطفيفة في المجال الاجتماعي:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثًا متلاحقة وتطورات سريعة في المجتمع المصري؛ جعلت عملية التغيير أمرًا حتميًا، وانتاب القلق المجتمع المصري من هذا التغير السريع، ومن عدم ملاحقته له، ووقوعه في براثين التخلف الثقافي، كما يشهد القرن الحادي والعشرين تطورًا مذهلًا في شتى ميادين المعرفة العلمية والتكنولوجية؛ التي أثرت بشكل واضح في حياة أفراد المجتمع المصري، بالإضافة إلى ما تشهده مصر من العديد من التوترات الاجتماعية؛ والمتمثلة في عدم الشعور بالأمن، وقلة التواصل مع المجتمع الدولي في ظل الأحداث التي تشهدها مصر في الوقت الحالي والصراعات المجاورة.

من خلال التمعن في الوضع الاجتماعي للمجتمع المصري خلال الفترات السابقة؛ يتضح أن مفهوم العدالة الاجتماعية مجرد مصطلح منتشر في التشريعات والقوانين والخطابات الرسمية ولم يترجم على أرض الواقع المصري بعد.

فبعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديدًا لأوضاع المعيشية للأسرة، كما لحقت بها العديد من التغيرات في الأنماط السلوكية المتعلقة بالإنفاق والاستهلاك، الأمر الذى انعكس بصورة مباشرة على المجتمع؛ حيث انخفضت مستويات الدخول والأوضاع المعيشية للأسر، مقابل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع (التفاوت الطبقي)، على نحو دفع العديد من الآباء إلى القيام بأعمال إضافية، أو الانخراط في القطاع غير الرسمي لفترات طويلة (ياسر عيد، ٢٠١٨، ٣٧٧).

وقد أثرت هذه الأنماط الاستهلاكية على ميزانية الأسرة، وبالتالي نتج عنها الكثير من أشكال الصراع والتفكك الأسري؛ حيث أصبحت السلع الاستهلاكية رمزًا للمكانة الاجتماعية يتسابق أفراد المجتمع على اقتنائه، كما تراجعت قيم العمل المُنتج مقابل صعود القيم المادية التي تحث على تحقيق الثراء السريع بأسهل الطرق(السيد يسين، ٢٠١٤، ٢).

وشهدت حقبة التسعينات انتشار العديد من القيم الثقافية التي تخاطب الغريزة ولا تخاطب العقل المتمثلة في؛ الأغنيات المبتزلة، والأفلام سيئة السمعة، والفن المسرحي الهابط، وانتشار الملاهي الليلية. في المقابل وكنتيجة حتمية ظهر اتجاه ديني مضاد يرفع شعارات العودة إلى الماضي والسلفية الدينية ورفض المجتمع القائم بكل سلبياته وتوجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان طبيعيًا بين هذين الاتجاهين المتضادين أن يزداد التفكك الاجتماعي والانحراف الناجم عنه؛ بل ويصل لحد الصراعات العنيفة والدموية كل في مجابهة الآخر، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة في التقسيم الطبقي للمجتمع بين طبقة رأسمالية المسيطرة اقتصاديًا وسياسيًا في مواقع السلطة المختلفة سواء تشريعية، أو تنفيذية، أو سياسية، وأخرى هي التي تمثل الأغلبية الكادحة المعدمة من عمال، أو صغار فلاحين، أو موظفين؛ حيث اندثرت وتلاشت الطبقة الوسطي مع مرور الوقت؛ مما أدى إلى المزيد من الفساد الإداري وسوء توزيع الدخل وتعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء.

وتعد **الهوية من العقبات التي تقف سدًا أمام تدويل التعليم**؛ بل وأخطرها؛ فالهوية ـ من المنظور الاجتماعي ـ هي الشعور بالانتماء إلى أمة ما، والاندماج في تفاصيل طابعها القومي، وفي الحياة اليومية للفرد والجماعة، ويناط بالهوية مسئولية المحافظة على القيم، والعادات، والتقاليد، والموروثات، والتراث، والفنون، والآداب، والسلوكيات؛ أي المحافظة على القيم الثقافية التي تحدد قيم المجتمع، وتشير إلى مستواه الحضاري، وتجعله قادراً على الحوار بندية مع الثقافات الأخرى (السيد عبد العزيز، ٢٠٠٢، ١٦٨) ، وكذلك المحافظة على مجموعة الصفات والخصائص التي تميز مجتمعًا ما وتجعله متفردًا عن غيره من المجتمعات الأخرى.

نحن في بلد يعتز بجذوره، وتقاليده، وتاريخه، فإن كنا جزءًا من مجتمع عالمي، فإننا – في نفس الوقت – يجب ألا نفقد هذه الجذور، وهي بالقطع معادلة صعبة، يحتم علينا التعامل معها، والنجاح في تحقيق التوازن بين مفرداتها؛ وهذا لا يعني رفض التدويل بل على العكس فمعرفة القوميات أو الثقافات الأخرى، ودراسة مشكلات العالم وحقوق الإنسان لا يقلل من قومية أو خصوصية المجتمعات؛ فتدويل التعليم بالتأكيد لا يدعو للهيمنة أو ضياع الهوية؛ بل يهدف إلى إعداد الطلاب محليًا وعالميًا لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجه قوميته. أي التعرف على الثقافات

الأخرى والتفاعل معها، والأخذ منها بما يتمشى مع هويته وثقافته، ولكن مع المحافظة على الهوية الثقافية وعادات وتقاليد مجتمعنا.

إلا أن الواقع يشير إلى ضعف قدرة الكثير من الدول النامية على تحقيق ذلك، خاصة مع تطور أنماط التدويل وآلياته؛ حيث توجهت الجامعات الأجنبية نحو فتح فروع لها في الخارج كجزء من استراتيجية تدويلها؛ فإن هذا المدخل يجد من يعارضه من منطلق أن مثل هذه المشاريع تخاطر باتهامها بالاستعمار الفكري الذي يهدد الهوية من خلال؛ فرض النموذج التربوي الغربي في الدول النامية.

ومن أبرز التحديات التي تواجه الجامعات المصرية نحو تدويل التعليم أيضًا ما يُعرف بسلبيات العولمة في بعدها الاجتماعي؛ والمتمثل في انعدام الأمن الوظيفي واستغلال العمالة؛ حيث يتم تجاهل معايير السلامة لإنتاج سلع رخيصة، بالإضافة لاستقطاب العقول المتميزة بالدول النامية، وإتاحة فرص النمو العلمي والمهني لهم والاستحواذ عليهم وعلى إبداعاتهم وابتكاراتهم وتجاهل وطنهم الأصلي.

وقد تأثر تدويل التعليم الجامعي بالعولمة ونتج عن ذلك العديد من الأنماط الاجتماعية والثقافية المتميزة في إطار من الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية، وتنامي الاتجاه نحو السلام والتفاهم العالمي والحوار بين الحضارات، وتبادل المعرفة وإبرام اتفاقيات التعاون في كافة المجالات الحياتية المختلفة الخاصة بالتعليم (نجاح رحومة ،٢٠١٩، ١٠٦).

فكيف يمكن لمجتمعنا أن يواجه تحديات العولمة وينخرط في مسارها مع الحفاظ على هويته وخصوصيته الثقافية؟ إن ذلك لن يتأتى له إلا بالانخراط الفعلي، بكل مكوناته الاجتماعية، في حوار الثقافات سواء على المستوى الداخلي والدولي، بالإضافة إلى أن حركة الطلاب خلال التعليم الدولي المتاح في عصر العولمة يساعد على التبادل الثقافي واختلاف التطلعات والطموحات وأهداف التعليم، ويجعل السوق التعليمية أكثر انفتاحًا، مع تزايد الاتجاهات العالمية لتدويل التعليم (لمياء محمد، ٢٠٠٢، ٩٣).

ومن أبرز التغيرات الاجتماعية للمجتمع المصري والتي لها تأثيرها الواضح على تدويل التعليم وجود تخوف من أولياء أمور أغلب الطلاب من خبرة السفر والاحتكاك بمجتمع غربي تختلف عاداته وتقاليده عن المجتمع المصري، وكذلك

تخوف أعضاء هيئة التدريس من السفر للمشاركة في مؤتمر دولي في ظل المحاذير الدولية للإصابة ببعض الأوبئة، ووجود صعوبات مالية تحول دون سفر كثير من طلاب الجامعات إلى الخارج، وضعف الفرص المتاحة أمام كثير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة الدولية، كما تعد اللغة عائق أمام أعضاء المجتمع الجامعي الراغبين في استكمال دراستهم بالخارج. (لبنى محمود، ٢٠٢٢، ٢١٦: ٢١٧)

ويُمثل الانفجار السكاني والتزايد المستمر في أعداد المواليد كل عام تحديًا خطيرًا له أثره الملموس على التعليم والنظام التعليمي المصري؛ في حين من الممكن أن يساهم تدويل التعليم في مواجهة الانفجار السكاني من خلال فتح باب التبادل الدولي للطلاب بين الدول فهناك بعض الدول مثل: فنلندا التي تتسم بعدد السكان القليل لذلك تشجع التبادل الدولي للطلاب.

ويحتاج تدويل التعليم الجامعي والتعاون الدولي الناجح الى رؤية وأسس دولية تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، ويدعم ذلك المبررات الاجتماعية والثقافية وتطوير الهوية الثقافية الوطنية، وتنمية قيم المواطنة، ودفع عجلة التنمية المجتمعية المستدامة، ومد جسور الفهم والتواصل الثقافي وقيم التعددية الثقافية، كما أن إصلاح مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها لابد أن يستمد من كافة الجوانب الإقليمية والمحلية وإن كانت هناك بعض المظاهر التي قد تصاحب التدويل، بحيث إن بعض الأمور قد تعد فائدة أو ميزة لدولة ما، وتشكل تحديًا أو مظهرًا سلبيًا لأخرى، وأن الأمر يفرض الأخذ في الاعتبار أن الاستفادة الحقيقية في التدويل تستلزم وضع سياسات وطنية فاعلة تنظم ذلك التدويل، وتوفر له المقومات اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة منه (نجاح رحومة ،٢٠١٩، ١٠٥).

يتضح مما سبق وجود فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلًا في التشريعات الدستورية، والقوانين والقرارات والخطابات الرسمية التي حددت ملامح الحياة الاجتماعية في مصر – نظريًا – والقائمة على العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، والاستقرار والسلام الاجتماعي، وبين الواقع الفعلي المعاش في الإطار المؤسساتي؛ وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات التي انعكست على قضية تدويل التعليم الجامعي ومنها:

- انهيار مبدأ تكافؤ الفرص في الحياة وفي التعليم الجامعي مما يحول دون إتاحة الفرصة لاستكمال الدراسة بالخارج.
- ظهور العديد من مظاهر الفساد والعنف المجتمعي وزيادة معدلات الجريمة وخاصة في ظل الصراعات والحروب العالمية والتي أثرت بشكل سلبي على قيم المجتمع المصري.
- زيادة الغلاء وتفاقم ظاهرة البطالة نتيجة لضعف تلبية التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل المعولم، وخاصة أن أغلب المهن الآن تتطلب الخريج المعد عالميًا والمتسلح بالمهارات والخبرات الدولية لا المحلية.
- أثرت الأزمة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع المصري على كافة الجوانب الاجتماعية والتعليمية، ووجود صعوبات مالية تحول دون سفر كثير من طلاب الجامعات للدراسة بالخارج سواء على نفقة الدولة أو نفقاتهم الشخصية.
- الهوية والتخوف من خبرة السفر والاحتكاك بمجتمع غربي تختلف عاداته وتقاليده عن المجتمع المصري، وتعارض البعض لفكرة الاستعمار الفكري الناتج عن التدويل.
- يعد الانفجار السكاني من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري وينعكس صداها على التعليم.

يتضح مما سبق أن السياق القومي، والهوية العرقية، والعولمة، والانفجار السكاني، وتغير قيم وعادات المجتمع المصري يشكلوا التحديات التي تواجه الطلاب في الانخراط في العلاقات من خلال التعليم الدولي، وعلى الرغم من ذلك ينظر الطلاب إلى بيئة التعلم الدولية إلى أنها بيئة جيدة للمعيشة، وللتعرف على بعض الثقافات الأخرى، واكتساب الطلاب للبعد العالمي في التعليم من اشتراكهم في البرامج والأنشطة الدولية، بل ويساهم الطلاب في تحسين وإصلاح السياسات التعليمية في مجتمعاتهم.

لذا فالمجتمع المصري في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية التي تقوم على العدالة الاجتماعية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وإتاحة الفرصة للطلاب لاكتساب المهارات العلمية والتكنولوجية الدولية اللازمة لخوض

سوق العمل، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك عبر تدويل التعليم المخطط له استراتيجيًا؛ فالتعليم هو الوسيلة الرئيسة للرقي الفردي والمجتمعي.

٤. جوانب التغيرات الطفيفة في المجال التعليمي:

على الرغم من تأكيد الدستور المصري على استقلالية الجامعات إلا أن أغلب الجامعات المصرية تعاني من ضعف الاستقلالية الداخلية والخارجية؛ حيث لا تتمتع بقدر كاف من الاستقلال الإداري أو المالي وأحيانًا الفني؛ فالتعاون مع مؤسسات أخرى على المستوى الوطني أو القومي أو الدولي يستدعي ذلك العديد من القرارات الإدارية والمالية والأكاديمية؛ إذ يتطلب ذلك سلسلة من القرارات المتعددة المصادر وإجازات بالمشاركة والانفاق إضافة إلى التبريرات المالية والقانونية مما يدفع تدويل التعليم الجامعي إلى زاوية صعبة.

ورغم تأكيد القوانين والتشريعات على مدار العقود الماضية على ضرورة ربط الجامعات بالمجتمع المحلي والدولي للوفاء بمتطلباته وتحقيق التنمية الشاملة؛ إلا أن الواقع يُشير إلى انعزال الجامعات عن المجتمع واحتياجاته والتفاعل الإيجابي مع العمل والإنتاج؛ حيث تطرح الجامعات كل عام بألوف الخريجين إلى سوق العمل دون مراعاة لاحتياجاته الفعلية، بالإضافة إلى التدخل السافر للأجهزة السياسية، والأمنية، والرقابية، والتنظيمية في شئون الجامعات الداخلية مما أدى إلى إفساد الحياة الجامعية، وتنميط العمل الجامعي، وإخضاعه لقواعد عامة، بالإضافة إلى تنميط للتنظيمات والهياكل الجامعية، والتقليل من قدرة الجامعات على القيام بأدوارها ومسئولياتها تجاه المجتمع (محمود محمد، ٢٠١٦، ٣٩٥: ٣٩٦).

ومن أبزر التغيرات في مجال **تدويل التعليم** أن بعض الجامعات المصرية تعقد اتفاقيات دولية وشراكة أو تعاون دون أن تكون مستعدة أو يكون متاحًا لها تخصيص أموالًا كافية لتنفيذ البرامج موضوع الاتفاقية؛ وبالتالي يصبح تنفيذ ما تتضمنه الاتفاقيات غير ممكن سواء كان ذلك يتعلق بتبادل الطلاب، أو الباحثين، أو الأكاديميين، أو البحوث المشتركة، وهكذا يتراجع التدويل والتعاون إلى مستوى متواضع، كذلك عدم وجود هيكل مؤسسي للاتصال التنظيمي الفعال سينتج عنه توزيع معلومات غير كاملة، ويؤثر على درجة المشاركة والتواصل مع العالم الخارجي؛ وذلك لأن المعلومات الصحيحة والكافية وتدفق الاتصالات بطريقة

منتظمة هي المحرك الرئيس لدعم حراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب للتدويل (شيماء جبر عبد الله ، ٢٠١٩،٧٥).

كما تُشكل الاختلافات اللغوية حاجزًا أمام التواصل الفعال مع الجامعات الأجنبية للطلاب المصريين الراغبين في السفر. وهذا ما أكدته نتائج دراسة البنك الدولي في أن اكتساب كفاءات في اللغة الثانية في مؤسسات التعليم العالي المصرية محدود جدًا، على الرغم من تقديم عدة برامج في اللغات الأجنبية ولاسيما الإنجليزية والفرنسية في طائفة من الجامعات غير أنه في الغالبية العظمى من البرامج الأكاديمية والمؤسسات لا يشكل اكتساب اللغة الثانية على مستوى أساسي من الكفاءة . كما أن العديد من مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى وجود العقبات البيروقراطية والمركزية الشديدة في إدارة التدويل وشئون الطلاب الدوليين، كما أن الجهود المبذولة لتدويل التعليم العالي حاليًا لا تنبع من استراتيجية واضحة المعالم سواء على المستوى الحكومي أو الجامعي. (إسلام خلف وأخرون، ٢٠٢٣، ٩١٦)

ويعد التعليم أكثر المجالات تأثرًا بالعولمة؛ حيث عملت التكنولوجيا الحديثة على نقل المصادر الجديدة للتعليم والتعلم إلى بقاع عديدة من العالم، كما تتيح التكنولوجيا الحديثة فرصًا كبيرة للتواصل بين المعلمين والطلبة والخبراء لتبادل الأفكار والمعلومات والأدوات العلمية، وبالتالي سهولة انتشار المعرفة بين الشعوب، إلا أن العولمة الثقافية هي في الأساس عولمة لثقافة بعينها فأغلب الناس على مستوى العالم يخضعون الآن لمؤثرات تعمل على تغيير أذواقهم وقيمهم وأنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك النابعة من المجتمع الغربي مما يؤدي إلى التغريب واحتقار أغلب الشباب للغتهم الأصلية واتباع لغة الثقافة (أمل صالح، ٢٠٢١، ٣٣٨).

وفى ظل العولمة تتعرض منظمات التعليم الجامعي والعالي التقليدية المعاصرة لتحديات تهدد وجودها وإمكاناتها وجودة مخرجاتها؛ نظرًا لظهور مؤسسات تعليمية بديلة تستخدم التقنيات الجديدة وتتعامل مع مفاهيم العولمة؛ مثل جامعات الفضاء التي تتعامل مع طلابها عبر القنوات الفضائية والأقمار الصناعية، والجامعات التخيلية التي تعمل من خلال شبكة الإنترنت، والجامعة بدون جدران. ومن ثم أصبح

هناك عدم قدرة لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومية والتقليدية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية التي تتميز بأنها أعظم قدرة على التكيف مع متطلبات أسواق العمل وتطورات تقنيات التعليم، بما أوجد تحدى تحسين القدرات التنافسية أمام هذه الجامعات التقليدية من أجل البقاء والنمو. (محمـد صبري وآخرون، ٢٠١٥، ١٤٣)

فقد انتقلت في السنوات الأخيرة مفاهيم وأفكار العولمة إلى مجال التعليم العالي، أفكار تشير إلى سوق التعليم العالي باعتباره ظاهرة عالمية، من أجل تطبيق مفاهيم ونظريات التسويق في العديد من جامعات العالم بهدف اكتساب ميزة تنافسية في السوق الدولية، إذ أن أكثر من ١.٦ مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، وأكثر من نصف مليون يدرسون بالولايات المتحدة، ومن ثم حدثت تحديات زيادة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والدولية، وحدثت محاولات من قبل الحكومات لتحسين نوعية التعليم العالي، وتشجيع قوى السوق لتقديم خيارات متميزة من التعليم والتدريب والمؤسسات في مجال التعليم العالي بما يلبي حاجة الطالب، وتجهيز الجامعات بما يمكنها من مواجهة التحدي المتمثل في مثل هذا السوق الدولي للتعليم العالي (هنية جاد، ٢٠٢٢، ٦٨٧).

ويمكن استنباط أن التدويل والعولمة مفهومان مرتبطان ارتباط ديناميكي؛ فالعولمة محفز بينما التدويل الاستجابة لها؛ حيث يرتبط تدويل التعليم العالي ارتباط وثيق بتحسين جودة التعليم ووسيلة لتعزيز الجودة وليس غاية في حد ذاته، وبالتالي قد يتفاوت تأثير ووزن كل منها على التدويل، وقد تتقدم التغيرات منها على سواها على سبيل المثال؛ قد تتقدم مبررات الجودة والاعتماد والتصنيف العالمي للجامعات؛ حيث أصبح التدويل بدرجة أو بأخرى يدخل في عناصر ترتيب أفضل الجامعات، وقد تتقدم التغيرات الخاصة بالتمويل أو الدافع الاقتصادي، نظرًا لما يسود اليوم من مفاهيم وضغوط مالية ورغبة ربحية، كالاقتصاد القائم على المعرفة، وسوق العمل الدولي التنافسي، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلًا عن المحاسبية المجتمعية، كما قد تتقدم التغيرات السياسية على ما سواها.

يتضح مما سبق وجود فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلًا في التشريعات الدستورية، والقوانين والقرارات والخطابات الرسمية التعليمية التي حددت ملامح نظام

التعليم العالي والجامعي في مصر نظريًا كما ينبغي أن يكون وبين الواقع الفعلي الممارس في الجامعات، وقد تبلورت هذه الفجوة في انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية؛ وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات التي انعكست على قضية تدويل التعليم الجامعي، والتي تم ذكر بعض منها في مشكلة البحث ومنها:

- ضعف استقلالية الجامعات مما ينعكس سلبًا على تدويل التعليم الجامعي، ودخوله في سلسلة من القرارات المتعددة المصادر وإجازات بالمشاركة والانفاق، إضافة إلى التبريرات المالية والقانونية مما يدفع تدويل التعليم الجامعي إلى زاوية صعبة.
- افتقار العديد من المؤسسات الجامعية إلى اتجاه واضح في تنفيذ استراتيجيات تدويل ذات مغزى واستدامة؛ فكثير منها يسعى إلى جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، دون ضمان بنية تحتية مناسبة؛ لدعم هؤلاء الطالب أو لدمجهم في الثقافة المحلية.
- ضعف مستوى البحث العلمي بالجامعات وتطبيقاته، وهو المنوط به تطوير المجتمع وحل مشكلاته، وغياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة.
- غياب الرؤية الإستراتيجية لأغلب الجامعات المصرية لتدويل التعليم.
- يشير واقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية إلى أنها بعيدة بشكل كبير عن مستوى الجامعات العالمية، وبعيدة عن معايير تلك التصنيفات، وبعيدة أيضًا عن تحقيق الميزة التنافسية.
- يؤدي صعوبة اكساب اللغات الأجنبية بشكل جيد لضعف البرامج الخاصة بها بالجامعات المصرية إلى عزوف غالبية الطلاب ومعاوني أعضاء هيئة التدريس عن التقدم للحصول على بعثة أو منحة لبعض الدول بسبب ضعف مستواهم في اللغات الأجنبية.
- لا تزال جهود التدويل المبذولة داخل التعليم الجامعي المصري هامشية، بسبب ضعف الانفاق على التعليم والبحث العلمي.

يتضح مما سبق ضرورة البحث عن أنظمة تربوية جديدة، أو إضافة بعد عالمي في مختلف المراحل التعليمية؛ لتنمية الوعي العالمي لدى الطلاب،

ومساعدتهم على فهم العالم المعاصر كمجموعة من الدول والشعوب والتي تؤثر وتتأثر بعضها البعض، وتشعر الطلاب أنهم لا يعيشون خارج عصرهم، أو يعيشون بمعزل عما يدور حولهم من أحداث، وعليها أن تعرفهم بالمشكلات والتحديات والقضايا المعاصرة التي تتخطى حدود الدول، وتزودهم بمعلومات عن النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع مناطق العالم.

ثالثًا ـ خاتمة تحليل المشكلة:

بعد تحليل المشكلة وتوضيح جوانب التغير وجوانب التغييرات الطفيفة؛ يتضح حاجة الجامعات المصرية إلى إحداث تغيرات جوهرية سواء على المستوى المؤسسي أو البيئي حتى تتواكب مع التغيرات الحادثة في الإطار المعياري(السياسي والاقتصادي والاجتماعي) تتمثل أهم هذه التغيرات في؛ الاهتمام بالتعليم الجامعي باعتباره الأداة الأساسية لاستثمار الموارد البشرية والبحثية لتحقيق تنافسية للجامعات المصرية، وتحقيق الأمن القومي، وإحراز تقدم اقتصادي، وتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة؛ وذلك من خلال منح الجامعات المصرية استقلالها وحريتها الأكاديمية.

وتعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي، وتحسينها في مواجهة التطورات التي حدثت في مختلف أنحاء العالم، والسبيل إلى ذلك هو إيجاد إنسان النهضة الجديدة، والذي يتصف بالعلم الواسع والتسامح، والاهتمام بمختلف الثقافات، والقدرة على فهم المشكلات؛ حيث إنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها التعليمي أن تنأى عن أحداث الكوكب الذي تعيش فيه، وتتفاعل معه، وتتجاوب مع مستحدثاته، من خلال تدويل التعليم الذي من الممكن أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق السلام والتفاهم العالمي؛ من خلال تبادل الزيارات، وعقد المؤتمرات التربوية في الدول المختلفة، والتعاون في حل المشكلات التعليمية، بالإضافة إلي التعريف بثقافات الشعوب ونظمها الاجتماعية، وتوثيق صلات المحبة والتعاون والإخاء بين الشعوب.

مما سبق يتضح أيضًا أن هذه التغيرات (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية) التي تدفع في اتجاه تدويل التعليم الجامعي دينامية ومتشابكة، كما أنها قد تختلف من دولة أو مؤسسة لأخرى وفقًا لأهدافها من التدويل ومواردها وإمكاناتها، ومدى تكامل السياسات المؤسسية مع السياسات الوطنية أو دعم الدولة لتدويل التعليم الجامعي.

القسم الثالث: تدويل التعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر " إطار نظري"

يعد "التدويل Internationalization" استراتيجية مهمة ليس فقط للجامعات التي تسعى إلى التكامل الأفقي على مستوى العالم، ولكن أيضًا للدول التي تعالج استدامة تطورها في مختلف الصناعات وقطاعات الخدمات خاصة في التعليم العالي؛ من أجل سد الفجوة بين الثقافات والبلدان المختلفة، ومدخل ووسيلة للتكيف مع التحديات العالمية المحيطة؛ فمن الناحية السياسية يفيد تدويل التعليم الجامعي السياسة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي، واعتبار تدويل التعليم وسيلة للحفاظ على الهوية، وآلية يمكن من خلالها تحقيق التميز والقدرة على التنافس، ويحقق تدويل التعليم الجامعي أيضًا الكثير من الآثار الاقتصادية مثل؛ الحصول على موارد مالية من عوائد الرسوم الدراسية للطلاب؛ حيث يُشكل الطلاب الدوليون مصدرًا مهمًا في تمويل التعليم العالي كما يتيح التدويل لمؤسسات التعليم العالي قدرًا من التمويل الذاتي، للتطوير وتحسين القدرات التنافسية.

وتتمحور فلسفة تدويل التعليم الجامعي في قضية التدويل، والتي تعد من أهم التطورات التي أفرزتها العولمة تلك التي تتماهى مع الملامح الفردية لاتجاه ما بعد الحداثة (اتجاه ضد الإنسانية يسعى لطمس الهويات ورفض الدين والتاريخ يسطح اللغة...) كان الأمر يستوجب الحذر والحيطة واتخاذ التدابير التي من شأنها الحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته، وتحول دون الانسحاق في دوامة ثقافة الآخر، وترتبط الفلسفة أيضًا بمدى التحصين الثقافي والتعليمي، ومستوى الانتماء الذي يمتلكه أفراد مجتمع عن الآخر مما يمكنه من الانفتاح على الثقافات الأخرى من منطلق قوة ووعي، ودون انبهار وتيه في ثنايا ثقافة الآخر، ودونما تراجع إلى الخلف بعقلية منغلقة. (أميرة عبدالسلام، ٢٠٢٢، ٩٤٠)

يتضح مما سبق أن فلسفة التدويل ترفع التناقض بين أهمية وضرورة الحفاظ على الخصوصية، وفي ذات الوقت تستجيب لمتغيرات عصر العلم والتكنولوجيا، وتكون في إطار الرؤية التي تقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والتمايز بين الثقافات والتعاون وتبادل المنافع والمصالح في إطار تعامل الأنداد المتمايزين، وتعتمد على عالمية المعرفة والتكنولوجيا، ومحلية ووطنية الثقافة والقيم والأخلاق والأعراف المجتمعية والتعليمية.

ومن ثم فإن الاتجاه العالمي المتواتر نحو إبراز أهمية تدويل التعليم وضرورته وجعله غاية عالمية في التعليم العالي أمر يحتاج إلى التأني والحذر ووضع الضوابط والمعايير الواجبة. وفي هذا السياق سوف يتم تناول تدويل التعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر في النقاط الآتية: مفهوم تدويل التعليم الجامعي، أهدافه، أهميته، مبادئه، مميزاته، وآلياته وهي: الحراك الطلابي، حراك أعضاء التدريس والباحثين، حراك المؤسسي، الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية، وفيما يلي توضيح لها:

أولًا - مفهوم تدويل التعليم الجامعي: Internationalization of University Education

- **التدويل لغة:**

جاء في المعجم لفظ تدول اسم مصدر دَوَلَ وهو يعني جعله دوليًا يخضع لإشراف دول مختلفة، وجعل أمرها مشتركًا بين الدول (أحمد مختار، ٢٠٠٨، ١٥٤٩).

جاء في اللغة أيضًا؛ دولة الزمان: أي دار وانقلب من حال إلى حال، ويقال دالت له الدولة: أي سارت له، والإدالة تعني الغلبة، وتطلق إجمالاً على البلاد، فيقال دولة لبنان، الدول العربية، وهكذا (أبو الحسن علي، ١٩٨٨، ٢٤٤).

- **التدويل اصطلاحًا:**

عرف القاموس الأمريكي التدويل بأنه " ممارسة التعاون بين الدول وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية" (Soukhanov, A., et al., 2022, 3780)

ويعرف التدويل أيضًا بأنه " تصميم وتطوير منتج، أو تطبيق، أو محتوى بحيث يؤدي ذلك إلى تسهيل عملية التوطين لمختلف الثقافات والبلدان واللغات. ويُكتب مصطلح التدويل في اللغة الانجليزية مختصرًا بكلمة i18n، حيث يشير رقم ١٨ إلى عدد الحروف بين الحرف الأول i والحرف الأخير (Ishida .R, et al. , 2023).

وتقدم الموسوعة الدولية للتربية (The International Encyclopedia of Education) تعريفاً أخر للتدويل Internationalization على أنه:" مجال أكاديمي يقوم بدراسة المشكلات التربوية عبر الثقافية والدولية؛ بهدف نشر الألفة،

والتسامح، والصداقة، والاحترام المتبادل، والأمن، والتعاون والإخاء والمساواة بين جميع الشعوب والأجناس، والاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ وذلك لتحقيق السلام والتفاهم والعدل بين البشر" (Sanders, T. & Jennifer, C.,1981, 180).

ويعرّف مجلس التعليم الامريكي ACE التدويل بأنه " إطار استراتيجي ومنسق يدمج السياسات، والبرامج، والمبادرات، والأفراد؛ لجعل الكليات والجامعات أكثر توجهًا عالميًا ومتصلة دوليًا من أجل تعزيز المشاركة العالمية المستدامة والعادلة (American Council on Education, 2022,1).

ويُعرف أيضًا بأنه " التزام متعمد ومؤسسي لبث محتوى ومنظور عالمي مقارن، ودمجه في جميع مراحل التدريس والبحث، والبعثات الخدمية بالتعليم العالي، والأخلاقيات، والقيم، والرسالة المؤسسية الأساسية" (Ota, H.:2018, 92)

والتدويل هو " إيجاد علاقات جيدة وتنميتها بين الدول وبين المؤسسات والأفراد في الدول المختلفة، أي تعليم يتم تنفيذه بين دولتين بعيدًا عن تأثير التدويل على العولمة وليس العكس؛ فالعولمة تغير عالم التدويل في حين أن التدويل يغير عالم التعليم " (Marginson, S., 2022,10)

وعرفت منظمة اليونسكو التدويل بأنه " تضمين البعد الدولي وبعد التداخل الثقافي في وظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع التي تؤديها مؤسسات التعليم العالي" (UNESCO, 1998 ,119)

كما تم تعريفه على أنه " السياسات والبرامج المحددة التي تنفذها الدول، والمؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات أو المراكز البحثية لدعم الطلاب أو تبادل أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع البحث العلمي التعاوني بالخارج مع إنشاء برامج تعليمية مشتركة بين البلاد الأخرى (Zheng, J.& Kapoor, D., 2021, 180.).

وهو عملية دمج البعد الدولي في وظائف الجامعة؛ في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ ويتحقق ذلك بعدة استراتيجيات مثل: تشجيع الطلاب على الدراسة في الخارج، وتعزيز التعاون مع الجامعات الأجنبية، وإنشاء مراكز تعليمية دولية، ودمج المعرفة الدولية في المناهج الدراسية، والترويج لنشر الأبحاث العلمية في المجلات الدولية (Lin,M.H, Yang,C.C., 2015, 55).

مما سبق يتضح من التعريفات السابقة؛ أنه لا يوجد تعريف شامل ومحدد لتدويل التعليم الجامعي، وأن الهدف منه تطوير الثقافات والمعارف والقيم لدى الطلاب، والتأكد من أنهم أكثر استعدادًا للعيش والعمل في عالم أكثر ترابطًا، كما أنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته، وأن البعد الدولي تم دمجه بطريقة مستدامة في الوظائف الرئيسة للتعليم والتعلم بالجامعات؛ بالإضافة إلى إنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع؛ وبذلك تتوافق الجامعة مع الجامعات المتقدمة، وتكون ذات صلة مباشرة معها بصف دائمة وهذا ما تسعى إليه الجامعات المصرية.

ثانيًا ـ أهداف تدويل التعليم الجامعي:

يعد تدويل التعليم الجامعي الطريق الذي تنتهجه العديد من الجامعات؛ لمواجهة تحديات وتغيرات المستقبل، والوصل لمصاف الجامعات العالمية؛ حيث يسعى التدويل لتحقيق العديد من الأهداف لمواكبة العصر الحالي وفتح آفاق تعليمية جديدة نحو العالم المتقدم.

حيث يهدف تدويل التعليم الجامعي إلى تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف ونقلها وتكييفها داخل البلدان المختلفة (محمد زكى، ٢٠١٦، ٤٤).

وأشار (محمد إبراهيم، ٢٠١٥ ،٢٤٠) أن أهداف تدويل التعليم الجامعي تتمثل في:

١. تحسين نوعية التعليم والتعلم للطلاب، وتطوير البحوث، والمشاركة الأعمق في القضايا الوطنية والإقليمية والعالمية.
٢. تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى.
٣. التوسع في إقامة المشروعات البحثية التي تخدم المجتمعات في إطار عالمي.
٤. دعم البحوث المشتركة بين الجامعات وإعطاء فرصة للأساتذة من جامعات مختلفة.
٥. تحقيق التنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلبة؛ مما يؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل عروض الخدمات التعليمية.
٦. طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

بينما حدد (Fu Ho, H.& et al., 2015, 58) أهدافًا لتدويل التعليم الجامعي هي:

١. إيجاد بيئة متعددة الثقافات لطلاب الجامعة.

٢. تعزيز الجودة الأكاديمية.

٣. تعزيز التفاهم الدولي وفهم الدولة للقضايا العالمية ومساهمتها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.

٤. تنمية الموارد البشرية.

٥. تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع الدول المجاورة.

٦. زيادة الأنشطة التجارية.

٧. بناء هوية ثقافية وطنية.

٨. تعزيز الشعور بالمواطنة.

وأوضح (أحمد سعد، ٢٠٢٢، ٢٣) أن أهداف تدويل التعليم الجامعي تتمثل في:

١. دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة، وتكوين التحالفات الاستراتيجية، وتبادل الباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.

٢. تحقيق التميز كالتنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلاب الدوليين مما يؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل البرامج كالأنشطة كالخدمات التعليمية الجامعية.

٣. تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية، والحد من هجرة الكفاءات العلمية والعقول البشرية المتميزة.

٤. تطبيق استراتيجيات فعالة لتطوير المشروعات البحثية الدولية، وتنويع آليات الاتفاقيات والشراكة البحثية.

٥. تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة بين البرامج الأكاديمية وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر الحدود.

يتضح مما سبق تنوع وتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي؛ حيث يتضمن مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها مثل إيجاد بيئة متعددة الثقافات لطلاب الجامعة، ووضع استراتيجيات واضحة للتدويل، وتنمية مهارات وكفاءات الطلاب

وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتأهليهم على أعلى مستوى وفق التغيرات العالمية الجديدة، وجذب الطلاب لأفضل الجامعات من حيث الترتيب على مستوى العالم، وتحقيق التميز كالتنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلاب الدوليين، وتقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية.

ثالثًا ـ أهمية تدويل التعليم الجامعي:

يتضح التنافس الدولي بين الجامعات في الأهمية المتزايدة للتصنيفات العالمية (Ranking of higher education Institutions)؛ باعتبارها مقياس لقدرتها على إنتاج المعرفة، وتوظيفها ونشرها؛ كاقتصاد جديد يتواكب مع التطور المعرفي العالمي، باستخدام الثورة الرقمية، ويعتمد ترتيب الجامعات في هذه التصنيفات على مؤشرات متعددة مثل: "جودة التعليم" متمثل في وجود أعضاء هيئة التدريس حائزون على عدد جوائز عالمية مثل نوبل أو فيلدز في مجال الرياضيات، إضافة إلى إنتاج أعضاء هيئة التدريس بها البحوث العلمية الدولية ومدى الاستشهاد بها في البحوث الأخرى، ومدى توظيف الخريجين، وعدد الطلاب الأجانب بها، وغيرها من المؤشرات، التي تصف القدرة التنافسية على وجه التحديد (محمد فوزي، وعماد نجم، ٢٠١٨، ٣٣١).

ويعد تدويل التعليم مجالًا خصبًا للدراسة والبحث، كما أنه يمكن أن يساعد الجامعات في الوقوف المستمر على كل ما هو جديد في العالم، ولكي يكون للمجتمع دور ريادي، ويستطيع المنافسة، ويحقق أمنه القومي بمفهومه الشامل؛ كل ذلك مرهون بتكوين الوعي الثقافي العالمي لدى مواطنيه، وفي حالة التطبيق الصحيح له تعد وسيلة وأداة قوية لفهم العالم المتغير.

وفي هذا السياق أشار كلًا من جيبين وخان إلى أهمية التدويل فيما يلي (Jibeen, T & Khan,M.,2015,197):

١. الارتقاء بمنظومة العمل الجماعي، وتمكين الجامعات من التحول لتصير أكثر قدرة على المنافسة مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى المناظرة، وأكثر جذبًا للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والجهات الممولة، ومجتمعي الصناعة والمال والأعمال.

٢. التدويل أداة مهمة للتطوير الأكاديمي، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين معايير الجودة ومواءمتها سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الوطني، وتعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي.

٣. تنمية قيم المواطنة المحلية والعالمية، ومرونة التفكير، والتسامح واحترام الاخرين، والشعور بالمسئولية والمشاركة الوطنية.

وأضافت (هيام عبد الرحيم،٢٠٢٠، ٦٧٥) جوانب أخرى لمبررات وأهمية التدويل تتمثل في:

١. استشراف أهم التحديات والتهديدات التي تواجه النظم التعليمية، بحيث يمكن مواجهتها؛ ويعتمد على تأكيد جودة المنتج التعليمي قبل تسويقه وعرضه دوليًا.

٢. المحافظة على العلوم وتنميتها من خلال التبادلات الأكاديمية الديناميكية، حيث تنشئ الجامعات الغربية شبكات وجمعيات لنقل المعارف والبحوث العالمية.

٣. زيادة حراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٤. المشاركة في فاعليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية وزيادة القدرة التنافسية العلمية.

وللتدويل أهمية كبيرة خاصة للدول النامية؛ وذلك لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها ما يلي (سهام يس أحمد، وليد محمد عبدالحليم، ٢٠١٦، ٥١٤):

١. حاجة الجامعات بالدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات.

٢. تنشيط اقتصاديات الدول، وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين.

٣. ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية.

٤. تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية.

٥. زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

٦. بناء قدرات الدول من الموارد البشرية .

٧. إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود.

٨. التوسع في الشبكات أو الإلكترونية التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية للجامعات على المستوى الدولي.

هذا ويساهم التدويل أيضًا في تحقيق جملة من الفوائد أهمها ما يلي (نجاح رحومة، ٢٠١٩، ١١) :

١. زيادة القيمة المالية للجامعة من خلال المصروفات التي يدفعها الطلاب الدوليين.
٢. فوائد علمية يضيفها كلًا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على السواء الذين ينتمون لنظم وثقافات اخري.
٣. توسيع الافاق الثقافية, والمعرفية لكل من الطلبة والاساتذة وزيادة مكانة الأبحاث العلمية.
٤. تقوية المناهج بتدعيم البعد العالمي بها.
٥. تطوير وتنمية المجتمعات للطلبة الدوليين، كما تسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي.

وتعد تلك الميزات سببًا في تنافس الجامعات على جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين ليدرسوا في كلياتها، ويشتركوا في الابحاث العلمية المميزة تحت اسم الجامعة مما يزيد تصنيف الجامعة بالترتيب العالمي للجامعات.

وانطلاقًا مما سبق، أصبح على الجامعات أن تتصدى لمتطلبات هذا التكامل العالمي؛ بما يُسهم في تنمية الوعي بالتنوع واحترام الآخر وذلك من خلال؛ إعادة نمذجة وتشكيل محتويات التعليم ومناهجه، وتنمية المهارات الدولية، بحيث تتجه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية في معظم دول العالم نحو الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي، وفي الوقت ذاته العمل على تعميق جذورها.

ويتضح أيضًا أهمية التدويل في توجيه الأفراد لمواجهة تغيرات هذا العصر بما يقدمه من المعلومات والمهارات اللازمة لذلك، ودوره في حل المشكلات عن طريق؛ تيسير الوعي والفهم لثقافتنا والثقافات الأخرى، كما أنه تجعل الفرد عضوًا فعالًا في حياته القومية وفي نشاطه العالمي، بالإضافة لدوره الفعال في زيادة التعرف على العالم وشعوبه، كما يُشجع على إقرار حقوق الإنسان، ويؤكد على أهمية التعاون بين الدول، وتكوين صداقات دولية؛ لخلق روح التفاهم بين الشعوب، وقمع وسائل العنف؛ وبذلك أصبحت تدويل التعليم ضرورة من ضروريات العصر، وأساس للعلاقات السلمية في مختلف أنحاء العالم.

رابعًا ـ أسس ومبادئ تطبيق تدويل التعليم الجامعي:

يعتمد تطبيق التدويل بالجامعات على عدة أسس أساسية حددها المجلس الامريكي للتعليم وهي(American Council on Education, 2022, 2:3) :

١. **السياسة المؤسسية والالتزام:** يجب أن يكون التدويل أولوية محددة في أي مؤسسة بحيث يتضمن في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة (الجامعة). مع توضيح استراتيجيات التدويل بها مثل: تصميم موقع للجامعة على شبكة الإنترنت يتيح للطلاب التعامل معه بسهولة، التركيز على الارتقاء بالمخرج التعليمي، إعداد خطط لتحسين عملية التدويل والتقييم المستمر للخطط المنفذة.

٢. **القيادة والهيكل التنظيمي:** مشاركة كبار القادة في استراتيجية التدويل حيث تشكل الهياكل الإدارية إطارًا أساسيًا للتدويل والتحول المؤسسي، وتشمل القادة والإدارات الرئيسة وكبار القادة الأكاديميين؛ والمكاتب التي تنسق المشاركة العالمية على مستوى الحرم الجامعي، وخدمات الطلاب الدوليين، وخبرات التعلم خارج الحرم الجامعي؛ والوحدات المسؤولة للبحث، والبحث المؤسسي، وتطوير أعضاء هيئة التدريس، وخدمات دعم الطلاب (على سبيل المثال، الأكاديمية تقديم المشورة، والمشورة، والاستكشاف الوظيفي)، وإدارة التسجيل، والمالية، والمجتمع والخريجين والعلاقات الطلابية.

٣. **المنهج والمناهج الدراسية المشتركة:** يعد المنهج هو المهمة الأساسية للتعليم العالي ومسار مركزي للتعلم لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفيتهم أو أهدافهم أو قدراتهم أو ظروفهم ونوع المؤسسة التي يتعلمون بها، ويعرض المنهج الدولي على جميع الطلاب في المستوى الدولي وجهات النظر والكفاءات العالمية والمتعددة الثقافات، بغض النظر عن تركيزها الأكاديمي.

٤. **دعم أعضاء هيئة التدريس:** باعتبارهم المحركين الأساسيين للتدريس وإنتاج المعرفة، حيث يلعب أعضاء هيئة التدريس دور محوري في التعلم والبحث والخدمة، وضمان السياسات المؤسسية وآليات الدعم أن أعضاء هيئة التدريس لديهم فرص لتطوير الكفاءة بين الثقافات بأنفسهم وتحقيق تجارب لتعلم الطلاب والبحث وخدمة المجتمع.

٥. **الشراكات:** يمكن أن تكون الشراكات والشبكات التي تولد أفكارًا وبرامج جديدة محلية أو دولية والمعاملات أو التحويلية. هذه العلاقات المختلفة تجلب وجهات نظر وموارد وأنشطة وجداول الأعمال معًا لإلقاء الضوء على القضايا العالمية والعمل بشأنها.

٦. **التنقل:** يشير التنقل إلى الحركة الجسدية الخارجية والداخلية للأشخاص (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، والموظفين)، والبرامج، والمشاريع، والسياسات من وإلى مجتمعات الحرم الجامعي وغيرها البلدان للمشاركة في التعلم والبحث.

يتضح مما سبق وجود مجموعة من الأسس والركائز الأساسية لتدويل التعليم الجامعي؛ أهمها وجود رؤية واضحة توجه الجامعة نحو التدويل وفق استراتيجية تشمل: الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، وانتقالهم للدراسة والتدريس والبحث في الجامعات خارج بلادهم، وكذلك الحراك المؤسسي بشكل يتجاوز الحدود والمسافات الزمنية والمكانية عن طريق الوسائط المعلوماتية والتكنولوجية سواء عن طريق الجامعات الافتراضية وتقنيات التعلم عن بعد أو بالإنشاء الفعلي لفروع الجامعات بالدول المختلفة، كما تتضمن الاستراتيجية التعاون الأكاديمي الدولي عن طريق ابرام اتفاقيات لنقل الخبرات والبرامج الأكاديمية والبحثية، كما أن اتباع المؤسسة لجامعية لمعايير دولية يعد عنصرًا حاسمًا من عناصر التدويل لها وبدونه لن تتمكن الجامعة من تحقيق الاستراتيجية السابقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التصنيفات الجامعية تحتم على الجامعات في كل دول العالم تضمين بعض أو أغلب عناصر وأسس ومكونات التدويل؛ لترتق وترتفع مكانتها محليًا وعالميًا وتصبح أكثر جذبًا للطلاب الدوليين.

وفي ضوء مفهوم التدويل وأهدافه وأهميته، يمكن تحديد **مجموعة من المبادئ التي يستند إليها تدويل التعليم** تم تحديدها في التالي(ريهام رفعت،٢٠١٦، ١٥٤)، (إسلام خلف وآخرون، ٢٠٢٣، ٩٢٤):-

١. إضفاء البعد الدولي على التعليم الجامعي.
٢. استحداث أسلوب إداري، يستند إلي مبدأ الاستقلال والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.
٣. إقامة شراكات جامعية دولية لتنمية البحث العلمي وتبادل الطلاب.

٤. توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم الجامعي، واحترام التنوع الثقافي والسيادة الوطنية، لتحقيق استفادة الجميع من الطابع الدولي للتعليم الجامعي.
٥. توسيع الكفاءات الدولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وتعزيز القوة المؤسسية من خلال التعاون الدولي ونقل المعارف عبر الحدود.
٦. توفير أنماط متنوعة من التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية.
٧. أن يساهم التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي بدور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم، من خلال أنشطته ثقافة السلام.

ومما سبق يتضح أن مبادئ التدويل تركز على إضفاء الطابع الدولي للتدويل، وانتفاع الدول النامية من علم وتطور الدول المتقدمة مع الاحتفاظ بعقول أبنائها والاستفادة منهم وتقليل هجرتهم، وتوفير أنماط متنوعة من التعليم لتحقيق استفادة الجميع من الطابع الدولي للتعليم الجامعي.

خامسًا ـ آليات تدويل التعليم الجامعي:

على الرغم من أن نقل المعرفة عبر الحدود ليس بالأمر الجديد بأي حال من الأحوال؛ فقد تم تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز سمات عبور الحدود في التعليم العالي بطريقة مستهدفة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، ولقد كان الحراك الدولي للطلاب، وكذلك التنقل والتعاون عبر الحدود بين الأكاديميين، في دائرة الضوء في السياسات والاستراتيجيات منذ الثمانينيات تقريبًا، ومنذ بداية القرن العشرين انتشرت الجهود للتدويل من خلال "التعليم العالي العابر للحدود الوطنية" و"التدويل في المنزل" و"تدويل المناهج الدراسية". (International Centre for Higher Education Research Kassel (INCHER-Kassel), 2023, 239)

والتدويل من أهم أولويات الجامعات ذات الترتيب المتقدم في تصنيف الجامعات؛ والتدويل أيضًا ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتلبية احتياجات العصر الحالي، ومواجهة المتغيرات المستمرة، ولتطوير المعرفة والمهارات والقيم الدولية وفتح آفاق تعليمية جديدة على العالم بأسره؛ حيث إنه يسمح للطلاب بالنمو كمواطنين مسؤولين عالميًا، مما يعزز التعاون في البحث للعثور على إجابات للتحديات الأكثر إلحاحًا على المستوى العالمي.

هذا وتتعدد وتتنوع آليات تدويل التعليم الجامعي وفقًا للأهداف المرجوة منه، ووفقًا للظروف المحيطة بكل دولة أو مؤسسة، وفيما يلي عرض لأهم آليات التدويل التي يتبناها البحث الحالي والمتمثلة في: الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، والحراك المؤسسي، والشركات والاتفاقيات الدولية:

١. الحراك الطلابي:

يعد الحراك الطلابي من أبرز وأهم استراتيجيات وآليات التدويل؛ لتحقيق التنوع الثقافي والدولي في الجامعات، كما يحقق العديد من المكاسب في الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويزخر التاريخ القديم والمعاصر بالعديد من الرحالات التي قام بها الطلاب على مستوى العالم؛ لاكتساب العلم والفهم الجيد، ومنهم من عاد لوطنه بما اكتسبه من علم، ومنهم من استقر في غير موطنه الأم.

ويشير الحراك الطلابي إلى " قضاء فترة دراسة الطلاب الجامعية في الخارج بهدف توسيع آفاقهم العلمية، وإكسابهم القدرة على العمل في بيئة عالمية، ويُسهم في اكتسابهم خبرات دولية، فضلًا عن تعزيز فهمهم للآخرين وتنوع خلفياتهم الثقافية مما يزيد من قابليتهم للتوظيف وإيجاد فرص عمل في أماكن متعددة" (جواهر عيسى، ٢٠٢٢، ٧٧) .

والحراك الطلابي يعني أيضًا " الانتقال الفيزيقي لدولة أخرى بهدف الدراسة، أو البحث، والبقاء بها لمدة قصيرة أو طويلة، قد يليها عودة للمؤسسة الأم بهدف متابعة الدراسة" (عبدالناصر محمد رشاد، عماد نجم عبدالحكيم، ٢٠١٧، ٦٩)

والطالب الدولي وفق تعريف اليونسكو هو طالب مقيد للدراسة بإحدى مؤسسات التعليم الجامعي في دولة لا يجوز له الإقامة الدائمة بها، وتشير إحصاءات اليونسكو أنّ نحو ٣٣٪ من الطلاب ملتحقون بمؤسسات خاصة على مستوى العالم، وهو رقم بقي مستقرًا في السنوات الأخيرة؛ حيث لا يقل عن أربعة مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، وتستضيف الولايات المتحدة الامريكية حوالي ١٨٪ منهم. (اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم ، ٢٠٢٢، ١٥٩).

يتضح من التعريفات السابقة أن الحراك الطلابي هو انتقال الطالب وسفره لبلد أخر، وأنه غير افتراضي، كما قد تكون فترة الدراسة طويلة أو قصيرة، وقد تنتهي

بعودة الطالب لاستكمال دراسته بالمؤسسة الأم، أو البقاء بالخارج حتى استكمال دراسته. هذا ويتم الحراك الطلابي من خلال عدة برامج من أهمها:

أ. برامج التبادل قصير المدى (برنامج إيراسموس Erasmus):

وهي برامج ينظمها الاتحاد الأوروبي؛ حيث يُدعم برنامج إيراسموس (Erasmus) وهو برنامج الاتحاد الأوروبي للتبادل التعليمي، والذي تم إطلاقه في عام ١٩٨٧ بهدف تسهيل حركة الطلاب عبر مؤسسات التعليم العالي بالاتحاد الأوروبي، ومنذ ذلك الحين استطاع برنامج إيراسموس تقديم المساعدة لملايين الطلاب على التنقل عبر أكثر من ٤٠٠٠ جامعة عبر أكثر من ٣٠ دولة في أوروبا، مع توفير فرص للتبادل التعليمي بين الطلاب والأساتذة من دول الاتحاد الأوروبي والدول خارج الاتحاد الأوروبي. (Vught, F.V. , 2009, 8).

ب. برنامج إيراسموس بلس (Erasmus Plus):

وهو برنامج تابع للاتحاد الأوروبي تم تطويره عام ٢٠٢١ بميزانية تقارب ١٥ مليار دولار، وهو بمثابة الصياغة الحالية الجديدة لبرنامج إيراسموس، والذي يدعم تعليم الطلاب الأوروبيين، وبصفة خاصة الشباب منهم، ويوفر أيضًا فرصًا جديدة (مع تعزيز الفرص المتاحة) للمشاركة في الأنشطة الرياضية وغيرها من البرامج التي تجري خارج الاتحاد الأوروبي، يمكن للأفراد المشاركة في برنامج إيراسموس بلس عن طريق الدراسة في الخارج كطلاب (بشرط أنهم يدرسون حاليًا للحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه). من أجل دعم هؤلاء الطلاب يقوم إيراسموس بتقديم برامج للغات عبر الإنترنت ومنح إيراسموس الدراسية والمنح التدريبية، بل ويقدم أيضًا قروضًا للمرشحين المؤهلين (من خلال قرض إيراسموس بلس لطلاب الماجستير). (Erasmus Plus, 2023)

ويعد الهدف العام لهذه البرامج وغيرها من مبادرات إيراسموس بلس؛ تحسين جودة التعليم في الجامعات عالية المستوى الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى من شركاء الاتحاد الأوروبي، كما يوفر برنامج إيراسموس بلس فرصًا للأفراد (الشباب بالإضافة إلى الكبار أيضًا) وكذلك للمنظمات، ويوجد العديد من الجهات التي يمكنها المشاركة في برنامج إيراسموس كالجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص وغيرها، برنامج إيراسموس بلس هو أحد عناصر استراتيجية الاتحاد

الأوروبي التي أطلق عليها اسم "أوروبا ٢٠٢٠"، وتسمى كذلك بالفصل الدراسي الأوروبي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات التوظيف والتعليم. (Erasmus Plus, 2023)

وبالتالي فإن بعض الأهداف المحددة لبرنامج إيراسموس بلس تشمل خفض معدلات البطالة بين الشباب، وحث الطلاب على الاستمرار في الدراسة، وتسهيل حركة التنقل والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول من خارج الاتحاد الأوروبي المشاركة في برنامج إيراسموس، وتعزيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية . (Erasmus Plus, 2023)

يتضح مما سبق تعاون دول الاتحاد الاوروبي معًا لتقديم برامج تعليمية قصيرة الأجل لمواطنيها، وهذا بالإضافة لرغبة العديد من طلاب الدول العربية والإفريقية في مواصلة طلابهم التعليم الجامعي بجامعات قارة أوروبا نظرًا لقلة تكلفتها عن التعليم الجامعي الأمريكي.

ويعد حراك الطلاب أكثر استراتيجيات التدويل المستخدمة على مستوى العالم؛ حيث تضع الجامعات ذات الترتيب المتميز خطط واستراتيجيات متنوعة لجذب واستقطاب العديد من طلاب العالم للدراسة بها، مع توفير الحرية الأكاديمية لهم، وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة الطلاب بالمدن الجامعية سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالتنقل والسفر لهم داخل الدولة أو بعض الدول المجاورة للبحث والتعلم، مما ينعكس اقتصاديا بصورة كبيرة على الجامعة والدولة التي بها هذه الجامعة.

٢. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

يعد حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين من أكثر الاستراتيجيات استخدامًا للدول العربية خاصة؛ وذلك بدراسة أعضاء هيئة التدريس والباحثين بإحدى الجامعات بالدول المتقدمة للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه ثم العودة إلى جامعتهم للاستفادة من دراستهم.

ويعني حراك أعضاء هيئة التدريس "الانتقال الفيزيقي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات عبر الحدود الوطنية لفترة زمنية محددة من خلال بروتوكولات واتفاقيات للتبادل العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛ لأغراض التدريس، أو البحث، أو أداء مهام

علمية، ثم العودة بعد انتهاء تلك المدة, بما يتيح الاستفادة من تلك الخبرات والمعارف, والتي تنعكس في صورة أنشطة تدريسية وبحثية تُسهم في إيجاد مخرجات تلبى احتياجات السوق العالمي, ومن ثم المنافسة العالمية" (نادية مخيمر وآخرون، ٢٠٢٢، ٢٤٥).

ويتم حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية، أو مع أكثر من جامعة؛ مما تعطي الحق لكل جامعة الاستعانة بهيئة تدريس الجامعة الأخرى، أو التعاون في إنشاء برامج تعليمية بين الجامعات، أو تطوير البرامج القائمة (هيام عبد الرحيم،٢٠٢٠، ٦٧٠).

ويمكن أن يتم حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين على مستويي هما (Altbach, p. G. & Knight, J., 2019, p.6):

أ. **التدويل الخارجي:** ويقصد به انتقال عضو هيئة التدريس أو الباحث من مقر دولته إلى الجامعات المتقدمة وفق اتفاقيات مبرمة بين الجامعتين للحصول على الدرجة العلمية، أو المشاركة في أبحاث علمية تابعة للهيئات العالمية مثل منظمة اليونسكو أو اليونيسف أو الألسكو وغيرها من الهيئات المنظمات العالمية، أو الإشراف على الطلاب في البرامج الأكاديمية خارج الجامعة.

ب. **التدويل الداخلي:** ويقصد به بقاء عضو هيئة التدريس ببلده وجامعته مع استخدام ودراسة مناهج متقدمة من جامعات أخرى، أو تعيين أعضاء هيئة تدريس دوليين بالجامعة للاستفادة من خبراتهم، أو دراسة الماجستير والدكتوراه لأعضاء هيئة تدريس بجامعة حديثة النشأة بجامعة كبيرة محلية.

ويعد حراك الأكاديميين وانتقالهم من سياق جامعي إلى سياق جامعي آخر بحثًا عن المعرفة عالمية الطابع, واكتساب الخبرات خارج الحدود الوطنية وسيلة لامتداد الآفاق العالمية والثقافية ومطلبًا حتميًا في الألفية الثالثة, وتعمل مصر على زيادة عدد المبتعثين المصريين للخارج إيمانًا منها بأن حراك أعضاء هيئة التدريس يكسب المشاركين فيه خبرة دولية واتصالات مع أقرانهم في الخارج, والذى يترجم في نهاية المطاف إلى أنشطة تدريسية وبحثية عند العودة (أماني محمد, ٢٠١٨, ١٥).

وتختلف أهداف تدويل أعضاء هيئة التدريس باختلاف أعضاء هيئة التدريس أنفسهم؛ وتتلخص في إجراء الأبحاث، والقيام ببعض الأنشطة، والتعرف على

الأنظمة التعليمية المختلفة، واكتساب خبرات تمكنهم من إضفاء البعد الدولي على مناهج كلياتهم بعد عودتهم من الخارج، والحصول على فرص تدريب واسعة (نادية مخيمر وآخرون، ٢٠٢٢، ٢٤٦).

يتضح مما سبق أن الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين له دور واضح في تطوير البنية التعليمية والبحثية في الجامعات، وتبادل الأفكار والخبرات، وتنمية روح التفاهم والتعاون الدولي بين الشعوب, وتكوين المواطن العالمي المدرك لثقافات ولغات الشعوب المتباينة, والقادر على فهمها والتواصل معها, بالإضافة إلى المشروعات التعليمية الدولية, وبروتوكولات الشراكة, واتفاقيات التعاون, وإنشاء أنماط من التعليم عابر القارات.

٣. الحراك المؤسسي:

تتعدد أشكال وأنماط حراك مؤسسات التعاون بين الجامعات لتشمل (أحمد نجم، ٢٠١٥، ١٧)، (هيام عبد الرحيم،٢٠٢٠، ٦٦٩):

أ. فتح فروع للجامعات المتقدمة بالدول النامية بهدف تقليل الفجوة النمائية بين دول العالم وللوفاء بمسئوليتها الاجتماعية في خدمة المجتمع العالمي بنشر العلم في الدول الأكثر احتياجًا، بالإضافة لتطبيق أفكار العولمة الاقتصادية باكتشاف المتميزين من هذه الدول واستقطاب العقول المتميزة منهم مثل: فرع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فرع الجامعة الأمريكية ببيروت، وفلسطين تحت مسمى الجامعة العربية الأمريكية، وفرع الجامعة الأمريكية بدبي.

ب. عقد اتفاقات متنوعة بين الجامعات تحت قيادة المنظمات العالمية، مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ـ اليونسكو(UNESCO)، البنك الدول (World Bank)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم (ICESCO)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الألسكو (ALESCO)، الاتحاد الدولي للجامعات (LAU)، هيئة الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (EHEA)

ج. اتفاقات بين الجامعات لفتح أفرع للجامعات الأجنبية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية.

د. اتفاقيات التوأمة بين الجامعات، ويتم فيها تقديم توحيد متطلبات بعض البرامج الدراسية في إطار ترتيبات الاعتماد المتبادل، أو توحيد برنامج دراسي من حيث المحتوى ونظم تقويمه.

هـ. الاتفاقيات التي يتم بها منح حق الامتياز من قبل جامعات مرموقة في بلد أجنبي وجامعات أخرى وخاصة بالدول النامية؛ حيث يتم تقديم برنامج دراسي مُعد من الجامعة المانحة لهذه الجامعات ليتم تدريسه لطلابها وتقييم الطلاب وفق النظام المعد مسبقًا من الجامعات المانحة للبرنامج أو الدورات التدريبية.

يتضح مما سبق أنه من خلال تلك الاتفاقات يتم استراتيجيات التدويل الثلاث؛ حيث يتم انتقال الطلاب وكذلك أعضاء هيئة التدريس من جامعة لأخرى لتطبيق هذه الاتفاقيات، ويتم إنشاء مكاتب أو فروع لهذه المنظمات في الدول المختلفة مما يعد حراك للمؤسسة.

ويمكن أن يتم حراك المؤسسات بطريقة المستويات كالتالي:(Knight ,J. , 2015 , 224)

أ. **التدويل على مستوى الدولة:** يتم من خلال قرارات وسياسات وتشريعات التي تتخذها الدولة مثل: الاتفاقيات والعلاقات المشتركة في مجال التعليم والعمل والهجرة والتأشيرات والإقامة مع الدول المختلفة.

ب. **التدويل على مستوى وزارة التعليم العالي:** ويتمثل في الاتفاقيات والقرارات والبُروتوكولات التي تعقدها وزارة التعليم العالي مثل: منح التراخيص للجامعات المتقدمة لفتح فروع لها بالدولة، أو اتفاقيات التعاون العلمي وإرسال البعثات وتبادل الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس بين الجانبين.

ج. **التدويل على مستوى الجامعة:** ويتمثل في الاتفاقيات والشراكات والتوأمة التي تقوم بها الجامعة مع الجامعات الأجنبية المتقدمة؛ ذلك بما يتوافق مع رؤية الجامعة في التعاون الدولي والتدويل.

مما سبق يتضح أن حراك المؤسسات قد يتم بالعديد من الصور ولكن دائمًا يتم من الجامعة الاكثر تقدمًا من خلال فتح فروع لها بدولة نامية، أو تدريس برنامج خاص بها بدولة نامية، أو فتح فروع للهيئات والمنظمات العالمية بالدول النامية.

٤- الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

يهدف التعاون الدولي إلى التقريب بين الثقافات وتعزيز القيم الإنسانية بين المجتمعات المختلفة، كما يحث الجامعات في الدول المتقدمة على الوفاء بمتطلباتها الاجتماعية تجاه الدول النامية لتقليل الفجوة الانمائية بينها، ويجري التعاون الدولي عبر قنوات ومستويات عديدة؛ فمن الممكن أن يجري عبر تعاون ثنائي بين دولتين، وتقوم عليه جامعة أو أكثر في كلًا منهما، أو من خلال تعاون جماعي على المستوى المحلي والإقليمي (محمد إبراهيم، ٢٠١٥، ٢٤٥).

وتعد الاتفاقية العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي التي تبنتها اليونسكو عام ٢٠١٥، حيث إن الاتفاقية العالمية ستحسّن الحراك الأكاديمي والمهني، وتعزز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، كما ستمثل خطوة هامة للمضي قُدمًا نحو الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على الصعيد العالمي والثقة بها. (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٥، ٤)

في ضوء ما تم عرضه بقسم تدويل التعليم الجامعي، يُمكن استخلاص المؤشرات النظرية الآتية:

- تعد القوانين والتشريعات بكل دولة هي المنظم الاول لعملية التدويل سواء الخارجي أو الداخلي، والمؤثر الأول في نسبة حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والمؤثر في إنشاء فروع للجامعات ذات السمعة العالمية بالدولة، أو فروع للهيئات والمنظمات العالمية بها.
- رؤية الجامعة واستراتيجيتها هي المحدد الأساسي لسياستها في التدويل والتعاون الدولي والمحلي مع الجامعات الأخرى.
- التدويل المحلي ينتشر في البلاد التي بها جامعات جديدة النشأة والجامعة الكبيرة الأقدم، ومن خلال تدويل الهيئة المعاونة والباحثين في الحصول على درجات علمية من الجامعة الأقدم والترابط مع برامجها أو تنفيذ اللائحة الخاصة بها في الجامعة حديثة النشأة.
- يعد إطار القيم السائدة بالجامعة منظم أساسي في التدويل حيث تحدد من خلاله القواعد والتقاليد غير الرسمية للأداء؛ حيث تتوافق مع المستجدات الحديثة في نظم التعليم الجامعي.

- اهتمام الجامعات ذات السمعة العالمية على المحافظة على ريادتها في مستوى استقطاب وجذب الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس سنويًا للدراسة بها، وزيادة مواردها المالية.
- اهتمام بعض الجامعات العالمية بتصدير بعض برامجها لجامعات الدول النامية، مع استقطاب المتميز من طلاب هذه البرامج لاستكمال الدارسات العليا بها والاستفادة من عقولهم وزيادة الابحاث العلمية بها وتسويقها بصورة مميزة.

القسم الرابع: التدويل بالجامعات الأمريكية والقوى والعوامل ذات العلاقة.

يعد الالتحاق بالجامعات الأمريكية حلم العديد من شباب العالم؛ لذا سعت الجامعات الأمريكية منذ عدة سنوات إلى تعزيز تدويل التعليم العالي بها؛ فأسست رابطة الكليات والجامعات الأمريكية Association of American Colleges and Universities "AAC&U" التي تضم أكثر من ١٣٠٠ كلية وجامعة أمريكية، تعمل على إعداد الطلاب للتعامل مع السوق العالمي من خلال التركيز على التدويل، كما أنشأت الوكالة المعلوماتية الأمريكية US information agency American "؛ وذلك للترويج للتعليم الأمريكي الدولي، وتعزيز سمعته عالميًا، واستحدثت هيئة استشارية للتعليم الدولي؛ ويتمثل دورها في إعلام الحكومة الفيدرالية بمشكلات التعليم الدولي، وفي السنوات الأخيرة تم الربط بين التعليم الجامعي والأمن القومي والتنمية الاقتصادية والسياسية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (Trilokekar, R., D., 2015, 11).

والتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية واحدًا من أهم عوامل التفوق التي جعلتها تتبوأ مركز الصدارة وتتربع على قمة الدول تكنولوجيًا، واقتصاديًا، وعلميًا، وثقافيًا، ومن ثم عسكريًا، وسياسيًا؛ حيث تفوقت في نظام التعليم الجامعي، وأوجدت لها أنظمة وممارسات وتجارب أصبحت مثار إعجاب وتقليد من كافة دول العالم؛ فلا يوجد في دول العالم كافة نفس التنوع والعدد الكبير من الجامعات، والكليات، والمؤسسات الأكاديمية مثلما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عددها، وتنوعها، وكفاءتها العلمية والتكنولوجية، وتوفر الأنظمة والتقاليد الأكاديمية العريقة التي ساهمت في احتضان أبرز الكفاءات العلمية من كافة دول العالم،

وأتاحت لهم الحرية، ووفرت لهم الإمكانات للعمل، والبحث، والتدريس ما لم توفره دولة أخرى في العالم (Peter, D. E. & Jacqueline, E. K. , 2013, 16)

يتضح أن التنوع في المؤسسات الجامعية الأمريكية قد أثر بأن يتمتع تدويل التعليم الجامعي باهتمام كبير من الحكومات المتعاقبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع إضفاء البعد الدولي على برامجها الأكاديمية والبحثية والخدمية، وتجاوزها الحدود القومية من خلال؛ اتفاقات التوأمة، وبرامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومنح الدرجات العلمية المشتركة، والشراكة البحثية.

ويعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع التدويل بالجامعات لأمريكية، وفي إطار ذلك يتناول المحور: السياق الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية، والتدويل بالجامعات الأمريكية، والسياق الثقافي لجامعة كاليفورنيا، ثم التدويل بجامعة كاليفورنيا.

أولاً: السياق الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية:

جغرافيًا؛ تقع الولايات المتحدة في النصف الجنوبي من أمريكا الشمالية، ويحدها من الشمال كندا، ومن الجنوب المكسيك، ومن الشرق المحيط الأطلسي، ومن الغرب المحيط الهادي. يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لإحصائيات ٢٠٢١م حوالي ٣٣١.٩ مليون نسمة، وهي ثالث دول العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، ورابع دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين فتبلغ مساحتها ٩.٨٣ مَليون كم^2، تتكون من واحد وخمسين ولاية، واللغة الرسمية هي اللغة الإنجليزية، كما أن الاسبانية تستعمل في مدن كثيرة، ويتنوع المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها من الدول الأخرى؛ وذلك بسبب مساحتها الشاسعة وامتلاكها لمواقع ساحلية وبرية وبحرية متنوعة، يلطف المحيط الهادي درجة حرارة الساحل الغربي يمتاز الجزء الشمالي الغربي بصيف معتدل وشتاء بارد وأمطار غزيرة (Daniel, R. M., et al., 2021, 19- 20).

واقتصاديًا؛ تُسهم الجامعات الأمريكية في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وإنتاجيته؛ حيث استطاعت أن تحول المعرفة العلمية إلى اختراعات ومنتجات وعمليات ذات فائدة تجارية؛ ومن عوامل نجاح هذه الجامعات انفتاحها على المجتمع العالمي.

ويعد الدولار الأمريكي هو العملة الأكثر استخدامًا في التجارة الدولية والأسواق المالية وهو العملة الاحتياطية الأبرز في العالم، كما أن حوالي ٨٠٪ من إصدارات سندات بلدان الأسواق الناشئة، والبلدان النامية وأكثر من ٥٠٪ من تدفقات البنوك عبر الحدود إلى بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية مقوَمة بالدولار، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية منتجًا ومستهلكًا كبيرًا للسلع الأساسية؛ حيث عادت إلى الظهور كأكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، حيث شكلت ١٣٪ من إنتاج النفط العالمي، كما تعد أيضًا أكبر منتج للوقود الحيوي في العالم حيث تمثل ٤٢٪ من الإنتاج العالمي (Kose, M. A., et al., 2023, The Global Role of the U.S. Economy)

وأدت زيادة ميزانية التعليم في انتشاره واتساع رقعته، وتحويل الولايات المتحدة الأمريكية من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي؛ حيث كان التعليم هو الهدف الأكبر للإنفاق بين المؤسسات العامة والخاصة غير الربحية، وفي المقابل كان الغرض الأكبر من الإنفاق في المؤسسات الخاصة الربحية هو الدعم الأكاديمي، وخدمات الطلاب الدوليين، والدعم المؤسسي (٦٥٪، أو ٨.١ مليار دولار)، فقد زادت نسبة الطلاب الجامعيين ومنهم الدوليين الذين حصلوا على مساعدات لأول مرة وبدوام كامل والباحثين عن الدرجات العلمية/الشهادات من ٨١٪ إلى ٨٥ %، كما ارتفع متوسط المبلغ الممنوح في ٢٠٢٠-٢٠٢١ للمنح الحكومية / المحلية (من ٣٤٠٠ دولار إلى ٣٩٠٠ دولار) والمنح المؤسسية (من ٩٣٠٠ دولار إلى ١٢٠٠٠ دولار)، (Institute of Education Sciences (IES), 2023,36).

وقد ساهم الطلاب الدوليين في دعم الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠١٦ بحوالي ٤٠ مليار دولار مما جعل التعليم الدولي أعلى الصناعات التصديرية بها(UNESCO, 2019, 98).

يتضح مما سبق أن **العامل الاقتصادي له التأثير الأقوى على تدويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية**، ونظرًا لتميز جامعاتها جعلها مصدرًا لجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين فضلًا عن ما توفره من منح للدراسة بجامعاتها مما انعكس على الاقتصاد الامريكي من خلال الاستفادة من العناصر

الدولية المتميزة وإنشاء فروع جامعاتها المترامية في جميع دول العالم وإبرامها للعديد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز اقتصادها الدولي.

واجتماعيًا؛ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الأمريكان عام ١٩٤٦م، وإعلان المحكمة العليا عام١٩٦٠م أن التفرقة الاجتماعية لا تتفق مع تكافؤ الفرص كان ذلك فيما يخص الزنوج؛ وبالتالي مساواتهم مع باقي الأمريكان؛ أدى ذلك إلى تطوير نظام تعليمهم ومدارسهم مما أدى الى تطوير التعليم بشكل عام وتوسعه، كما أن الهجرة المستمرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تفرض زيادة عدد المدارس لاستيعاب المهاجرين وأبنائهم في التعليم (Superfine, B.M., 2013, 5).

وأصبح سكان الولايات المتحدة أكثر تعليمًا مع مرور الوقت حيث تشير البيانات الوطنية المستمدة من المسح السكاني الحالي (CPS)، إلى أن النسبة المئوية للأشخاص الذين أكملوا المدرسة الثانوية على الأقل زادت من ٨٩ % إلى ٩٥ % بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، وبالمثل ارتفعت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عامًا فما فوق والذين حصلوا على درجة البكالوريوس أو أعلى من ٣٢٪ إلى ٤٠٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، مع زيادة الذين حصلوا على درجة الزمالة أو درجة أعلى من ٤١ % إلى ٤٩٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، مع زيادة الذين حصلوا درجة الماجستير أو درجة أعلى زادت من ٧ % إلى ١٠ % بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢ (Institute of Education Sciences (IES), 2023, 38).

وقد ارتفعت الهجرة إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١ إلى مليون ونصف مهاجر بعد انخفاضها في عام٢٠٢٠ أثناء وباء كرونا، ويمثل الطلاب الوافدين حوالي ١٣.٦٪ منهم (USA, USA FACTS, 2023)

وسياسيًا؛ تعد الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية دستورية فيدرالية، ويعد الدستور الوثيقة القانونية العليا بالبلاد، يخضع المواطنون فيها لثلاثة مستويات حكومية: الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية. تتكون الحكومة الفيدرالية من ثلاث سلطات رئيسية: السلطة التشريعية متمثلة في الكونجرس الأمريكي، والسلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، والسلطة القضائية المكونة من المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأخرى، كما يقوم نظام الحكم على التعددية الحزبية (world fact Book , 2023, United States of America).

ويعتبر الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي هما أكثر الأحزاب شيوعًا، ويتم تداول الحكم والسلطة بينهما في الانتخابات السياسية التي تجرى كل أربع سنوات، وفي ظل هذه التعددية الحزبية يتأثر نظام التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية بنظام الحزب الحاكم.

وتعتمد الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية على تمويل غير مركزي متعدد الجهات والمصادر؛ حيث تشارك فيه الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية، بالإضافة إلى رسوم التعليم، وعائدات الاستثمارات من البحوث التعاقدية والاستثمارات والهبات؛ وذلك عمل على تكوين مركزي مالي للجامعة من مصادر متعددة مما أدى إلى الاستقلال المالي للجامعات، وعدم تعرضها للضغوط سواء من الحكومة أو غيرها، وفي الوقت ذاته عدم تعرضها للأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تمر بها الحكومة (إبراهيم أبو الخير سنبل، ٢٠١٠، ٩٥٦).

يتضح مما سبق تمتع الجامعات الأمريكية بالاستقلال؛ وذلك لإدراك المسئولون عن الجامعات أن أهم مقومات استقلال الجامعة هو تعدد مواردها المالية التي تمكنها من الوفاء بوظيفتها دون ضغط أو تدخل، وكذلك العمل على إيجاد نوع من السند المالي والمعنوي داخل المجتمع الأمريكي قوامه استقلال الجامعة وانعكست تلك الاستقلالية على برامج وآليات التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: أهداف تدويل التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية

حدد المجلس الأمريكي للتعليم (American Council on Education) مفهوم التدويل الشامل بأنه " إطار استراتيجي ومنسق يدمج السياسات والبرامج والمبادرات والأفراد؛ لجعل الكليات والجامعات أكثر توجهًا عالميًا ومتصلة دوليًا؛ من أجل تعزيز المشاركة العالمية المستدامة والعادلة، يتبنى نموذج التدويل الشامل عقلية النمو التنظيمي". إنه يضع التدويل كعملية مستمرة وليس كهدف ثابت؛ ولتحقيق هذه الغاية، فإنه يعترف بأن جميع مكونات الكلية أو الجامعة – الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين – هم متعلمون ومحوريون في التحول العادل والثقافي للمؤسسة؛ ولا يمكن أن يحدث التدويل الفعال في عدد قليل من المكاتب المنعزلة، أو يقتصر على تخصصات معينة، أو يقتصر على عدد محدود من الطلاب؛ إن التدويل هو روح تعاونية ومتكاملة، ويجب على كل مؤسسة أن تدرك معناها في سياق رسالتها

وثقافتها الفريدة. (American Council on Education, 2023, Comprehensive internationalization framework)

(American Council on Education, 2023, Comprehensive internationalization framework)

من الشكل السابق يتضح أن أهداف التدويل كما حددها المجلس الأمريكي للتعليم هي:

١. التنوع والإنصاف والشمول:

حيث يهدف التعليم الدولي الأمريكي إلى تحقيق العدالة العرقية، والاقتصادية، والاجتماعية للمؤسسات والأفراد الدوليين؛ وهذا يعني تجاوز التنوع العرقي للتأكد من أن الطلاب والموظفين من جميع الخلفيات يشعرون بأن الحرم الجامعي خاص بهم، ويتسم بالعدالة، والشمول، والدعم، كما أن مناخ الحرم الجامعي الشامل والمنصف له تأثير إيجابي على مثابرة الطلاب الدوليين ونجاحهم ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والموظفين بفاعلية؛ فهم يلعبون دورًا رئيسًا في تحقيق أهداف التعليم العالي الدولي ومعالجة فجوات التعليم للوصول للعدالة الاجتماعية.

٢. الرشاقة والتحول والمرونة:

يهدف التعليم الدولي الأمريكي للوصول للمرونة؛ وهي الرغبة المؤسسية والقدرة على تطوير الهياكل والممارسات الدولية استجابةً للقوى المثالية، حيث تُظهر المؤسسات الموجهة نحو المهام والاستراتيجيات الدولية القابلية للتكيف والاستقرار والقدرة على الصمود، بل على النمو والتحول في المواقف المعاكسة؛ والاستفادة من الموارد الحالية جنبًا إلى جنب مع التفكير المبتكر والريادي لاستكشاف الحلول

الإبداعية في وقت الأزمات الدولية. وأما القدرة على التحول فهي عملية استراتيجية منسقة ومتعمدة تقوم من خلالها مؤسسات التعليم العالي بمواءمة ودمج السياسات والبرامج والمبادرات والأفراد الدوليين، وتعمل هذه العملية على تعزيز عرض القيمة المحلية والعالمية للمؤسسة وتمكينها من خدمة رسالتها بشكل أفضل والطلاب وتحقيق أقصى استفادة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الدوليين بشكل متزايد؛ وهذا يؤكد أن التدويل ليس ثابتًا، بل هو رحلة مستمرة من التحول والتمييز والنمو.

٣. صنع القرارات المستنيرة بالبيانات:

يتضمن صنع القرار المستنير بالبيانات تطوير أهداف التدويل، وتحقيق التقدم والوصول للنتائج استنادًا لدراسة ذاتية مؤسسية قائمة على القياس والتقييم والتقويم المستمر، وتشمل الاستراتيجيات المستنيرة بالبيانات الاستماع الدقيق والشامل عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المؤسسيين الدوليين، والتركيز على تعلم عقلية النمو وتطويرها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

وتتمثل أهداف تدويل التعليم الجامعي الأمريكي أيضًا في (أميمة حلمي، ٢٠١٩، ٥١٥):

١. بناء السمعة الطيبة وتحقيق الميزة التنافسية للجامعات الأمريكية.
٢. الاعتراف بجامعاتها كجامعات متميزة على نطاق عالمي.
٣. تعزيز جاذبية الجامعات للطلاب الدوليين.
٤. تحسين جودة التعليم الأمريكي.
٥. تعزيز القدرة التنافسية للجامعات الأمريكية وتحسين تصنيفها بين المؤسسات الأخرى.
٦. بناء أمة متماسكة مترابطة ومهيئة؛ للتغلب على التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الأمريكي.

يتضح مما سبق أن أهداف تدويل التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تحقيق التنوع، والشمول، والمرونة، والاستناد للقرارات المستنيرة القائمة على البيانات والمعلومات الدولية الدقيقة وبناء سمعة طيبة لتحقيق التنافسية للجامعات الأمريكية والوصول بها لمصاف الجامعات الدولية الرائدة عالميًا، بالإضافة إلى تعزيز جاذبية الجامعات للطلاب الدوليين، وتعزيز القدرة التنافسية

للجامعات الأمريكية؛ للوصول لأمة متماسكة مترابطة ومهيئة؛ للتغلب على التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الأمريكي.

ثالثًا ـ آليات التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية:

فيما يلي توضيح لأهم آليات التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في: الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، والحراك المؤسسي، والشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

١. الحراك الطلابي في الجامعات الأمريكية:

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بأنها حلم أغلب الشباب للسفر إليها سواء للعمل أو الدراسة بها، وقد تم ذلك من خلال؛ نشرها لثقافة أنها الحلم الأمريكي المميز عن طريق وسائل الإعلام الجذابة للمجتمع الأمريكي ومدى تقدمه العلمي؛ وأدت هذه الدعاية المميزة أن تحتل المركز الأول على مستوى العالم في جذب واستقبال الطلاب من جميع أنحاء العالم على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم.

ويعتبر الطلاب الدوليون مساهمين رئيسيين في التدويل الشامل ف الولايات المتحدة الأمريكية؛ يقدمون وجهات نظر عالمية إلى القاعات الدراسية والحياة في الحرم الجامعي، وفي مشهد التعليم العالي العالمي الذي يتسم بالتنافس المتزايد تحتاج المؤسسات إلى تحسين استراتيجيات التواصل والتوظيف إلى جانب توضيح شخصيتها الفريدة وقيمتها المقترحة، وبنفس القدر من الأهمية يلزم الاهتمام بالموارد لضمان حصول الطلاب الدوليين على الدعم الجيد وحثهم على النجاح والازدهار المستمر بدءًا من الدراسة في الجامعات الدولية وصولًا إلى التخرج والتوظيف الدولي. (American Council on Education, 2023, international students)

وقد ساهم الطلاب الدوليين أيضًا في دعم الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠١٦ بحوالي ٤٠ مليار دولار مما جعل التعليم الدولي أعلى الصناعات التصديرية بها(UNESCO, 2019, 98).

وابتكرت الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطط والاستراتيجيات من أجل زيادة استقطاب أغلب الطلاب الدوليين من خلال؛ إنشاء مواقع إلكترونية للترويج للتعليم الجامعي الأمريكي وكيفية التقديم لكل مجال؛ وأيضًا من خلال مكتب التعليم الأمريكي ومعهد التعليم الدولي، وتأسيس موقع إلكتروني يقدم

المعلومات اللازمة للدراسة والمعيشة بكل ولاية، بالإضافة لتيسير منح التأشيرات من خلال تعاون جهود وزارة الخارجية والداخلية معًا، وتدريب مجموعة من المرشدين للطلاب لتيسير إتمام التأشيرات والإقامة وبدء الدراسة بالجامعة (Helms, R. M., 2015, 12).

كما أصدر مكتب الشؤون التعليمية والثقافية بالولايات المتحدة الأمريكية تقريرًا عن الباب المفتوح للطلبة الدوليين في عام ٢٠٢٢، يوضح أنه في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، انخفض عدد الطلاب الدوليين الجدد في الجامعات الأمريكية بنسبة ٤٦٪ مقارنة بالعام الدراسي السابق، حيث تأثر فيه التنقل العالمي إلى حد كبير بوباء COVID-19، وعلقت مؤسسات التعليم العالي الأمريكية العديد من برامج الدراسة بالخارج لحماية صحة ورفاهية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وقد زاد العدد الإجمالي للطلاب الدوليين في الكليات والجامعات الأمريكية عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤٪ إلى ٩٤٨٥١٩ طالبًا، ويُظهر هذا قدرة تعافي مؤسسات التعليم العالي الأمريكية من تأثيرات الوباء. ووفقًا للتقرير، وتعد الصين والهند هما المصدران الرئيسيان للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة؛ حيث يمثلان ٣٥٪ و١٨٪ من جميع الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة، على التوالي. وفي ربيع ٢٠٢٢ أفادت (٥٥٪) من الكليات والجامعات الأمريكية أن جميع طلابها الدوليين قد حضروا القاعات الدراسية شخصيًا مقارنة بـ ٨٪ فقط قبل عام واحد (Martel, M. & Baer, J., 2022, 3- 6).

وفيما يتعلق بالطلاب المصريين الملتحقين بالجامعات الأمريكية يتضح أن أعداد الطلاب المصريين زاد من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ من ٢٩٧٤ طالب إلى ٣٩٦٧ طالب عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتعد ولاية كاليفورنيا أكبر الولايات استقبالًا للطلاب الدوليين المصريين (Opendoors, 2023, Fast Facts, Egyptian international students).

وفيما يتعلق بحراك الطلاب الأمريكيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية:

أبلغت معظم الكليات والجامعات الأمريكية عن زيادة مشاركة الطلاب في الدراسة بالخارج مقارنة بالعامين السابقين؛ أي ما يقرب من ٨٣٪ من المؤسسات شهدت نموًا في أعداد الدراسة بالخارج في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق، ويعد هذا تحسنًا كبيرًا مقارنةً بعام ٢١/٢٠٢٠؛ حيث توقعت نسبة

١٪ فقط من الكليات والجامعات زيادة الأرقام؛ بينما ارتفع هذا الرقم إلى ٣٥٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢. (Martel, M. & Baer, J., 2022, 16).

وعند النظر إلى الأماكن التي يدرس فيه الطلاب الأمريكيون بالخارج، يتضح استمرار أوروبا في كونها الوجهة السائدة للدراسة في الخارج؛ حيث يدرس ما يقرب من ثلثي الطلاب في هذه المنطقة (٦٦٪) يعكس هذا الاتجاه الإقليمي، وظلت كل من إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة وفرنسا الوجهات المضيفة الرائدة؛ حيث يدرس ما يقرب من نصف ٤٨٪ الطلاب الأمريكيين بالخارج في هذه الوجهات الأربع الأولى، واستمرت أعداد صغيرة من الطلاب في الدراسة في وجهات متنوعة على مستوى العالم مع طلاب يسافرون إلى ١٣٠ مكانًا حول العالم. (Opendoors, 2023, Fast Facts, U.S. Study Abroad)

وفيما يتعلق بعدد الطلاب الأمريكيين الوافدين للتعلم بالجامعات المصرية يلاحظ انخفاض عددهم ففي عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وصل عددهم إلى ١٠٩ طالب في مقابل ٤٠ طالب عام ٢٠٢٠/٢٠٢١. (Opendoors , 2022, Fast Facts, U.S. Study Abroad in EYGPT)

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكي تعد أولى دول العالم استقبالًا للطلاب الدوليين في جامعاتها العريقة وخاصة جامعات ولاية كاليفورنيا؛ وذلك للعديد من المبررات التي جعلتها تتبوأ تلك المكانة والتي منها؛ سمعة جامعاتها وتصدرها الترتيب العالمي في تصنيف الجامعات الدولية، وتنوع برامج جامعاتها الدراسية، والتقدم التكنولوجي الهائل، والدعم المادي والمنح العديدة للطلاب الدوليين، واستيعابها للتنوع الثقافي، وابتكارها للعديد من الخطط والاستراتيجيات من أجل زيادة استقطاب أغلب الطلاب الدوليين، وزيادة مشاركة الطلاب الأمريكيين للدراسة في الخارج وخاصة لأوروبا، في حين يتضح انخفاض عدد الطلاب الأمريكيين الوافدين للتعلم بالجامعات المصرية؛ وهذا يعد انعكاسًا واضحًا لحاجة الجامعات المصرية لتعزيز سبل التدويل بها.

٢. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات الأمريكية:

تتم إدارة أنشطة التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال؛ وزارة الخارجية الأمريكية بدلًا من وزارة التعليم الأمريكية؛ فالتعليم الدولي ليس مجرد

مسعى تعليمي تقليدي، إن برامج التبادل التعليمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين التي تراعاها الولايات المتحدة مثل: برنامج فولبرايت الأمريكي والذي يحظى بتقدير كبير منذ عام ١٩٤٦، والذي يُشرف عليه مكتب الشؤون التعليمية والثقافية Educational and Cultural Affairs (ECA) الموجود في فرع الدبلوماسية العامة والشؤون العامة في وزارة الخارجية الأمريكية؛ حيث يقوم المكتب بتصميم وتنفيذ برامج التبادل التعليمي، والمهني، والثقافي، وغيرها من البرامج التي تخلق وتحافظ على التفاهم المتبادل مع الدول الأخرى اللازمة لتعزيز أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتعمل برامج ECA على تنمية العلاقات بين الأفراد بين القادة العالميين الحاليين والمستقبليين الذين يبنون شبكات دائمة وعلاقات شخصية ويعززون الأمن القومي الأمريكي. (Jenny, J. L., 2021,10)

هذا وتقدم الكليات والجامعات الأمريكية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين حول العالم العديد من البرامج والمنح؛ لضمان الحراك الفعال لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، ومن أبرز وأشهر تلك المنح وخاصةً عربيًا ما تقدمه هيئة "فولبرايت"؛ حيث تقوم الهيئة بتمويل حراك أعضاء هيئة التدريس من الولايات المتحدة الأمريكية وإليها؛ ومن أبرز تلك البرامج والمنح ما يلي (Fulbright U.S. Scholar Program ,2023):

أ- برامج مقدمة لأعضاء هيئة التدريس بأمريكا وتنقسم إلى:

(١) برامج فولبرايت لأعضاء هيئة التدريس بأمريكا: تُسهم تلك البرامج في إرسال حوالي(٨٠٠) عضو هيئة تدريس أمريكي إلى أكثر من (١٣٠) دولة سنويًا؛ لإلقاء محاضرات وإجراء بحوث في العديد من المجالات الأكاديمية والمهنية .

(٢) برامج فولبرايت التخصصية لأعضاء هيئة التدريس بأمريكا: The Fulbright Specialist Program: الذي يتيح لأعضاء هيئة التدريس في أمريكا للمشاركة في مشروعات تعاونية في أكثر من (١٤٠) دولة في جميع أنحاء العالم.

ب- برامج مقدمة لأعضاء هيئة التدريس بدول العالم المختلفة للدراسة بالجامعات الأمريكية (Bettie, M., 2015, 361):

(١) برامج فولبرايت والمنح لأعضاء هيئة التدريس بدول العالم المختلفة للدراسة بالجامعات الأمريكية (الباحث الزائر) " The Fulbright Visiting Scholar Program: وهو برنامج يقدم منحًا لأكثر من (٨٥٠) باحثًا أجنبيًا في أكثر من (١٠٠) دولة؛ وذلك لأجراء بحوث ما بعد الدكتوراه في الجامعات الأمريكية لمدة فصل دراسي واحد أو سنة دراسية كاملة؛ وذلك لتعزيز التعاون الثقافي بين أمريكا ودول العالم الأخرى.

يتضح مما سبق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية تدويل التعليم الجامعي وخاصة حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات الأمريكية؛ حيث تشرف عليه وزارة الخارجية الأمريكية بدلًا من وزارة التعليم الأمريكية؛ فالتعليم الدولي ليس مجرد مسعى تعليمي تقليدي ولذا تتعدد وتتنوع البرامج والمنح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين حول العالم لاستكمال دراستهم بشكل دولي رائد.

٣. الحراك المؤسسي للجامعات الأمريكية:

يعد الحراك المؤسسي من أبرز آليات تدويل الحرم الجامعي الأمريكي؛ حيث يعد من الأدوات الجيوسياسية ولكنه يعكس فوائد أحادية الجانب لصالح الجامعات الأمريكية مع وجود فائدة محدودة لشركائها الدوليين؛ وتسعى من خلاله الجامعات الأمريكية للحصول على مكانة مميزة، ورفع تصنيفاتها العالمية من قبل المؤسسات الدولية المنوط بها تصنيف الجامعات كل عام، بجانب إمكانية الوصول إلى أسواق طلابية جديدة. (Jenny, J. L., 2021, 15)

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء فروع للجامعات الأمريكية بالدول العربية مثل: فروع الجامعة الأمريكية؛ بالقاهرة، ورأس الخيمة، والشارقة، وأبو ظبي، وقطر، وبيروت، وكذلك بالصين، وسنغافورة، وهناك ما يزيد عن ٥٠ كلية وجامعة أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف استقطاب المزيد من الطلاب الدوليين المتميزين في كافة مجالات العلوم من خلال إعطاء المنح للطلاب المتميزة للدراسة والعمل بها (American University, 2024, Institutional Agreements).

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الفروع الجامعية الأمريكية حول العالم تكون على نفس نظام الجامعات الرئيسة التابعة لها، ومقرها الرئيس يكون داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز الجامعات الفرعية بكونها أصغر حجمًا من الجامعة الرئيسة التابعة لها، وتعمل تلك الفروع وفق الخطة التي تسير الجامعة التابعة لها، ووفق البرامج، والمقررات، ونظم التدريس، والتقويم، وقد يكون في بلد واحدة أكثر من فرع يعملون معًا مثل في الإمارات، وماليزيا، والصين، وقطر؛ حيث إن بها ستة جامعات أمريكية، وكل جامعة منهم تقدم برامج تعليمية في تخصصات معينة. (أميمة حلمي، ٢٠١٩، ٥٣٠).

ويعد فرع الجامعة الأمريكية بالقاهرة نموذجًا للحراك المؤسسي للجامعات الأمريكية بالخارج؛ والذي تأسس عام ١٩١٩، وهي مؤسسة تعليمية أمريكية رائدة توفر تعليمًا متميزًا باللغة الإنجليزية. وتعد الجامعة ملتقى لثقافات العالم ومنتدى للنقاش، حيث تعمل على مد أواصر التفاهم بين مختلف الثقافات؛ وذلك لتنوع ثقافات وخلفيات الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجين، وداعميها الذين يتوافدون من أكثر من ٦٠ دولة حول العالم، وتقدم الجامعة ٣٩ برنامجًا لطلاب البكالوريوس، و٥٢ برنامجًا لطلاب الدراسات العليا، وبرنامجين للدكتوراه. (The American University in Cairo, 2024, Mission and History).

يتضح مما سبق سعى الولايات المتحدة للمحافظة على سيادها العالمية في شتى المجالات وخاصة مجال التعليم؛ لذا تسعى دومًا لفتح فروع لجامعاتها العريقة وتكون تلك الفروع على نفس نظام الجامعات الرئيسة التابعة لها، ومقرها الرئيس يكون داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز الجامعات الفرعية بكونها أصغر حجمًا من الجامعة الرئيسة التابعة لها في شتى أنحاء العالم لنشر ثقافتها وفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم (The American University in Cairo, 2024, Mission and History).

٤. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

تدويل التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية ليس مجرد مسعى تعليمي، ولكنه مسعى جيوسياسي؛ حيث تسعى اللجنة الاقتصادية الأمريكية؛ لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب الأمريكي وشعوب البلدان الأخرى عن طريق التبادل التعليمي

والثقافي الذي يساعد في تطوير العلاقات السليمة، كما تشمل المكاتب الأخرى داخل اللجنة الاقتصادية الأمريكية: مكتب برامج التبادل الأكاديمي، ومكتب برامج اللغة الإنجليزية، ومكتب البرامج التعليمية العالمية، بما في ذلك فرع الدراسة بالخارج، تلك المكاتب تدعم أنشطة التعليم الدولي الذي يعد أمرًا أساسيًا لتعزيز العلاقات الأمريكية الإيجابية في الخارج (Jenny, J. L., 2021, 10).

ولدى الولايات المتحدة الأمريكية العديد من برامج الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية والتي تقوم بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S. Agency for International Development (USAID) في جميع أنحاء العالم في جميع المجالات ومنها ما يلي (USAID, 2023):

أ. **برنامج التبادل الجامعي العالمي:**

The Global Undergraduate Exchange Program" (UGRADE)

وهو برنامج يقدم منحًا دراسية للطلاب لمدة فصل دراسي واحد أو سنة دراسية كاملة في بعض التخصصات التي تواجه نقصًا في دول شرق وجنوب آسيا وأوراسيا وأفريقيا الوسطى والمنح الجامعية لكلية المجتمع " The Community" : College Scholarship Program (TCCSP) والذي يقدم منح جامعية كاملة لمدة عام.

ب. برنامج الدعم الأمريكي:

وهو برنامج بدأ عام ١٩٦١ بمبادرة من الحكومة الفيدرالية الأمريكية؛ لتحسين القدرات الفردية والمؤسسية لمؤسسات التعليم العالي في البلدان المضيفة عن طريق إقامة الشراكات بين الجامعات الأمريكية ومثيلاتها في البلدان؛ حيث أطلق هذا البرنامج منذ عام (١٩٨٧) أكثر من ٣٠٠ شراكة جامعية أدت إلى تعزيز الإمكانات المؤسسية للجامعات.

- **الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر:**

تعدد أوجه التعاون بين الجامعات المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال استراتيجية التعاون من أجل التنمية في مصر ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥ (USAID , 2023, Country Development Cooperation Strategy (CDCS) - Egypt, 2020-2025):

ويتضح من خلال موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر أنه: على مدار الأربعون عامًا الماضية، حيث قدمت الوكالة المنح الدراسية لأكثر من ٤٠٠٠ من الطلاب المصريين للدراسة في عدد من الجامعات المصرية والأمريكية الرائدة في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مصر، كما عقدت الوكالة الشراكة مع عدد من الجامعات الحكومية الرائدة في مصر لتحديث برامج الدرجات العلمية وتعزيز البحوث التطبيقية في القطاعات ذات الأولوية، وكان للوكالة الريادة في إدخال مفهوم التوجيه والإرشاد المهني لدارسي وخريجي الجامعات الحكومية لأول مرة في مصر، وكذلك تسهيل انتقال الطلاب من مرحلة التعليم إلى مسار التوظيف من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وإجراء البحوث المتطورة وتولّي الأدوار القيادية في المستقبل في الشركات المصرية الرائدة. (Egypt | U.S. Agency for International Development, 2024, Higher Education)

ومن أبرز برامج التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات الأمريكية والمصرية ما يلي (Egypt | U.S. Agency for International Development, 2024, Higher Education)**:**

(١) مراكز التميز العلمي: تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز وتحديث البرامج الأكاديمية، وتشجيع البحوث التطبيقية التي تعمل على إيجاد الحلول للتحديات وقيادة الابتكار في القطاعين العام والخاص، **والشركاء المنفذون** هم: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة ولاية أريزونا، بالشراكة مع جامعة الإسكندرية، وجامعة عين شمس؛ مدة المشروع: من فبراير ٢٠١٩ وحتى نوفمبر ٢٠٢٦، بإجمالي تكلفة تقديرية ٥٢ مليون دولار لكافة المحافظات على مستوى الجمهورية.

(٢) **المراكز الجامعية للتطوير المهني:** تقدم المراكز الجامعية للتطوير المهني، التي أطلقتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خدمات التوجيه المهني ومهارات التوظيف والتدريب على اللغة الإنجليزية، وربط طلاب الجامعات في جميع أنحاء الجمهورية بفرص العمل المناسبة، ويقوم البرنامج بتوسيع نطاق هذا النموذج لكي يصل إلى ٤٦ مركزًا داخل ٣٤ جامعة في جميع أنحاء الجمهورية. **الشريك المنفذ هو:** الجامعة

الأمريكية بالقاهرة، ومدة المشروع: من سبتمبر ٢٠١٧ إلى سبتمبر ٢٠٢٦؛ بإجمالي تكلفة تقديرية: ٦٣ مليون دولار؛ لكافة محافظات الجمهورية.

(٣) **منحة روّاد وعلماء مصر:** يقدم هذا البرنامج الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منحًا دراسية للحصول على درجة البكالوريوس والدراسات العليا بالجامعات المصرية والدولية على غرار أنشطة المنح الدراسية الأخرى المقدمة من الوكالة، تستهدف منحة رواد وعلماء مصر إلى قبول الطلبة المستفيدين من جميع محافظات الجمهورية، مع توافر فرصًا للتدريب والمنح الدراسية للمصريين في منتصف حياتهم المهنية، بالإضافة إلى منح دراسية للطلاب الجامعيين من الشباب المصري من المجتمعات الأكثر احتياجًا للحصول على الدرجات العلمية وفرص العمل المناسبة في نفس القطاعات، و**الشريك المنفذ هو:** الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومدة المشروع: من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى أكتوبر ٢٠٣١؛ بإجمالي تكلفة تقديرية: ٨٦ مليون دولار؛ لكافة المحافظات على مستوى الجمهورية.

(٤) **برنامج المنح الدراسية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:** يقدم هذا البرنامج ٧٢٧ منحة جامعية للمصريين من المجتمعات الأكثر احتياجًا للالتحاق بواحدة من خمس جامعات حكومية أو أربع جامعات خاصة في مصر، ويتميز برنامج المنح الدراسية بالنهج الشامل الذي يشمل التواصل مع أولياء الأمور، ومقدمي الرعاية والخدمات، وبرامج رفاهة الطلاب، وتنمية مهارات القيادة، والتدريب على ريادة الأعمال، وتم تسجيل ٤٣٥ طالبًا في الجامعات المصرية الشريكة، و**الشريك المنفذ** هو: الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ مدة المشروع: من فبراير ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٣٠؛ بإجمالي تكلفة تقديرية: ٥٣ مليون دولار؛ لكافة المحافظات على مستوى الجمهورية.

يتضح مما سبق أن جميع مبادرات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر كلها مازالت في حيز التنفيذ ولكن أغلبها الشريك المنفذ بها جامعة القاهرة وإغفال باقي جامعات الأقليم على مستوى الجمهورية مما يقلص من تعميم الاستفادة من هذه المبادرات على مستوى الجمهورية بنفس المستوى .

ويتضح أيضًا مما سبق عرضه لآليات التدويل بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى تأثر الطلاب بجائحة كرونا سواء الدارسين بها أو طلابها الذين يدرسون في أنحاء العالم، وعودتهم للدراسة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وتنوع البرامج والمنح المقدمة من هيئة الفولبرايت، وأمثلة للتعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، هذا بالإضافة لإنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للجامعات الأمريكية بالدول العربية والأجنبية على مستوى العالم.

رابعًا ـ التدويل بجامعة كاليفورنيا:

نظرًا لاتساع مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وتنوع الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية من ولاية لأخرى؛ لذا سوف تتناول الباحثتان:

١. السياق الثقافي لجامعة كاليفورنيا.

جغرافيًا؛ تقع جامعة كاليفورنيا في وولاية كاليفورنيا هي أكثر ولايات الولايات المتحدة سكانًا، وثالثها مساحة بعد ولايتي ألاسكا وتكساس. أُكتشفت على يد البرتغالي " خوان كابريو Juan Caprio " سنة ١٥٤٢م، وتحتل المركز الثاني من حيث عدد السكان في الأميركتين، لا تتجاوزها إلا ساو بأُولو في البرازيل، وتقع كاليفورنيا على الساحل الغربي للولايات المتحدة، وتحدها من الشمال ولاية أوريغون، ومن الشمال الشرقي ولاية نيفادا، وولاية أريزونا من الجنوب الشرقي، وباخا كاليفورنيا المكسيكية من الجنوب، والمحيط الهادئ من الغرب، وأكبر أربع مدن في الولاية هي: لوس أنجلوس، وسان دييغو، وسان خوسيه، وسان فرانسيسكو، وتتميز بتنوع في المناخ والجغرافيا والسكان؛ فما يقرب من ٤٠٪ من مساحتها تغطيها الغابات، ويتنوع المناخ في كاليفورنيا من مناخ متوسطي إلي مناخ شبه قطبي، واللغة الرسمية في ولاية كاليفورنيا هي الإنجليزية؛ حيث إن أكثر من ٥٧٪ من سكان كاليفورنيا يتحدثون الإنجليزية كلغة أولى، في حين أن حوالي ٢٨٪ يتكلمون الإسبانية Modern Languages Association, 2018, More languages are spoken in California)

أما ساحل كاليفورنيا فيمتاز بصيف دافئ جاف وفي بقية العام مناخ معتدل ممطر في بعض الأحيان، والجزء الجنوبي الغربي الداخلي مناطق صحراوية وشبه

صحراوية شديدة الحرارة في الصيف، وفي الجزء الشمالي الغربي من المناطق الداخلية جاف في معظم الأحيان صيفه دافئ وشتاؤه بارد، أما الأجزاء الشمالية والوسطى من المناطق الشرقية ذات أمطار متوسطة، وتمتاز بصيف دافئ وشتاء بارد ونظرًا لكبر المساحة التي تقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية يصل فارق التوقيت من شرق أمريكا إلى غربها إلى ثلاث ساعات . .,Daniel R.M) Michael T.A,. Tom L. M, 2021,20)

يتضح مما سبق تأثير العامل الجغرافي وموقع كاليفورنيا المتميز ومناخها المعتدل، والتنوع الثقافي بها، وكذلك تعدد اللغات المستخدمة بها وخاصة اللغة الإنجليزية مما جعلها واجهة مميزة لاستقطاب وجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين للدراسة بجامعاتها العريقة.

واقتصاديًا؛ يعد اقتصاد كاليفورنيا من بين أفضل عشرة اقتصادات في العالم؛ فهي واحدة من أغنى المناطق وأكثرها تنوعًا، كما أنها المسئولة عن ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، وهي أيضًا موطنًا للعديد من المناطق الاقتصادية المهمة مثل: هوليوود (الترفيه)، وجنوب كاليفورنيا (الفضائيات)، والوادي الأوسط (الزراعة)، ووادي السليكون (الكمبيوتر والتكنولوجيا المتطورة)، ويعتمد اقتصاد كاليفورنيا اعتمادًا كبيرًا على التجارة الدولية؛ فالحسابات ذات الصلة بالتجارة تشكل حوالي ربع اقتصاد الولاية، كما أن الزراعة قطاعًا مهمًا في الاقتصاد؛ حيث تضاعفت المبيعات المتعلقة بالزراعة أكثر من أربعة أضعاف خلال العقود الثلاثة الماضية، من ٧.٣ مليار دولار في عام ١٩٧٤ إلى ما يقرب من ٣١ مليار دولار في عام٢٠٠٤، وشهدت أجهزة التكنولوجيا والوسائط والبرمجيات في كاليفورنيا زيادة في المبيعات بنسبة ٦٣٪ و٩٥٪ و١١٥٪ خلال السنوات الثلاث الماضية، مما عزز تقييمات السوق بنسبة ١٨٤٪ و٥٤٪ و٥٨٪"، ويعد خلق فرص العمل في مجال قويًا بشكل خاص، وخفض معدل البطالة في كاليفورنيا. United States (Census Bureau, 2016, 5-6)

ويوجد في ولاية كاليفورنيا– مقاطعة سانتا كلارا– (وادي السيليكون)، ولقد تمت الإشارة إلى وادي السيليكون كنظام بيئي بارز على نطاق واسع، ولم تقتصر أهميته فقط في المساهمة في إنشاء مواقع لمؤسسات التكنولوجيا الكبيرة مثل جوجل، وأبل،

وفيسبوك، بل تعدت ذلك ليكون حلقة وصل بين أصحاب رؤوس الأموال، ومعاهد البحوث، ويضم وادي السيليكون مجموعة متنوعة من مؤسسات الأعمال، والمؤسسات الناشئة، ونماذج الأعمال الابتكارية خاصة فيما يتعلق مجالات التكنولوجيا الفائقة (بوقريط رشيدة، سايبي صندرة ،٢٠٢٢، ٢١٦).

هذا وتلعب جامعة كاليفورنيا دورًا حيويًا في الاقتصاد الإقليمي؛ حيث تُسهم بما يقرب من ١.٣ مليار دولار في النشاط الاقتصادي داخل منطقة سانتا كروز الإقليمية. كما تعمل جامعة كاليفورنيا على تقوية النسيج التعليمي والاقتصادي للمجتمع بأكمله(University of California , 2023, Economic Impact).

وتعد جامعة كاليفورنيا محركًا اقتصاديًا أساسيًا للولاية، حيث تساهم بحوالي ٨٢ مليار دولار سنويًا في الناتج الاقتصادي لولاية كاليفورنيا، وتدعم الجامعة أكثر من نصف مليون وظيفة في كاليفورنيا، ويولد الإنفاق المرتبط بجامعة كاليفورنيا ما يقرب من ١٢ مليار دولار سنويًا من عائدات الضرائب الفيدرالية، ويبلغ إجمالي التأثير الاقتصادي للجامعة على دخل العمل في الولاية أكثر من ٣٧ مليار دولار سنويًا. وتعكس هذه الأرقام الإنفاق الجامعي وتأثيراته الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وأن التأثير الاقتصادي المضاعف لجامعة كاليفورنيا كبير جدًا لدرجة أنه يمس كل منطقة في الولاية. (University of California, 2023, UC's economicimpact on California)

يتضح مما سبق أن العامل الاقتصادي له التأثير الأقوى على التدويل وجذب العديد من الطلاب الدوليين للدراسة بجامعات كاليفورنيا، وكذلك الباحثين للعمل بها حيث جعل التميز البحثي للجامعة مصدرًا لجذب المستثمرين والشركات للتعاون معها مما انعكس على الاقتصاد الاقليمي لكاليفورنيا؛ حيث تسهم الجامعة فيما يقرب من ١.٣ مليار دولار في النشاط الاقتصادي.

واجتماعيًا؛ تعد اللغة الرسمية في ولاية كاليفورنيا هي الإنجليزية؛ حيث إن أكثر من ٥٧٪ من سكان كاليفورنيا يتحدثون الإنجليزية كلغة أولى، في حين أن حوالي ٢٨٪ يتكلمون الإسبانية، وتتنوع الديانات في ولاية كاليفورنيا الأمريكية إلا أن الديانة المسيحية تشكل أكثر من ٩٤٪ ثم اليهودية بنسبة ٢٪ والإسلام بنسبة ٠.٤٪. وتضم كاليفورنيا مجموعة من أكبر المدن في الولايات المتحدة، وأكثرها اكتظاظًا بالسكان،

وتعتبر مدينة ساكرامنتو هي العاصمة الرسمية، إلى جانب مجموعة من المدن الضخمة وتضم الولاية ثمانية مدن ضمن أكثر خمسين مدينة في الولايات المتحدة ازدحامًا بالسكان (wikipedia, 2023, California) .

وتعتبر ولاية كاليفورنيا الوجهة الأولى للطلاب الدوليين خاصة للطلاب العرب والمصريين؛ حيث يبلغ عدد الطلاب الدوليين بها إلى ١٣٨.٣٩٣ طالب في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ متفوقة على مدينة نيويورك بعدد طلاب يبلغ ١٢٦.٧٨٢ طالب. (Opendoors, 2023, Fast Facts, International Students)

يتضح مما سبق تأثير العامل الاجتماعي لولاية كاليفورنيا وتنوع اللغات والديانات بها على تدويل التعليم الجامعي مما جعلها الوجهة الأولى للطلاب الدوليين وخاصة للطلاب العرب والمصريين. وقد أثرت الحياة السياسية على الجامعات؛ فقد كفل الدستور لكل ولاية من الولايات نظام الحكم اللامركزي، حيث تعتبر كل ولاية من الولايات مسؤولة عن إدارة الكليات والجامعات بها وقد انعكس ذلك على التدويل لكل جامعة فيما يلي:

- اختلاف مصادر ونسب التمويل من ولاية لأخرى، مما دفع كل جامعة للبحث عن مصادر جديدة ومتنوعة للتمويل؛ وذلك من خلال تسويق المعرفة الجامعية، وجذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين بها.
- تنوع البرامج الأكاديمية من جامعة لأخرى، وأعطى الحرية للجامعات للتركيز على البرامج التي تجذب طلاب دول العالم كافة والعلماء للدراسة بها حسب احتياجاتهم وتحقيقا لطموحهم.

وجاء نتيجة هذا الاستقلال المالي للجامعات في أمريكا بروز عدد من الجامعات الخاصة الرائدة والمتميزة؛ والتي من بينها جامعة كاليفورنيا النموذج الأمريكي للبحث الحالي.

٢. رؤية جامعة كاليفورنيا ورسالتها وقيمها:

تتمثل رؤية جامعة كاليفورنيا ورسالتها وقيمها في University Of California, 2024, Mission, vision and values):

- **الرؤية:** تسعى جامعة كاليفورنيا إلى الحفاظ على مكانتها وتعزيزها باعتبارها نظام جامعي بارز في العالم.

- **الرسالة:** ترجمت جامعة كاليفورنيا رسالتها في " أنها من خلال القيادة تقوم بتحفيز وتعزيز نظامها لتقديم التعليم والبحث والخدمة العامة والرعاية الصحية على مستوى عالمي لسكان كاليفورنيا والعالم.
- **القيم:** وهي القيم الأساسية هي المبادئ التي توجه أعمال الجامعة؛ لتحقيق مهمة جامعة كاليفورنيا في التدريس والبحث والخدمة العامة، وتتمثل في:

- **المسئولية:** أي الاستجابة لاحتياجات الجمهور وأصحاب المصلحة، ومتابعة التزاماتها، وتحمل مسؤولية قراراتها وإجراءاتها.
- **التعاون:** تؤمن الجامعة بأن الرؤية والعمل الجماعي يؤدي إلى نتائج أعظم من تلك التي يحققها أي فرد أو منظمة.
- **الشمول والمساواة:** تقدر الجامعة المنظور والهويات المتنوعة للقوى العاملة لديها، وتهدف إلى تطوير ثقافة الشمول والانتماء للجميع، وتسعى جاهدة لتصبح منظمة مناهضة للعنصرية.
- **التفوق:** تلتزم الجامعة بأعلى معايير الاحتراف والجودة والخبرة. وتقود تخصصاتها وتعزز النظام الذي يحقق نتائج متفوقة.
- **النزاهة:** تضع معايير أخلاقية عالية وتكون قدوة يحتذى بها، وتبني ثقافة الثقة بالأقوال والأفعال، وتتعامل مع جميع الأشخاص باحترام ونزاهة.
- **الابتكار:** من خلال إنشاء بيئة تدعم التفكير الإبداعي والمتنوع، وتقوم الجامعة باستمرار بتقييم وجهات النظر، وإعادة تعريف المشكلات، والبحث عن الفرص لتحديد واختبار وتنفيذ الحلول الجديدة.
- **التأثير العام:** تعمل على تعزيز التغيير الإيجابي في كاليفورنيا وخارجها.

يتضح مما سبق تميز رؤية جامعة كاليفورنيا ورسالتها وقيمها، وأنها قد ارتقت لتصبح واحدة من أبرز مؤسسات التعليم العالي في العالم. حيث تمتلك جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس كل شيء: الموقع والسمعة والتميز في التعليم، وتعد موطنًا لأكثر من ١٢٠٠٠ طالبًا وباحثًا دوليًا.

٣. إدارة التعليم الدولي في جامعة كاليفورنيا:

يتولى **معهد (UCLA) للدراسات الدولية والمشاركة العالمية**، والذي يرأسه نائب عميد الدراسات الدولية والمشاركة العالمية مسؤولية الإستراتيجية والمشاركة

العالمية لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. ويدير المكتب اتفاقيات شراكة جامعة كاليفورنيا مع المؤسسات الأجنبية، ويُمثل جامعة كاليفورنيا أمام الدوائر والمنظمات الدولية، ويستضيف وفودًا أجنبية وكبار الشخصيات، ويعزز التعليم والتبادل الدولي في الحرم الجامعي ويشرف على معهد جامعة كاليفورنيا الدولي. (UCLA Global, 2024, About us)

كما يعد **معهد UCLA الدولي** "جوهرة التاج" للتعليم الدولي في UCLA. ويقدم درجات البكالوريوس والدراسات العليا في الدراسات الدولية، ويعزز المنح الدراسية في مناطق العالم المتنوعة ويعمل بمثابة حرم جامعي ومورد مجتمعي دولي، ويشجع معهد UCLA الدولي دراسة العالم في جامعة كاليفورنيا، ويُدعم البحث والتعليم الذي يعالج القضايا العالمية الحاسمة في عصرنا، ويعزز البرامج الأكاديمية الدولية بالجامعة، ويمنح الطلاب فرصة تغيير حياتهم للدراسة في الخارج، ويساعد في تمويل العديد من الفعاليات العامة. (UCLA International Institute, 2024, About us)

ويعود تاريخ المعهد إلى عام ١٩٥٨، ويضم المعهد أكثر من ٢٨ مركزًا وبرنامجًا يُدعم من خلالها الأبحاث المبتكرة متعددة التخصصات في مناطق عالمية محددة، فضلاً عن القضايا العالمية الملحة. ويدير برامجها الأكاديمية في الدراسات العالمية، والتنمية الدولية، والصحة العالمية، والهجرة الدولية، والدراسات ذات التوجهات القطرية والإقليمية تجتذب باستمرار الطلاب المتفوقين، كما يتيح برنامج الفعاليات العامة للمعهد – والذي يقدم ما يقرب من ٢٥٠ محاضرة عامة وندوة ومؤتمرات وفعاليات ثقافية كل عام دراسي – لكل من حرم جامعة كاليفورنيا ومدينة لوس أنجلوس العالمية – إمكانية الوصول المباشر إلى أحدث الأبحاث حول التطورات العالمية ومناطق العالم.(UCLA International Institute, 2024, About us)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤول الدولي الأول بالتدويل بالجامعة (SIO) يشغل المرتبة الثانية بعد مدير الجامعة عندما يتعلق الأمر بمحفزات التدويل – قبل كبير المسؤولين الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والقادة الإداريين الآخرين .(Brajkovic, L. & Helms, R. M., 2018, 5)

يتضح مما سبق أن مكتب UCLA الدولي يتمتع برؤية على مستوى الحرم الجامعي لتمكين جميع طلاب UCLA من التخرج كمواطنين ذوي كفاءة عالمية، ومساعدة أكبر عدد ممكن من طلاب جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس على اكتساب خبرة دولية ومنظور عالمي في مجال دراستهم، وتعمل مع قيادة كليات جامعة كاليفورنيا وأقسامها ومدارسها المهنية لتدويل مناهج جامعة كاليفورنيا لإعداد الطلاب ليكونوا مواطنين عالميين ناجحين في عالم اليوم المعقد، ويتضح أيضًا التقدير الواضح لمسئول التدويل بالجامعة، وسعي الجامعات الأمريكية لجذب العدد الأكبر من الطلاب الدوليين من مختلف العالم.

٤. آليات التدويل في جامعة كاليفورنيا:

تقع جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس؛ في واحدة من أكثر المدن نفوذًا في العالم عند بوابة أمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتُثري المهمة العالمية لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ويتم إثراؤها بدورها مجتمعات الشتات المتنوعة، مما يدعم التعليم الدولي والتبادل الدولي والمشاركة المدنية في مجتمع لوس أنجلوس.

ولا يزال تدويل التعليم العالي يشكل موضوعًا يحظى باهتمام كبير من جانب العلماء والممارسين على حد سواء، وتتمحور فلسفة التدويل في جامعة كاليفورنيا حول فكرة أن التعاون العالمي ووجهات النظر العالمية تخلق مسارات لحلول لبعض أكبر المشكلات العالمية – بدءًا من مكافحة العنصرية، ثم التخفيف من أضرار تغير المناخ للأجيال القادمة، وصولًا إلى إنهاء جائحة كوفيد-١٩ (UCLA Global, 2024, About us).

أ. الحراك الطلابي:

تتضمن رؤية جامعة كاليفورنيا العالمية منح الطلاب فرصًا ليصبحوا ماهرين عالميًا من خلال الدراسة في الخارج والتجارب الدولية في الحرم الجامعي؛ لكي يصبحوا قادة فعالين ومواطنين عالميين منتجين قادرين على العمل مع أقرانهم الدوليين؛ لمواجهة تحديات العالم المعقدة، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديهم فهم مستنير للعالم واهتماماته وتحدياته المعاصر من خلال تعليم عالمي، ونظراً لطبيعة العالم المترابطة بشكل متزايد، أصبح التعليم الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتتيح البرامج الأكاديمية المقدمة للطلاب الدوليين بجامعة كاليفورنيا التركيز على مجال معين من الدراسة، أو منطقة جغرافية محددة، أو منهج عالمي مقارن وموجه نحو القضايا من خلال مجموعة متنوعة من التخصصات عبر الحرم الجامعي، ويقوم معهد UCLA الدولي بتعليم الطلاب ودعم المنح الدراسية حول العالم في جامعة كاليفورنيا ويعمل بمثابة حرم جامعي وموارد مجتمعية(UCLA Office of International Studies and Global Engagement, 2024, about the Office).

هذا وتحتفل الجامعة بتصنيفها في لوس أنجلوس باعتبارها الجامعة الأمريكية العاشرة الأكثر شعبية للطلاب الدوليين: حيث وصل عدد الطلاب إلى ١٠,٩٩٠ طالبًا دوليًا مسجلين في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢؛ حيث يسجل ما يقرب من ١٠٠٠ طالب دولي في معهد UCLA الدولي بجامعة كاليفورنيا كل عام. (UCLA Study Abroad International Education Office, 2024, INBOUND STUDENTS)

ويقدم مركز Dashew بجامعة كاليفورنيا العديد من البرامج الأكاديمية على مدار العام الدراسي لجميع المنتسبين للجامعة؛ وتسمح هذه البرامج للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالتواصل الاجتماعي وبناء صداقات وشبكات جديدة؛ وجميع البرامج مفتوحة لكل من المجتمع الدولي والمحلي، وتتراوح هذه البرامج بين ساعات القهوة وعرض المواهب الثقافية وقاعات الدراسة والليالي الكوميدية. (UCLA Dashew Center for International Students & Scholars, 2024, On-Campus Programs)

كما يقوم برنامج Global Siblings بإقران طالب مع طالب آخر من خلفية ثقافية مختلفة طوال مدة العام الدراسي. في كثير من الأحيان، تقوم الجامعة بمطابقة طالب دولي مع طالب محلي (من الولايات المتحدة)، كما يمكن أيضًا الجمع بين الطلاب الدوليين من خلفيات ثقافية مختلفة معًا. وبالإضافة إلى الحصول على شقيق، حيث يتم تقسيم المشاركين إلى عائلات الأشقاء العالمية. يتم تنسيق العائلات من قبل قادة الطلاب الذين يطلق عليهم "منسقو الأشقاء العالميون"، الذين يخططون للأحداث طوال فصلي الخريف والشتاء والربيع. (UCLA Dashew Center for International Students & Scholars, 2024, Global Siblings)

واطلق معهد التعليم الدولي في البداية في عام ٢٠١٤ كمبادرة مدتها خمس سنوات، وقام بتطوير برنامج "جيل الدراسة في الخارج" لحشد الموارد والالتزامات بهدف زيادة وتنويع عدد الطلاب الأمريكيين الذين يدرسون في الخارج بحلول نهاية العقد، وتعهد أكثر من ٨٠٠ شريك التزام في جميع أنحاء العالم بتوسيع فرص الدراسة بالخارج والمشاركة من خلال مؤسساتهم أو منظماتهم أو حكوماتهم. من خلال تقرير التأثير النهائي لعام ٢٠٢٠؛ حيث يمكن للعمل الجماعي والاستراتيجي والتعاوني أن يوسع نطاق الدراسة في الخارج بشكل كبير. IIE Generation (Study Abroad ,2024, About A Global Movement)

ويمكن للطلاب الجامعيين الدراسة في الخارج لمدة فصل دراسي أو عام دراسي، أو حضور برنامج دراسة السفر الصيف أو متابعة تدريب دولي (للحصول على رصيد) مع شركة تجارية أو منظمة غير ربحية، وقد يتقنون أيضًا لغة أجنبية، ويتعرفون على ثقافات وتاريخ الأمم في جميع أنحاء العالم، ويقيمون صداقات مع أقرانهم الدوليين ويشاركون في المنظمات الطلابية التي تركز على المشاركة العالمية. وفي شهر نوفمبر من كل عام، ينظم نائب العميد حدثًا رفيع المستوى على مستوى الحرم الجامعي في جامعة كاليفورنيا: وهو أسبوع التعليم الدولي (IEW)؛ حيث يُعقد برنامج IEW في الحرم الجامعي على مستوى البلاد في جميع أنحاء الولايات المتحدة. Generation Study Abroad ,2024, About A Global Movement).

يتضح مما سبق أن جامعة كاليفورنيا تعد من أبرز الجامعات الأمريكية جذبًا للطلاب الدوليين؛ وذلك لتنوع البرامج الأكاديمية على مدار العام الدراسي لجميع المنتسبين للجامعة مثل: برنامج Global Siblings بإقران طالب مع طالب آخر من خلفية ثقافية مختلفة طوال مدة العام الدراسي وغيرها من البرامج التي تدعم وتعزز التعاون الأكاديمي بين الطلاب الدوليين.

ب. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

تُصنف جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس باستمرار بأنها من بين أفضل الجامعات في العالم، وبأنها موطن لأعضاء هيئة التدريس المشهورين عالميًا، وهي الجامعة الأكثر تقدمًا للالتحاق بالجامعة في البلاد؛ حيث تضم الجامعة أكثر من

٦٥٠ عضو هيئة تدريس منتسبين لها من جميع أنحاء العالم في عدة تخصصات، وتقدم أكثر من ٥٠٠٠ دورة في ١٠٩ قسم أكاديمي، وتقدم جامعة كاليفورنيا أيضًا ١٢٥ تخصصًا، وتضم الجامعة أعضاء هيئة تدريس حائزين على جائزة نوبل، وعلماء فولبرايت، والعلماء الحاصلين على ميدالية فيلدز، كما يعمل التبادل الدولي أيضًا على إثراء أعضاء هيئة التدريس والموظفين والمجتمعات بشكل كبير، ويعد الباحثون الدوليون من بين أفضل المواهب في العالم؛ لأنهم أفراد ساهموا في تقدم العلوم والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم الاجتماعية من منظور عالمي ضروري للولايات المتحدة لتظل قادرة على المنافسة في العالم (UCLA, 2024, home)

ويشجع مكتب التعليم الدولي بجامعة كاليفورنيا (IEO) على دعم زمالات الدراسات العليا، فضلًا عن مشاركة الباحثين الدوليين في أنشطة كليات جامعة كاليفورنيا وأقسامها والحياة في الحرم الجامعي ككل. ويستضيف المكتب الدولي برنامج فولبرايت الزائر لإثراء الباحثين لمنطقة لوس أنجلوس الحضرية، ويعمل بشكل وثيق مع جامعة كاليفورنيا للدراسة في الخارج/المعهد الأوروبي للأورام، ومركز داشو للطلاب والباحثين الدوليين(UCLA, 2024, about the Office).

كما يدعم معهد UCLA الدولي ومراكزه البحثية المتطورة طلاب الدراسات العليا؛ من خلال المنح لدراسة اللغة؛ وتمويل المؤتمرات والمنشورات والمشاريع البحثية متعددة التخصصات لأعضاء هيئة التدريس، ويتميز الحرم الجامعي بموقع فريد يجمع بين القطاعات والمراكز المتنوعة ويدعم البحث التعاوني والنقاش حول قضايا مثل تغير المناخ وتهديدات الصحة العامة والصراعات الدولية والهجرة.

ويضم معهد UCLA الدولي أكثر من ٦٥٠ عضو هيئة تدريس منتسبين في جميع التخصصات بجنسيات متعددة، ويسجل به ما يقرب من ١٠٠٠ طالب دولي كل عام، ويضم أيضًا مركز اللغات الوطنية الممول فدراليًا (NLRC)، وهو جزء من مركز اللغات العالمية (UCLA, 2024, international-ucla-edu.).

وتدعو الجامعة الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى تحقيق الكفاءة في اللغات الأجنبية بشكل متكرر، وإجراء البحوث في تلك اللغات في البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم، ويمكنهم أيضًا المشاركة في التبادلات البحثية الصيفية في بلد آخر أو الحصول على دورات تمنحهم مهارات التواصل بين الثقافات

اللازمة للعمل في فرق عالمية. ويقدم المعهد أيضًا دوراته الخاصة التي يدرسها أعضاء هيئة التدريس الأساسيون في المجالات التالية: الدراسات الأفريقية، والصحة العالمية، والدراسات العالمية، والدراسات الدولية ودراسات المناطق، ودراسات التنمية الدولية، ودراسات الهجرة الدولية (UCLA, 2024, home) .

ويعمل العديد من أعضاء هيئة التدريس على إثراء عروض الدورات التدريبية العالمية والإقليمية التي يقدمها المعهد من خلال برامج الدراسة والسفر الرائدة في الخارج (UCLA, 2024, home).

وللحفاظ على الخبرة التي تجعل جامعة كاليفورنيا رائدة في مجال المنح الدراسية حول العالم؛ يقوم المعهد الدولي بتوظيف ومساعدة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الدراسات الدولية؛ ويدعم المعهد أيضًا دروسًا ودورات لغة متقدمة في مناطق وموضوعات محددة في العالم، بالإضافة إلى ذلك، يدعم كل مركز من مراكزه الفردية شبكة من الباحثين في جميع أنحاء الحرم الجامعي والعالم حيث (UCLA, 2024, about the Office):

- تستضيف الجامعة المئات من الشخصيات الدولية البارزة والقادة المهنيين الزائرين كل عام، حيث وصل عدد الزائرين ٢٢٠ زائرًا من ٥٣ دولة في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- تستضيف الجامعة أيضًا رابع أكبر عدد من الباحثين الدوليين بين جميع الكليات والجامعات الأمريكية ١,٩٤٢ في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٢.

ويتلقى مكتب برنامج فولبرايت بجامعة كاليفورنيا أسماء حوالي مائة من الأساتذة وطلاب الدراسات العليا ومعلمي المدارس الثانوية الذين يأتون من الجامعات والمدارس في جميع أنحاء جنوب كاليفورنيا بموجب منح فولبرايت لفترات تتراوح من بضعة أشهر إلى عام (UCLA International Institute, 2024, Fulbright Program)

ويمكن لأي عضو هيئة تدريس أو مسؤول كبير بجامعة كاليفورنيا (فرد يحمل لقب مدير أو أعلى) اقتراح اتفاقية دولية، ويعتمد ذلك على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك نوع الاتفاقية وما إذا كان يتم استخدام أو تعديل النموذج القياسي والمعتمد أم لا. ومن المهم مراجعة العملية الخاصة بكل نوع من الاتفاقيات

الدولية كما هو موضح في سياسة UCLA 980 قبل وضع اللمسات النهائية على اتفاقية دولية، ويجب أن تتوافق هذه الأنواع من الاتفاقيات مع مجموعة متنوعة من سياسات الحرم الجامعي والعمليات والقوانين المعمول بها. وهذه العملية تحمي عضو هيئة التدريس من الأخطاء البريئة التي قد تعرضه والجامعة والعلاقة الأكاديمية لخطر كبير.(UCLA, 2024, Global Collaboration)

يتضح مما سبق أن جامعة كاليفورنيا تُصنف بأنها من بين أفضل الجامعات في العالم، وموطن لأعضاء هيئة التدريس المشهورين عالميًا؛ تسعى لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين من خلال؛ دعم زمالات الدراسات العليا، ومشاركة الباحثين الدوليين في أنشطة كليات جامعة كاليفورنيا، ودعم المراكز البحثية المتطورة، وتقديم المنح لدراسة اللغة من خلال؛ عروض الدورات التدريبية العالمية والإقليمية، وتمويل المشاريع البحثية متعددة التخصصات، بالإضافة إلى استضافتها لمئات من الشخصيات الدولية البارزة.

ج. الحراك المؤسسي:

يتمتع معهد جامعة كاليفورنيا الدولي في الحرم الجامعي بموقع فريد يجمع بين الأقسام والمراكز المتنوعة؛ لتعزيز البحث التعاوني والنقاش حول قضايا مثل: تغير المناخ والحفاظ على المياه وإدارتها في مناطق مختلفة من العالم، وتهديدات الصحة العامة، والصراعات الدولية والهجرة وذلك من خلال؛ عقد مؤتمرات وورش عمل حول هذه المواضيع العالمية، ومن خلال أيضًا أربعة مراكز موارد وطنية ممولة اتحاديًا، وتدعم دراسات المناطق واللغات، بالإضافة إلى تدريب المعلمين وهي: مركز آسيا والمحيط الهادئ، ومركز دراسات الشرق الأدنى، ومركز دراسات جنوب شرق آسيا، ومعهد أمريكا اللاتينية، ومركز الدراسات الأوروبية والروسية، وتقدم هذه المراكز زمالات ممولة لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا لدراسة اللغات والثقافات الأوروبية؛ حيث يعزز أكثر من ١٨٠ فرصة للدراسة في الخارج بجامعة كاليفورنيا في أكثر من ٤٠ دولة (UCLA, 2024, home).

وفي إطار الحراك المؤسسي بجامعه كاليفورنيا تقوم الجامعة بإنشاء فروع لها في الخارج أو إنشاء فروع جامعات أجنبية في كاليفورنيا من خلال: (UCLA, 2024, Global Collaboration)

- **مذكرة التفاهم؛** وتتمثل مذكرة التفاهم بكونها اتفاقية غير ملزمة تستخدم للاعتراف بنية جامعة كاليفورنيا ومنظمة أجنبية في استكشاف إمكانية المشاركة في مجموعة من الأنشطة، ولا تتضمن مذكرة التفاهم التزامًا بالموارد وغالبًا ما تصف مرحلة في العلاقة تستعد للأنشطة التعاونية المستقبلية.
- أو **اتفاقية التعاون؛** وهي اتفاقية ملزمة قانونًا تُستخدم في المواقف التي تتضمن التزامًا بالموارد من قبل جامعة كاليفورنيا أو منظمة أجنبية، وغالبًا ما يكون ذلك للأنشطة المتعلقة بالأبحاث.
- أو **اتفاقية الانتساب؛** وهي اتفاقية تضع برامج لتدريب أعضاء UCLA وغيرهم في الخارج وتدريب المشاركين الأجانب في UCLA.
- أو **اتفاقية تبادل الطلاب؛** وتهدف إلى أن تكون متبادلة بين جامعة كاليفورنيا وجامعة نظيرة أجنبية.

من أمثلة اتفاقيات الحراك المؤسسي لجامعة كاليفورنيا حول العالم (UCLA, 2024, Global Collaboration):

- اتفاقية الانتساب للتدريب السريري الرئيسي بين كلية ديفيد جيفن للطب، ومعهد جولز شتاين ومؤسسة تشارلز سنترو بالارجنتين.
- فرع لكلية التمريض في كلية بكين الطبية.
- إنشاء فرع لكلية لندن للصحة والطب الاستوائي بالمملكة المتحدة.
- إنشاء فرع بمعهد باليوم الهند.
- اتفاقية تبادل طلابي مع جامعة يونسي اليابانية.
- مذكرة تفاهم غير ملزمة بين مختبر إيكول إنتويت بفرنسا وسوزانا موريس وذلك ضمن اتفاقيات تفاهم.

كما توجد العديد من الجامعات المنتسبة لجامعة كاليفورنيا حول العالم ومنها؛ جامعة يريفان الطبية الحكومية بدولة أرمينيا؛ والتي تنتسب إلى كلية ديفيد جيفن بجامعة كاليفورنيا للطب عبر اتفاقية الانتساب للتدريب السريري الرئيسي، ومؤسسة تشارلز سنترو بدولة الأرجنتين والتي تنتسب إلى كلية ديفيد جيفن للطب، ومعهد جولز شتاين بجامعة كاليفورنيا عبر اتفاقية الانتساب للتدريب السريري الرئيسي (UCLA, 2024, Global Collaboration).

يتضح مما سبق أن جامعة كاليفورنيا تقوم بإنشاء فروع لها في الخارج أو إنشاء فروع جامعات أجنبية في كاليفورنيا من خلال مذكرات التفاهم بكونها اتفاقية غير ملزمة، أو اتفاقيات التعاون؛ وهي اتفاقية ملزمة قانونًا، أو اتفاقية الانتساب؛ وهي اتفاقية تضع برامج لتدريب أعضاء الجامعة، أو من خلال اتفاقيات تبادل الطلاب تهدف إلى أن تكون متبادلة بين جامعة كاليفورنيا وجامعة نظيرة أجنبية.

د. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

تفتخر جامعة كاليفورنيا بشراكاتها مع الجامعات في جميع أنحاء العالم والتي يمكن أن توفر للطلاب تجربة دولية حقيقية، ويقدم برنامج UCLA Exchange تعلمًا متعمقًا وفرصة تجريبية مميزة؛ حيث يقوم الطلاب بتطوير شبكة أوسع من الزملاء والأصدقاء، بالإضافة إلى النمو من الدراسة في بلد مختلف والعيش بشكل مختلف، وتهدف اتفاقية تبادل الطلاب بين جامعة كاليفورنيا وجامعة نظيرة أجنبية تحقيق أهداف البرنامج المقترح من خلال التبادل UCEAP, 2024, This is (your study abroad).

ويعمل المكتب الدولي بمثابة بوابة جامعة كاليفورنيا إلى العالم، وتتمثل مهامه فيما يتعلق بالشراكات في(UCLA, 2024, about the Office):

- ترتيب زيارات الحرم الجامعي للوفود التعليمية والثقافية والسياسية، ويستضيف بانتظام كبار الممثلين الأجانب، بما في ذلك رؤساء الدول والسفراء والقناصل.
- عقد اتفاقيات لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس تتمثل في ٩٨٠ اتفاقية دولية واتفاقيات التبادل الطلابي وأعضاء هيئة التدريس.
- يدير المكتب الدولي ما يقرب من ١٩٢ اتفاقية للبحث والتدريس وتبادل الطلاب مع مؤسسات في ٤٧ دولة ومنطقة.
- يُمثل جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في الجمعيات العالمية الكبرى، مثل رابطة مديري التعليم الدولي ورابطة جامعات المحيط الهادئ، وكذلك في المؤتمرات التعليمية الدولية الكبرى.
- يقوم المكتب بتسهيل طلبات المشاركة في الشراكات والمبادرات الدولية ويوفر الخبرة والاتصالات الإقليمية لمديري جامعة كاليفورنيا وأعضاء هيئة

التدريس بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس عند الطلب، وكخدمة لمجتمع الجامعة.

- يقدم المعهد الدولي ستة تخصصات جامعية وعشرة برامج فرعية وثلاثة برامج لدرجة الماجستير. ويسجل به ما يقرب من ١٠٠٠ طالب كل عام، ويعمل خريجو معهد UCLA الدولي – الذين يواصل بعضهم متابعة الأبحاث المتقدمة والدرجات المهنية – في قطاعات التعليم والحكومة والمنظمات غير الربحية وقطاع الأعمال في البلدان في جميع أنحاء العالم.

ويحتفظ المعهد الدولي التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس بقاعدة بيانات على الإنترنت تحتوي على سجلات لجميع الاتفاقيات الأكاديمية الدولية المعروفة والشركاء المؤسسيين، ويحتوي الموقع أيضًا على معلومات عامة حول الاتفاقية ويحدد جهة الاتصال أو المنسق بالكلية يمكن أن يكون المنسق أحد أعضاء هيئة التدريس ويكون مسؤولًا عن إدارة جميع شروط الاتفاقية، وتقديم تقرير حالة إلى المعهد الدولي في السنة الرابعة لمذكرات التفاهم واتفاقيات التصديق والاتفاقيات وفي نهاية السنة الثانية للطلاب في برنامج التبادلات الطلابية (UCLA, 2024, about the Office).

أما الوحدة الأكاديمية لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس المحددة في الاتفاقية الأكاديمية الدولية؛ فهي مسؤولة عن إدارة الاتفاقية وتنفيذها، كما أن الوحدة الأكاديمية مسؤولة أيضًا عن الحصول على الالتزامات ذات الصلة لتخصيص الموارد لدعم الاتفاقية – بما في ذلك؛ المساحات المكتبية، والتوظيف، وتمويل تبادل العلماء أو الطلاب الزائرين، والإعفاءات من الرسوم الدراسية، والتأمين الصحي والتأمين ضد المسؤولية، ونفقات السفر والسكن وما شابه ذلك.

وجميع تلك الاتفاقيات الأكاديمية الدولية تكون بتاريخ انتهاء في معظم الحالات، تكون فترة من سنتين إلى خمس سنوات كافية لتنفيذ وتقييم أنشطة الانتساب/التعاون المقترحة؛ وثلاث سنوات للتبادل الطلابي. يجب مراجعة جميع الاتفاقيات الأكاديمية الدولية قبل تاريخ انتهاء صلاحيتها لتحديد ما إذا كان سيتم تجديدها بشكلها الحالي أو تعديلها أو السماح بانتهاء صلاحيتها (UCLA ,2024, Global Collaboration)

ومن أمثلة هذه الاتفاقيات: (UCLA ,2024, Global Collaboration).

- التعاون مع استراليا: مع جامعة سيدني، وجامعة كوينزلاند، وجامعة نيو ساوث ويلز، وجامعة موناش، والجامعة الوطنية الأسترالية، ونوع الاتفاقية (الدراسة في الخارج وتبادل الطلاب) من خلال برنامج التعليم في الخارج التابع لمكتب التعليم الدولي.
- عمل مشروع الرقمنة في نيجيريا: يقوم برنامج الأرشيفات الحديثة المهددة بالانقراض التابع لمكتبة جامعة كاليفورنيا بتمويل الحفاظ على المواد الصوتية والمرئية والمطبوعة من أرشيف معهد الدراسات الأفريقية بجامعة إبادان في نيجيريا.
- يحتفظ مركز بورادفود بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس بالمعجم الأثري لإيران التابع لجامعة كاليفورنيا؛ وهو عبارة عن موسوعة إلكترونية للمواقع الأثرية الإيرانية على شبكة الإنترنت، والتي يمكن الوصول إليها مجانًا .
- اكتشاف التراث الثقافي المعقد في شمال إثيوبيا؛ حيث يدير البروفيسور ويليك ويندريش مشروع شاير الأثري، ويقوم بالتنقيب وإجراء أعمال المسح الأثري في منطقة تيغراي الغربية في شمال إثيوبيا.
- المساعدات الإنسانية ودعم البنية التحتية في أرمينيا؛ حيث توفر عملية أرمينيا التابعة لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس إغاثة فورية في حالات الكوارث الطبية ومساعدات إنسانية طويلة الأجل.
- مركز التميز العلمي في وسط أفريقيا معهد حوض الكونغو (CBI)، وهو مبادرة مشتركة بين جامعة كاليفورنيا وIITA، مكرس لإيجاد حلول لتغير المناخ والأمراض البشرية وغيرها في حوض الكونغو.

ومن أمثلة التبادلات الإدارية بجامعة كاليفورنيا: (UCLA Study Abroad International Education Office, 2024, OUTBOUND STUDENTS):

- مدرسة هيرتي – برلين، ألمانيا – كلية UCLA Luskin للشؤون العامة.
- جامعة كوريا– سيول، كوريا الجنوبية – مركز UCLA للدراسات الكورية.
- جامعة لوفين، بلجيكا – مركز كاليفورنيا للدراسات الأوروبية والروسية.
- ساينس بو، فرنسا – مدرسة UCLA Luskin – التخطيط الحضري.

- جامعة جنيف، سويسرا – مدرسة UCLA Luskin – التخطيط العمراني.
- جامعة طوكيو، GraSPP – طوكيو، اليابان – كلية UCLA Luskin للشؤون العامة.
- جامعة أوترخت، هولندا – مركز UCLA للدراسات الأوروبية والروسية.
- جامعة يونسي، كوريا الجنوبية – مركز UCLA للدراسات الكوري.

مما سبق يتضح مدى توفر آليات التدويل جامعة كاليفورنيا؛ فالحراك الطلابي مميز لديها وتسعى سنويًا لزيادة عدد الطلاب الدوليين في جميع التخصصات، كما تسعى الجامعة لزيادة حراك الطلاب من خلال توفير برامج التبادل الأكاديمي لحوالي ٢٥٪ من طلابها، ويتميز حراك أعضاء هيئة التدريس بها أيضًا بالتنوع وامكانية أن يوقع العضو اتفاقية أكاديمية مع أي كلية أو جامعة خارجية موضحًا أهمية هذه الشراكة ومدتها وكيفية تنفيذها، وهذه الحرية الأكاديمية تساعد على إثراء الحياة العلمية داخل الجامعة، وكما أن الحراك المؤسسي للجامعة رائد حيث توجد العديد من الجامعات المنتسبة لجامعة كاليفورنيا حول العالم، بالإضافة لتعاونها الأكاديمي الدولي بجميع دول العالم .

القسم الخامس: التدويل بالجامعات اليابانية والقوى والعوامل ذات العلاقة.

يعد المجتمع الياباني نموذجًا فريدًا ورائعًا فيما حققه في مجال تدويل التعليم الجامعي؛ والذي كان له دور أساسي في التقدم التكنولوجي والصناعي لليابان على المستوى العالمي، وكان أيضًا من أسباب تفوقها في التقنية والمحافظة على ثقافة وحضارة شعوبها؛ ومن هنا جاء اختيار دراسة التجربة اليابانية، مع أخذ العبر والدروس المستفادة منها، وكيف نهضت وأصبحت دولة عظمى في كافة المجالات؛ فالإنجازات التي حققتها اليابان في ظل ظروفها الصعبة، يدعو الدول النامية إلى التعرف على الشخصية اليابانية.

فحينما أرسلت اليابان أبناءها للابتعاث في الدول الأخرى كان هدفها الأول ومحورها الأساسي الذي انطلقوا منه؛ محاولة التعرف على أسباب تقدم هذه البلدان، ووجدوا أن السبيل لهذه المعرفة يتطلب أن تكون هناك دراسات علمية، ومن مصادرها الأساسية الموثقة حتى لا يكون هناك شكوك أو جدال في صحتها.

وتطلعت اليابان كدولة متميزة في القرن الحادي والعشرين إلى المشاركة الفعالة في المجتمع الدولي، والإسهام علميًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا في رخاءه، ورخاء العالم وتقدمه؛ بما يتوفر لديها من تعليم متميز يعني بمتطلبات العصر الجديد(سعاد بسيوني، ٢٠٠٥، ١٣٣).

ويعد التعليم الدولي في اليابان أحد أهم طرق تعزيز فهم القيم المختلفة من الثقافات الأخرى؛ حيث أدركت اليابان أنه من أجل التواصل مع الأجانب؛ لا بد من فهم القيم المختلفة للثقافات الأخرى حتى تتمكن من تجنب الصراع، ولا يقتصر هدفها على تعليم فهم البلدان الأخرى وثقافتها فحسب، بل يشمل أيضًا توسيع النطاق الدولي لليابانيين وتنمية إحساسهم بالوحدة كمواطنين عالميين، والترابط العالمي، والوعي تجاه السلام وحقوق الإنسان والبيئة (Shukunobe, M, 2024, Education for International Understanding in Japan).

ويتمتع تدويل التعليم الجامعي باهتمام كبير من الحكومة اليابانية؛ وخاصة لنشر ثقافة المجتمع الياباني مع إضفاء البعد الدولي على برامجها الأكاديمية والبحثية والخدمية، وتجاوزها الحدود القومية من خلال؛ اتفاقات التوأمة، وبرامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومنح الدرجات العلمية المشتركة، والشراكة البحثية، وفيما يلي يعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع التدويل بالجامعات اليابانية، وفي إطار ذلك يتناول المحور: السياق الثقافي للمجتمع الياباني، والتدويل بالجامعات اليابانية، والتدويل بجامعة طوكيو.

أولاً: السياق الثقافي للمجتمع الياباني:

تقع اليابان **جغرافيًا**؛ قبالة الساحل الشرقي لآسيا، وهي دولة أرخبيلية تتألف من أربع جزر رئيسة، من الشمال إلى الجنوب: هوكايدو، وهونشو (الأكبر والأكثر اكتظاظًا بالسكان)، وكيوشو، وشيكوكو، وأكثر من ٣٥٠٠ جزيرة أصغر. وفي أقصى الجنوب تقع جزر ريوكيو. وتمتد اليابان لمسافة تزيد عن ٢٣٦٠ ميلاً، لذا يستمتع شعبها بالتنوع المناخي. ويعرّف الشعب الياباني بلده بأنه "دولة جزيرة صغيرة فقيرة الموارد". حيث تمتلك اليابان طبقات فحم رديئة، وقليل من خام الحديد، أما الموارد البترولية فهي غير موجودة؛ حيث تعتمد على الواردات وعلى إنتاج الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية. تحتل الجبال أكثر من ٨٠٪ من مساحة اليابان. وتقع

اليابان في منطقة حزام النار في المحيط الهادئ، ويوجد بها ١٨٦ بركانًا، منها حوالي ستين بركانًا نشطًا. لذلك يتجه اليابانيون إلى البحر، على الرغم من أن أرضهم جبلية. يعيش جميع السكان تقريبًا في عدة سهول ساحلية منبسطة حيث يمكن الزراعة (Petry, A. K., 2023, 2).

وتتألف اليابان من ٤٧ محافظة، ويتم تقسيم هذه المحافظات على أساس الخلفية الجغرافية والتاريخية إلى ثماني مناطق وهي: هوكايدو وتوهوكو وكانتو وتشوبو وكينكي وتشوغوكو وشيكوكو وكيوشو – أوكيناوا، وتنفرد كل منطقة بلهجتها الخاصة وعاداتها وتراثها التقليدي. غالبًا ما تعاني اليابان من الكوارث الطبيعية الخطيرة مثل الأعاصير والانفجارات البركانية والزلازل؛ وعلى الرغم من أن هذه الكوارث يمكن أن تودي بأرواح الكثيرين، كما حدث في زلزال هانشين . أواجي الكبير في يناير ١٩٩٥م، وزلزال نيغاتا تشوإيتشو في أكتوبر ٢٠٠٤م إلا أن اليابانيين يعملون جاهدين منذ عدة سنوات لتقليل آثارها المدمرة. وتستخدم اليابان أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف بمنتهى الدقة (Wikipedia,2023,Geography of Japan)

كما أن الموقع الجغرافي لليابان جعل البحر جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للحصول على الإمدادات اللازمة من خلال التجارة مع الصين وكوريا، كما تتمتع اليابان بكثافة سكانية عالية على مستوى العالم. وأدت ندرة المساحة إلى ظهور تحديات وفرص مختلفة للسكان، وقد دفعت محدودية توافر الأراضي إلى اتباع نهج مبتكرة لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من المساحة. حيث ينتشر البناء العمودي وتصميمات البنية التحتية المدمجة، وأصبحت المباني الشاهقة وأنظمة النقل متعددة المستويات مشاهد شائعة في المدن الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، عزز هذا القيد التقدم التكنولوجي في مجالات مثل الروبوتات، والأتمتة، والاستخدام الفعال للموارد، حيث تسعى الشركات إلى تحسين الإنتاجية في مساحات محدودة. (Clavecilla, L. ,2023)

مما سبق يتضح أن تفاعل السكان مع التحديات الجغرافية أدت إلى إنشاء دولة مميزة الطابع؛ لمواجهة تلك الطبيعة الجغرافية الوعرة، وهذا لن يتأتى إلا بعد أدرك اليابانيون أهمية الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي؛ حيث كانت اليابان تفتقر

إلى الإحساس الدولي بسبب عزلتها عن العالم الخارجي؛ فالحقيقة أن اليابان هي مجموعة من الجزر، وأن المجتمع يتكون من عرق واحد أدى ذلك إلى؛ اتصال ثقافي قليل نسبيًا مع البلدان الأخرى ثم تزايد التواصل تدريجيًا ووصلت اليابان إلى ما هي عليه الآن في مواجهة طبيعتها الجغرافية باستخدام أحدث التقنيات ببراعة، وهذا بدوره انعكس على تدويل التعليم الجامعي باليابان.

واقتصاديًا؛ تعد اليابان واحدة من القوى الاقتصادية العالمية استنادًا إلى العديد من المؤشرات للقوة الاقتصادية؛ إذ يُصنف الاقتصاد الياباني ضمن الترتيب الثالث عالميًا للقوة الاقتصادية، بناتج محلي أجمالي بلغ حوالي٥ بليون دولار أمريكي طبقًا لإحصائية عام ٢٠٢٠م، وهي ثاني أكبر سوق لأسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتل الاقتصاد الياباني المرتبة الثالثة من حيث الصناعات الثقيلة والاقتصاد الحر، وما تزال أكبر مقرض، ولها أعلى معدلات ادخار في العالم. كما أن اليابان تعد ثالث قوة تجارية في العالم ويسجل الميزان التجاري الياباني ربحًا سنويًا وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم بـ٧ % من التجارة العالمية (Ministry of Foreign Affairs, Japan, 2020, 264-265).

كما تركت الجغرافيا الفريدة لليابان علامة لا تُمحى على مشهد أعمالها الاقتصادية؛ حيث أدى قياس الأراضي المحدود والكثافة السكانية العالية إلى دفع ابتكارات استخدام المساحة وتحسين الموارد، وقد سهّل الخط الساحلي الممتد الأنشطة التجارية والبحرية، مما مكّن اليابان من أن تصبح لاعبًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي. وقد شكلت التضاريس الجبلية تحديات في تطوير البنية التحتية ولكنها أدت أيضًا إلى إنشاء شبكات نقل ذات مستوى عالمي. وأصبحت قدرة اليابان على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية سمة مميزة لعملياتها التجارية، حيث تعمل على تعزيز التكنولوجيات المتقدمة والصناعات. (Clavecilla, L. 2023)

وتعد اليابان من الدول الصناعية الكبرى على المستوى العالمي؛ وذلك لتفوقها في المجال الصناعي والتقني، بالإضافة إلى التجارة، الأمر الذي أعطاها قوة في الاقتصاد العالمي، وهذا الأمر أثر بشكل كبير على النظام التعليمي؛ لذا ركز التعليم على البرامج التعليمية التي يتطلبها النظام الاقتصادي سواء على مستوى التعليم

العام أو التعليم العالي أو التعليم الفني، وأوجد النظام التعليمي مدارس وكليات تعمل لنصف الوقت أو التعليم بالمراسلة لكي يتمكنوا من الجمع بين التعليم والعمل.

وقد استمر الاقتصاد الياباني في الانتعاش المعتدل؛ بسبب تحقيق الشركات أرباح عند مستويات عالية، وفي عام ٢٠٢٠ تضرر الاقتصاد الياباني من تباطؤ اقتصادي غير مسبوق بسبب جائحة كوفيد -١٩ العالمي، أما في عام ٢٠٢١، عادت الأنشطة الاقتصادية في اليابان بشكل متقطع لمنع انتشار العدوى، وعلى الرغم من ذلك أصبح الاقتصاد في مرحلة الانتعاش، وكانت الزيادة فيه تسير بوتيرة بطيئة. (Ministry of Internal Affairs and Communications Japan, 2022, 22: 28)

وتلعب اليابان دورًا مهمًا بوصفها أحد أعضاء المجتمع الدولي منذ انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦م، وهي أيضًا أحد أعضاء مجموعة الثمانية؛ وتقوم اليابان بالوفاء بمسؤوليتها الدولية من خلال تقديم المعونات المالية والأفراد، وتقدم المساعدات في صور مختلفة من خلال تقديم المنح المالية التي لا ترد؛ لمساعدة الدول النامية على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها في مجالات مثل: التغذية, والصحة, والتعليم، وتتمثل صورة أخرى من صور تقديم المساعدات في إرسال مبعوثين يابانيين – المتطوعين اليابانيين للتعاون الدولي – إلى الدول النامية لنقل الخبرات والمهارات في مجالات التكنولوجيا، والصحة، والتعليم إلى السكان المحليين (Ministry of Foreign Affairs, Japan ,2018, 2).

ولقد ارتبطت التدويل بالعامل الاقتصادي الياباني؛ حيث زاد عدد الطلبة اليابانيين الذين يدرسون في الخارج، حيث يدرس العديد منهم بكندا التي تعتبر الوجهة الأكثر شعبية للدراسة (JAOS, 2023, 1).

كما أثر العامل الاقتصادي على زيادة المنح للطلاب الدوليين من خلال أعمال المنظمة اليابانية لدعم الطلاب (JASSO) لقبول الطلاب الأجانب للدراسة باليابان؛ حيث تم إنشاء مكاتب خارجية في المنطقة الآسيوية في (ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وفيتنام) يُقدم عبرها معلومات واستشارات حول الدراسة في اليابان بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة مثل: جمعيات الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى إرسال المواد المتعلقة بالدراسة في اليابان إلى المكاتب الفرعية لجمعيات الطلاب

الدوليين والمكتبات الجامعية في المنطقة الآسيوية ونشرها في مراكز لنشر مواد تشجيع الدراسة في اليابان في (٥٥ موقع في ٢٠ دولة ومنطقة)، بالإضافة إلى تنفيذ معارض في الخارج "معرض الدراسة في اليابان لطلاب المدارس الثانوية المحلية وطلاب الجامعات والمشرفين على التعليم وغيرهم بمشاركة الجامعات اليابانية. وتقديم المعلومات من خلال المشاركة في جلسات تعريفية حول الدراسة في اليابان تستضيفها المؤسسات العامة، ويهدف برنامج تشجيع قبول الطلاب الدوليين (حافز رسوم الدراسة للطلاب الأجانب من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا) إلى تعزيز القبول للطلاب الأجانب المتميزين كهدف إستراتيجي للمساهمة في عولمة مؤسسات التعليم العالي في اليابان وتقديم المنح الدراسية للطلاب الدوليين الممولين تمويل خاص من الطلاب المتميزين الذين يجدون صعوبة في الدراسة في الجامعات اليابانية لأسباب مالية (JASSO, 2023, About JASSO).

وارتبطت تدويل التعليم في اليابان بالعامل الاقتصادي الياباني؛ حيث يشارك أكثر من ثلثي الطلاب الجامعيين في الدراسات الدولية، معظمها في تخصصات كالفنون، والأعمال التجارية، والعلوم الاجتماعية، في حين أن ١٧٪ من الطلاب يسافرون لمتابعة الدراسات العليا؛ فالعديد من الطلاب في اليابان يرغبون في الحصول على التعليم في الخارج لتغيير النمط الاقتصادي للحياة؛ خصوصًا أن القدرة على الكسب أعلى في الخارج، وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، مع تقدم العولمة بسرعة، ارتفع مستوى المعيشة أصبح التعليم في اليابان والدول النامية دوليًا بشكل متزايد، مما يؤدي إلى المزيد من تدويل الجامعات في اليابان، تم تحقيق الهدف من خطة ١٠٠.٠٠٠ طالب دولي في عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٨، كشفت الحكومة عن خطة جديدة لاستقبال ٣٠٠ ألف طالب أجنبي جديد مما يساعد على تعزيز تدويل التعليم العالي وإضافة تأمين الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية من الخارج إلى برنامج المنح الدراسية ODA للطلاب الأجانب (Kayashima, N., et al., 2023, 23).

ومن الواضح أن اهتمام اليابان بالتعليم الدولي يقف وراء هذه النهضة الاقتصادية؛ فاليابان تنفق أكثر من ١٢٪ من ميزانيتها القومية كلها على العملية

التعليمية بينما لا يتعدى الإنفاق على النواحي العسكرية ٧.٧٪ فقط، فقد كانت اليابان أسبق من غيرها من البلاد إلى الوقوف على ما في التعليم من استثمار، وقد أصبحت نظرية الاستثمار في التعليم من القواعد النظرية المعترف بها رسميًا في تحديد اتجاه السياسة التعليمية، وأصبحت الأولوية للاستثمار في تدريب العلماء والفنيين كقوى عاملة إستراتيجية تؤثر على سرعة النمو الاقتصادي (أحمد عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ٣٢).

كما توفر وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا اليابانية المساعدة المالية للبرامج وأنشطة اليونسكو المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي والتفاهم المتبادل، والتربية من أجل التنمية المستدامة، والتعليم للجميع، والتربية الوقائية، وتعزيز برامج العلوم من أجل التنمية المستدامة، وبرامج الحفاظ على التراث الثقافي العالمي والحفاظ على المواقع الأثرية، وبرامج بناء قدرات الموارد البشرية مثل: ومشاريع تدريب المعلمين في دول إفريقيا وذلك منذ انضمامها (UNESCO , 2023, UNESCO in Japan).

مما سبق يتضح أن اليابان عمدت من أجل الحفاظ على مكانتها الاقتصادية الدولية على الاهتمام بتدويل التعليم عن طريق الاهتمام بمجالات الاستثمارات التي يحتاج إليها عالم اليوم، والاهتمام بتنمية رأس المال البشري، واستخدام أصحاب الكفاءات العالية للمساهمة في تحقيق التنمية؛ وهذا أدى بدوره إلى تحقيق مستوى عال من الاستقرار الاقتصادي وانعكاس هذا الاستقرار على ارتفاع المستوى الاقتصادي والمعيشي لليابانيين، وتوافر مقومات الحياة المريحة الجاذبة للفئات المختلفة من الطلاب الدوليين للدراسة في اليابان، وشهدت اليابان أيضًا تغييرات في الهيكل الصناعي والعمالة؛ وذلك لتدفق المعلومات الكثيفة من المجتمع الدولي، بل وتحولت إلى التدويل ليس فقط في القطاع التعليمي ولكن في مختلف القطاعات.

ويتضح أيضًا دور هذه السياسات الاقتصادية التي شجعتها الحكومة لرفع كفاءة الاقتصاد وبدوره رفع كفاءة الجامعات؛ من خلال التنافس ببرامج تمويلية تساهم في تحديث البنية التحتية لها متمثلة في المعامل البحثية وإنشاء مراكز للتميز والابتكار، وممارسات الإصلاح الإداري بالجامعات حتى استطاعت أن تحصل على ترتيب مميز على مستوى جامعات العالم في التصنيفات السنوية لأفضل الجامعات على

مستوى العالم وأصبحت الجامعات اليابانية محط أنظار العديد من الطلاب الدوليين. وأصبح التخطيط للتعليم الدولي يعتمد على المؤشرات الاقتصادية؛ فالعلاقة بينهما علاقة طرية، كلما ازدهر الاقتصاد ازدهر التعليم، وكلما ازدهر التعليم ازدهر الاقتصاد لاستفادته من مخرجات النظام، وبهذا يظهر بوضوح في تأثير العامل الاقتصادي في اليابان على التدويل وجذب الطلاب الدوليين للدراسة بها ثم الحصول على الوظيفة بها.

واجتماعيًا؛ تعد العوامل الاجتماعية في اليابان من العوامل الهامة التي أثرت في برامج التدويل؛ خاصة لما يتميز به المجتمع الياباني من التجانس الشديد والاعتزاز بالقومية؛ فالمجتمع اليابان متميز باستقراره في كافة مجالاته الدينية والصحية والتعليمية، وتتسم الشخصية اليابانية بحب التعاون والمشاركة مع الآخرين من أجل تحقيق الاستفادة للجميع.

بلغ عدد سكان اليابان ١٢٨ مليون نسمة تقريبًا، وتعد العاصمة طوكيو المدينة الأهم في اليابان، وتقوم المدن الأخرى بدور المحاور السياسية، والاقتصادية، والثقافية في مناطقها. وتشير الإحصاءات إلى انخفاض معدل المواليد حيث انخفض معدل المواليد ومعدل الوفيات. في عام ٢٠٢١، كبار السن عدد السكان (٦٥ سنة فأكثر) ٣٦.٢١ مليون، أي ٢٨.٩ النسبة المئوية من إجمالي السكان (أي ١ من كل ٤ أشخاص)، تجاوزت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عامًا فأكثر ٢٨.٦ بالمائة، مما يشير إلى أن شيخوخة المجتمع في اليابان تتقدم بسرعة كبيرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (Ministry of Internal Affairs and Communications Japan, 2022, 12:13).

ويتميز الشعب الياباني بأنه مستقر اجتماعيًا بشكل واضح كما أن الحكومة اليابانية تمنحه كافة حقوقه مع ضمان مساواة الجميع أمام القانون وتوفير بيئية مستدامة له ليعيش فيها، كما أنه يشارك مع المجتمع الدولي في الحد من العنف ضد النساء، ودعم ضحايا العنف، وتواصل اليابان التبرع للصندوق الاستئماني لضحايا المحكمة الجنائية الدولية وأيضًا الدعم من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (Ministry of Foreign Affairs Of Japan,2022, 252)

ولقد عاشت دولة اليابان في عزلة عن العالم لفترة طويلة من تاريخها؛ ومن أهم أسباب تلك العزلة موقعها الجغرافي؛ حيث إنها تتكون من مجموعة جزر بعيدة عن محيطها الإقليمي، ثم بدأ عصر الانفتاح في اليابان التي كانت منغلقة على نفسها وبدأت في التعلم من الآخر، ولم يكن ذلك في المجال العلمي فقط بل امتد إلى النواحي المختلفة، ويتميز المجتمع الياباني بالحفاظ على موروثه الحضاري خاصة الاجتماعي منه والثقافي على مر العصور، ولم ينهل من الأخر بطريقة عشوائية تؤدي إلى هدم ثوابته الحضارية، وقامت بالمزج والتوافق بين الحديث والقديم حتى تحدث تكيفًا سريعًا وبشكل مستمر وأن تحافظ على هويتها القومية، وحدثت إصلاحات عدة شملت مختلف الجوانب الاجتماعية واستطاع المجتمع الياباني أن يوفق بين الوافد والمتأصل (صالح قرني، ٢٠٢١،٢٨٢)

ونتيجة لهذه الطبيعة اليابانية الوعرة تكونت الشخصية القومية اليابانية في إطار الإحساس بالجماعة، ويتميز الشعب الياباني بقوة القيم والتقاليد، واستعداده لتقبل التغييرات الحديثة وقدرته على انتقاء أفضلها؛ فقد أخذ قادة اليابان الجدد على عاتقهم تحديث اليابان مع الحفاظ على القيم والتقاليد المتوارثة واتخاذها أساساً لبناء اليابان الحديثة (بيومي محمد ضحاوي ، ٢٠٠٨، ٣٧٠)

وعلى الرغم من التجانس السكاني وتأثيره على النظام التعليمي في اليابان إلا أن اليابان تقبل وفود طلاب دوليين للتعليم في بلادها، وتقدم لهم العديد من التسهيلات للدراسة في اليابان، كما أنها ترسل طلابها للدول الأخرى؛ فقد أدى نظام التعليم الدولي في اليابان إلى تغيرات اجتماعية وثقافية؛ فبعد أن كان المجتمع الياباني غير مرن للغاية ولا يقبل التغير، ولا يتيح للموارد البشرية لدية فرصًا للإبداع والتطوير، أصبحت اليوم في أمس الحاجة للإبداع والتطوير, وخاصة أنها أصبحت من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، حيث أصبح الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ هذا ما دعا اليابان للاستجابة لتحديات العولمة في محاولة تغيير المجتمع الياباني وجعله أكثر مرونة، والدعوة للابتكار والإبداع من خلال اكتساب المهارات والخبرات من الثقافات الأخرى عن طريق التعليم الدولي.

فبعد قرون من الانعزال اعترفت النخبة الجديدة بأهمية التعلم من العالم الخارجي؛ لذا تم إرسال مجموعات كبيرة من الشباب الياباني في بعثات دراسية إلى

الغرب، في الوقت نفسه الذي اتجهت فيه بداية أنظارها إلى أوربا وبدرجة أقل إلى الولايات المتحدة للاستفادة منها في إنشاء الجيش والشرطة والمدارس والنظام القانوني وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية، واختارت من النماذج الأوربية تلك التي كانت تنسجم مع الممارسات اليابانية السائدة كالنموذج البريطاني والفرنسي كما استعارت نظام التعليم الفرنسي والبيروقراطية الألمانية ومن الولايات المتحدة استعارت ممارسات مثل الإدارة الصناعية ورأسمالية الرفاه والمعرفة التقنية.(عبد الله الغامدي، ٢٠٠٧، ١٠٠)

ففي أقل من خمسين سنة تحولت اليابان من وضع العزلة خلف المحيطات إلى أن تصبح أول قوة عالمية غير غربية في الاقتصاد السياسي الدولي.

وما يميز التدويل في اليابان أن الدراسة في الخارج أصبحت للطلاب الأصغر والأكبر سنًا على حد سواء، كما أن بعض الآباء والأمهات اليابانيين في المجتمعات الغربية كالولايات المتحدة وكندا أو المملكة المتحدة يسعون لتعليم أبناءهم في هذه المجتمعات، ويعمل الآباء والأمهات اليابانيين على تعليم أولادهم اللغة الإنجليزية لأنها أمر ضروري لأطفالهم لتقدم فرص العمل الخاصة بهم Gainey, P. & (Andressen, C., 2002, 158) .

وفي ضوء العوامل الاجتماعية في اليابان واندماج اليابان مع الثقافات والمجتمعات الأخرى تنوعت برامج التدويل منذ عقد التسعينات وحتى يومنا هذا فاشتملت على (سوزان محمد وآخرون، ٢٠٠٩، ٧٢-٧٣):

- نشر كتب مختصرة بلغات متعددة في مجال الخدمات المختلفة (أسباني، إيراني، برتغالي، صيني، انجليزي) في كل المؤسسات في مقاطعة جنما.
- نشر رسائل للمقيمين من الغير اليابانيين بخمس لغات (أسباني، كوري، برتغالي، صيني، انجليزي) وذلك بمقاطعة كاناجاوا.
- إصدار كتيب عن " الكوريين في اليابان" لزيادة الوعي بهذه الجالية الكبيرة في مقاطعة هيوجو.
- نشر مجموعة من المعلومات الضرورية مثل : دليل المشاهدة، وخرائط المناطق، وتقديم كتيب مختصر عن الحياة اليومية في اليابان؛ لتزويد الطلاب الأجانب بها كما هو الحال في مقاطعة فوكيري.

- كما نشرت جمعية اليابان للتعليم الاجتماعي كتابًا يحمل عنوان " نحو مجتمع متعدد الثقافات ومساعدة الجنسيات وآخر عن التعليم الدولي.

ولقد كانت الأقليات الأجنبية في اليابان تعاني من التفرقة العنصرية والتحيز ضدهم في كل نواحي الحياة، ثم بعد ذلك وبسبب انفتاح اليابان على العالم، وإدراكها لأهمية التفاهم الدولي الذي لابد منه للتواصل مع الآخرين، وفي ضوء ذلك غيرت الحكومات اليابانية المحلية معاملاتها التعليمية مع هذه الجاليات والأقليات، فندرت صور وأشكال التفرقة التعليمية السابقة، وانخرط أبناء الأجانب والمقيمين من مختلف الثقافات والأجناس في المدرسة اليابانية؛ من خلال تطوير سياسات تعليم الأقليات، وظهور الاهتمام بالتعليم الدولي متداخل الثقافات(Sugimura, M. 2008, 23)

وتتضح مما سبق أهمية تعليم اللغات الأجنبية في النهضة التي تحققت في اليابان في أن الانفتاح الياباني كانت له نافذتان: الأولى تتمثل في بعوث الطلاب إلى الخارج للدراسة بجامعات أوروبا، والثانية تتمثل في مؤسسات فعالة للترجمة تنقل كل جديد في التقدم العلمي والفني من خلال دوريات متخصصة، فقد اكتسبت اليابان العلم الأوروبي دون أن تفقد شخصيتها القومية وقيمها الثقافية.

وسياسيًا؛ يقوم دستور اليابان الذي دخل حيز التنفيذ في ٣ مايو ١٩٤٧، على أساس على ثلاثة مبادئ أساسية: سيادة الشعب، واحترام الأساسيات، وحقوق الإنسان والسلمية؛ للسيطرة على السلطة الحكومية بشكل فعال من خلال الضوابط والتوازنات، ويتم تقسيم السلطة الحكومية في اليابان إلى ثلاثة فروع مستقلة: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، ولكل منها يحتوي على مجموعة منفصلة من الوكالات والموظفين ويكمن إيجازها على النحو التالي(Ministry of Internal Affairs and Communications Japan, 2022, 188:193):

- **السلطة التشريعية:** هو أعلى جهاز لسلطة الدولة، وهو الوحيد الذي يسن القوانين جهاز الدولة.
- **السلطة التنفيذية:** يمارس مجلس الوزراء سلطته التنفيذية على أساس القوانين والميزانيات المعتمدة من قبل السلطة التشريعية. وتتمثل صلاحيات مجلس الوزراء في: تنفيذ القوانين، والاتفاقيات الدبلوماسية الأجنبية وتوقيع المعاهدات؛ والإشراف على الشؤون التشغيلية للموظفين، وصياغة الميزانية،

وتعيين رئيس المحكمة العليا وتعيين القضاة، ويعطي مجلس الوزراء المشورة والموافقة للإمبراطور في شؤون الدولة، ويتحمل مسؤولية ذلك.

- **السلطة القضائية:** تكمن السلطة القضائية في المحاكم؛ وهي مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية؛ لضمان إصدار أحكام عادلة، تستخدم اليابان نظامًا قضائيًا ثلاثي المستويات. المحاكم الأولى في التسلسل الهرمي للمحاكم هي محاكم المقاطعات، والثانية هي : المحاكم العليا، وأعلى محكمة هي المحكمة العليا.

ومن الممارسات الديمقراطية للمجتمع الياباني المقتبسة من الغرب والتي تعد استكمالًا لإصلاحاتها الاجتماعية – بعد إلغائها لتلك الطبقية التي سيطرت على المجتمع فترة من تاريخه– وتشعبت لتشمل الناحية السياسية أيضًا؛ حيث يعد نظامها إمبراطوري دستوري وليس للإمبراطور أي سلطات ويقوم بمهام الحكم مجلس الوزراء: و البرلمان يعد أعلى سلطة تشريعية ويتكون من مجلسين: الأول مجلس المستشارين ويتكون من ٢٥٢ مقعدًا لمدة ست سنوات ولا يخضع للحل قبل انقضاء مدته الدستورية، أما الثاني مجلس النواب يتكون من (٥١٢) مقعدًا لمدة أربع سنوات. وعلى الرغم من أن اليابان تأخذ بالتعددية الحزبية وفقًا للنمط الغربي ذهب بعض الباحثين في تحليليهم لنظامها إلى أنه يعبر من الناحية الفعلية عن نظام الحزب المهيمن فيها نابعة من الدور الذي مارسه الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان في الفترة من (١٩٥٥حتى ١٩٩٣)، ثم شاركته في السلطة بعد ذلك بعض أحزاب المعارضة كالحزب الاشتراكي والشيوعي والديمقراطي الياباني فضلًا عن حزب كوميتو (يونس مؤيد،٢٠١٥، ١٠٤).

وكأحد الطرق للمساهمة في تحقيق حلول سلمية للنزاعات الدولية، تشارك اليابان بنشاط وفاعلية قوية في عمليات المحافظة على السلام التي تتم تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. وتقوم اليابان بالوفاء بمسؤوليتها الدولية من خلال تقديم المعونات المالية والأفراد لعمليات حفظ السلام التي تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة والتي تتضمن مهام من نوع التوسط بين الأطراف المتنازعة من خلال المساعدة في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وكذلك الإشراف على عمليات انسحاب القوات. وعلى سبيل المثال، فقد قامت اليابان بالمشاركة في عمليات لمساعدة شعبي

دولتي كمبوديا وموزمبيق في عام ١٩٩٢، وكذلك بدأت اليابان في مساعدة شعب تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ وتستمر في القيام بهذا الدور إلى الآن. (Ministry of Foreign Affairs, Japan ,2018, 5).

علاوة على ذلك، تقوم اليابان بنشاط ملموس لمساعدة التنمية الرسمية في الدول النامية لمساعدتها على القيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تشتمل السياسات الأساسية للمساعدات التنمية الرسمية دعم جهود المساعدة الذاتية للبلاد النامية وزيادة الأمان الإنساني، وتعد اليابان أحد المانحين الرئيسيين لمساعدات التنمية الرسمية.

كما كان لتقرير مجلس الوزراء لإصلاح التعليم في اليابان عام ١٩٧٨ التأثير الكبير في إعادة صياغة سياسات التعليم الدولي الياباني في عقد التسعينات؛ حيث حدد المجلس عدة توصيات لجعل التعليم الياباني تعليماً دولياً تمثلت في (سوزان محمد وآخرون، ٢٠٠٩،٦٣) :

- إشباع حاجات أبناء اليابانيين العائدين من الخارج وأطفال الأجانب بشكل فعال (تعليمياً وثقافياً).
- تحسين مرتبات استقبال الطلاب التبادليين الأجانب في اليابان.
- تحسين تعليم اللغة اليابانية، وإصلاح تعليم اللغات الأجنبية .
- إصلاح التعليم العالي الياباني من منظور عالمي.
- إتاحة حرية الآراء والرؤى المترابطة بين الطلاب اليابانيين والطلاب الأجانب.

كما قامت الوزارة بعمليات إصلاح متنوعة للطلاب الدوليين فأنشأت لهم عددًا من المراكز الخاصة بهم _ مراكز الطلاب الدوليين _ في العديد من الجامعات اليابانية الكبرى، وعملت على تحسين نوعية الخدمة والبرامج التعليمية المقدمة لهم، ففي بعض المجتمعات المحلية اليابانية اندمج هؤلاء الطلاب التبادلين الدوليين بشكل فعال في عمليات تبادل وزيارات ثقافية متنوعة عبر الزيارات المدرسية والزيارات المنزلية؛ حيث تفقدوا أحوال اليابانيين وعاداتهم وتقاليدهم وطرق معيشتهم في المناطق المجاورة، وقد أتاحت برامج وعمليات التبادل والزيارات هذه فرصًا عظيمة لتحسين أشكال التعليم الدولي متداخل الثقافات وتطويره تطويرًا جذريًا في المجتمع الياباني ككل (سوزان محمد وآخرون، ٢٠٠٩، ٦٦).

مما سبق يتضح أن العامل السياسي له أثر كبير على التعليم الدولي في اليابان؛ والسبب في ذلك أن الحكومة المركزية تشرف إشرافًا مباشرًا على التعليم، رغم المحاولات بجعل النظام التعليمي أكثر ديمقراطية؛ فوزارة التربية مسئولة عن المناهج وعن توزيع الموارد التربوية على أنحاء البلاد، والإشراف على العملية التعليمية والمحافظة على ما هو موجود، وكذلك إصدار التشريعات التعليمية، واقتراح و توجيه البحوث التربوية، كما قامت الوزارة بعمليات إصلاح متنوعة للطلاب الدوليين فأنشأت لهم عددًا من المراكز الخاصة بهم في العديد من الجامعات اليابانية الكبرى، وشجعت على سفر الطلاب اليابانيين للخارج للاستفادة من خبرات الدول المختلفة.

ثانيًا ـ أهداف تدويل التعليم الجامعي باليابان:

يعد الهدف الرئيس وراء تدويل التعليم الجامعي الياباني هو الانتشار المتقدم العلوم والتكنولوجيا اليابانية في جميع أنحاء العالم، ويمكن توضيح أهم أهداف التدويل باليابان والمتمثلة في(Saito, K., & Kim, S., 2019, 49:50):

١. تعزيز التدويل نحو هدف مؤسسي.
٢. تقديم تعليم عالي فعال وعالي الجودة وتعاوني دوليًا.
٣. تعزيز الموارد البشرية القادرة على التواجد نشطة عالميًا ولضمان جودة الآلية التي يقوم عليها الاعتراف المتبادل بالاعتمادات وإدارة الدرجات من خلال إطار دولي.
٤. تقديم برامج عالية الجودة والتي يمكن أن تلعب دورًا رائدًا في عولمة الجامعات اليابانية.
٥. تسهيل إجراءات قبول الطلاب الأجانب(الدوليين).

وأشار كريتشيتنيكوف وآخرون إلى أن أهداف تدويل التعليم في اليابان تتمثل في (Krechetnikov, K.G, et al ,2017,84):

١. تعزيز طرق تدريس اللغات الأجنبية.
٢. تعزيز تعليم اللغة اليابانية للطلاب الأجانب (الدوليين).
٣. تحويل نظام التعليم العالي الياباني بهدف مواءمته مع تحديات العصر.
٤. البحث عن موظفين ممتازين في الخارج.
٥. توحيد نظام رسمي لدعم الطلاب الأجانب.

٦. توفير فرص عمل للخريجين الأجانب.

في حين أن إدواردز وأشيدا ذكرا أن أهداف تدويل التعليم الياباني تتمثل في(Edwards, S.& Ashida, A., 2021, 112):

١. إنشاء برامج مشتركة ومزدوجة الدرجة مع الجامعات الأجنبية.
٢. إنشاء مراكز بحث عن بعد و/أو مكاتب فرعية (لتوظيف الطلاب) حول العالم.
٣. توظيف أعضاء هيئة تدريس دوليين مرموقين (سواء للعمل بدوام كامل في اليابان أو أيضًا للعمل كمشرفين على الأبحاث أو أعضاء في اللجنة إما عن بعد أو في وظيفة التعيين المشترك بدوام جزئي).
٤. تنويع موظفي الخدمات الطلابية (من حيث اللغة والبلد الأصلي).
٥. زيادة المساحات في الحرم الجامعي الموجهة خصيصًا لتسهيل التفاعل بين الطلاب اليابانيين وغير اليابانيين.
٦. تنظيم أنشطة إضافية خارج المنهج (مثل النوادي والرياضة وما إلى ذلك).

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من تدويل التعليم في اليابان هو أن تتاح للشباب فرصة لاكتساب معرفة أعمق بالشئون الدولية؛ ليس فقط لفهم الحياة الخارجية والثقافة بل ليكونوا أكثر قدرة على التعاون مع الناس من بلدان أخرى؛ حيث يهدف التدويل في اليابان إلى تمكين الطلاب للتعامل مع القضايا الجديدة، والتفاعل في المجتمع المعاصر الذي يزداد عولمة، وتعزيز التبادلات مع الطلاب من جميع أنحاء العالم، والعمل على توسيع أفق التعليم الجامعي وتحسين نوعيته من خلال؛ قبول الطلاب الأجانب، وإيفاد الطلاب اليابانيين الجامعات وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تحقيق السلام والتفاهم وتعليم حقوق الإنسان.

ثالثًا ـ آليات تدويل التعليم الجامعي باليابان:

أصبحت اليابان الآن مجتمع متعدد الثقافات ومجتمع متعدد الأعراق؛ حيث توجد جنسيات مختلفة يعيشون معًا باعتبارهم أعضاء في المجتمعات المحلية، وتعمل اليابان على الاعتراف باختلافاتهم الثقافية، ومحاولة بناء العلاقات الدولية معهم، فسياسات التدويل في نظام التعليم الياباني المعاصر تهدف إلى مساعدة اليابانيين العائدين من الخارج، ومساعدة الطلاب اليابانيين في الخارج لتلقي التعليم

من أجل؛ إعداد طلاب ذوي مهارات لغوية وخبرة دولية؛ لسهولة الاتصال والتبادل مع البلدان الأخرى.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه الآليات التي اتخذتها الجامعات اليابانية وسيلة لتدويل التعليم بها؛ والتي تتمثل في: الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، والحراك المؤسسي أو التعليم عبر الحدود، والشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

١. الحراك الطلابي في الجامعات اليابانية:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ركزت حكومة اليابان على تحسين أنشطة التدويل؛ حيث هدفت إلى قبول حوالى ١٠٠٠٠٠ طالب دولي بنهاية القرن العشرين؛ حيث تميز الاقتصاد بمكانة عالية بين الدول الآسيوية، وكان الدور الأساسي للتدويل بالجامعات اليابانية يعتمد على جذب الطلاب ونشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة لجميع أنحاء العالم، وعلى الرغم أن اليابانيين كانوا مترددين تمامًا في الدراسة في الخارج، في حين أن الطلبة الأجانب بدورهم يعزفون عن الدراسة في اليابان بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة والصعوبات التي تواجههم في الحصول على العمل بها، ولكن مع ظهور العولمة، والتطلع المتزايد للجامعات اليابانية للحصول على مركز متميز على مستوى جامعات العالم، مما حفز الجامعات والحكومة اليابانية لإطلاق مبادرات لتحسين الأداء العلمي والبحثي بها وزيادة أنشطة التدويل بجانب الإصلاح الإداري بالجامعات المتميزة الساعية للعالمية (Yonezawa, A. & Shimmi, Y., 2015, 176).

وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، شهدت اليابان انخفاضًا كبيرًا في عدد السكان البالغين من العمر ثمانية عشر عامًا (أي الشباب الذين ينتقلون إلى التعليم العالي): من أكثر من مليوني شخص إلى ما يقرب من ١.٢ مليون؛ وترتب على ذلك أن أكثر من ٤٠٪ من الجامعات اليابانية وجدت نفسها غير قادرة على ملء حصصها بالطلاب اليابانيين فقط؛ ولذا بدأ التركيز على جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين (The japantimes, 2023, Japan makes renewed push to internationalize higher education)

وفي عام ٢٠٠٨، أعلنت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا (MEXT) ، وغيرها من الأقسام التابعة للحكومة اليابانية، عن "خطة ٣٠٠٠٠٠

طالب أجنبي" والتي تهدف إلى زيادة عدد الطلاب الأجانب في اليابان من ١٤٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠ خلال عام ٢٠٢٠. لكن الوضع كان معقدًا بسبب تدهور سمعة الجامعات اليابانية نسبيًا، مما أدى إلى إضعاف تأثير اليابان على البحث الدولي، وهو ما ينعكس في تصنيف الجامعات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن اليابان متخلفة عن الركب فيما يتعلق بالعولمة؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى موقفها المتهاون تجاه تعلم اللغة الأجنبية الذي وضع اليابانيين في وضع غير موات للغاية على الساحة العالمية؛ لهذا السبب تم إنشاء مشروع Global 30؛ لتعزيز تدويل التعليم العالي الياباني. حيث تعمل ثلاث عشرة جامعة من أفضل الجامعات المشاركة في المشروع على تطوير برامج شهادات تدرس باللغة الإنجليزية لتشجيع الطلاب الأجانب على الدراسة في اليابان. إلى جانب ذلك، من المفترض أن يطور الطلاب اليابانيون قدرتهم اللغوية ومرونتهم وإبداعهم ليكونوا قادرين على التواصل ولاحقًا للتنافس مع أقرانهم الأجانب على قدم المساواة. (HED Journal,2023, Internationalization of Higher Education in Japan)

وكانت اليابان أول دوله شرقية تبدأ في تنفيذ تدويل التعليم العالي، وعلى الرغم من استخدام مجموعه متنوعة من البرامج، فإن اليابان كانت دائمًا مشهورة بتواضعها من حيث تبادل الطلاب الدوليين؛ حيث يتضح نقصًا كبيرًا في الكليات اليابانية خارج اليابان، ومحدودية تدفقات الطلاب ومعظمها تنقل في اتجاه واحد؛ وفي محاولة لتعزيز الحركة الطلابية الدولية مره أخرى في ١٩٨٣ اعتمدت الحكومة اليابانية خطه تهدف إلى زيادة التبادل الأجنبي ونتيجة لتلك الخطة شهدت زيادة سريعة في عدد الطلاب الأجانب على أراضيها، وأصبحت اليابان واحدة من أكبر دول في هذا الصدد، وكان معظم الطلاب من الدول الأسيوية المجاورة لليابان حيث كانوا أكثر من ٩٠ (13% Ministry of Education in Japan , 2020,) .

وكان الهدف الرئيس من وراء تدويل التعليم العالي باليابان نشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة باعتبار اليابان نموذجًا ناجحًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم التوسع في سياسات تدويل الجامعات في عام ٢٠١٢ م من خلال إرسال الطلاب اليابانيين للدراسة في الخارج، ليزيد عدد الطلاب الدراسين بالخارج

من ٦٠ ألف طالب عام ٢٠١٢ م إلى ١٢٠ ألف طالب عام ٢٠٢٠ م. مما حدا بالمجلس الوطني الياباني المعني بالإصلاح التعليمي في التسعينات إيذانا باتخاذ **تدابير لتدويل التعليم** باعتبارها أولوية عليا وهي (Ministry of Education in Japan , 2020, 13):

(١) تخفيف الإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة الأجانب.

(٢) تعزيز الطرق التي ستدرس بها اللغات الأجنبية.

(٣) تعزيز تعليم اللغة اليابانية للطلبة الأجانب.

(٤) تحويل النظام الياباني للتعليم العالي بهدف جعله متماشيا مع المعايير الدولية.

ومن أجل تمكين الطلاب اليابانيين من الفوز في المنافسة الدولية وأن يصبحوا قادة عالميين، وكذلك في المساهمة الثقافية والدولية، سعت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا (MEXT) إلى تحفيز الشباب على الدراسة في الخارج من خلال تنفيذ حملة "Tobitate! (قفزة من أجل الغد) الدراسة في الخارج"؛ والتي تهدف إلى توسيع فرص الدراسة في الخارج في التعليم العالي وتعزيز الموارد البشرية العالمية الحقيقية، وفي الوقت نفسه، قامت MEXT بتوسيع " برنامج Tobitate! (قفزة للغد) السفير الشاب" بالتعاون مع الشركات الخاصة، وما إلى ذلك، كما قدمت الدعم للدراسة في الخارج على النفقة الوطنية، وبالتالي محاولة تخفيف العبء المالي عن الطلاب (Ministry of Education in Japan, 2020, 13).

ومن أجل استيعاب الطلاب المتميزين الذين سيساهمون في تكامل اليابان، تدعم بيئة وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا MEXT قبول الطلاب المبدعين من خلال وسائل مساعدة مثل: إعداد فرص التبادل بين الطلاب اليابانيين وتأمين بيئة معيشية أفضل، ومتطلبات خارجية ومنصة للمساعدة في التوظيف في اليابان، ومع ذلك كله الدراسة في اليابان. (Ministry of Education, (MEXT), 2024, Promoting university student exchange and international)

وتعد المنح الدراسية وبرامج قروض بمثابة تدابير تعليمية مهمة؛ لتحقيق أهداف تكافؤ الفرص في التعليم، وتنمية الموارد البشرية الدولية، ويتم تنفيذها على نطاق واسع من قبل المؤسسة الإدارية المستقلة، ومنظمة خدمات الطلاب اليابانية،

والحكومات المحلية، والمنظمات غير الربحية، وما إلى ذلك. وتقدم منظمة خدمات الطلاب اليابانية برامج قروض المنح الدراسية للطلاب الدوليين المثاليين الذين يجدون صعوبة في الحصول على التعليم لأسباب مالية، وتقدم البرامج قروضًا بدون فوائد وقروضًا طويلة الأجل بفائدة منخفضة. (Ministry of Education, (MEXT), 2024, Scholarship Loan Programs.

ومما سبق يتضح أن التدويل بالجامعات الوطنية أعلى منه في الجامعات المحلية العامة أو الخاصة، ولا سيما في تحسين نوعيه عملها الأكاديمي وإنتاجيتها البحثية، وعلي النقيض من ذلك، يبدو أن الجامعات الخاصة تركز تركيزًا أكبر على الأنشطة التعليمية الأوسع نطاقًا وعلى تسجيل الطلاب في الخارج.

٢. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في اليابان:

بدأ تدويل مؤسسات التعليم العالي في اليابان خلال المراحل المبكرة من بناء التعليم الحديث في اليابان، باستقطاب العديد من الأساتذة الأجانب من مختلف الدول الغربية، وإرسال الطلاب اليابانيين للدراسة بالخارج، ولكن بعد فترة وجيزة تم استبدال هؤلاء الأساتذة الأجانب بأكاديميين يابانيين كانوا قد درسوا في الدول الغربية، وفي عام ١٩٥٣ شرعت الحكومة اليابانية في برنامج المنح الدراسية للطلاب الأجانب Scholarship program for foreign students خاصة لطلاب جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، كما عمدت الحكومات اليابانية المتتابعة على أهمية قضية تدويل التعليم العالي؛ فلقد بدأت تلك الخطط لقبول الباحثين الدوليين بخطة ١٩٨٣؛ وذلك لاستقبال مائة ألف باحث أجنبي، ثم خطة ٢٠٠٨ لقبول ٣٠٠ الف باحث دولي، تلاها مشروع تعزيز تدويل الجامعات من عام (٢٠٠٩ – ٢٠١٣) باسم مشروع الجامعة العالمية، كما وقعت الحكومة مشروع تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع عدد من الدول عام ٢٠١١، تلى ذلك مشروع اذهب إلى اليابان عام ٢٠١٢ م (عنتر محمد، ٢٠١٨،٤١: ٤٢).

ويعد تواجد أعضاء هيئة تدريس دوليين في اليابان سمة بارزة وجزءً لا يتجزأ من التعليم العالي الياباني، مما يزيد من المساهمات في تدويل جامعاتهم، والسبب الرئيس وراء اختيارهم الانتقال إلى اليابان للعمل هو توفر تمويل الأبحاث والذي يعد سمة جذابة بشكل خاص للعمل في اليابان. علاوة على ذلك، تمتعهم ب "بيئة الحرم

الجامعي" الإيجابية في الجامعات اليابانية. وخارج الحرم الجامعي يتوافر أيضًا الأمن والبيئة النظيفة، وما حققه المجتمع الياباني من توازن بين القيم الآسيوية والغربية، وهو مليء أيضًا بالاحترام واللياقة، كما أن أجور أعضاء هيئة التدريس الدوليين أكثر من أجور زملائهم خارج اليابان؛ مما ساعد الجامعات اليابانية لتكون قادرة على المنافسة دوليًا. يبدو أن اليابان تفتخر بسمعة أكاديمية إيجابية وبيئة اجتماعية هادئة؛ كل ذلك جعلها قادرة على استقطاب الباحثين من الخارج (Brotherhood, T., 2021, 11:12).

وتجدر الإشارة هنا إلى تفعيل الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا عن بروتوكول التعاون مع كلية علوم المعلومات والهندسة الكهربائية بجامعة كيوشو وجامعة واسيدا باليابان؛ وذلك من خلال تبادل الأساتذة اليابانيين إلى مصر؛ لدعم التدريس والإشراف المشترك لطلاب الدراسات العليا، فضلًا عن تبادل طلاب الدراسات العليا المصريون المختبرات اليابانية لمتابعة أعمالهم البحثية مع المشرفين اليابانيين، ومن خلال وجودهم باليابان يتوافر لهم برامج تعليمية وتدريبية مستمرة ومكثفة لتلبية احتياجات الهيئات البحثية والصناعية في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا، وتقدم الكلية برنامج درجة الدكتوراه المزدوجة للحصول على درجتي دكتوراه من مصر واليابان. ويعتبر هذا البرنامج الأول من نوعه داخل الجامعة اليابانية وأول درجة دكتوراه مزدوجة من الجامعة اليابانية خارج اليابان، كما أن الكلية لديها تعاون دولي مع جامعات واسيدا وطوكيو وأوساكا باليابان وجامعة رين بفرنسا ومعهد فرجينيا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية. .(Japan International Cooperation Agency, 2023, Activities in Egypt)

يتضح مما سبق أن حراك أعضاء هيئة التدريس يعد أحد آليات التدويل التي تدعم التعليم العالي في اليابان؛ حيث إن تواجد أعضاء هيئة تدريس دوليين في اليابان سمة بارزة وجزءً لا يتجزأ من التعليم العالي الياباني، مما يزيد من المساهمات في تدويل جامعاتهم. ويعد السبب الرئيس وراء اختيارهم الانتقال إلى اليابان للعمل توفر تمويل الأبحاث سمة جذابة بشكل خاص للعمل في اليابان.

٣. الحراك المؤسسي للجامعات اليابانية:

بدأت الحكومة اليابانية في عام ٢٠٠٥م بإنشاء مقر دولي في ١٩ جامعة دولية؛ بهدف تشجيع التوجه الإستراتيجي لتدويل جامعاتها؛ لتصبح جامعات عالمية على قمة أجندتها السياسية للتعليم العالي وتقديم الدعم لعدد من الجامعات المختارة والمتميزة؛ وذلك من خلال التركيز على سياسات تدويل هذه الجامعات، وتعد اليابان حالة ناجحة لدولة تقوم بتطوير جامعاتها على مستوى عالمي مع الاحتفاظ بالهوية اليابانية، وإنشاء فروع لهذه الجامعات بالعديد من الدول؛ لنشر ثقافتها والإستفادة من العقول المختلفة بهذه الدول، وتسعى الجامعات اليابانية لإقامة شراكات مع مراكز الأبحاث والجامعات العالمية على أساسه تُقدم الحكومة دعم سنوي للجامعات التي تم الموافقة على إدراجها في سياسات التدويل؛ على اعتبار أن سياسات التدويل من خلال إضفاء البعد الدولي على البرامج التعليمية والأبحاث هي أحد الطرق للوصول بالجامعات اليابانية بأن تكون جامعات بحثية عالمية، بهدف زيادة أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين بجامعتها (Yonezawa, 2014, 129) .

ومن أمثلة الحراك المؤسسي للجامعات اليابانية إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST) Egyptian- Japanese University of Science and Technology وهي جامعة مصرية تم إنشاؤها بالشراكة مع اليابان في مدينة برج العرب الجديدة بالإسكندرية لبرامج الدراسات العليا والجامعية؛ من خلال تعاون متبادل بين الحكومتين المصرية واليابانية بغرض وجود شراكة طويلة الأمد بين البلدين؛ لتعزيز التنمية البشرية في المنطقة والعالم من خلال التعاون في تنمية وتطوير الشراكات التعليمية مع الجامعات المصرية واليابانية، وتنفرد E-JUST بتخصصاتها الأكاديمية المتقدمة التي تعزز تعرض طلابها لمجموعة من أفضل الخبرات الأكاديمية والبحثية، وتم تأسيسها لأول مرة كمشروع اتفاق ثنائي بين الحكومتين المصرية واليابانية في مايو ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠ كانت على استعداد لقبول الدفعة الأولى من الطلاب (Japan International Cooperation Agency, 2023, Activities in Egypt).

وتدعم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) Japan International Cooperation Agency بشكل كامل من خلال إرسال خبرائها الإداريين

والأكاديميين للمساعدة والتوجيه في النظام الفني والإداري للجامعة، بالإضافة إلى إرسال خبراء أكاديميين من اتحاد الجامعات الداعمة اليابانية (JSUC) Japanese Sponsored Universities Consortium؛ لتقديم الدعم في التدريس وإجراء البحوث المشتركة والإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا. كما توفر أحدث الآلات والمعدات والأدوات لأغراض البحث. وتقوم الحكومة المصرية بإدارة الجامعة ودعمها ماليًا بشكل كامل، والتي يديرها أعضاء مصريون من أعضاء هيئة التدريس والإداريين. (Japan International Cooperation Agency, 2023, Activities in Egypt

وتتمثل رؤية الجامعة في أن تكون مؤسسة أكاديمية دولية من الدرجة الأولى معروفة عالميًا بالمستوى العالي لنظامها التعليمي والمستوى العالي لخريجيها وإنجازات مراكزها البحثية، وتسعى الجامعة من خلال رسالتها أن تكون مركز عالمي للتميز في التعليم العالي والبحث بما في ذلك الوصول الإقليمي والعالمي، واحدة من أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية خلال ١٠ سنوات. ومهمتها أن تصبح نموذجًا يحتذى به لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر من خلال تعزيز المعايير والسياسات والأنظمة التعليمية اليابانية. وفي هذا الصدد، تعمل E-JUST على تعزيز روابط التعاون بين المؤسسات الأكاديمية المصرية واليابانية، ومنح درجات أكاديمية لخريجي E-JUST المتميزين الذين يتمتعون بمكانة عالية من الاعتراف والاعتماد الدولي من هيئات الاعتماد المحلية والدولية، والمساهمة في تعزيز وتحسين الموارد البشرية في المنطقة، وتعزيز العلاقات الفنية والتجارية بين الصناعات والمنظمات اليابانية ونظيراتها في البلدان والمناطق التي تخدمها E-JUST. (Japan International Cooperation Agency, 2023, Activities in Egypt)

وقامت E-JUST، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي (MOHE) في مصر واتحاد الجامعات اليابانية الداعمة (JSUC)، بإعداد برنامج للحصول على درجة الدكتوراه. وإتاحة الفرصة للطلاب للدراسة وإجراء أبحاثهم في اليابان مع الجامعات الشريكة لمدة ٦-٩ أشهر.

يتضح مما سبق أن اليابان تقوم بتطوير جامعاتها على مستوى عالمي مع الاحتفاظ بالهوية اليابانية، وانشاء فروع لهذه الجامعات بالعديد من الدول لنشر ثقافتها والاستفادة من العقول المختلفة بهذه الدول.

٤. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

بدأت علاقة التعاون التعليمي الياباني مع جنوب شرق آسيا على أنها علاقة دولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأ الدعم الياباني للتعليم العالي في المنطقة رسميًا بالمساعدة التنموية والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية بشكل رئيس عن طريق دعوة الطلاب إلى الجامعات اليابانية في عام ١٩٥٤. وهناك نوعان رئيسيان من البرامج يسمحان بدعوة الطلاب الدوليين إلى اليابان: دعوة الطلاب التي ترعاها الحكومة البرنامج الذي تديره MEXT، وبرامج الدراسة في الخارج التي تنفذها اليابان وكالة التعاون الدولي (JICA) والمنظمات الأخرى؛ من خلال هذه المخططات، بدأت الجامعات اليابانية في قبول الطلاب الدوليين من جنوب شرق آسيا، وقد زاد عددهم بسرعة منذ أواخر التسعينيات، ومن ناحية أخرى، كان الغرض من هذه البرامج هو توفير التعاون والمساعدة الدوليين للبلدان النامية، وهناك عدد قليل من الطلاب من سنغافورة وبروناي، وهما دولتان متقدمتان، ونفذت جامعات يابانية مختارة دراسة قصيرة المدى في الخارج التبادلات مع جامعات جنوب شرق آسيا. (هوشينو وآخرون، ٢٠٢١).

وهكذا، في حين أن الجامعات اليابانية لديها تاريخ في قبول الطلاب الدوليين منها جنوب شرق آسيا كدعم للتعاون الدولي، وهم الآن يرسلون الطلاب من اليابان للدراسة قصيرة المدى في الخارج أيضًا، مما يجعل التبادل في الاتجاهين نشط. (Hoshino, A., 2024, 70:71)

وأصدرت حكومة اليابان ميثاق التعاون الإنمائي في فبراير ٢٠١٥ والذي نص على: "أنه في إطار التعاون الإنمائي، تتمسك اليابان بعمل برامج تتوافق مع الدول الشريكة مع احترام سيادتها وملكيتها وخطتها وخصائصها الجوهرية لكل دولة على أساس نهج يركز على مجالات بعينها ويتم تحقيق ذلك من خلال الحوار والتنسيق، كما تحرص اليابان على التمسك بنهج تأسيس علاقات متبادلة مع الدولة النامية

يتمتع كل طرف فيها بالتعلم من الطرف الآخر" (وكالة اليابان للتعاون الدولي(الجايكا)، ٢٠٢٣ ،١)

ويحدد ميثاق التعاون التنموي السياسات الأساسية لليابان؛ بأنها تساهم بشكل أكثر استباقية في تأمين السلام والاستقرار والازدهار للمجتمع الدولي من منظور "المساهمة الاستباقية في السلام" على أساس مبدأ التعاون الدولي، وتأمين المصالح الوطنية للدول الشريكة (Ministry of Foreign Affairs of Japan, 2024, Development Cooperation of Japan).

وهناك أوجه للتعاون بين وزارة التعليم العالي اليابانية (الجايكا) Japan International Cooperation Agency (JICA) ومصر في العديد من المشروعات المتميزة في مجال التعليم العالي ومنها: مشروع الجامعة المصرية اليابانية (E.JUST) ؛ والتي تعد نموذجًا للتعاون المثمر بين حكومتي مصر واليابان، وكذلك مشروع مبادرة التعليم المصرية اليابانية (EJEP) الذى تشرف عليه وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم، فضلاً عن التعاون مع الهيئة في توفير المنح اليابانية لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا، بالإضافة إلي مشروع تنمية الكوادر البشرية. (الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر،٢٠٢٣، وزير التعليم العالي يبحث دعم التعاون العلمي والتعليمي مع اليابان)

كما تتم الشراكات والاتفاقيات الجامعية اليابانية الدولية مع العديد من الجامعات العالمية من خلال عدة برامج ومنها (Nagoya Institute of Technology, 2024, International Collaborative Program):

- **برنامج الدرجة المشتركة (JDP):** هو برنامج أكاديمي تعاوني فردي أنشأه معهد ناغويا للتكنولوجيا والجامعة الشريكة الخارجية، جامعة ولونجونج في أستراليا.
- **برنامج التوأمة:** هو برنامج تعليمي تعاوني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) يوفر للطلاب فرصة لتلقي الهندسة الأساسية وتعليم اللغة اليابانية للسنتين ونصف الأولى في الجامعة المنغولية للعلوم والتكنولوجيا (MUST) والتعليم الجامعي للأخيرة عامين في اليابان.

- **برامج الدراسة في الخارج قصيرة المدى:** يتم تقديم هذا البرنامج قصير المدى خصيصًا لطلاب NITech الجامعيين في علوم الكمبيوتر من قبل Efrei Paris في فرنسا، وهو برنامج مدته حوالي شهر، ويتم إعفاء الطلاب من الرسوم الدراسية في Efrei Paris بسبب اتفاقية الشراكة. ويصل عدد الطلاب فيه إلى ٢٠ طالبًا.
- **البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي:** هو برنامج الاتحاد الأوروبي في مجالات التعليم والتدريب والشباب والرياضة منذ عام ٢٠١٤. لدى NITech برنامج إيراسموس + مع ٥ جامعات هي: جامعة بوليتيكنيكا دي فالنسيا في اسبانيا، جامعة بوزنان للتكنولوجيا في بولندا، جامعة لودز للتكنولوجيا في بولندا، جامعة بوليتكنيكا في تيميسوارا (UPT) في رومانيا، جامعة فريدريش الكسندر إرلانغن–نورمبرغ في المانيا.
- **برامج جايكا العالمية:** هو برنامج حكومي ياباني يشجع الأبحاث الدولية المشتركة. تم تنظيم البرنامج كتعاون بين الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (JST)، التي توفر تمويلًا بحثيًا تنافسيًا لمشاريع العلوم والتكنولوجيا، والوكالة اليابانية للبحث والتطوير الطبي (AMED)، التي توفر تمويلًا بحثيًا تنافسيًا للأبحاث الطبية. والتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، التي تقدم المساعدة الإنمائية Official development assistance (ODA). بناءً على احتياجات البلدان النامية، يهدف البرنامج إلى معالجة القضايا العالمية والتوصل إلى نتائج بحثية ذات فائدة عملية للمجتمع العالمي.

مما سبق يتضح أن اليابان تنفذ ميثاق التعاون الإنمائي الذي أصدرته في فبراير ٢٠١٥ مع جميع دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية لتوسع من نشاطها وتواجدها على مستوى العالم لتحقيق مكانة مميزة، وتقوم بعقد العديد من الشراكات والاتفاقيات الدولية مع الجامعات المختلفة حول العالم.

رابعًا: التدويل بجامعة طوكيو: Internationalization at Tokyo University

تُعد جامعة طوكيو من الجامعات الرائدة على مستوى العالم؛ حيث حققت في الآونة الأخيرة قفزة أكاديمية كبري في شتى المجالات الجامعية؛ وخاصة في مجالي

التدريس والبحث العلمي؛ باعتبارها جامعة بحثية أصيلة تسعى لتحقيق أفضل الرتب الأكاديمية لها بين الجامعات العالمية، وتتميز من خلال كلياتها ومعاهدها العليا التي تُغطي نطاق كبير من التخصصات الأكاديمية، فهي أقدم جامعة وطنية في اليابان ساهمت في تطور دولة اليابان الحديثة؛ وذلك من خلال تزويد الطلاب بفرص ثرية للتنمية الفكرية (The University of Tokyo ,2023, 2).

وجامعة طوكيو والمعروفة في الوقت الحالي باسم (U Tokyo) أو (Todai) والتي تم تأسيسها عام ١٨٧٧م باسم (Tokyo Daigaku)، وتكونت في ذلك الحين من أربعة أقسام هي: القانون، والعلوم، والأدب، والطب، كما كانت تضم ثلاث مؤسسات: الأولى تسمى Shoheiko (للأدب الياباني والصيني والتي تم تأسيسها عام ١٧٨٩م)، والثانية Yogakusho (للدراسات الغربية والتي تأسست عام ١٨٥٥م)، والثالثة Shutosho (للقاحات والتي تم تأسيسها عام ١٨٥٥م)، وتتكون الجامعة في الوقت الحالي من ثلاثة فروع جامعية هي: حرم Hongo، Kashiwa، Komaba، ومرافق أخرى تقع في أجزاء أخرى باليابان، ويتبع الجامعة مستشفيين: المستشفى الجامعي ومعهد العلوم الطبية، وتتكون من (١٠) كليات هي الزراعة، والفنون، والعلوم، والاقتصاد، والتربية، والهندسة، والقانون، والطب، والعلوم الصيدلانية، والآداب، بالإضافة إلى (١٥) كلية للدراسات العليا، (٢٦) معهدًا بحثيًا وتعليمياً، وأكثر من (٤٠) منظمة بحثية تعاونية (University of Tokyo, 2023, U.S. News & World Report)

وتعرض الباحثتان نبذة مختصرة عن السياق الثقافي لجامعة طوكيو من خلال توضيح بعض القوى والعوامل المؤثرة في تدويل التعليم بالجامعة والتي يمكن توضيحها كالتالي:

١. السياق الثقافي لجامعة طوكيو.

جغرافيًا؛ تقع مدينة طوكيو في منطقة كانتو الجنوبية، وتقع تقريبًا في وسط الأرخبيل الياباني. يحدها من الشرق نهر إيدوغاوا ومحافظة تشيبا، ومن الغرب الجبال ومحافظة ياماناشي، ومن الجنوب نهر تاماجاوا ومحافظة كاناغاوا، ومن الشمال محافظة سايتاما. وتتكون منطقة طوكيو الكبرى، أو منطقة طوكيو الكبرى، من طوكيو والمحافظات الثلاث المجاورة وهي سايتاما وتشيبا وكاناغاوا. هذه المنطقة

هي موطن لحوالي ٣٠٪ من إجمالي سكان اليابان. تتكون منطقة العاصمة الوطنية من طوكيو والمحافظات السبع المحيطة بها وهي سايتاما، تشيبا، كاناغاوا، إيباراكي، توتشيغي، غونما، وياماناشي. (Tokyo Metropolitan Government, 2023, Geography of Tokyo)

وطوكيو متروبوليس هي محافظة حضرية تضم كيانات إدارية من أقسام وبلديات خاصة. تنقسم المنطقة "المركزية" إلى ٢٣ جناحًا خاصًا (كو باليابانية)، وتتكون منطقة تاما من ٢٦ مدينة (شي)، و٣ بلدات (ماتشي)، وقرية واحدة (مورا). تشكل المنطقة الخاصة الـ ٢٣ ومنطقة تاما معًا امتدادًا طويلًا وضيقًا من الأرض، يمتد حوالي ٩٠ كيلومترًا من الشرق إلى الغرب و٢٥ كيلومترًا من الشمال إلى الجنوب. تعد جزر إيزو وجزر أوغاساوارا، وهما مجموعتان من الجزر في المحيط الهادئ، جزءًا إداريًا من طوكيو، على الرغم من فصلهما جغرافيًا عن العاصمة. تضم الجزر بينهما مدينتين وسبع قرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزر التي تضم أقصى الأراضي الجنوبية والشرقية لليابان تقع أيضًا ضمن منطقة أوغاساوارا– مورا الإدارية؛ وهي على التوالي جزر أوكينوتوريشيما، التي تبلغ مساحتها الاقتصادية الخالصة حوالي ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع، وجزيرة ميناميتوريشيما. (Tokyo Metropolitan Government,2023, Geography of Tokyo)

واقتصاديًا؛ تعتبر طوكيو مركزًا للشركات المالية التي تمتلك تقنيات مالية متقدمة؛ حيث تتجمع الموارد البشرية المتفوقة في مجالات التمويل وصناديق الاستثمار والمعلومات من جميع أنحاء العالم. حيث يتم تسهيل إدارة الأصول والتكنولوجيا المالية لتطوير مدينة طوكيو، وتهدف إلى تحويل هذه المناطق إلى نظام بيئي، بالإضافة إلى ذلك تشجع الأنشطة التي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية مثل الاستثمار البيئي والاجتماعي والمؤسسي، والذي يحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي؛ لتحقق طوكيو كمجتمع عالمي رائد.

هذا وتحتل طوكيو كمدينة اقتصادية، المرتبة الأولى عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ١٦٠٠ مليار دولار أمريكي. (تأتي نيويورك في المركز الثاني بمبلغ ١٤٠٠ مليار دولار أمريكي). احتلت طوكيو المركز الأول لمدة نصف قرن. كما يوجد في طوكيو ١٥٠٠ مؤسسة مالية وعدد كبير من اللاعبين الماليين

الذين يقدمون خدمات متطورة. وتتركز أيضًا المؤسسات المالية المحلية ذات الأصول الوفيرة والمؤسسات المالية الأجنبية، مما يشكل النظام البيئي المالي الفعال والمنضبط جيدًا في المدينة. وتتمتع طوكيو بسوق للأوراق المالية تمثل العالم، وتتمتع بسيولة وفيرة عالية الجودة؛ هناك ٣٧٠٠ شركة مدرجة (الثانية على مستوى العالم)؛ تبلغ القيمة السوقية الإجمالية ٦٠٠ تريليون ين ياباني (الثالثة في العالم والأولى في آسيا)؛ تبلغ قيمة تداول الأسهم يوميًا ٣ تريليون ين ياباني (الأولى في آسيا) . (FinCity Tokyo, 2023, Tokyo's financial and economic power).

وتتمتع طوكيو أيضًا ببنية صناعية مستقرة ومتينة؛ إنها موقع عدد كبير من الشركات الكبرى التي تمثل العالم في مجالات السيارات والآلات والطب والرعاية الصحية وما إلى ذلك وعدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تفتخر بالتصنيع المتقدم والتكنولوجيا البيئية. وطوكيو هي المدينة الرائدة في آسيا، لما تتمتع به من بنية تحتية اجتماعية موثوقة للغاية وسوق للموارد البشرية وهي نقطة جذب، مقارنة بالعالم، حيث تتوفر وسائل نقل موثوقة للغاية، والاتصالات، والبنية التحتية الاجتماعية، والموارد البشرية ذات التعليم العالي. كما أن لديها بيئة عمل راسخة ومريحة. (FinCity. Tokyo, 2023, Tokyo's financial and economic power)

وتعد منطقة طوكيو من بين المنتجين الرئيسيين للصلب؛ وذلك باستخدام خامات الحديد من الفلبين وماليزيا وأستراليا والهند وحتى أفريقيا؛ ويتم استيراد معظم الفحم من أستراليا وأمريكا الشمالية؛ النفط من جنوب غرب آسيا وإندونيسيا. لا يستطيع سهل كانتو إنتاج ما يكفي من الغذاء لعدد كبير من سكانه. يجب استيراد المواد الغذائية من كندا والولايات المتحدة وأستراليا وكذلك من مناطق أخرى في اليابان. وبالتالي تعتمد طوكيو على التجارة الخارجية في كل الأمور بدءاً من الغذاء إلى الطاقة (Petry, A. K., 2023, 3) .

واجتماعيًا؛ يقدر عدد سكان طوكيو عام ٢٠٢٤ بنحو ٣٧,١١٥,٠٣٥ نسمة، ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان طوكيو ١١,٢٧٤,٦٤١ نسمة . وقد نمت طوكيو بنسبة ٧٩,٠٧٠- في العام الماضي، وهو ما يمثل تغيرًا سنويًا بنسبة ٠.٢١-٪ .

وتأتي هذه التقديرات والإسقاطات السكانية من المراجعة الأخيرة لتوقعات التوسع الحضري في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة. تمثل هذه التقديرات التجمع الحضري لطوكيو ، والذي يتضمن عادةً سكان طوكيو بالإضافة إلى مناطق الضواحي المجاورة. (World Population Review, 2023, Tokyo Population)

وطوكيو أحدى المدن اليابانية التي تعد واحدة من أكثر البلدان أمانًا في العالم. وتتمتع بأحد أدنى معدلات الجريمة في العالم وبيئتها السياسية مستقرة للغاية. وكونها دولة متقدمة، وتقدم رعاية صحية من الدرجة الأولى، وقد تم الاعتراف بجودة هذه الرعاية الصحية من قبل العديد من المنظمات المرموقة. غالبًا ما يتم الإشادة بها باعتبارها واحدة من أنظف البلدان في العالم، وقد تم تصنيف العديد من المدن في اليابان وعلى رأسها طوكيو من بين أكثر المدن ملائمة للعيش في العالم.-214) (Ministry of Foreign Affairs, Japan, 2023, Japan—rich culture and quality education makes it the best destination for educational travel)

وطوكيو دائمًا وجهة شعبية للسفر **التعليمي** إلى الخارج، حيث تجذب ثقافتها الغنية وفرص التعلم الوفيرة الطلاب والمدارس من جميع أنحاء العالم كل عام، ويأتي بعض الطلاب إليها لاختبار مهاراتهم في اللغة اليابانية من خلال إجراء محادثات حقيقية مع متحدثين أصليين؛ ويأتي البعض إليها للتعرف على الثقافة اليابانية والفروق الدقيقة التي لا تستطيع الكتب المدرسية التقاطها، كما يوجد في طوكيو أيضًا العديد من المدارس الخاصة بدءًا من رياض الأطفال وحتى المدرسة الثانوية. (Tips for Tokyo Life ,2023, Education System and Learning (Japanese-Language

وتوجد (١٤) مدرسة دولية في طوكيو تقدم دروسًا باللغة الإنجليزية أو اللغات الأجنبية الأخرى وهي مدارس مرخصة كمؤسسات تعليمية متنوعة من قبل حكومة مدينة طوكيو. (Education Information, 2023, International Schools in Tokyo)

وتعد قائمة الجامعات الموجودة في طوكيو طويلة؛ فإلى جانب ٢٠ جامعة وطنية وعامة، تضم طوكيو حوالي ١٣٠ جامعة خاصة والعديد من الكليات المبتدئة.(U Multirank, 2023, Why should I study in Tokyo?)

مما سبق يتضح أن العوامل السابقة ساعدت على زيادة أعداد الطلاب الدوليين باليابان فالبيئة الآمنة تشجع العديد من الطلاب على السفر وطلب الدراسة بها. حيث تقدم اليابان فرصًا تعليمية لا حصر لها في التاريخ والثقافة والطبيعة؛ فمن خلال زيارة اليابان، يمكن للطلاب تجربة جوانب فريدة من تاريخ العالم شخصيًا بدلاً من مجرد القراءة عنها.

٢. رؤية الجامعة ورسالتها وقيمها:

تختلف رؤى الجامعات ورسالتها وأهدافها باختلاف فلسفة الدولة التي بها؛ ففي اليابان تعمل جامعة طوكيو على تقديم خدماتها لولاية طوكيو حيث بها فرعان والفرع الثالث في ولاية كاشيوا بمحافظة شيبا chiba وللعالم أجمع وفق رؤيتها الخاصة، وتتمثل فيما يلي:

- **رؤية الجامعة:** تعمل جامعة طوكيو مع شركائها حول العالم لتحقيق مستقبل أفضل للجميع (The University of Tokyo ,2020,1).

- **رسالة الجامعة:** تسعى جامعة طوكيو إلى أن (The University of Tokyo ,2023, The University of Tokyo's Mission) :

- تكون منصة عالمية للبحث والتعليم تُساهم في زيادة المعرفة البشرية وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة.
- رعاية القادة العالميين من خلال الشعور القوي بالمسئولية العامة، والروح الرائدة؛ وذلك من أجل إكسابهم المعرفة الواسعة.
- توسيع حدود المعرفة البشرية بالشراكة مع المجتمع.

- **قيم الجامعة:** القيم الأساسية هي المبادئ التي توجه أعمالنا لتحقيق مهمة الجامعة تعليم متميز في اليابان، يعتمد على التقاليد والممارسات المعاصرة للتعليم.

وتكمن أهداف جامعة طوكيو، القائمة على الحرية الأكاديمية، في السعي وراء الحقيقة، وخلق المعرفة، والحفاظ على أعلى مستوى من التعليم والبحث في العالم وتطويره. إدراكًا عميقًا للتأثير الذي يمكن أن تمارسه الأبحاث على المجتمع، يجب

على الجامعة أن تسعى جاهدة لتأمين روابط واسعة مع المجتمع استجابة للديناميكية الاجتماعية، وللمساهمة في تنمية البشرية أيضًا. بالإضافة إلى تعزيز التعليم وبالتالي رد الخبرة التي تراكمت لدى المجتمع منذ تأسيسها، يجب على جامعة طوكيو تطوير التعليم والبحث الدوليين وتحقيق التبادلات الثنائية مع العالم. (The University of Tokyo Charter, 2024, Academic Pursuits)

٣. إدارة التعليم الدولي في جامعة طوكيو:

يعد مكتب دعم التعليم الدولي هو المسئول عن إدارة التعليم الدولي في جامعة طوكيو وله ثلاث فروع في حرم هونغو وكومابا وكاشيوا، وتقدم هذه المكاتب مجموعة واسعة من المعلومات والخدمات الاستشارية للطلاب والباحثين الدوليين الموجودين حاليًا في اليابان، وكذلك لطلاب جامعة طوكيو وأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالدراسة في الخارج والأنشطة الخارجية الأخرى. The University of Tokyo, 2024, International Education Support Office)

٤. آليات التدويل في جامعة طوكيو:

تعد جامعة طوكيو من أفضل الجامعات بالعالم؛ حيث تم تصنيفها في الترتيب السابع والعشرين في تصنيف شنغهاي للجامعات عام ٢٠٢٣(Shanghai Ranking ,2024, The University of Tokyo, Retrieved). وفي تصنيف QS الاسباني جاءت الجامعة في الترتيب الثامن والعشرين لعام٢٠٢٣ (Qs World University Rankings , 2024, The University of Tokyo).

وتضم جامعة طوكيو ١٠ كليات و١٥ كلية للدراسات العليا و١١ معهدًا تابعًا وأربعة معاهد جامعية مشتركة للتعليم والبحث وأربعة معاهد للدراسات المتقدمة وأربعة معاهد بحثية متعددة التخصصات وثلاثة معاهد وطنية للاستخدام المشترك وأكثر من ٤٠ منظمة بحثية تعاونية. وتقع فروع الجامعة الثلاثة الرئيسة في مناطق هونغو وكومابا وكاشيوا. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٥٠ منشأة جامعية في جميع أنحاء اليابان، إلى جانب أكثر من ٤٠ منشأة خارجية. مع مجموعة واسعة من المرافق ذات المستوى العالمي، توفر جامعة طوكيو فرصًا مثالية للأنشطة التعليمية والبحثية والدولية. (The University of Tokyo ,2023, Academics)

وفيما يلي توضيح لآليات التدويل في جامعة طوكيو:

أ. الحراك الطلابي:

وصل عدد الطلاب الملتحقين للدراسة بجامعة طوكيو نظرًا للعدد الهائل من الكليات والمعاهد التابعة للجامعة والمتواجدة داخل أو خارج اليابان فقد وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢٢ إلى ٢٨,٧٨٥ طالبًا، كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس والموظفين بها يصل إلى ١١٥٠٩ كادر إداري وأكاديمي، بالإضافة إلى وجود ٢٧١ طالب مبتعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ٤٦٢٤ طالبًا دوليًا من جميع أنحاء العالم جاءوا للدراسة بالجامعة طبقًا للاتفاقيات الدولية للتبادل التعليمي والبحثي الموقعة بين الجامعة وبعض الجامعات المرموقة على مستوى العالم والتي وصل عددها إلى ٥٥٩ اتفاقية دولية. (The University of Tokyo , 2022, 2:4)

وتستضيف جامعة طوكيو الطلاب من مناطق مختلفة من العالم كمؤسسة مفتوحة على العالم، كما تقوم الجامعة أيضًا على إرسال طلابها إلى الخارج وبالتالي بناء شبكة دولية في مجال التعليم، بالإضافة لإتباعها نهج استباقي لاستقطاب المزيد من الطلاب الدوليين، إلى جانب رعاية الطلاب الذين سيساهمون في تطوير المعرفة بها، كما تقوم الجامعة على تطوير التعليم بشكل إيجابي لتلبية المتطلبات المجتمعية، مثل التعليم المهني المتخصص عالي المستوى وفرص التعلم مدى الحياة.(The University of Tokyo, 2020, 9)

ويحصل الطلاب الدوليون على العديد من الخدمات داخل جامعة طوكيو مثل؛ السكن الجامعي، واستخدام المرافق الجامعية، ومنهج ملائم، وخدمات استشارية من الأساتذة، وتقدم بحثي متكامل، ومصادر علمية متنوعة، وتكيف ثقافي داخل الدولة، وكذلك تعلم اللغة اليابانية لتسهيل عملية الاندماج والتعايش في المجتمع .(Tamaoka, K & et al ,2003, 121)

كما يوجد للطلاب الدوليين ويب مخصص لهم بالجامعة للإجابة على تساؤلاتهم وهو(https://www.u-tokyo.ac.jp/adm/inbound/en/index.html)

وتؤكد جامعة طوكيو على أهمية قسم المبتدئين من الطلاب الدوليين في حرم كومابا الجامعي؛ حتى يتمكن الطلاب الجدد من الاستفادة من كل من وجهات النظر الواسعة والمهارات الأساسية العامة التي يكتسبونها.

ويتم متابعة وتوجيه الطلاب الدوليين الجدد من خلال؛ إعطاءهم جولة في الحرم الجامعي وهذا الحدث مخصص للطلاب الدوليين الذين لم يتمكنوا من حضور التوجيه، والطلاب الدوليين الذين حضروا التوجيه ولكن لديهم أسئلة حول الأمور داخل وخارج الحرم الجامعي، والطلاب الدوليين المهتمين بالتبادل الدولي في الحرم الجامعي. ويوفر دليل الطالب الدولي معلومات باللغتين الإنجليزية واليابانية للطلاب الدوليين القادمين والحاليين في جامعة طوكيو، وتُعقد جلسات توجيهية في أبريل وأكتوبر للطلاب الدوليين المسجلين حديثًا؛ حيث تعد فرصة رائعة بالنسبة لهم للتعرف على المعلومات داخل الحرم الجامعي وخارجه. هذا الحدث مخصص للطلاب الدوليين الذين لم يتمكنوا من حضور التوجيهات (التي أجراها غرفة دعم الطلاب الدوليينISSR)، والطلاب الدوليين الذين حضروا التوجيه ولكن لديهم أسئلة حول الأمور داخل وخارج الحرم الجامعي. (The University of Tokyo ,2023, International Student Handbook).

وتعقد غرفة دعم الطلاب الدوليينISSR لقاءات لإعطاء توجيهات للطلاب الدوليين الجدد إما عبر الإنترنت (على Zoom) أو في الموقع في Hongo Campus (ليست جلسة مختلطة). ومحتوى كل جلسة واحد؛ لذا يتم حضور جلسة واحدة، كما يشارك موظفو الجامعة في دعم الطلاب في تدويل بيئة الحرم الجامعي، وتسهيل التفاعل بين الطلاب، وتوفير دعم الأقران، من خلال التعاون مع غرفة دعم الطلاب الدوليين، بالإضافة لتلقي الاستفسارات الفردية من الطلاب والرد عليهم ودعمهم بصورة سريعة مع إخفاء شخصية طالب الخدمة إذا رغب في ذلك؛ لتحسين خدمات الجامعة للطلاب الدوليين. (The University of Tokyo, 2023, International Student Support Room Student Supporter).

المنح الدراسية للطلاب الدوليين بجامعة طوكيو :

تتوفر مجموعة متنوعة من المنح الدراسية للطلاب الذين يرغبون في الدراسة بجامعة طوكيو اليابانية، وعلى الرغم من أن العديد منها يتم تقديمه من قبل جهات خارجية، إلا أن هناك بعض المنح الدراسية التي تمنحها جامعة طوكيو مباشرة. ويمكن التقدم لبعض المنح الدراسية قبل الوصول إلى اليابان، بينما يمكن التقدم

للبعض الآخر بعد الوصول إلى اليابان، والجهات التي تقدم هذه المنح هي(The University of Tokyo ,2023, Scholarships):

- **منحة الحكومة اليابانية** (Monbukagakusho: MEXT)، وهو برنامج يستطيع من خلاله الطلاب الدراسة في إحدى الجامعات اليابانية بمنحة من الحكومة اليابانية وتحديدًا وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا (Monbukagakusho (MEXT). من خلال هذا البرنامج.
- **منحة MEXT الشرفية** للطلاب الدوليين الممولين من القطاع الخاص.
- **منحة جامعة طوكيو JAGAM التكميلية للمواطنين الماليزيين:** هي منحة دراسية تكميلية للطلاب الماليزيين. تقدم رابطة الخريجين اليابانيين في ماليزيا (JAGAM).
- **منحة جامعة طوكيو-JUGAS التكميلية للمواطنين السنغافوريين:** هي منحة دراسية تكميلية للطلاب السنغافوريين. تقدم رابطة خريجي الجامعات اليابانية في سنغافورة (JUGAS) .

❖ **الفئة المستهدفة لهذه المنح** The University of Tokyo,2023, (Scholarships):

تقدم هذه المنح للطالب الجامعي المنتظم؛ حيث يتم تسجيل كل طالب جامعي في مدرسة إعدادية تحددها MEXT لدورة مكثفة مدتها عام واحد في اللغة اليابانية والمواد الأخرى اللازمة للتحضير للانتقال إلى الجامعة. وتستمر الدورة التحضيرية لمدة سنة واحدة. وينتقل الحاصل على المنحة الذي أكمل التعليم التحضيري إلى إحدى الجامعات التي تحددها MEXT بعد اجتياز امتحان القبول.

❖ **طريقة التقدم لهذه المنح:**

ينبغي التقدم بطلب للحصول على كلا النوعين التاليين قبل القدوم إلى اليابان (The University of Tokyo, 2023, Scholarships):

١) **توصية السفارة:** يتم تقديم الطلبات لهذه الفئة مباشرة من خلال السفارات اليابانية أو المكاتب القنصلية خارج اليابان.

٢) يتعين على المتقدمين الذين اجتازوا الاختبار الأول الذي أجرته سفارتهم أو مكتبهم القنصلي الياباني ويرغبون في التسجيل في U Tokyo الاتصال

بكلية الدراسات العليا المعنية، لتأكيد الشروط والوثائق اللازمة لتقديم الطلب حيث تختلف الشروط اعتمادًا على الخريج مدرسة.

٣) **توصية الجامعة:** بالنسبة لهذه الفئة، تختار جامعة طوكيو طلاب الأبحاث وتوصي بهم مباشرة إلى MEXT كمرشحين لمنحة الحكومة اليابانية. ويكون غالبية المتقدمين من الطلاب الدوليين بموجب اتفاقيات تبادل الطلاب بين الجامعات.

بالإضافة إلى نظام المنح السابق ذكرها فان الجامعة تعمل على **تبادل الطلاب مع الجامعات الشريكة** (بينهم اتفاقيات شراكة أو توأمة أو اتفاقيات تبادل طلابي) مما يزيد من ثراء الجامعة البحثي والفكري. (The University of Tokyo ,2023, Academics- Type U (For Undergraduates)

كما تقدم الجامعة **خدمات الدعم المهني للطلاب الدوليين** الذين يخططون للعثور على وظيفة في اليابان بعد التخرج، من خلال (The University of Tokyo ,2023, Career Support Seminar and Consultation):

- توجيه الدعم الوظيفي والندوات.
- معرض التوظيف للطلاب، حيث تشارك الشركات التي تتطلع إلى توظيف الطلاب الدوليين بشكل فعال.
- الإرشاد/المشورة المهنية للطلاب الدوليين.
- ندوة التطوير الوظيفي للطلاب الدوليين "العمل في اليابان – مناقشة مفتوحة مع موظفي الموارد البشرية من الشركات اليابانية"
- ندوة التوظيف بجامعة طوكيو للطلاب الدوليين "مقابلة مع الخريجين – التفكير في العمل في اليابان وخطتك المهنية المستقبلية"

علمًا بأن هناك العديد من الشركات التي قامت بتوظيف طلاب دوليين من جامعة طوكيو من خلال مكتب الدعم الوظيفي . (The University of Tokyo ,2023, Career Support Office)

يتضح مما سبق الاهتمام البالغ في جامعة طوكيو بالحراك الطلابي واستقطاب وجذب الطلاب الدوليين من خلال العديد من البرامج والمنح والتسهيلات التي لم تكن متوفرة من قبل، بالإضافة إلى العدد الهائل من الكليات والمعاهد التابعة

للجامعة والمتواجدة داخل أو خارج اليابان، ويتضح أيضًا أن الجامعة تعقد من خلال غرفة دعم الطلاب الدوليين لقاءات لإعطاء توجيهات للطلاب الدوليين الجدد إما عبر الإنترنت أو في موقع الجامعة.

ب. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

تسعى جامعة طوكيو إلى دعم حراك أعضاء هيئة التدريس الدوليين إليها عن طريق توفير رواتب كبيرة لهم، وعدم اشتراط إجادة اللغة اليابانية كشرط للتوظيف بها (Hazelkorn, E ,2009,12)؛ فقد وصلت نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين في جامعة طوكيو إلى ١٪ كأساتذة بدوام كامل، ونسبة ٣٪ كإعارات من جامعات أخري(Newby, H & et al., 2009, 84)).

كما تُشارك جامعة طوكيو بنشاط في تبادل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس مع المؤسسات الخارجية في معظم دول العالم؛ حيث يُوجد ما يقرب من ١٦ ألف باحث قامت الجامعة بإرسالهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكوريا الجنوبية، وفرنسا، وانجلترا، وألمانيا (شريف عبد الله، وصهيب شحاتة، ٢٠٢٠،٢٢٨).

كما تسعى الجامعة أيضًا إلى تحقيق التميز التدريسي؛ وذلك من خلال عقد العديد من البرامج والدورات المعتمدة على الاستراتيجيات التدريبية الحديثة؛ وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات المتخصصة في مجال تكنولوجيا التعليم والتدريس، وشبكات الإنترنت، وكذلك المؤسسات التدريبية المتخصصة في تقديم دورات متخصصة في مجالات متعددة لطلاب الجامعة، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح والتميز من خلال إصدار الجامعة ٩,٩١٤,٤٦١ منشور ما بين دراسات، وبحوث ومقالات، وكتب علمية ودراسية، وأوراق عمل، كما تعمل الجامعة على تحقيق التميز البحثي؛ وذلك من خلال قيامها بعقد العديد من الشراكات البحثية مع مجموعة من المراكز البحثية المتميزة على مستوى العالم كمركز أبحاث الذكاء الاصطناعي، ومعهد الأحياء العالمي، ومركز العلوم الإنسانية وغيرها، مما ساهم في إنتاج أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لبحوث علمية رصينة، وصل عدد الاستشهادات بها إلى ما يُقارب من ٥٣٦,٧٩٩ استشهاد ما بين عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٢م، هذا بالإضافة إلى حصول (١٣) من أساتذة وخريجي الجامعة على جائزة نوبل في الفيزياء والطب

وعلم وظائف الأعضاء، كما تقلد (١٦) من خريجيها منصب رئيس الوزراء، و(٥) من الخريجين أصبحوا رواد فضاء (The University of Tokyo, 2023,5) .

كما تقوم جامعة طوكيو بالحراك البحثي لأعضاء هيئة التدريس مع دول الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكوريا الجنوبية والعديد من الدول الأوروبية المتقدمة كفرنسا وانجلترا وألمانيا، ويُلاحظ أن تلك الدول إما دول مجاورة جغرافيًا لها أو دول متقدمة تسعى اليابان للاستفادة منها بشكل كبير (شريف عبد الله، وصهيب شحاتة،٢٤٣، ٢٠٢٠).

كما أن الجامعة تقدم مجموعة من المنح لأعضاء هيئة التدريس والباحثين ومنها (The University of Tokyo, 2023, Scholarships):

- **منحة جامعة طوكيو الخاصة للباحثين الدوليين** (زمالة جامعة طوكيو)؛ تقبل جامعة طوكيو الطلاب باعتبارهم "طلاب أبحاث"، تم إنشاء هذه المنحة البحثية في عام ٢٠٠٤، وتهدف إلى دعم الباحثين الدوليين المتفوقين والممولين ذاتيًا الذين يتابعون دراستهم في الجامعة، ويحصل المستلمون على ٢٠٠٠٠٠ ين شهريًا كمنحة بحثية مساعدة حتى نهاية مدة البرنامج القياسية.
- **منحة فو ديلين:** تم إنشاء هذه المنحة من خلال الخدمات الكريمة التي قدمتها السيدة فو ديلين، وهي فاعلة خير وعضو في عائلة فو التي يمكن أن تعود أصولها إلى عهد أسرة مينغ الصينية. لقد دعمت السيدة فو بنفسها لفترة طويلة الطلاب الصينيين واليابانيين الذين يسافرون إلى الخارج، ولكن منذ عام ٢٠١٧، عرضت تقديم الدعم المالي للطلاب الدوليين من الخارج للتسجيل في كلية الدراسات العليا بجامعة طوكيو، تتبع هذه المنحة من حيث المبدأ المبادئ التوجيهية لتنفيذ زمالة جامعة طوكيو بشأن المنح الدراسية الخاصة للطلاب الدوليين"، ولكنها تهدف في المقام الأول إلى تقديم الدعم للباحثين الدوليين الذين يحملون الجنسية الصينية.
- **منحة كوجا شينسوكي:** المستفيد من هذه المنحة هم الباحثيين النشطين عالميًا في عالم المال بعد تخرجهم من جامعة طوكيو؛ نظرًا لخبرتهم في الدراسة بالخارج في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذين حصلوا على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، حيث قام السيد كوجا بتمويل تقديم الدعم المالي

لطلاب الدراسات العليا القادمين إلى جامعة طوكيو من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأنشأ منحة كوجا شينسوكي. تتبع هذه المنحة "المبادئ التوجيهية لتنفيذ زمالة جامعة طوكيو بشأن المنح الدراسية الخاصة للطلاب الدوليين"، ولكنها تهدف إلى تقديم الدعم للباحثين الدوليين الذين يحملون الجنسية الأمريكية أو البريطانية.

- **الفئة المستهدفة لهذه المنح:** طالب باحث ببرامج الماجستير والدكتوراه والدرجات المهنية (طالب دراسات عليا منتظم) أو طالب دراسات عليا دولي.

تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

تقبل معظم الكليات وكليات الدراسات العليا بجامعة طوكيو (U Tokyo) طلاب التبادل الذين يمكنهم التسجيل في الدورات أو إجراء البحوث تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس. في برنامج النوع G، يُطلب عادةً من طلاب التبادل امتلاك مستوى عالٍ من الطلاقة في اللغة اليابانية/الإنجليزية حتى يتمكنوا من الالتحاق بالدورات المقدمة للطلاب العاديين. بالنسبة لأولئك الذين يشاركون في الأنشطة البحثية، ويتم تحديد متطلبات اللغة على أساس فردي، وتتم عملية التبادل مع الجامعات الشريكة الموقعة اتفاقيات مع جامعة طوكيو من خلال التعليم العالمي. The University of Tokyo, 2023, Academics- Type G(For (Graduates)

كما تقدم جامعة طوكيو خدمات دعم لتوظيف الباحثين الدوليين لديها أثناء الدراسة أو بعد الحصول على الدرجة العلمية من خلال قسم الدعم الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وباحثين الدراسات العليا.(The University of Tokyo ,2023, Recruitment affairs for postgraduate studies).

مما سبق يتضح أن جامعة طوكيو تستثمر الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس؛ لتحقيق التميز في مجال التدريس والبحث العلمي؛ ولتحقيق التميز الأكاديمي بشكل كبير متوفقة على جميع جامعات قارة آسيا، كما تقدم جامعة طوكيو خدمات دعم لتوظيف الباحثين الدوليين لديها أثناء الدراسة أو بعد الحصول على الدرجة العلمية من خلال قسم الدعم الوظيفي.

ج. الحراك المؤسسي:

إن الحراك المؤسسي ليس بالأمر الجديد بالنسبة لجامعة طوكيو؛ فهو مبادرة ذات أهمية حيوية، ولطالما كانت الأنشطة البحثية في الجامعة في طليعة جميع الجامعات حول العالم. ويتم تصنيف جامعة طوكيو باستمرار ضمن أفضل ١٥ جامعة وفقًا لـ "تصنيفات السمعة العالمية" التي تنشرها صحيفة التايمز للتعليم العالي. ومع تزايد تنقل الطلاب والباحثين الدوليين، تتنافس الجامعات في جميع أنحاء العالم بشدة لجذب أفضل المواهب. وجامعة طوكيو ليست استثناءً، وليس هناك مجال للتهاون في جهودها الرامية إلى عولمة نفسها بشكل أكبر؛ حيث إن لدى جامعة طوكيو أكثر من ٤٠ منشأة خارجية موزعة على أنحاء العالم، كما أنها تتعاون مع مئات الجامعات والمعاهد حول العالم، وتضم مجموعة واسعة من المرافق ذات المستوى العالمي، كما توفر جامعة طوكيو فرصًا مثالية للأنشطة التعليمية والبحثية والدولية. (The University of Tokyo ,2023, Academics)

وتتعدد فروع جامعة طوكيو حول العالم فعلى سبيل المثال توجد في(The University of Tokyo ,2023, List of Overseas Offices):

(١) قارة أوروبا في دول:

- **فرنسا** بها: مكتب التعاون الأوروبي (IBEC)، ومعهد العلوم الصناعية، معهد SMMIL-E للعلوم الصناعية.
- **إيطاليا** بها: معهد المختبر المشترك للعلوم البيولوجية الكمية، ووحدة أبحاث نابولي لدراسة المواقع الأثرية الرومانية في جنوب إيطاليا بكلية الدراسات العليا في الآداب والعلوم.
- **إسبانيا** بها: مرصد الفيزياء الفلكية عالية الطاقة في كناري بمعهد جامعة طوكيو لأبحاث الأشعة الكونية.

(٢) قارة آسيا في دول:

- **بنجلاديش** بها: معهد العلوم الصناعية، وقسم ترويج الأبحاث.
- **الصين** بها: معهد العلوم الطبية، معهد HVRI للعلوم الطبية، كلية الدراسات العليا للفنون والعلوم، معهد شنغهاي للدراسات المتقدمة، معهد أبحاث الأشعة الكونية.

- **الهند** بها: في نيودلهي جامعة طوكيو قسم ترويج البحوث.
- **كوريا الجنوبية** بها: في سول جامعة طوكيو SNU قسم ترويج الأبحاث، ومختبر الأبحاث المشترك ISSP-CCES بمعهد فيزياء الحالة الصلبة.
- **منغوليا** بها: في مركز أولان باتور للتنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية في منغوليا، كلية الدراسات العليا للعلوم الزراعية والحياة بجامعة طوكيو.

(٣) قارة أمريكا الوسطى والجنوبية في دول:

- **بوليفيا** بها: مرصد جبل تشاكالتايا تشاكالتايا للفيزياء الكونية، معهد أبحاث الأشعة الكونية التابع لجامعة طوكيو.
- **تشيلي** بها: في سان بيدرو دي أتاكاما كلية الدراسات العليا للعلوم في مرصد جامعة طوكيو أتاكاما.

(٤) قارة أمريكا الشمالية في دول:

- **كندا** بها: معهد UT للعلوم الصناعية.
- **الولايات المتحدة الأمريكية** بها: المركز الدولي بوسطن للأبحاث التعاونية لأبحاث الذكاء العصبي، معهد كافلي للفيزياء والرياضيات في كاليفورنيا، أمريكا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية مانوا، RCAST، مركز أبحاث الأقمار الصناعية التابع لجامعة طوكيو UHM-CDS للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة في هاواي، البرنامج التعاوني الأمريكي الياباني بشأن تشتت النيوترونات بمعهد الفيزياء للمواد الصلبة، ومرصد يوتا للأشعة الكونية ذات الطاقة العالية، ومعهد جامعة طوكيو لأبحاث الأشعة الكونية.

يتضح مما سبق تعدد فروع جامعة طوكيو الدولية في جميع قارات العالم ذات الطابع والثقافة اليابانية المميزة؛ حيث إن لدى جامعة طوكيو أكثر من ٤٠ منشأة خارجية موزعة على أنحاء العالم، كما أنها تتعاون مع مئات الجامعات والمعاهد حول العالم، وتضم مجموعة واسعة من المرافق ذات المستوى العالمي.

د. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

الشراكات الاستراتيجية هي علاقات موسعة ومفيدة للطرفين وخاصة مع عدد محدود من الجامعات الخارجية التي تتجاوز التبادل الأكاديمي المعتاد الاتفاقيات من

خلال الاستفادة من نقاط القوة في U Tokyo وكل شريك استراتيجي للجامعة؛ حيث تعمل جامعة طوكيو على تعزيز التبادلات المتنوعة والمتعددة التخصصات بالإضافة إلى التبادلات الدولية التبادل التعليمي والبحثي. وهذا يمكّن U Tokyo من تعزيز حركتها الطلاب والموظفين الأكاديميين والإداريين، بالإضافة إلى معدات جامعة طوكيو الممتازة الأنشطة التعليمية والبحثية إلى بيئة أكثر دولية والتوسع حضور جامعة طوكيو على مستوى العالم(The University of Tokyo ,2022,2)

لدى جامعة طوكيو الآن شراكات استراتيجية مع تسع جامعات وسبع جامعات أخرى؛ الجامعات الشريكة الإستراتيجية المحتملة، والتي تهدف جامعة طوكيو إلى تقديم الدعم لها بشكل أكبر تعزيز التبادل البحثي والتعليمي في إطار مستدام وعلى مستوى الجامعة، ومن أمثلة الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

(١) مشروع الشراكة الاستراتيجية (The University of Tokyo ,2024, Strategic Partnerships Project)**:**

الشراكات الإستراتيجية هي علاقات موسعة ومتبادلة المنفعة وخاصة مع عدد محدود من الجامعات الخارجية التي تتجاوز اتفاقيات التبادل الأكاديمي المعتادة من خلال الاستفادة من نقاط القوة في جامعة طوكيو وكل جامعة شريكة استراتيجية.

وتتمثل الأهداف عامة لمشروع الأنشطة مع الجامعات الشريكة: من خلال الاستفادة من الأنشطة المتنوعة مع الجامعات الشريكة الإستراتيجية، فإن جامعة طوكيو قادرة على تعزيز التبادلات المتنوعة ومتعددة التخصصات بالإضافة إلى التبادلات التعليمية والبحثية الدولية. يتيح ذلك لجامعة طوكيو تعزيز تنقل موظفيها الأكاديميين والإداريين والطلاب، سواء على مستوى الدراسات العليا أو الجامعية، كل ذلك في محاولة لتوجيه الأنشطة التعليمية والبحثية الممتازة لجامعة طوكيو إلى بيئة دولية أكثر، بالإضافة إلى توسيع وجود جامعة طوكيو وزيادة عددها. ملفها الشخصي على مستوى العالم.

الجامعات الشريكة مثل:

- المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ (ETH Zürich).
- برنامج التبادل مع المعهد الملكي للتكنولوجيا KTH (اليابانية).
- جامعة فيتنام الوطنية، هانوي.

- جامعة كامبريدج في انجلترا.
- جامعة تسنغوا في الصين.

ويعقد قسم الشؤون الدولية بانتظام ندوة U Tokyo للشراكة الإستراتيجية للحصول على فهم أعمق حول أنشطة الشراكة الإستراتيجية مع مختلف الجامعات الشريكة، بالإضافة إلى تبادل الممارسات الجيدة من خلال عرض الأنشطة والخطط السابقة والحالية للتعاون المستقبلي.

(٢) اتفاقية لتأسيس "جامعة طوكيو – معهد كارولينسكا LINK للشبكات والمعرفة المبتكرة (U Tokyo-KI LINK)" :

وقعت جامعة طوكيو ومعهد كارولينسكا في السويد، اتفاقية والتي هدفت إلى إقامة شراكة إبداعية مشتركة حقيقية من خلال عقد الندوات، وقد أدت هذه الجهود إلى إنشاء نظام مستدام للإبداع المشترك، وهو مركز يشجع على المزيد من التعاون بين الباحثين (The University of Tokyo, 2024, Establishment of UTokyo-KI LINK: An Overseas Center)

(٣) برنامج التبادل ساكورا في العلوم:

في إطار خطة علوم ساكورا، برنامج التبادل العلمي للشباب الياباني الآسيوي، الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، تدعو الجامعة الباحثين وطلاب الدراسات العليا من المنطقة الآسيوية، وخاصة من معاهد البحوث للبحوث الدولية المشتركة المرخصة في ARC-BRES، إلى الانخراط في التبادل الدولي النشط مع ربط البحث والتعليم. تعمل الأنشطة على تعميق فهم المشاركين للتنمية المستدامة في آسيا، وتحفيزهم على إجراء البحوث المهنية، وتوليد التفاعل بين المشاركين (The University of Tokyo ,2024, SAKURA Exchange Program in Science)

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي للتدويل من المنظور الياباني في التأكيد على الهوية الوطنية؛ حيث تستخدم مؤسسات التعليم العالي اليابانية التدويل من أجل دعم الهوية اليابانية، وليس من أجل تحقيق الشهرة حول العالم، فعلى الرغم من الرغبة المخلصة لكثير من اليابانيين في التدويل، إلا أن التدويل ليس غاية في حد ذاته أكثر منه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، أهمها التركيز على التمسك بالهوية الوطنية، وبذلك تعمل اليابان على اجتذاب مستمر الطلاب الأجانب للحصول على تعليم عالي ذو جودة عالية. كما تعمل وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم

والتكنولوجيا في اليابان باستخدام الحق القانوني في التأثير علي اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات في الدولة حيث تساهم الوزارة في تقييم جودة التعليم الذي تقدمه هذه المؤسسات التعليمية استنادا إلى معايير الجامعة ومعايير الكليات التي أنشأتها، كما انها تتيح فرص كبيرة لتوظيف للطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين لديها والاستفادة منهم كأيدي عاملة في ظل قلة أعداد المواليد لديها في السنوات الاخيرة وللمحافظة على ما تقدمها العلمي والتكنولوجي، لذا تعد من أكثر البلاد جذب للطلاب والباحثين الدوليين للتعلم والاستقرار بها.

القسم السادس: التدويل بالجامعات المصرية والقوى والعوامل ذات العلاقة.

"جامعة المنيا نموذجًا"

يعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع تدويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية؛ وفي إطار ذلك يتناول هذا المحور النقاط الآتية: السياق الثقافي للمجتمع المصري، أهداف تدويل التعليم الجامعي المصري، آليات تدويل، ثم عرض التدويل في جامعة المنيا كإحدى الجامعات المصرية.

أولى التعليم المصري منذ نشأته قضية تدويل التعليم عناية كبيرة؛ وقد بدى ذلك واضحًا في قدرته على احتواء الثقافات الأخرى فكان مقصدًا لطالبي العلم من شتى بقاع الأرض، ومصدرًا لاستقطاب الأساتذة والطلاب الأجانب، كما حرص على العناية بنظام الابتعاث، وتعليم اللغات الأجنبية وغيرها من مجالات البعد الدولي في أنشطة التعليم الجامعي، وقد زادت هذه العناية بتدويل التعليم الجامعي، بصدور قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة (١٩٧٢م) الذي نص في مادته الأولى على ضرورة توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى، والهيئات العلمية العربية والأجنبية (وزارة التعليم العالي،٢٠٠٦، ٢).

وكذلك أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ في مؤشر التعليم العالي على أهمية التدويل؛ وذلك من خلال التوسع في برامج الشراكة مع الجامعات الأجنبية المتميزة، وتشجيع تبادل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الأجنبية، وجذب الطلاب الأجانب للدراسة في الجامعات المصرية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ٢٠).

ويعتبر التدويل أحد أهم الاتجاهات في التعليم الجامعي باعتباره وسيلة؛ لتحسين الجودة ومدخل لتحقيق التنافسية في عالم سريع التغير، وأصبحت معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة تعتبره المدخل الأساسي لتحقيق مواقع متقدمة في التصنيفات العالمية، من خلال القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم الجامعي، والاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقاف والمشاركة العلمية والبحثية (طلعت حسيني، ٢٠١٧، ٥٦).

وهذا يتطلب ضرورة اهتمام الجامعات المصرية بعملية تدويل أنشطتها البحثية والعلمية والشراكة مع الجامعات العالمية المتميزة؛ من أجل تجويد أنشطتها والبحث عن أفضل الممارسات في الأداء لتحسين قدرتها التنافسية.

أولاً: السياق الثقافي لجمهورية مصر العربية:

يتناول هذا العنصر تحليل الأوضاع المجتمعية في مصر والتي تؤثر على تدويل التعليم الجامعي المصري.

جغرافيًا تقع مصر؛ في شمال شرق القارة الأفريقية في منطقة الشرق الأوسط، وتمتاز بأن لها ساحلًا على البحر الأحمر وآخر على البحر الأبيض المتوسط، وما يميز موقعها أيضًا موقع بلاد الشام وبعض دول أوروبا الجنوبية في شمالها، ومن الجنوب تحدها الدول الأفريقية، مما يعني أنها تقع في موقع مميز واستراتيجي، على مفترق طرق بين كل من القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما جعل منها دولة مهمة على مر التاريخ، منذ حضارة مصر القديمة إلى اليوم، فكانت في مركز منطقة التجارة الإقليمية والعالمية، فربطت طرق التجارة الممتدة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وبالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ساهمت قناة السويس في زيادة أهمية الدولة وتأثيرها في التجارة الدولية وخاصة النفط، بالإضافة إلى ربطها البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. (الموسوعة المصرية ،٢٠٢٣، أهمية موقع مصر الجغرافي).

ويتأثر مناخ مصر بعدة عوامل أهمها الموقع ومظاهر السطح والنظام العام للضغط والمنخفضات الجوية والمسطحات المائية، حيث ساعد ذلك كله علي تقسيم مصر إلى عدة أقاليم مناخية متميزة فتقع مصر في الإقليم المداري الجاف فيما عدا

الأطراف الشمالية التي تدخل في المنطقة المعتدلة الدفيئة التي تتمتع بمناخ شبيه بإقليم البحر المتوسط الذي يتميز بالحرارة والجفاف في أشهر الصيف وبالاعتدال في الشتاء مع سقوط أمطار قليلة تتزايد علي الساحل. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣، العوامل الجغرافية في مصر).

وعلى الرغم من الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز لجمهورية مصر العربية، وأنها ملتقى ثلاث قارات، ومناخها المعتدل إلا أن تلك العوامل الجغرافية لم تساعدها كعوامل جذب للطلاب الدوليين؛ ويمكن أن يُعزى ذلك لعدة عوامل أخرى منها العامل الاقتصادي وضعف برامج وخطط التدويل بالجامعات المصرية وغيرها من العوامل التي تم توضيحها بالتفصيل في القسم الثاني من البحث الحالي والخاص بتحليل المشكلة.

واقتصاديًا؛ تتبنى الدولة المصرية النظام الرأسمالي كفلسفة اقتصادية قائمة على العرض والطلب وملكية القطاع الخاص، وأصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادي في العالم كله، هذا دعا إلى ضرورة إعداد أفراد مجتمعنا للدخول في المنافسة في هذا الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب الإعداد للعالمية. ويعمل **تدويل التعليم الجامعي** على معرفة الارتباط القائم بين الاقتصاد العالمي؛ ليروا دورهم، ودور مجتمعهم في الأنظمة الاقتصادية العالمية المتفاعلة وإعداد الأفراد لمواجهة هذه التغيرات الاقتصادية، وإكسابهم المهارات والقدرات، وتعليم اللغات الأجنبية؛ وذلك لخوض سوق العمل العالمي، وإيجاد وظيفة تؤهله؛ لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن التعليم الجامعي بمنأى عن التغيرات الاقتصادية التي مرت بالعالم؛ فقد أدت هذه التغيرات إلى تخلى الدولة نسبيًا عن تقديم العون والدعم في مجال الخدمات – الصحة والتعليم حيث اضطرت الحكومة المصرية عام ١٩٩٢ لخفض التمويل الحكومي للجامعات إلى ٨٥٪ على أن تقوم الجامعات بتوفير نسبة ١٥٪ من مواردها الذاتية، إلا أن الحكومة لم تستطع الاقتراب من مجانية التعليم، الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تدير ظهرها لسياسات البنك الدولي تمشيًا مع الظروف الاجتماعية، وهذا ما بدا واضحًا في الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعات

المصرية مما أثقل كاهل الجامعات بأعداد إضافية لا تتناسب مع مقدرة الجامعات (وفاء زكى، ٢٠١٧، ٤٨٨).

يتضح مما سبق تأثير العامل الاقتصادي لمصر على تدويل التعليم الجامعي؛ حيث انعكست الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها مر على ضعف الانفاق على التعليم العالي وبرامجه الدولية، وقد تم ايضاح ذلك بالتفصيل في القسم الثاني للبحث والخاص بتحليل المشكلة.

وسياسيًا؛ قدمت مصر للإنسانية أقدم نظام سياسي في العالم؛ وعلى ضفاف نهر النيل قامت أول دولة مركزية موحدة في تاريخ البشرية، وكان لمصر السبق في تجسيد ذلك من خلال أطر مؤسسية كان لها الدور الهام في صياغة حياة الشعب وحماية قيم الحرية والديمقراطية، وينظم الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية النظام السياسي للدولة، ويحدد السلطات العامة واختصاصاتها، مرسيا بذلك دعائم النظام النيابي الديمقراطي ومؤكدًا على سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم، وعلى الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع وعلى اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد.

الوضع السياسي للدولة يدل على نظام الحكم في المجتمع والظروف التي تعيشها في حاضره، وما تمليه عليه هذه الظروف من متطلبات وما يقف أمامه من تحديات، وما يتعرض له من أحداث، وما يتمتع به من استقرار سياسي داخلي وخارجي، وتطلعاته إلى المستقبل، ومدى ما يعلقه على أبنائه من آمال، ويعدهم لتحقيقها، وإلى أي مدى يستطيع التعليم أن يُسهم في ذلك، وأهمية المراحل التعليمية وتكامل هذه الأهمية، وهكذا؛ فالدولة التي تسودها الاتجاهات الديمقراطية، حيث الحرية، حرية التعبير عن الذات، حرية الرأي والكلمة والإيمان بقيمة الفرد وتشجيع النقد البناء والدعوة إلى الابتكار والتجديد، والتخلص من القيود والاحتكار والضغوط (جمال محمد ، وسلامة عبد العظيم، ٢٠١٤، ٥٦).

وبموجب دستور ٢٠١٤، تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب لتمثيل الشعب بالانتخابات ومدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويجرى انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يومًا السابقة على انتهاء مدته. ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية يرعى

مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به، والحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون وفقًا لدستور ٢٠١٤ من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها. والسلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،٢٠٢٣، النظام السياسي في مصر).

ويتأثر النظام السياسي بالتربية؛ فهي التي تكون له كوادره من القيادات المختلفة عن طريق ما يبثه النظام التربوي في النشء والشباب من عاطفة قيمية وارتباط بالأرض والتراث والوطن والوظيفة عن طريق تمثيل هذه الأجيال الجديدة للديمقراطية والأعمال ووظائف التنظيمات السياسية المختلفة، أما تأثير النظام السياسي في النظام التربوي؛ فيتمثل في أن أهداف النظام السياسي التي تكون في شكل أيديولوجية المجتمع السياسي يكون جزءًا أساسيًا من أهداف النظام التربوية، كما أن النظام السياسي هو الذى يتخذ القرارات الخاصة بالنظام التربوية مثل قرارات المجانية والقبول ونظام الامتحانات(عبد الباسط محمد، ٢٠١٥، ٨٠).

ومما سبق تتضح العلاقة بين النظام السياسي والنظام التعليمي الدولي بأنها علاقة تأثير وتأثر؛ فالنظام التعليمي الدولي هو الذى يخرج لنا قيادات المجتمع، وهذه القيادات هي التي تتخذ القرارات التي تحدد مصير التعليم ونوعيته. ويتضح انعكاس صدى التغيرات السياسية في مصر وخاصة السياسة الخارجية على قضية تدويل التعليم الجامعي لارتباط بعد السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية؛ ولذا جاءت محاولات ودعوات العديد من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالتربية مثل منظمة اليونسكو للتغلب على تلك الآثار السلبية للتغيرات السياسية من خلال الدعوة للسلام كركيزة أساسية من أجل رفاهية المجتمعات.

واجتماعيًا؛ يبلغ عدد سكان مصر حوالي ١٠٦ مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٤) واللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، أما عن الدين فالإسلام هو دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع المصريين من المسحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة

لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، وفقًا لنص الدستور (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بوابة معلومات مصر، ٢٠٢٤)

وانعكست ثورة يناير بدورها على قضية تدويل التعليم في عدة نقاط منها الايجابية ومنها التي أثرت بالسلب على تدويل التعليم فكانت عائقًا أمام تفكير العديد من الباحثين والطلاب الدوليين وميلهم للعزوف عن القدوم لمصر وذلك لحدة الصراعات الداخلية بها؛ لذا فالجامعات المصرية في حاجة إلى مراجعة سوق العمل وادخال البرامج والتخصصات المناسبة لبيئة التحول الرقمي في الكليات أو إنشاء كليات جديدة أو تحويل بعض الكليات إلى تخصصات جديدة يحتاجها سوق العمل، للتخفيف من حدة البطالة، وطرح برامج أكاديمية وبحثية متقدمة لجذب الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات المصرية.

ثانيًا ـ أهداف تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية:

على الرغم من اهتمام الجامعات المصرية بقضية تدويل التعليم إلا فلسفة وأهداف تدويل التعليم الجامعي في مصر غير واضحة؛ ولذا حاولت الباحثتان استنباط أهداف تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية من خلال استقراء قانون تنظيم الجامعات، ورؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، والأهداف العامة للتعليم في مصر؛ والتي تتضمن بعض الأهداف التي تعمل على إعداد الطلاب للعالمية ومواجهة التحديات الجديدة؛ وفي ضوء ذلك فإن أهداف تدويل التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية يمكن صياغتها على النحو التالي:

١. تتطلع مؤسساتنا التعليمية، في ظل رعاية الجمهورية الجديدة، إلى الريادة، ومن ثم تتبنى المبادئ التي تُسهم في توفير متطلبات القدرة التنافسية للأسواق المحلية والدولية.
٢. أن تدعم مؤسساتنا التعليمية العمل الابتكاري والحر على حد سواء، مما يمهد الفرص لمن يبتغي الجد والعمل والنهضة والرقي في ميدانه ومجاله.
٣. تدويل التعليم يُعَدُّ واحدًا من المحاور المهمة التي ترتكز عليها استراتيجية تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار في

مصر؛ لتحقيق أقصى استفادة من الخبرات الدولية المتقدمة في مجالات التنمية.

٤. التعاون بين المؤسسات الأكاديمية الوطنية ونظيرتها في عدد من الدول الصديقة لتقديم أفضل خريج لسوق العمل.

٥. إعداد الطلاب للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين، والانفتاح على علوم المستقبل وتطبيقاتها اليومية، والتدريب على المهارات العملية المرتبطة بتكنولوجيا العصر.

٦. زيادة الوعي بالمشكلات الراهنة والتحديات العالمية، مع التركيز على دور الهيئات والمنظمات والجامعات الدولية في حلها.

٧. رفع القدرات الأكاديمية والمؤسسية فيما يتعلق بالجودة، والكفاءة، والملاءمة، والارتقاء بمستوى كفاءة وجودة الخريجين، وتمكينهم من المنافسة للحصول على فرص عمل حقيقية في مصر وخارجها.

٨. تجويد العملية التعليمية؛ فتتحقق الثمرة المرجوة منه المتمثلة في إعداد متعلم يمتلك نتاجاً معرفياً متجدداً يسهم في ارتقاء المؤسسة التعليمية لمستوى التنافسية على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

٩. تساعد المؤسسة التعليمية أن تطالع عبر مسار التدويل كل ما هو جديد من خبرات تنهمر عبر نواتج بحوث متقدمة وثورة صناعية ورقمية غير مسبوقة، لتمتلك الريادة المنشودة.

وبذلك يمكن القول: أنه على الرغم من جهود الجامعات المصرية في محاولة تدويليها؛ إلا أنها تتسم بالبساطة وعدم وضع خطط واستراتيجيات لتدويل التعليم الجامعي؛ لذا حاولت الباحثتان توضح بعض الأهداف من خلال استقراء قانون تنظيم الجامعات، ورؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي التي قد تكون أهدافًا تسعى لها مصر لتفعيل تدويل التعليم وجذب الطلاب والباحثين الدوليين.

ثالثًا ـ آليات تدويل التعليم الجامعي في مصر:

أولت الدولة على مدار السنوات الماضية أهمية خاصة لتدويل التعليم الجامعي؛ وجاء ذلك تماشيًا مع التغيرات التي يشهدها العالم اليوم والتحوّل الكبير في نظام

التعليم العالي؛ حيث أصبحت ثقافة التدويل والتحوّل من الإقليمية إلى العالمية ضرورة ملحة، تتطلب تغيرًا وتطويرًا في فلسفة التعليم العالي وتوجهاته واستراتيجياته، في ظل هذه التغيرات التي يشهدها قطاع التعليم، بذلت الدولة جهودًا مميزة لتدويل التعليم الجامعي، وتنوعت تلك الجهود بين عقد شراكات متعددة لجامعات مصرية مع نظيراتها الأجنبية المصنفة دوليًا، والتبادل الطلابي واستقطاب الطلاب الأجانب، وتطوير منظومة الوافدين وغيرها الكثير من الجهود التي كانت لها أصداء مميزة في الارتقاء بالتعليم العالي إلى العالمية، وحصوله على مكانة مميزة في المؤشرات الدولية الخاصة بالتعليم. (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢، ٤٥)

وفيما يلي توضيح لأهم آليات التدويل في الجامعات المصرية والتي تتمثل في: الحراك الطلابي في الجامعات المصرية، وحراك أعضاء هيئة التدريس، والحراك المؤسسي أو التعليم عبر الحدود، والشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

١. الحراك الطلابي في الجامعات المصرية.

يعد الحراك الطلابي من أهم المؤشرات على مستوى تدويل التعليم الجامعي وأكثر استراتيجيات وآليات التدويل شيوعًا في مصر والعالم أجمع؛ ففي ظل ذلك التنافس بين الجامعات العالمية اتجهت الجامعات في جميع دول العالم وكذلك الجامعات المصرية؛ للمحاولة للتسويق لنفسها لجذب الطلاب الدوليين من خلال برامجها وتصنيفها العالمي ومميزات الدراسة بها.

وقد وضح قانون تنظيم الجامعات في (المادة ٧٤) سياسة قبول الطلاب الدوليين حيث "يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويصدر بقبولهم قرار من وزير التعليم العالي، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المقبولين أو المحولين في كل كلية على ١٠٪ من هدد الطلاب المقبولين من أبناء جمهورية مصر العربية" (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٧٤، ٦٩).

كما حدد القانون المصرفات الدراسية للطلاب الأجانب في (المادة ٢٧١) وتقدر برسوم قيد مقدارها ١٠٠٠ جنية إسترليني في كليات الآداب والحقوق والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ودار العلوم، والدراسات العربية والتربية، ١٥٠٠ جنية إسترليني في الكليات والمعاهد الأخرى، وكذلك حدد مصروفات دراسية سنوية بمقدار

١٠٠٠ جنية إسترليني في الكليات الأدبية، و١٥٠٠ جنية إسترليني للكليات الأخرى " (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٢٧١، ١١٦).

وفيما يخص معادلة الشهادات العلمية الممنوحة للطلاب بالخارج فقد نصت (المادة ٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م على أن "يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة لمعادلة الدرجات العلمية تتولى بحث الدرجات الجامعية الدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد غير الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية أو غيرها في مستويات الدراسة المختلفة ومعادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية لهذا القانون ولائحته التنفيذية" (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٦، ٥٧).

ويتضح مما سبق عرضه من المواد الخاصة بتنظيم الحراك الطلابي بالجامعات المصرية من قانون تنظيم الجامعات لسنة ١٩٧٢م أنها تحدد سياسات القبول، وكذلك المصروفات الدراسية للطلاب الأجانب كما أنها لم تغفل عن الطلاب المصريين الحاصلين على شهادات علمية من الخارج وكيفية معادلتها، ولكن على الرغم من ذلك فهناك بعض السلبيات بتلك المواد أولها أن تحديد نسبة المقبولين من الطلاب الأجانب بنسبة ١٠٪ من الطلاب المصريين المقبولين تعد نسبة قليلة جدًا، كما أن تحديد المجلس الأعلى للجامعات كجهة الوحيدة في جمهورية مصر العربية المنوط لها معادلة الدرجات العلمية، واستقبال طلبات الوافدين الراغبين في الالتحاق بالجامعات المصرية بالنيابة عن جميع الجامعات فأنه يعبر عن المركزية الشديدة والبيروقراطية، ويحرم الجامعات من حقها في تحديد معايير القبول لطلابها، وكذلك فإن تحديد المصروفات الدراسية للطلاب الأجانب بمبلغ ١٠٠٠ جنية إسترليني للكليات النظرية، ١٥٠٠ جنية إسترليني للكليات العملية يعد تعميمًا قد يُخل بحق كل جامعة في تحديد مصاريف الدراسية بما يتناسب مع إمكاناتها وجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها.

ووفقًا للبيانات المتاحة من معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) ترسل مصر عددًا كبيرًا من الطلاب إلى الخارج، لكن عددًا قليلًا نسبيًا يذهب إلى الولايات حيث أرسلت ٣٤٤٢ طالبًا فقط إلى الولايات المتحدة في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، وتدرس أعداد كبيرة من الطلاب المصريين في مؤسسات التعليم العالي في بلدان

قريبة نسبيًا من أوطانهم. ومن بين ما يقرب من ٢٥٠٠٠ طالب مصري متنقل عالميًا تم إحصاؤهم في أحدث أرقام معهد اليونسكو للإحصاء، وتم تسجيل حوالي ٩٢٦٠ طالبًا في مؤسسات في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وهذا هو أكثر من ثلاثة أضعاف عدد المسجلين في المؤسسات الأمريكية، وفقًا لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء، و تستضيف مصر حوالي ٤٧٨١٥ طالبًا دوليًا، وتعد جامعة القاهرة أكبر جهة جذب؛ حيث يلتحق بها ما يقدر بـ ١٠.٠٠٠ طالب أجنبي كل عام؛ وتأتي جامعة بنها في المرتبة الثانية، حيث يلتحق بها أكثر من ٦٦٠٠ طالب أجنبي سنويًا. تشمل الأماكن الأصلية للطلاب الدوليين في مصر ماليزيا والكويت وإندونيسيا. (Alejandro, O,& Craddock, A., 2023)

وبرغم من هذا النمو السريع في عدد الطلاب فقد أشار التقرير الصادر عن اليونسكو إلى أن عدد الطلاب الوافدين إلى مصر يعتبر من أقل النسب على مستوى الدول العربية؛ ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية على اجتذاب الطلاب الدوليين؛ لافتقارها إلى الإمكانات اللازمة لاستقبالهم، وندرة أعضاء هيئة التدريس اللذين لديهم إمكانات التدريس لهؤلاء الطلاب، لاسيما فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية وخاصة في الكليات النظرية. (UNESCO, 2017,47)

وتسعى مصر لتحويل نفسها إلى مركز إقليمي للتعليم العالي؛ ففي يناير ٢٠١٥، أعلن المجلس الأعلى للجامعات عن خطة لزيادة عدد الطلاب الدوليين إلى أربعة أضعاف ليصل إلى ٢٠٠ ألف طالب في غضون ثلاث سنوات؛ حيث وقعت الجامعات في المملكة المتحدة ومصر ١٠ اتفاقيات شراكة تهدف إلى بناء البحث العلمي وزيادة الفرص لتبادل الطلاب والموظفين، وتسعى مصر أيضًا إلى توقيع ٢٠ اتفاقية شراكة أخرى مع مؤسسات بريطانية خلال الفترة المقبلة. (Alejandro, O.& Craddock, A., 2023)

وفيما يخص توجهات الدولة المتعلقة بالارتقاء بمنظومة الطلاب الوافدين، ولتصبح مصر أكبر مركز تعليمي متميز في الشرق الأوسط؛ تحقيقًا لاستراتيجية " مصر ٢٠٣٠ "، عملت الدولة على تطوير منظومة الوافدين، عبر عدد من الجهود التي سهلت المهام المتعلقة بالتعليم بالنسبة للطلاب الوافدين، وجاء في مقدمتها (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ٤٨: ٥٠):

- تطوير منظومة الخدمات المقدمة للطلاب الوافدين.
- تطوير مبنى الإدارة المركزية للطلاب الوافدين.
- تفعيل خدمة استقبال الملفات الخاصة بالطلاب.
- إطلاق خمسة مواقع للتواصل على منصات التواصل الاجتماعي.
- إطلاق تطبيق "ادرس في مصر" على الهاتف المحمول.
- تخفيض الرسوم الدراسية للطلاب الوافدين بالجامعات الحكومية.
- إطلاق "منصة ادرس في مصر" وتم الإطلاق التجريبي للتسجيل من خلالها للعام الجامعي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.
- إتاحة فيزا دراسية للطلاب الوافدين.

وتعمل هذه المنصة على تحقيق انتشار دولي وإقليمي أوسع نحو القارة الإفريقية، وكذلك آسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، بالإضافة إلى الارتقاء بمستويات التحول الرقمي، وتمثيل الجامعات المصرية إلكترونيًا، وتعزيز المحتوى التعليمي، وتحقيق التوازن على المنصة؛ للوصول إلى أعلى درجات الاندماج المجتمعي للطالب الوافد.

كذلك تيُسر المنصة عملية التعرف على الجامعات، وعرض الخدمات والبرامج الدراسية بأسلوب سهل، وتوفير خدمات التقديم والدفع الإلكتروني مع ميكنة عمليات التنسيق عبر المنصة، وتوفير إمكانية المتابعة، بجانب تنشيط دور المكاتب المصرية الثقافية بالخارج.

ويشمل موقع التقديم على المنصة نحو ٢٤٣٠ شهادة من دول العالم، ويتم تصنيفها وتوزيعها على ثلاث أنواع رئيسة من أنواع التنسيق، والتي تتفرع لتشمل ٦٣ تنسيقًا فرعيًا، ويتم هذا إلكترونيًا بدون أي تعاملات بشرية؛ حيث يقوم الموقع من خلال ٢٧ معادلة حسابية بحساب ومعادلة شهادات الطلاب؛ ليتم تنسيقها على أكثر من ٤٥٠ كلية و ١٧١ برنامجًا في المرحلة الجامعية، وما يتجاوز ١٢.٣ ألف برنامج في مرحلة الدراسات العليا، والتي تُقسَّم على ٦ درجات علمية بهذه المرحلة.

هذا، ويعمل موقع التقديم بثلاث لغات دولية، وهي العربية، والإنجليزية، والفرنسية؛ لخدمة الطلاب الوافدين من مختلف الجنسيات.

وهكذا، تقوم منصة "ادرس في مصر" بالتسويق لعدد ٢٧ جامعة حكومية، بالإضافة إلى ٧ جامعات أهلية، و٢٠ جامعة خاصة، و٧ جامعات دولية، و٦ جامعات تكنولوجية، و١٧٣ معهدًا عاليًا، و٤٦ معهدًا تكنولوجيًا، بالإضافة إلى ١٧٠ أكاديمية ومعهدًا عاليًا خاصًا، كما تستعرض المنصة ٥١ موقعًا سياحيًا داخل مدن ومحافظات الجمهورية.

وكان من أبرز هذه الفعاليات " المنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي"، والذي يُعدُّ بمثابة منتدى لتسويق وتدويل التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، وعلى هامش فعالياته يتم تنظيم معرض لعرض البرامج التعليمية والبحثية والأنشطة التي تقدمها الجامعات المصرية.

٢. حراك أعضاء التدريس والباحثين بالجامعات المصرية.

يعد أعضاء هيئة التدريس من الركائز الأساسية لإستراتيجية التدويل لأي مؤسسة أكاديمية حيث يقومون بالتدريس داخل الحرم الجامعي، ويقومون على إعداد البرامج والمناهج التي تساعد على تحقيق التميز والتقدم والانخراط في البحوث التعاونية مع الزملاء في الخارج (أماني السيد، ٢٠١٨، ١١٧).

ومن أهم الايجابيات لابتعاث أعضاء هيئة التدريس للجامعات العالمية أنه يُسهم في بناء أكفأ للموارد البشرية لرفع كفاءة التعليم في الجامعات، وإنشاء كوادر محلية من شأنها تطوير التعليم والبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، إعداد أعضاء هيئة التدريس جدد في مجالات نادرة ساهم في استكمال الهيكل الأكاديمية في الأقسام العلمية في التخصصات التي يصعد إعداد كوادرها محليًا، زيادة التحالفات الاستراتيجية مع الدول الأجنبية والاتفاقات الثنائية بين الجامعات ومراكز البحوث؛ لرفع مستوى الأداء المؤسسي لهذه الجامعات وربطها بالتطور العالمي (مها محمد، ٢٠١٦، ٩٠).

واهتمت مصر عبر العصور التاريخية المختلفة بتشجيع حراك أعضاء هيئة التدريس وتنظيمه، ويعد ذلك واضحًا منذ صدور قانون تنظيم الجامعات المصرية والذي خصص بابه الثاني في شأن القائمين بالتدريس والبحث العلمي بالجامعات، وتناول في ذلك القواعد المنظمة للتعيين والاعارات والاجازات والمهمات العلمية، ثم خصص جزء من الباب نص فيه على قواعد تعيين هيئة التدريس من الأجانب،

ويتقيد بهذه المواد جميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكافة الجامعات الخاضعة للقانون على اختلاف مستوياتها وأماكنها بالدولة المصرية، وفيما يلي عرض لتلك المواد:

أ. الندب والإعارة والمهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس:

تنظم المواد من المادة ٨٤ إلى المادة ٩١ قواعد الندب والإعارة والمهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والتي تعبر عن الحراك الداخلي والخارجي لهم، وسوف يتم عرضها بشكل مفصل:

بالنسبة للحراك الداخلي أجازت (المادة ٨٤) " ندب أعضاء هيئة التدريس لمدة محددة من جامعة لأخرى أو للقيام بعمل وظيفة أخرى بقرار من رئيس الجامعة بناءً على موافقة مجلس الكلية المختصة بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص ويعتبر الندب لكل الوقت إعارة تخضع لأحكام الإعارة". مما يتيح تفعيل عملية الحراك الداخلي وتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية(وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٨٤، ٢١).

وفيما يخص الحراك الخارجي، أجازت (المادة ٨٥) " إعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في الجامعة، وتكون الإعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحة بقرار من رئيس الجامعة المختص ويجوز تجديد الإعارة مرة أخرى، ويقتضى المعار مرتبه من الجهة المعار إليها" (وزارة التعليم العالي ،٢٠٠٦، مادة ٨٥، ٢١).

وأشارت (المادة ٨٧) بنص " إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية مؤقتة خارج الجامعة، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناءًا على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، وتكون المهمة العلمية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة مرة واحدة، ويتقاضى الموفد مرتبه كاملًا طول مدة المهمة، وعلى عضو هيئة التدريس أن يقدم بعد انتهاء المهمة العلمية تقريراً عن الأعمال التي قام بها ونسخًا من البحوث التي اجراها، ويعرض التقرير والبحوث على مجلس الكلية ومجلس الدراسات العليا والبحوث في الجامعة" (وزارة التعليم العالي ،٢٠٠٦، مادة ٨٧، ٢٢).

ب. البعثات والمنح الدراسية:

يعد إيفاد الطلاب المصريين للتعلم بالخارج هدف هام من أهداف الجامعات المصرية للاستفادة من التطور العلمي بالدول المختلفة؛ لذا صدرت لائحة البعثة المصرية ١٩٢٤م، ثم لائحة إدارة شئون البعثات العلمية ١٩٤٤م، ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ٣١ في مايو ١٩٥٢م متضمن نظام البعثات العلمية، ثم صدرت لائحته التنفيذية في سبتمبر ١٩٥٤م، وهذا القانون ساري العمل به إلى الآن، وقد تم إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه لتعديل بعض المسميات والمناصب، ومما يلي عرض لأهم المواد الخاصة بالبعثات والمنح الدراسية: (وزارة التعليم العالي ،٢٠٠٦، مادة ١: ٧، ١٢٩: ١٣٠).

مادة (١) توضح الغرض من البعثات وهي: "الغرض من البعثة سواء أكانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية علمية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي وذلك لسداد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة "

مادة (٢) توضح أنواع البعثات وهي: " بعثة علمية للحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة أو القيام بدراسة علمية أو إعداد بحث علمي، بعثة علمية لكسب مران أو خبرة، بعثة علمية تتناول الغرضين السابقين معًا، بعثة قصيرة لمتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة النظرية أو تطبيقية أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة"

وتوضح كل من المادة (٣، ٤) الجهة المسئولة عن البعثات وهما:" الجهة المسئولة عن التخطيط لعملية الإيفاد العلمي بكل أشكاله – بعثات أو اجازات دراسية أو منح أجنبية – يتم عن طريق لجنة عليا مُشكلة من وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات، وخول لها القانون اختصاص رسم سياسات البعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها"

وتوضح أيضًا المادتان (٥، ٦) على أن " تتفرع من اللجنة العليا لجنة تنفيذية برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية وكيل وزارة التعليم العالي ووكيل وزارة الثقافة ويتولى أمانتها مدير عام البعثات، تختص تلك اللجنة بتقصي احتياجات البلاد من

البعثات، وتحديد التخصصات وأعداد المبعوثين ومشروع الميزانية اللازمة، وعرض ذلك على اللجنة العليا للبعثات لإقراره"

وتنص المادة (٧) على " لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أن ترخص اجازة دراسية لأحد موظفيها إلا بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية ووفقًا للقواعد المقررة "

وتنص المادة (١٤) على " لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات، وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ إجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها" (وزارة التعليم العالي ،٢٠٠٦، مادة ١٤، ١٣١).

ومما سبق يتضح من نصوص مواد القانون أن عملية إيفاد أعضاء هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة أو الافراد في الوزارات والمصالح الحكومية عامة تتم في إطار مركزي، ويتضح ذلك في التخطيط والتنسيق والاختيار والترشيح والاشراف والتنفيذ، مما يؤثر بالسلب على قلة اعداد الموفدين للتعلم بالخارج، ولو أن القانون نص على لا مركزية الإيفاد بحيث تكون كل جامعة تنظم حصتها من البعثات لكل عام وفق رؤيتها واحتياجاتها الأكاديمية والعلمية لأثر ذلك بصورة ايجابية على أعداد الموفدين وجعل عملية الإيفاد أكثر فاعلية ومرونة، ومتماشية لمتطلبات الجامعات والظروف المجتمعية المحيطة بها ومستجدات العصر.

وفيما يخص تطور أعداد المبعوثين للخارج (كافة أنواع الإيفاد)، فقد زاد عدد المبعوثين من (٥٥٣) مبعوثًا عام ٢٠١٤ إلى (١١٥٠) مبعوثًا عام ٢٠٢٢، بنسبة قدرها (١٠٨٪). (الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر،٢٠٢٣، ثماني سنوات انجازات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي)

ج. تعيين الأساتذة الأجانب والأساتذة الزائرين:

نص قانون تنظيم الجامعات المصرية على عدد من المواد المنظمة لتعيين الأساتذة الأجانب والأساتذة الزائرين بالجامعات المصرية، وفيما يلي عرض لنص هذه المواد: (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ١١٨: ١٢٠، ٢٧).

ونصت المادة (١١٨) على " يجوز عند الاقتضاء أن تعيين في هيئة التدريس من الأجانب ممن تؤهلهم كفاءتهم لذلك، ويكون التعيين بقرار من رئيس الجامعة بعد

أخذ رأي مجلس الجامعة ومجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص، ولمدة لا تجاوز سنتين قابلة للتجديد".

ونصت المادة (١١٩) على " تتحمل الجامعة نفقات حضور عضو هيئة التدريس الاجنبي وعائلته غلى مقر عله ونفقات عودته وعائلته عند نهاية عقده، وإذا امتدت مدة خدمته أكثر من سنتين، تحملت الجامعة نفقات رحلته إلى بلاده ذهابًا وإيابًا هو وعائلته لقضاء الاجازة العادية السنوية في نهاية كل عاميين جامعيين".

ونصت المادة (١٢٠) على " يمنح عضو هيئة التدريس الأجنبي عند انتهاء خدمته في الجامعة مكافأة تعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته، وإذا توفى خلال مدة خدمته منح ورثته المكافآت المذكورة ".

مما سبق يتضح أن المواد السابق عرضها المنظمة لتعيين عضو هيئة التدريس الأجنبي لم تحدد المؤهلات الواجب توافرها فيه، أن الجامعة هي المسئولة عن تعيينه.

٣. الحراك المؤسسي للجامعات المصرية:

تقوم مصر بالانفتاح على العالم الخارجي بإنشاء جامعات وكليات تقع خارج الحدود المصرية وتكون بمثابة نشر الثقافة العربية والإسلامية خارج مصر, وتعد تلك الفروع للجامعات المصرية في الخارج انعكاس للتعليم العالي وجودته فهي تقع خارج مصر ولكن رئاستها من داخل مصر.

نظم قانون تنظيم الجامعات المصري الحراك المؤسسي على النحو التالي:

حيث نصت المادة (٢) على " إنشاء جامعات جديدة أو إنشاء فروع جديدة لجامعات قائمة يستلزم قرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض وزير التعليم العالي، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات" (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ١)

وتعد من إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال التدويل والحراك المؤسسي هو إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (المرحلة الثانية)، وإنشاء الجامعة الألمانية الدولية.

وللارتقاء بأداء الجامعات المصرية والترويج لها بالخارج، اتجهت الدولة إلى تفعيل عمل فروع الجامعات المصرية بالخارج، فعادت الدراسة لفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وتم العمل على استكمال أعمال الإنشاء لفرعي جامعة الإسكندرية؛ الأول

بمدينة "جوبا" في جنوب السودان، حيث تم تنفيذ عدد من الإجراءات الإنشائية والتجهيزية، وتم العمل لاتخاذ إجراءات أخرى لاستكمال الإنشاءات والتجهيزات اللازمة لبدء الدراسة بالفرع، وفرعها الثاني بمدينة "أنجامينا" في تشاد، وافتتاح مركز معلومات المعهد المتحد للعلوم النووية بروسيا بمقر أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا كأول مركز في إفريقيا والوطن العربي. (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ٤٨)

وشهدت مصر إنشاء جامعات باتفاقيات دولية، وهي فرع جامعة إسلسكا بمصر، والجامعة الألمانية الدولية، والجامعة العربية المفتوحة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا؛ والتي تُعدُّ جامعة بحثية حكومية مصرية ذات طبيعة خاصة، و٣ فروع لجامعات أجنبية وهي؛ مؤسسة الجامعات الكندية في مصر التي تستضيف فرع جامعة جزيرة الأمير إدوارد، ومؤسسة جامعة المعرفة الدولية التي تستضيف فرع جامعة كوفنتري البريطانية، ومؤسسة جلوبال التي تستضيف فرع جامعة هيرتفوردشاير البريطانية. وهناك شراكات مع جامعات دولية من النمسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة واليابان، إلى جانب وجود شراكة في بعض الاتفاقيات لمنح شهادات مزدوجة للخريج وهناك ٢٠٠ برنامج في أربع جامعات جديدة "الجلالة والملك سلمان والمنصورة الجديدة والعلمين"، ويتم العمل على أن كل برنامج من هذه البرنامج يكون له توأمة مع إحدى الجامعات المرموقة في الخارج. (هبة زين، ٢٠٢٠)

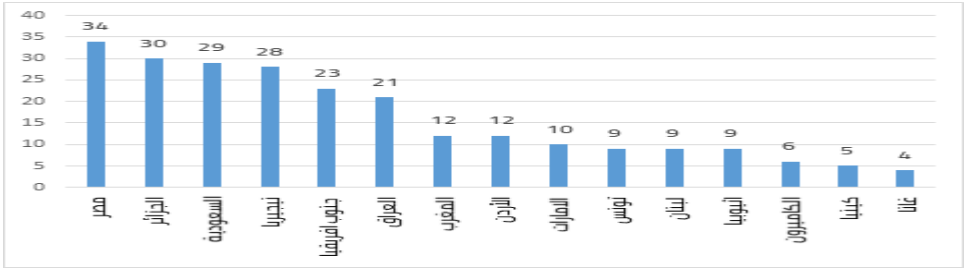

عدد الجامعات المدرجة ضمن تصنيف SCImago الإسباني للجامعات بمجموعة من الدول الأفريقية والعربية لعام ٢٠٢٠

وتحظى الجامعات المصرية بثقة العديد من التصنيفات الدولية؛ حيث يتضح أن الدولة المصرية هي الأعلى بين عدد من الدول الأفريقية والعربية التي يدرج عدد جامعات ضمن تصنيف SCImago الإسباني عام ٢٠٢٠ بإجمالي ٣٤ جامعة.

يتضح مما سبق سعي مصر لإنشاء العديد من الفروع لجامعاتها في دول العالم وخاصة الدول العربية؛ إلا أن تلك الجهود لم تصل للمستوى المأمول لتدويل الجامعات المصرية والارتقاء بأداء الجامعات المصرية والترويج لها بالخارج.

٤. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

تبذل الجامعات المصرية جهودًا لعقد اتفاقيات وشراكات متبادلة مع الجامعات العالمية والهيئات الدولية المختلفة مثل: الشراكة مع هيئة فولبرايت بموجب بروتوكول تعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية؛ كمؤسسة تعليمية تستهدف تعزيز التقدم التعليمي، وزيادة التفاهم الثقافي من خلال تبادل الأفكار والخبرات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية, والشراكة مع الهيئة الألمانية للتبادل العلمي بموجب الشراكة العلمية والبحثية بين مصر وألمانيا في مجالات التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وتعد الشراكة من الأفكار التي برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية، وهو مفهوم يشير إلى العلاقة بين طرفين أو أكثر توجه؛ لتحقيق النفع العام وتستند إلى العطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانات مادية وبشرية وفنية؛ وذلك لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، وتتخذ الشراكات الأكاديمية بين الجامعات العالمية عبر الحدود أشكالًا وصيغًا ومنها (أماني السيد،٢٠١٨، ٨٨: ٨٩) :

- المساعدة في إعداد البرامج الأكاديمية وتطوير المناهج والبرامج المعتمدة.
- المساهمة في تقييم هذه المناهج والبرامج أو في تقييم مجمل النشاطات التي تشملها العملية التعليمية.
- تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين والمنشورات.
- المشاركة في مشاريع بحثية ودراسات واستفتاءات.
- إنشاء فروع محلية لمؤسسات خارجية يقدم فيها الفرع المحلي أو البرامج نفسها التي تقدمها المؤسسات الخارجية.

- منح امتيازات من مؤسسة أجنبية إلى مؤسسة محلية أخرى تقدم بموجبه المؤسسة المحلية البرامج ذاتها التي تقدمها المؤسسة الخارجية.

وقد تم التعديل على قانون تنظيم الجامعات عام ٢٠٠٩، والخاص بإدارة وتسويق الجامعات لبرامجها؛ حيث نص القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل نص المادة ١٨٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، لتكون" تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها بنفسها، بما في ذلك المساهمة في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية، أو القيام بالمشروعات ذات الطبيعة التعليمية أو البحثية أو الابتكارية، وغيرها من المشروعات الخدمية، من أجل توفير موارد ذاتية للجامعة" (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ١)

وقد نصت المادة (٧) على " يُشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة تختص بشئون العلاقات الثقافية الخاصة بالجامعات وتتولى على وجه الخصوص وضع الخطط الكفيلة باستفادة كاملة من الاتفاقيات الثقافية الخارجية وبرامجها التنفيذية والتنسيق فيما بينها" (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦، مادة ٧، ٥٨)

مما سبق يتضح أن المادة التي تم تعديلها تتيح للجامعات قدر من الاستقلالية والمرونة في استحداث برامج تعليمية جديدة جاذبة تضيف بعدًا دوليًا للبرامج الجامعية التقليدية، وأتاحت للجامعات عقد شراكات أكاديمية دولية تهدف للربح، وتسويق خدماتها البحثية.

ولجنة العلاقات الثقافية بالمجلس الأعلى للجامعات هي المنوط بها النظر بكل الاتفاقات والشراكات الأكاديمية التي تعقدها الجامعات الحكومية المصرية مع الجامعات الأجنبية، ومراجعة بنود البرامج التنفيذية التي تضمنها تلك الارتباطات بكل تفاصيلها، قبل أن ترفع توصياتها للمجلس الأعلى لاعتمادها أو رفضها. وهذا التنظيم الهرمي المركزي يحد بدرجة كبيرة من قدرة الجامعات في إدارة علاقاتها الأكاديمية الدولية؛ فكل اتفاقية تعقدها أي جامعة مع جامعة أجنبية لا يتم تفعيلها إلا بعد عرضها على لجنة العلاقات الثقافية المركزية وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.

وقد أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن مجموعة من الإنجازات في مسار التعاون الأكاديمي الدولي؛ حيث زادت عدد الأبحاث المنشورة دوليًا من

(١٥٠٠٠) بحث عام ٢٠١٤ إلى (٣٨٦٥١) بحثًا عام ٢٠٢٢، وتقدمت مصر في مؤشر الابتكار العالمي ١١ مركزًا، واحتلت المرتبة الأولى إفريقيًا في مؤشر المعرفة العالمي عام ٢٠٢١، حيث حصلت مصر على المركز (٥٣) على مُستوى ١٥٤ دولة .

وتم إدراج أربعة مراكز بحثية مصرية ضمن المراكز العشرة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر "سيماجو" العالمي (SCImago) ، وحصلت مصر على المركز (٢٦) عالميًا في مجال النشر الدولي لعام ٢٠٢١ في مؤشر "سيماجو" الإسباني (SCImago) للنشر الدولي، مُقارنة بالمركز (٢٨) في عام ٢٠٢٠ . (الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر٢٠٢٣، ثماني سنوات إنجازات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي).

في هذا السياق، وللاستفادة من خبرات الدول الصديقة في مجال التعليم العالي، وزيادة تنافسية الخريجين اعتمادًا على المعارف الحديثة ونظُم التعليم المعاصرة، وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اتفاقيات تعاون مع كبرى الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم؛ فقد قامت الوزارة بتوقيع ٢٦٥ اتفاقية بين الجامعات الحكومية والجامعات والمؤسسات الدولية، و٩٣ اتفاقية للجامعات الخاصة، ومن أبرز تلك الاتفاقيات (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ٤٦: ٤٨) :

- اتفاقية تعاون جامعة "العلمين" مع جامعة "ليون" (جون مولان ٣) الفرنسية: جاءت في إطار جهود الجامعة للتوسع في الشراكات مع الجامعات المتميزة علميًا وتعليمياً، ويتضمن الاتفاق تبادل الزيارات، والمهمات العلمية، وتأهيل الطلاب لمتطلبات سوق العمل.
- اتفاقية تعاون بين كليتي الحقوق بجامعتي "عين شمس" وجامعة "ليون" الفرنسية: دعمت وزارة التعليم العالي خلال استضافتها لوفد جامعة ليون الفرنسية، تجديد الاتفاقية التي تم توقيعها بين كليتي الحقوق بجامعتي "عين شمس" و"ليون"، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات أخرى بين الجامعتين في تخصصات الآداب، واللغات، وتكنولوجيا المعلومات؛ بما يسهم في تعزيز التعاون بين الجانبين في النواحي التعليمية.

- اتفاقية التعاون بين جامعتي "الجلالة" و"أريزونا ستيت" الأمريكية: جاءت الاتفاقية تنفيذًا لتوجهات الدولة بضرورة التوسع في التعاون مع الجامعات الدولية ذات المكانة المتميزة عالميًا؛ للاستفادة من خبراتها في توفير برامج دراسية ذات جودة عالمية، بما يضمن مستوى دولي متميز من التعليم، ووجود خريج حاصل على شهادة معترف بها دوليًا، وبما يحقق لمصر مكانة متميزة على الخريطة العالمية في التعليم العالي والبحث العلمي.

وتنص الاتفاقية على منح شهادة مزدوجة معتمدة من جامعتي "الجلالة" "Dual-degree" و"أريزونا"، لكليات الهندسة، والعلوم، وإدارة الأعمال، والإعلام والفنون، وأيضًا منح شهادة معتمدة من جامعة الجلالة بمساعدة إدارية من(CINTANA) الشريك التجاري لجامعة أريزونا لكليات الصيدلة، العلاج الطبيعي، التمريض، الهندسة الزراعية وعلوم الغذاء.

كما تنص الاتفاقية أيضًا على التعاون بين الطرفين في تأسيس برامج تعليمية ذات مواصفات عالمية، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية لجامعة الجلالة فيما يتعلق بالعملية التعليمية، خاصة بكليات الطب وطب الأسنان، ودعم وتطوير مراكز الكليات الرقمية ومنصات التعلم الإلكتروني، وتطوير عملية ضمان الجودة والمراجعة الأكاديمية.

كما أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنه فيما يخص دور جامعة المنصورة الجديدة، في مجال التعاون الدولي، فيُجرى الاتفاق بين جامعة المنصورة الجديدة، وعدد من الجامعات الدولية لتوقيع بروتوكولات للتعاون؛ ومنها:

- جامعة "ويسترن أونتاريو" بكندا(University of Western Ontario, Canada) في برامج كلية الهندسة وغيرها.
- جامعة "شرق لندن" بالمملكة المتحدة (University of East London, United Kingdom) في العديد من البرامج.
- جامعة "كارولينا الشمالية" بالولايات المتحدة الأمريكية (University of North Carolina,United States) في برامج هندسة المنسوجات.
- جامعة "داربي" بالمملكة المتحدة (University of Darby, UNITED Kingdom) في برامج تكنولوجيا المعلومات.

- جامعة "إيدج" بالمملكة المتحدة (Edge University, UK) في برنامج الإدارة.
- جامعة "شيفيلد" بالمملكة المتحدة (University of Sheffield, UNITED Kingdom) في مجال العلوم الطبية الحيوية.

هذا وعقدت أيضًا اتفاقية توأمة بين جامعة عين شمس وجامعة إيست لندن بإنجلترا في الهندسية، وتوقيع برتوكول تعاون بين معهد بحوث الإلكترونيات ومعهد شنغهاي الصيني للأنظمة الميكرو إلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، وإبرام اتفاقية بين المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية والإدارة العامة لمستشفيات باريس، واتفاق بين وزارة التعليم العالي والوكالة الفرانكفونية. (وزارة التعليم والبحث العلمي،٢٠٢٣، المركز الإعلامي)

كما قامت الوزارة بإطلاق منصة لجميع الجامعات المصرية للتعليم عن بعد؛ وهي بوابة موحدة للجامعات المصرية للتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة أثناء العملية التعليمية، وتهدف إلى التوسع في نشر المحتوى التفاعلي، وتفعيل التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة، تقديم الخدمات إلكترونيًا للمجتمع الجامعي. (وزارة التعليم والبحث العلمي،٢٠٢٣، المركز الاعلامي)

في السياق ذاته، تنظم الدولة بشكل سنوي ملتقى الجامعات المصرية والعالمية "إديوجيت"، والذي تستعرض من خلاله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجامعات المشاركة برامجها الدراسية والخدمات التي تقدمها، وكل ما يخص منظومة التعليم العالي، ويشارك بالملتقى العشرات من الجامعات المصرية، بالإضافة إلى عدد كبير من الجامعات الخاصة والأهلية. وعلى المستوى الدولي يشارك به جامعات من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وروسيا، وكرواتيا، وقبرص وغيرها من خلال جامعاتها المرموقة، والتي من بينها: جامعة "لنكولن"، وجامعة "برمنجهام" من المملكة المتحدة، وجامعة "إدموند" من الولايات المتحدة، وجامعة "الصداقة" بين الشعوب من روسيا، وغيرها.

كذلك يوفر الملتقى منصات إلكترونية تتيح للطالب إمكانية التعرف على تفاصيل برامج الجامعات، ونظم الدراسة بها، ونُظم سداد المصروفات،

والتخصصات، والتواصل مع موظفين للرد على استفساراتهم. (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ٥٢)

رابعًا ـ التدويل بجامعة المنيا كإحدى الجامعات المصرية:

يعرض البحث في هذا الجزء تجربة جامعة المنيا Minia University في الشراكة البحثية واختيرت جامعة المنيا كإحدى الجامعات الإقليمية بصعيد؛ لارتفاع ترتيب الجامعة عالميًا خلال تصنيف ويب متريكس، ولما تتمتع به الجامعة من تميز بحثي حيث إن أكثر من مائة عضو هيئة تدريس بها تم الاستشهاد بأبحاثهم عالميًا.

١. السياق الثقافي لجامعة المنيا:

يتناول هذا العنصر تحليل الأوضاع المجتمعية في محافظة المنيا؛ والتي تؤثر على التعليم الجامعي بها ويشمل؛ تحليل الوضع السياسي، والوضع الاقتصادي، والوضع الاجتماعي على النحو التالي:

جامعة المنيا أحد الجامعات الإقليمية بصعيد مصر أُنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦، حيث استقلت جامعة المنيا عن جامعة أسيوط بالقرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ ، ويقع حرم الجامعة شمال مدينة المنيا ، شعار الجامعة رأس نفرتيتي وتضم جامعة المنيا الآن ٢٠ كليه بالإضافة إلى معهد التمريض العالي، منها أربعة كليات خارج الحرم الجامعي وهى الآداب – طب الأسنان – الهندسة – الطب البيطري و ١٦ كليه داخل الحرم الجامعي هي : التربية – الزراعة – العلوم – دار العلوم– الطب – الفنون الجميلة – السياحة والفنادق– التربية الرياضية بنين وبنات – الألسن – التمريض – الصيدلة – التربية النوعية – الحاسبات والمعلومات – كلية رياض الأطفال – كلية التربية الفنية – الحقوق. (جامعة المنيا، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٩)

جغرافيًا؛ تقع جامعة المنيا في مدينة المنيا بصعيد مصر وهي عاصمة محافظة المنيا، وعاصمة إقليم شمال الصعيد الذي يضم ثلاث محافظات هي (المنيا– بني سويف– الفيوم)، وتتميز مدينة المنيا بطبيعة خاصة حيث الأراضي الزراعية المحيطة بها من جميع الاتجاهات، وهي قلب التنمية الرئيس في الإقليم ومركز الاشعاع الحضاري والثقافي باعتبارها عاصمة الإقليم.

أما مناخ محافظة المنيا فهو معتدل طول العام تتراوح فيه درجات الحرارة العظمي بين ٢٠ درجة شتاءً إلى ٣٧ درجة صيفًا، معدلات الرطوبة السنوية تسجل أقل معدلاتها في مارس بـ ٣٥ % بينما تبلغ أقصاها في نوفمبر ٦٢٪. ويصل متوسط معدلات سقوط الامطار إلى صفر مليمتر سنويًا في شهور الصيف بينما تزيد معدلاتها الي ١١.٢ مليمتر في شهر ديسمبر من كل عام(الموسوعة المصرية، ٢٠٢٣، محافظة المنيا: أهم المعلومات والحقائق).

وتعد محافظة المنيا من أكبر محافظات إقليم شمال الصعيد مساحة وتمثل ٨١.٤٪ من مساحة الإقليم، وتقع محافظة المنيا بين خطي طول ٢٨.٢٤ إلى ٣٢.٣٧ شرقًا، وبين دائرتي عرض ٢٧.٤٠ الي ٢٨.٤٥ شمالًا وتقدر مساحتها بحوالي ٥٦٥٨٧ كم٢، وتمتد بطول يصل ١٣٥ كم. ويحد محافظة المنيا من الشمال محافظة بني سويف ومن الغرب محافظة الوادي الجديد ومن الشرق محافظة البحر الأحمر ومن الجنوب محافظة أسيوط، وترتبط محافظة المنيا بباقي محافظات جمهورية مصر العربية عن طريق شبكة من الطرق الإقليمية وخط سكة حديد مصر. أما فيما يتعلق بالتعداد السكاني فتشير المعلومات إلى أن عدد سكانها قد تجاوز ٦,٣٨٤ مليون نسمة وذلك وفقًا لإحصائيّات ٢٠٢٣(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، الساعة السكانية بمحافظات مصر الآن).

ومحافظة المنيا تبعد ٢٤٧ كليو متر جنوب القاهرة، عن يمين الداخل للمدينة من جهة الشمال على الطريق الزراعي القاهرة/ أسوان، وتقطع في منطقة مصر الوسطى حيث تعد في قلب الصعيد المصريّ، ونظرًا للأهمية البالغة التي تتمتّع بها فقد حملت لقب عروس الصعيد الجميلة، وتمتد محافظة المنيا على نهر النيل بطول ١٣٥ كم من إجمالي مساحتها الممتدّة إلى ٣٢٢٧٩ كم مربّع التي وضعتها في المرتبة السابعة عشر بين محافظات مصر من حيثُ المساحة (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ٢٠٢٣، معلومات عن محافظة المنيا).

وتتميز المحافظة بكورنيش النيل الذي يمتد بطول حوالي ٦ كم على النيل مباشرة، مما يسهم في تحسين الثروة السمكية والزراعية والنقل، وتوفير أماكن سياحية وترفيهية مما يوفر فرص عمل لشباب الخريجين، كما تتميز بخصائص جغرافية تجمع بين البيئة الصحراوية، والريفية، والحضارية، وترتبط المحافظة بسواحل البحر

الأحمر ببعض الأودية والطرق وأشهرها وادي طرفا، وطريق الشيخ فضل، كما تنتشر بها دروب في الصحراء الغربية، وترتبط الواحات البحرية عن طريق هذه الدروب. أما فيما يتعلّق بتقسيمها الإداريّ ففيها تنقسم المحافظة إدارياً إلى ٩ مراكز إدارية تضم ٩ مدن هي (العدوة – مغاغة – بني مزار – مطاي – سمالوط – مدينة المنيا – أبو قرقاص – ملوي – دير مواس) و٥٧ وحدة محلية قروية و٣٤٦ قرية و١٤٢٩ عزبة ونجع، بالإضافة إلى مدينة المنيا الجديدة (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧، ٤: ٥).

واقتصاديًا؛ تهدف محافظة المنيا إلى إنشاء بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب بما يساعد على تحسين مستويات المعيشة التي بدورها تعمل على تقليص معدلات البطالة، وزيادة الدخل المتاح للإنفاق، وخفض معدلات التضخُّم نتيجة زيادة الإنتاج المحلي والمكون المحلي في الصناعات المصرية، وتعزيز القدرة التنافسية المصرية في سوق التجارة العالمية من خلال تقديم الحوافز المناسبة وإنشاء نُظُم استثمارية مخصَّصة للمشروعات القائمة على التصدير. وتشغل محافظة المنيا مركزًا إداريًا واقتصاديًا هام بالنسبة لإقليم شمال الصعيد والذي يعد أحد الأقاليم الاقتصادية بمصر، ويمثل المحافظة أهمية كبرى بالنسبة إلى الأقاليم التخطيطية، ويعتبر النشاط الاقتصادي الاساسي للإقليم الزراعة فضلاً عن الصناعة والتعدين(وزارة الدولة لشئون البيئة ،٢٠٠٧، ١: ٣).

ويعتمد اقتصاد محافظة المنيا على الصناعة بالدرجة الأولى؛ ففيها مصانع الإسمنت الأبيض والأسود، والعديد من المحاجر كالجير والرخام، إلى جانب محطات تعبئة الغاز الطبيعي والكثير مما يشجع على نمو اقتصادها، بينما تستحوذ الزراعة في محافظة المنيا على ما نسبته ٦.٥٪ من إجمالي المساحة الكلية للمحافظة. وتتنوع مجلات الاستثمار في محافظة المنيا مثل(محافظة المنيا،٢٠٢٣، مقومات الاستثمار بالمحافظة):

- **الاستثمار الصناعي:**

تمتلك المحافظة عدد ٤ مناطق صناعية وهي: المنطقة ٣٢ للصناعات الثقيلة بالشيخ فضل بمركز بني مزار، والمنطقة الصناعية بالسريرية، والمنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل، المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة، هناك اقتراح بإقامة ثلاث

مناطق صناعية جديدة. بالإضافة إلى شركة مطاحن مصر الوسطى، وشركة فاداس للأخشاب ، ومصانع غزل المنيا.

- **الاستثمار الزراعي:**

بالإضافة إلى توفر العديد من الأراضي الزراعية بالمحافظة إلا إنه توجد آلاف الأفدنة من الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح .

- **الاستثمار السياحي:**

تتمتع محافظة المنيا بالعديد من المقومات الطبيعية والسياحية الأثرية حيث تجمع خمس عصور هي: الآثار الفرعونية: بمنطقة تونا الجبل، وتل العمارنة، بني حسن، إسطبل عنتر، والآثار الدينية: تتمثل في منطقة البهنسا، ودير السيدة العذراء، منطقة الشيخ عبادة، زاوية الأموات، والآثار الرومانية: بمنطقة الأشمونين، ومنطقة هيرموبوليس، بالإضافة إلى سياحة السفاري : تتوفر بالمحافظة سياحة سفاري وهي منطقة شاسعة ممتدة ١٦٠كم على جانبي النيل.

ويعد وجود مناطق سياحية وأثرية جاذبة في محافظة المنيا(حيث تملك محافظة المنيا ثلث الآثار في مصر) وهذا يشكل سوق عمل لخريجي كليات السياحة والفنادق والفنون وقسم الآثار.

- **الاستثمار الطبي:**

تحتل صحة الفرد موقعًا متقدمًا ضمن أُولويات المحافظة والجامعة؛ لذا تم افتتاح مستشفى خاصة بأمراض الكبد وأخرى لأمراض الصدر، بالإضافة إلى بنك الدم.

- **الاستثمار البيئي:**

الاستثمار في مجال المخلفات الصلبة في مجال؛ الجمع والنقل والتخلص النهائي واسترجاع الخامات وصناعات التدوير، والمخلفات الزراعية والتي يمكن الإفادة منها في صناعات الأسمدة والبناء، وكذلك فرص الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث تزخر المنيا بمصادر الطاقة الشمسية والرياح.

- **الاستثمار التعديني والمحجري:**

تعدد نوعيات المواد المحجرية مما يتيح للمستثمر فرص اختيار المادة المحجرية التي يرغب الاستثمار بها.

واجتماعيًا؛ يبلغ عدد السكان بمحافظة المنيا ٦,٠٧٧,٧٩١ نسمة، بنسبة كثافة سكانية تمثل ١٨٨.٣ نسمة في كل كيلومتر مربع، ويصل معدل النمو السكاني ٢.٤٪. بلغ عدد الذكور في محافظة المنيا ٣,١٣١,٠٥١ نسمة إلى ٢,٩٤٦,٧٤٠ نسمة من الإناث، وعلى هذا تبلغ نسبة السكان الذكور ٥١.٥٪ إلى ٤٨.٥٪ من الإناث. عدد سكان الريف في المحافظة ٤,٩٢٨,٥٧٦ نسمة، أي بنسبة ٨١.١٪ من السكان. وسكان المناطق الحضرية: عدد سكان المناطق الحضرية في المحافظة ١,١٤٩,٢١٥ نسمة، أي بنسبة ١٨.٩٪ من السكان. (الموسوعة المصرية، ٢٠٢٣، محافظة المنيا: أهم المعلومات والحقائق)

٢. رؤية الجامعة ورسالتها وقيمها:

- **رؤية الجامعة:** تسعي الجامعة إلى أن تكون لها مكانتها العلمية المتميزة محليًا ودوليًا؛ حيث تقدم تعليمًا عالي الجودة، وتمد باحثيها بأفضل الفرص لإنتاج بحث علمي يُمكن من التنافس دولياً، كما تسعى لتنمية الريف المصري، والمناطق العشوائية وتعمير الظهير الصحراوي، وجذب رجال الأعمال، والصناعة ليتخذوا من الجامعة شريكًا يمكنهم من تحقيق المنافسة محليًا، وعربيًا، ودوليًا (جامعة المنيا، ٢٠٢٣، الرؤية والرسالة والقيم).
- **الرسالة:** تلتزم جامعة المنيا بتحقيق رؤيتها، من خلال تقديم تعليم فعال يواكب متطلبات العصر، وذلك لإعداد أجيال متميزة قادرة على المنافسة في أسواق العمل محليًا، وعربيًا، وعالميًا، في مجالات محددة، كما تلتزم بالتفوق في البحث العلمي، والتكنولوجيا، وتنفيذ المشاريع البحثية التي تسهم في مواجهة التحديات التي تواجه محافظة المنيا، وصعيد مصر. (جامعة المنيا، ٢٠٢٣، الرؤية والرسالة والقيم)
- **القيم:** التقت استراتيجية الوزارة مع الخطة الاستراتيجية للجامعة في بعض القيم، وهي المسئولية والمحاسبية، المصداقية والشفافية، التميز، والعدالة. الأمر الذي يؤكد الاتفاق حول ملامح التوجه الاستراتيجي لدى كلٍ من استراتيجية الوزارة، والخطة الاستراتيجية للجامعة. (جامعة المنيا، ٢٠٢٣، الرؤية والرسالة والقيم)

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أن رؤية ورسالة الجامعة تدعو إلى الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية التي ترتبط بمشكلات المجتمع

وبرامج التنمية مما يساعد على تقدم المجتمع في محافظة المنيا. وكذلك دعم الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعة والمؤسسات العلمية والجامعات العربية والعالمية وتوثيقها والتأثير بصورة ايجابية على العالم الخارجي والترابط مع المؤسسات العلمية المختلفة وذلك من خلال التطوير المستمر للبرامج الدراسية وبرامج الدراسات العليا لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي إلا أن الوضع الراهن للجامعة ما زال يواجه العديد من التحديات والمعوقات والتي تحول دون الاستفادة الحقيقة من التدويل. ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الجغرافية تارة والعوامل الاقتصادية تارة أخرى.

٣. إدارة التعليم الدولي بجامعة المنيا.

تعد إدارة الوافدين والإدارة الإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية هما الإدارتان المسئولتان عن إدارة التعليم الدولي في جامعة المنيا؛ حيث تتمثل مهام إدارة الوافدين في تحقيق رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية المتعلقة بالتعاون والتفاعل الدولي، والسعي لحصول الجامعة على عضويات أهم المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المختصة بالجامعات والتعليم والبحث العلمي، بناء جسور التعاون وفتح قنوات دولية وإقليمية للاستفادة من تجارب الجهات الأخرى المماثلة، تكوين قاعدة معلومات وبيانات وافية عن الجهات المانحة والجامعات والمراكز البحثية المتميزة، التواصل مع المكاتب والمراكز الثقافية والهيئات البحثية والجهات المانحة للتعريف بالجامعة وبحث سبل التعاون المشترك في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، اقتراح صياغة البرتوكولات واتفاقيات التبادل الثقافي والتعليمي بين الجامعة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الدولية، تمثيل الجامعة في المنتديات والمعارض الإقليمية والدولية لتعزيز أنشطتها الدولية، أما الإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية فهي المسئولة عن المنح والبعثات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين، وتنظيم المؤتمرات التي تنعقد خارج البلاد، وعقد الاتفاقيات والشراكات وبروتوكولات التعاون بين جامعة المنيا والجامعات العالمية (جامعة المنيا،٢٠٢٤، إدارة الوافدين).

٤. آليات التدويل بجامعة المنيا:

تحتل جامعة المنيا ترتيب مميز في تصنيف الجامعات QS على المستوى العربي؛ حيث تحتل المركز ٨١، وفي تصنيف Times تحتل المركز ٨٠٠، وفي تصنيف Webmetrics تحتل المركز ١٨٥٣، وفي تصنيف US Ranking تحتل المركز ٩٤٨ (جامعة المنيا، ٢٠٢٣، تصنيفات الجامعة).

أ. الحراك الطلابي:

تشترك جامعة المنيا مع الجامعات المصرية في منصة ادرس في مصر حيث لدى الجامعة العديد من الطلاب الوافدين في التخصصات المختلفة مثل: الطب والصيدلة والآداب ودار علوم.

كما تخصص لهم إدارة خاصة تحت مسمى إدارة الوافدين للتواصل معهم، وموقع الكتروني للتواصل معهم. (جامعة المنيا، ٢٠٢٤، بوابة الوافدين)، كما تتواصل إدارة الوافدين بالجامعة مع الطلاب الوافدين من خلال بوابة الوافدين على موقع الجامعة والمشاركة في الأنشطة الجامعية.(جامعة المنيا،٢٠٢٤، إدارة الوافدين بجامعة المنيا)

وباستقراء الخطة الاستراتيجية للجامعة اتضح وجود فجوات واحتياجات متعلقة بالطلاب الدوليين هي كالآتي: الحاجة إلى دعم الروابط مع الخريجين وسوق العمل، وضعف برامج للتبادل الطلابي مع جامعات العالم وخاصة الطلاب الفائقين، والنابغين، والمبدعين، وقلة إكساب الطلاب مهارات الحاسب الآلي، وتعلم اللغات الأجنبية للدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي مثل (الصين، اليابان،... و غيرها) وتقديم دورات في اللغات الأجنبية، والمهارات التي تمكنهم من التنافس، وجود مقررات مستوى خاص للطلاب الفائقين والطلاب النابغين وتشجيع الطلاب على دراستها، تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي، وإعداد المقالات، والتقارير. (جامعة المنيا،٢٠٢٠، ١٠٠)

ووضحت الخطة الاستراتيجية استراتيجيات لعبور تلك الفجوات: ففي **محور الطلاب:** تبنى شراكات لتبادل الطلاب المتميزين مع الجامعات العالمية، ربط الخبرات التعليمية التي تقدم في قاعات الدراسة مع التعليم بالتجريب الذي يجعل

الطالب على اتصال بمجالات البحث في كليته، وبعالم سوق العمل. (جامعة المنيا،٢٠٢٠، ١٠٦)

هذا وتفتح جامعة المنيا الأهلية أبوابها لاستقبال الطلاب الوافدين العرب مانحة لهم رحلة دراسية مميزة تعتمد على أساليب تعليمية تجمع بين المناهج الأكاديمية والتطبيقية بميادين العمل من أجل إعداد الطالب إلى سوق العمل الإقليمي والدولي مانحة لهم مؤهل جامعي معتد بقيمته دوليًا. ومن خلال الشراكات الدولية التي عقدتها الجامعة استطاعت أن توفر معايير الجودة الدولية وتوفر بيئة تعليمية تضاهي الجامعات الكبرى تقوم على التقنيات التكنولوجية تحفز البحث العلمي والدراسة العملية جنبًا إلى جنب مع الأكاديمية، وهو ما يجعل الطالب ملما بمجال دراسته مهنيًا وعلميًا قادرًا على الانطلاق في مواجهة سوق العمل الإقليمي والدولي مهيأً نحو النجاح والتميز. فنفس مواصفات الجامعات الدولية الأوروبية والأمريكية مقامة هنا في جامعة المنيا الأهلية غير الأهلية، وهو ما بدوره يمنح الطالب العربي فرصة الالتحاق بدراسة عالمية في قلب الوطن العربي بمصاريف منخفضة. (مدونة الدراسة في مصر، ٢٠٢٤، الدراسة في جامعة المنيا الأهلية في مصر للطلاب الوافدين)

وتمنح جامعة المنيا الأهلية في مصر برامج دراسية عدة في مختلف التخصصات والمراحل الجامعية من المرحلة الأولى (البكالوريوس) وحتى الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه).

والقطاعات التعليمية المتوافرة عند الدراسة في جامعة المنيا الأهلية في مصر القطاع الطبي، ويضم برامج الصيدلة الإكلينيكية وتصنيع الدواء، والطب البشري، وطب وجراحة الفم، والعلاج الطبيعي. والقطاع الهندسي، ويضم برامج هندسة الميكاترونيات والأتمتة، وهندسة العمارة البيئية والعمران، وهندسة الطاقة والطاقة الجديدة والمُتجددة، وهندسة المواد وإدارة التصنيع، والهندسة المدنية وإدارة المشروعات، وهندسة الربوتات الصناعية، والذكاء الاصطناعي وتعلم الآله، والتحول الرقمي، واللغويات الحاسوبية. وقطاع العلوم الإنسانية، ويضم التسويق الرقمي والاستراتيجي، وإدارة الأعمال والعلاقات الدولية، برامج الدعاية والإعلان والعلاقات

العامة، و والاتصال الجماهيري "الإعلام والصحافة والأفلام والتليفزيون". (مدونة الدراسة في مصر، ٢٠٢٤، الدراسة في جامعة المنيا الأهلية في مصر للطلاب الوافدين)

شروط الدراسة في جامعة المنيا للطلاب الوافدين:

الدراسة في جامعة المنيا الأهلية في مصر للطلاب الوافدين من أبرز شروط الدراسة في مصر للطلاب الوافدين أن يكون الطالب ليس لديه جنسية مصرية، ويكون لديه جواز سفر سار.

كما يشترط حصوله على شهادة الثانوية العامة عند التقدم للبكالوريوس. والحصول على مؤهل جامعي بدرجة البكالوريوس عند التقدم لدراسة الماجستير. ويشترط حصوله على درجة الماجستير عند التقدم لدراسة الدكتوراه. كما يشترط أن يحصل الطالب على التوفل أو الأيلتس عند التقدم للالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات المصرية. هذا ويشترط أن يقدم الطالب كافة الأوراق الرسمية الخاصة به والمطلوبة منه من قبل الجامعات المصرية في الفترة ما بين شهري مايو وحتى ديسمبر.(جامعة المنيا، بوابة الوافدين، ٢٠٢٤)

والطلاب الوافدين الدارسين على منح مقدمة من الجامعات الحكومية المصرية: لا يتم تحصيل أي مقابل مادي منهم، كما أن الطلاب الوافدين الدارسين على منح من دولتهم: يشترط ضرورة تقديم السفارة المعنية بالقاهرة ما يفيد التزامها بضمان سداد مصروفات الطلاب الوافدين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر (قرار المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢م)

ب. حراك أعضاء التدريس والباحثين:

تهدف جامعة المنيا لزيادة أعداد المبتعثين من الهيئة المعاونة، وكذلك من أعضاء هيئة التدريس وفق عقد ٢٥٠ منحة دراسية مثل: منح مقدمة من جامعة UPEC بفرنسا، منح مقدمة من الجامعة الاسلامية للتكنولوجيا فى دكا، منح مقدمة من معهد IPP التابع لجامعة الشيخ انتاديوب بالسنغال، منح مقدمة من جمهورية التشيك، منح مقدمة من سلطنة برونای دار السلام للعام الأكاديمي، منح مقدمة من حكومة موريشيوس للعام الأكاديمي، منح مقدمة للدولة من جمهورية الصين، منح مقدمة بدولة كولومبيا، منح مقدمة من المملكة العربية السعودية، منح مقدمة من هيئة الفولبرايت. (جامعة المنيا، ٢٠٢٤، ٢٥٠ منح وبعثات)

إحصاءات بأعداد الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس المبعوثين للخارج.

جدول رقم (١) أعداد اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم المبعوثين للدراسة بالخارج (جامعة المنيا ، ٢٠٢٤، بيان أعداد الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس المبعوثين للدراسة بالخارج).

م	الكلية	نوع الايفاد (البعثة)			إجمالي عدد المبعوثين
		بعثة خارجية	اشراف مشترك	اجازات دراسية	
١	التربية	٢	٠	١	٣
٢	الزراعة	١	٠	٨	٩
٣	الطب البشري	١	٧	٧	١٥
٤	الصيدلة	٩	٤	٠	١٣
٥	الفنون الجميلة	١	٠	٠	١
٦	العلوم	٣	٠	٩	١٢
٧	الالسن	٨	٠	٣	١١
٨	الهندسة	٣	٠	٣٦	٣٩
٩	الاداب	١	٠	٢	٣
١٠	الطب البيطري	١	٠	٠	١
١١	التربية الفنية	٠	٠	١	١
١٢	طب الاسنان	١	٠	٠	١
الاجمالي		٣٣	١١	٦٧	١٠٩

يتضح من خلال سرد إحصاءات وبيانات بأعداد الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس المبعوثين للدراسة بالخارج من جامعة المنيا؛ أن أعداد المبعوثين للخارج هي نسب قليلة جدًا في كل كلية بل وان هناك العديد من الكليات داخل الجامعة ليس لها أي مبعوثين بالخارج وهي كليات (التربية الرياضية، دار العلوم، السياحة والفنادق، التربية النوعية، التمريض، حاسبات معلومات، تربية طفولة، الحقوق)؛ وذلك ما يقرب من نصف عدد كليات الجامعة، وتلك النسب لا تتناسب على الاطلاق مع جامعة تسعى للتدويل، وتسعى لتحسين التصنيف الدولي لها بين الجامعات العالمية.

وباستقراء الخطة الاستراتيجية الحالية للجامعة ٢٠٢٠/٢٠٢١: ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تم تحديد أهم الاحتياجات الخاصة بالتدويل والاستراتيجيات المستخدمة في تجاوز هذه الفجوات وهي كالتالي:

١) **احتياجات أعضاء هيئة التدريس:** بالنسبة لمحور أعضاء هيئة التدريس كانت الفجوات والاحتياجات كالآتي: استثمار طاقات وخبرات أعضاء هيئة التدريس في تنمية وخدمة المجتمع، ونقل خبراتهم الي شباب أعضاء هيئة التدريس. (جامعة المنيا،٢٠٢٠، ١٠١)

٢) **احتياجات البحث العلمي:** بالنسبة لمحور البحث العلمي كانت الفجوات والاحتياجات كالآتي: توجيه مصادر البحث لإنتاج أبحاث عالمية المستوى، بحث علمي تطبيقي يمكن تسويق، الالتزام بحقوق الملكية الفكرية، شراكة فعالة بين الجامعة، والصناعة، وبقية مجالات الإنتاج والخدمات، توفير الأجهزة والأدوات التكنولوجية الحديثة اللازمة لإنتاج بحث عالمي، الالتزام بمعايير النشر الدولي، الالتزام بالقواعد، والأسس العالمية فيما يخص كتابة، وإخراج الرسائل العلمية والأبحاث، التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لتنمية مهاراتهم البحثية، مزيد من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المشروعات البحثية العالمية، والمؤتمرات الدولية، تبادل الأساتذة، واستقدام الأساتذة العالميين والمصريين، وعقد اتفاقيات شراكة مع الجامعات ذات السمعة الدولية، وتفعيل الاتفاقيات الحالية. (جامعة المنيا،٢٠٢٠، ١٠٠ :١٠١)

٣) **احتياجات الدراسات العليا:** بالنسبة لمحور الدراسات العليا كانت الفجوات والاحتياجات كالآتي: وجود آلية في كل كلية لاكتشاف الطلاب المبدعين، والنابغين، وتنمية ورعاية تفوقهم باعتبارهم علماء المستقبل، عقد مؤتمر عالمي دوري في كل قطاع من قطاعات الجامعة (القطاع الطبي، القطاع العلمي، القطاع التربوي، القطاع الاجتماعي الثقافي) بهدف تطوير الدراسات العليا ويُدعى فيه العلماء المصريين في الخارج وقرنائهم، إنشاء مركز للدراسات البينية، والدراسات المتعددة ليكون مركزًا للتميز بالجامعة. الاستمرار في تقديم مزيد من الدعم في مجال اللغات الأجنبية، لتمكين الطلاب من التقدم للمنح الدراسية للحصول على الدكتوراه أو إجراء الأبحاث التي تتطلب توافر أجهزة، وأدوات حديثة نادرة، وغير متوفرة في مصر، توفير نظام التعاقد، ونظام لاستضافة الأساتذة الأجانب، والمصريين، في التخصصات الحديثة للإشراف على طلاب الدكتوراه، والتدريس، والتدريب، وعقد اتفاقيات توأمة للبرامج

الأكاديمية في بعض التخصصات النادرة، خاصة في الطب، والهندسة، والعلوم، والتكنولوجيا وفقًا لخطة زمنية محددة. (جامعة المنيا،٢٠٢٠، ١٠١: ١٠٢)

ج. الحراك المؤسسي:

ليس لدى جامعة المنيا فروع خارج جمهورية مصر العربية، وليس لها فروع أيضًا داخل جمهورية مصر العربية سوى فرع جامعة المنيا الأهلية بمدينة المنيا الجديدة.

د. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

من خلال الاطلاع على الخطة الاستراتيجية للجامعة يتضح أن الجامعة عقدت العديد من الاتفاقات والشراكات مع مختلف الجامعات والكليات على مستوى العالم؛ حيث يرجع تاريخ بعض تلك الاتفاقيات إلى عام ١٩٨٢ ومازال البعض ساري حتى الآن ومنها على سبيل المثال :اتفاقية شراكة بين جامعة المنيا وجامعة كاسيل بألمانيا، واتفاقية مع جامعة كوشوت لايوس بالمجر، وجامعة كلاسجو بالمملكة المتحدة، وجامعة ميسوري رولا بالولايات المتحدة الامريكية، وجامعة الفارابي بكازاخستان، وجامعة محمد الخامس بالمغرب، وجامعة الجامعة اليمنية باليمن، وجامعة عبد المالك السعدي بالمغرب، وجامعة كييف باوكرانيا، وجامعة وادي النيل بالسودان، وجامعة سوسة بتونس، وجامعة الزرقاء الخاصة بالأردن، وجامعة ميسينا بإيطاليا؛ وتتراوح مدة تلك الاتفاقيات من بين ٦ أشهر تجدد تلقائيًا وقد تصل مدة بعض الشراكات إلى ثلاث أو خمس سنوات تجدد تلقائيًا أيضًا بموافقة الطرفين (الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا، ٢٠٢٠، ٦٠: ٦١).

وتعقد جامعة المنيا أيضًا بعض مذكرات التفاهم مع الجامعات الأخرى مثل:

مذكرة التفاهم بين كلية السياحة والفنادق بجامعة المنيا وجامعة ماكيري بأوغندا.

- مذكرة التفاهم بين كلية الصيدلة بجامعة المنيا وجامعة كورك بأيرلندا.
- مذكرة التفاهم بين كلية الآداب بجامعة المنيا جامعة ليمريك بأيرلندا.
- مذكرة التفاهم بين كلية الهندسة بجامعة المنيا والجامعة الوطنية الفنية بأثينا اليونان.
- مذكرة التفاهم بين كلية الفنون الجميلة بجامعة المنيا وجامعة دي بول بأمريكا.
- مذكرة التفاهم بين كلية التربية بجامعة المنيا وجامعة لومي بتوجو.

- مذكرة التفاهم بين كلية الطب بجامعة المنيا وجامعة كوينزلاند بأستراليا.
- مذكرة التفاهم بين كلية الهندسة بجامعة المنيا والمعمل البيئي للتكنولوجيا ومراكز أبحاث التحلية العالمي بمعهد غوانجغو للعلوم والتكنولوجيا بكوريا.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من عقد العديد من اتفاقيات الشراكة بين جامعة المنيا والجامعات العالمية إلا أن أغلب هذه الاتفاقات غير معلنة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو الباحثين ولا يتم الإعلان سوى عن منح هيئة فولبرايت السنوية فقط على أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ويتضح أن الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا تتضمن خطوات وإجراءات عديدة لتطوير التدويل بها؛ فهي تسعى لإنتاج ابحاث عالمية قابلة للنشر الدولي في أفضل المجلات العلمية والعالمية، وعقد شراكة مع جامعات عالمية متقدمة، وزيادة أعداد الطلاب الوافدين بها خاصة العرب، واستضافة عدد من العلماء العالمين والمصريين للإشراف المشترك على الرسائل العلمية والاستفادة من خبراتهم العلمية المميزة.

كما أن الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا تتضمن خطوات وإجراءات عديدة لتطوير التدويل بها؛ فهي تسعى لإنتاج أبحاث عالمية قابلة للنشر الدولي في أفضل المجلات العلمية والعالمية، وعقد شراكة مع جامعات عالمية متقدمة، وزيادة أعداد الطلاب الوافدين بها خاصة العرب، واستضافة عدد من العلماء العالمين والمصريين للإشراف المشترك على الرسائل العلمية والاستفادة من خبراتهم العلمية المميزة.

القسم السابع: آليات التدويل في جامعات كاليفورنيا وطوكيو والمنيا دراسة مقارنة تفسيرية

في ضوء ما سبق عرضه في المحاور السابقة عن تدويل الجامعات: كاليفورنيا، طوكيو، المنيا، والعوامل ذات العلاقة بها، يتطرق المحور الحالي إلى المقارنة التفسيرية؛ وفيها يتم عقد مقارنة بين حالات المقارنة الثلاث؛ بهدف تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها، وتفسير ذلك في ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة، وفقًا للمحاور التي تم تناولها في حدود البحث، والمتمثلة في أهداف التدويل وآليات التدويل وهي: حراك الطلاب وحراك أعضاء هيئة التدريس

والحراك المؤسسي والشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية، الرؤية والرسالة والقيم، وإدارة التعليم الدولي في الجامعة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الوصول إلى أوجه التشابه ليس غاية في ذاته؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجه؛ بُغية تقديم أطر علمية للإجابة عن أسئلة مؤداها: لماذا تلك التشابهات؟ وفي المقابل لماذا تلك الاختلافات؟ ومن ثم الخروج بمرتكزات عامة لتدويل الجامعات؛ يُمكن من خلالها بناء التصور المقترح لتدويل الجامعات المصرية.

كما أن هذه الخطوة – المقارنة التفسيرية– تُساعد في فهم الجهود المصرية في تدويل الجامعات وعلى تطويرها وتعميمها؛ لأن اكتشاف العوامل التي تقف وراء تدويل الجامعات الأجنبية وتؤثر عليها، يساعد في تحوير النظام الأجنبي والحلول المستوردة من الخارج، وتكييفها حتى تتناسب مع البيئة المصرية. وفي سياق ذلك، وفي إطار إتمام المقارنة التفسيرية، يتناول المحور الراهن المحاور الآتية:

أولًا: محاور المقارنة:

١. **رؤية الجامعة ورسالتها وقيمها.**
٢. **إدارة التعليم الدولي في الجامعة.**
٣. **آليات التدويل في الجامعة.**
   - أ. **الحراك الطلابي.**
   - ب. **حراك أعضاء هيئة التدريس.**
   - ج. **الحراك المؤسسي.**
   - د. **الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.**

ثانيًا: مرتكزات تدويل الجامعات:

١. **مرتكزات متعلقة برؤية الجامعة ورسالتها وقيمها.**
٢. **مرتكزات متعلقة بإدارة التعليم الدولي في الجامعة.**
٣. **مرتكزات متعلقة بآليات التدويل في الجامعة.**

ويمكن تناول ذلك فيما يأتي:

أولًا: محاور المقارنة:

والتي تتمثل في:

١. **رؤية الجامعة ورسالتها وقيمها.**

- تتشابه **رؤية الجامعات** الثلاث في سعيهم نحو تحقيق المكانة العلمية المرموقة محليًا وإقليميًا وعالميًا، **وتختلف رؤى الجامعات الثلاث** باختلاف فلسفة الدولة التي بها؛ حيث تسعى جامعة كاليفورنيا في الحفاظ على مكانتها وتعزيزها وتتضمن رؤية جامعة كاليفورنيا العالمية منح الطلاب فرصًا ليصبحوا ماهرين عالميًا من خلال الدراسة في الخارج والتجارب الدولية في الحرم الجامعي، بينما تعمل جامعة طوكيو مع شركائها حول العالم لتحقيق مستقبل أفضل للجميع، وجامعة المنيا تسعى لتنمية الريف المصري، والمناطق العشوائية وتعمير الظهير الصحراوي، وجذب رجال الأعمال، والصناعة.
- تتشابه **رسالة الجامعات** الثلاث في اهتماهم بالبحث العلمي وزيادة المعرفة البشرية وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية الرائدة، في حين **تختلف رسالة الجامعات الثلاث** في بعض النقاط؛ حيث ترجمت جامعة كاليفورنيا رسالتها في أنها من خلال القيادة تقوم بتحفيز وتعزيز نظامها لتقديم التعليم والبحث والخدمة العامة والرعاية الصحية على مستوى عالمي، بينما رسالة جامعة طوكيو أكدت على رعاية القادة العالميين من خلال الشعور القوي بالمسئولية العامة، والروح الرائدة، أما جامعة المنيا توضح رسالتها سعيها نحو تنفيذ المشاريع البحثية التي تسهم في مواجهة التحديات التي تواجه محافظة المنيا، وصعيد مصر.
- **تختلف قيم الجامعات الثلاث؛** حيث تتمثل قيم جامعة كاليفورنيا في: المسئولية، والتعاون، والشمول والمساواة، والتفوق، والابتكار، والنزاهة، والتأثير العام، بينما تتمثل قيم جامعة طوكيو في المبادئ التي توجه أعمالها لتحقيق مهمة الجامعة تعليم متميز في اليابان، يعتمد على التقاليد والممارسات المعاصرة للتعليم، وأما جامعة المنيا فتتمثل قيمها في المسئولية والمحاسبية، المصداقية والشفافية، التميز، والعدالة.

ويمكن تفسير هذا التشابه والاختلاف بين الجامعات الثلاثة في ضوء مفهوم "**القيم التنظيمية**" وهي "مجموعة القيم التي تعكس الخصائص الداخلية للمنظمة، وهي التي تعبر عن فلسفتها وتوفر الخطوط لتوجيه السلوك التنظيمي وصنع القرارات"، فالقيم هي معايير تعطي أهمية لما يعتقده الإنسان من معتقدات، ويمارسه من أعراف، وبدون صياغة القيم والعمل وفقًا لها فلن تكون حياة الإنسان مُمكنة، وتبني منظومة قيمية؛ لإنها تمارس دور عملي في سلوك الأفراد وتكوين شخصياتهم، لا سيما في بيئة المنظمات التي يعملون بها. (فتحي حسن، ٢٠٢٣، ١٧٩)

وفي هذا السياق تأكيد على أن قيم الجامعة تمثل قلب الثقافة وجوهرها؛ حيث تؤثر قيم ومعتقدات الأفراد على اتجاهاتهم، وسلوكهم، وتوقعاتهم، ونوعية الحياة في الجامعة، فهي تمثل الإطار الفلسفي للجامعة، الذي يحدد علاقة الجامعة بأعضاء البيئة المحيطة بها، كما يعبر عن الطريقة التي تؤدي بها الأعمال (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧، ٩٨٢)

ومن خلال القيم التنظيمية والثقافة التنظيمية والتنافس الدولي تتضح ثقافة الجامعة فهي انعكاس للقيم من معتقدات وافتراضات التي تتبناها الجامعة وتحرص عليها مع جميع منسوبيها.

٢. إدارة التعليم الدولي في الجامعة.

- **تتشابه الجامعات الثلاث** بوجود إدارة للتعليم الدولي بها وتكون مسئوليتها إدارة كافة الشئون الدولية الخاصة بالجامعة، ومن أبرز **أوجه الاختلاف** بين الجامعات الثلاث؛ أن جامعة كاليفورنيا يتولى معهد (UCLA) للدراسات الدولية والمشاركة العالمية إدارة التعليم الدولي بها والذي يضم أكثر من ٢٨ مركزًا وبرنامجًا يُدعم من خلالها الأبحاث المبتكرة متعددة التخصصات في مناطق عالمية محددة ويقدم ما يقرب من ٢٥٠ محاضرة عامة وندوة ومؤتمرات وفعاليات ثقافية كل عام دراسي، بينما يتولى مكتب دعم التعليم الدولي إدارة التعليم الدولي في جامعة طوكيو وله ثلاث فروع في حرم هونغو وكومابا وكاشيوا، وتقدم هذه المكاتب مجموعة واسعة من المعلومات والخدمات الاستشارية للطلاب والباحثين الدوليين الموجودين حاليًا في اليابان، وتختلف

جامعة المنيا عن جامعتي المقارنة في وجود إدارتين للتعليم الدولي هما إدارة الوافدين والإدارة الإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية ولكل منهما عدة مهام ولكن تضح ضعف تلك الإدارتين في تفعيل برامج التدويل، وقصورهما في التواصل الدولي مع الجامعات مما انعكس بالسلب تدويل التعليم بجامعة المنيا.

ويمكن تفسير هذا التشابه والاختلاف بين الجامعات الثلاث في ضوء مفهوم " **القيادة الدولية**" والتي تعني " مجموعة من العمليات التي تقوم فيها الدولة، بمواردها، بحشد وتأثير مجموعة من الدول الأخرى (التبعية) من خلال قنوات متعددة الأبعاد لتحقيق هدف مشترك". فهو تفاعل ديناميكي وعلاقة مستمرة، وليس حالة ثابتة أو مجرد أداة سياسية. إن النهج العملي مهم "لأنه فقط من خلال تفاعل وكلاء الدولة يتم إنتاج بنية النظام الدولي وإعادة إنتاجها وتحويلها في بعض الأحيان؛ لأنه يساعد على فهم أفضل لكيفية تغير المصالح والعلاقات والأسباب وراء قرار الجهات الفاعلة في المواقف المختلفة "مع مرور الوقت وفي ظل الظروف المناسبة، الأمر الذي يعتمد إلى حد كبير على سياق وطبيعة تفاعلهم" (law insider dictionary, 2024, /international-leadership)

حيث تلعب القيادة الدولية دورًا حاسمًا في مشهد الأعمال المعولم اليوم. وهو ينطوي على قيادة وتحفيز فرق متنوعة في البيئات الدولية، الأمر الذي يتطلب فهمًا عميقًا للاختلافات الثقافية وأساليب الاتصال وأساليب الإدارة. ومن وجهات نظر مختلفة، يُنظر إلى القيادة الدولية على أنها المحرك الرئيس للنجاح في المنظمات متعددة الجنسيات. ويعد بناء وإدارة فرق متنوعة جانبًا حاسمًا في القيادة الدولية. يجب على القادة إنشاء بيئة شاملة وداعمة حيث يشعر أعضاء الفريق بالتقدير والتمكين. وينبغي عليهم تعزيز التعاون، وتشجيع التعلم بين الثقافات، والاستفادة من نقاط القوة ووجهات النظر الفريدة لكل عضو في الفريق.

٣. آليات التدويل في الجامعة.

تتعدد وتتنوع آليات تدويل التعليم الجامعي وفقًا للأهداف المرجوة منه، ووفقًا للظروف المحيطة بكل دولة من الدول الثلاث، وفيما يلي عرض لأهم أوجه الشبه والاختلاف بين الجامعات الثلاث لآليات التدويل بها والتي يتبناها البحث الحالي

والمتمثلة في الحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والحراك المؤسسي، والشركات والاتفاقيات الدولية للجامعة.

أ. الحراك الطلابي:

- **تتشابه الجامعات الثلاث** في تأكيدهم على أهمية التدويل وأهمية تبادل الطلاب والخبرات بين الجامعات من خلال مجموعة من البرامج الأكاديمية المقدمة للطلاب الدوليين، **وتتشابه جامعتي كاليفورنيا وطوكيو** في تقديمهما للعديد من المنح الدراسية للطلاب الدوليين سواء بتقديم منح وبعثات لطلابهم للدراسة خارج الدولة، أو منح للطلاب الدوليين من الخارج للدراسة في الجامعة في **حين تفتقر جامعة المنيا** في تقديم تلك المنح سواء لطلابها أو الطلاب الدوليين، **ومن أبرز أوجه الاختلاف بين الجامعات الثلاث** أن جامعة كاليفورنيا تعد من أبرز الجامعات الأمريكية جذبًا للطلاب الدوليين؛ وذلك لتنوع البرامج الأكاديمية، وتقديم المنح الدراسية حول العالم، والتواصل الاجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وبناء صداقات وشبكات جديدة؛ وجميع البرامج مفتوحة لكل من المجتمع الدولي والمحلي كما يقوم برنامج Global Siblings بإقران طالب مع طالب آخر من خلفية ثقافية مختلفة طوال مدة العام الدراسي، أما جامعة طوكيو فتأكد على أهمية قسم المبتدئين من الطلاب الدوليين في حرم كومابا الجامعي وتعقد غرفة دعم الطلاب الدوليين ISSR لقاءات لإعطاء توجيهات للطلاب الدوليين الجدد، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الدوليين بجامعة طوكيو مثل: منحة الحكومة اليابانية، ومنحة MEXT الشرفية للطلاب الدوليين الممولين من القطاع الخاص، ومنحة جامعة طوكيو JAGAM التكميلية للمواطنين الماليزيين، بالإضافة إلى العدد الهائل من الكليات والمعاهد التابعة للجامعة والمتواجدة داخل أو خارج اليابان مما يجعلها أولى الجامعات اليابانية جذبًا للطلاب الدوليين، في حين أن جامعة المنيا لا تزال تشترك مع الجامعات المصرية في منصة "ادرس في مصر" ولا توجد منصة خاصة بالجامعة للطلاب الدوليين، ووجود فجوات واحتياجات متعلقة بالطلاب الدوليين مثل؛ الحاجة إلى دعم الروابط مع الخريجين وسوق العمل الدولي، وضعف برامج التبادل الطلابي مع

جامعات العالم، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الروتينية أمام الطلاب الراغبين من جامعة المنيا بالدراسة بالخارج أو شروط قبول الجامعة للطلاب الوافدين.

ويمكن تفسير هذا التشابه والاختلاف بين الجامعات الثلاث في ضوء مفهوم " **التربية متعددة الثقافات**" وهي " حركة إصلاح تعليمي تمكن جميع الطلاب من تلقي تعليم متساو دون أي تمييز بين لغاتهم أو دياناتهم أو أجناسهم أو أصولهم العرقية أو أجناسهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي" (Tore, E., 2020, 229).

والتربية متعددة الثقافات هي "استراتيجية تعليمية يتم فيها النظر إلى الخلفيات الثقافية للطالب على أنها إيجابية وضرورية في تطوير التدريس في الفصول الدراسية والبيئات المدرسية. إن كلمة 'استراتيجية' تعني ضمنًا أن التعليم المتعدد الثقافات هو خطة ينبغي تنفيذها، ومن ثم فهي تنطوي على نهج أكثر نشاطًا لإدراج التنوع في العملية التعليمية". (Diem, C. D. & Abdullah, U., 2020, 48))

ويتميز التعليم متعدد الثقافات بأنه عملية تتمركز حول الأفعال والسلوكيات العملية إضافة إلى اعتمادها على توظيف ممارسات التربية النقدية في تعليم الطالب وتوجيهم نحو عدم استبدال إحدى وجهات النظر المهيمنة بالأخرى، ويهدف إلى مساعدة الطالب على تطوير القدرة على اتخاذ قرارات تأملية تساعدهم على عرض الأحداث والمفاهيم والقضايا والمشاكل دون تحيز لوجهات نظر ثقافية أو عرقية متنوعة. (أحمد طلميس، ٢٠٢١، ٧٨).

وكرد فعل للمشكلات والتحديات الناجمة عن التعددية الثقافية من ناحية، وتأكيدًا على دور الجامعة في تمكين طلابها من التغلب عليها من ناحية أخرى؛ ظهر مفهوم **التربية متعددة الثقافات** Multicultural Education لتقدير التنوع الذي يسمح للطلاب بفهم ثقافات بعضهم البعض، ومن ثم دعم قيم التنوع والاختلاف التي تمثل أهم دعائم وأهداف التربية. فلا تسعى التربية متعددة الثقافات لدمج الثقافات أو محو الاختلافات الثقافية أو تشرب الجماعات المختلفة لثقافة المجتمع السائدة أو المحافظة على خصوصيات ثقافة ما، ولكنها تعني التضامن والتفاعل والتعددية في الممارسات التربوية.

وكذلك يمكن تفسيره في ضوء **مفهوم التنوع الثقافي: Cultural diversity**؛ حيث تتفرد الجامعة بما لديها من إمكانات وآليات علمية وفكرية

وأكاديمية في القيام بأهم المسؤوليات في تحقيق أهداف التربية تجاه القضايا والتحديات التي تواجه المجتمعات عامة، والمتعددة الثقافات خاصة. لذا، فإن التعليم الجامعي باعتباره مصدر الإشعاع الحضاري والثقافي يعد المسؤول المباشر عن تحقيق أركان التربية الأربعة، والتي حددتها لجنة الأمم المتحدة للتربية للقرن الحادي والعشرين في (طالب صالح، ٢٠٢٣، ٥) :

- **تعلم لتعرف** learning to know؛ وذلك من خلال العمل على إتاحة اتصال الفرد بالمعارف واللغات التي تمكنه من الحفاظ على التراث الثقافي والمعرفي.
- **تعلم لتعمل** learn to do؛ وذلك بإكساب الفرد المهارات اللازمة لتطبيق معارفه وخبراته المختلفة والتي تمكنه من أن يجد له مكاناً في المجتمع.
- **تعلم لتكون** learn to be؛ وذلك من أجمل تنمية الشخصية المتكاملة للفرد ليكون بوسعه التصرف والحكم على الأمور باستقلالية كبيرة ومسئولية ذاتية.
- **تعلم للعيش معًا** learn to live together؛ وذلك من خلال تنمية فهم الآخر وإدراك أوجه الاعتماد المتبادل أو التكافل بينهم في تنفيذ مشروعات مشتركة، وتعلم كيفية إدارة أو تسوية النزاعات في ظل احترام قيم التعددية والتفاهم والسلام.

يتضح مما سبق أهمية الحراك الطلابي كأحد آليات تدويل التعليم الجامعي وخاصة مع زيادات في عدد الطلاب الدوليين على مستوى العالم، وتغييرات المناهج الدراسية، ونمو الأنشطة عبر الحدود، وفروع الجامعات ومراكز التعليم، والتدويل على مستوى المؤسسات مما يدعو إلى ضرورة تفعيل التدويل بالجامعات المصرية عامة وجامعة المنيا خاصة.

ب. حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

- **تتشابه الجامعات الثلاث** في اعتبار حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين من أبرز آليات التدويل الجامعي؛ لذا تعمل الجامعات الثلاث على التطوير المستمر لتلك الآلية، ولكن هناك **ثمة اختلاف بين الجامعات الثلاث** في تطبيق حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين بها؛ ومن **أبرز تلك الاختلافات** أن إدارة أنشطة التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية تتم من خلال وزارة الخارجية الأمريكية بدلًا من وزارة التعليم الأمريكية؛ فالتعليم الدولي ليس مجرد مسعى تعليمي

تقليدي، وتصنف **جامعة كاليفورنيا الأمريكية** باستمرار بأنها من بين أفضل الجامعات في العالم وموطن لأعضاء هيئة التدريس المشهورين عالميًا، وهي الجامعة الأكثر تقدمًا للالتحاق؛ حيث تضم الجامعة أكثر من ٦٥٠ عضو هيئة تدريس منتسبين لها من جميع أنحاء العالم، وتضم الجامعة أعضاء هيئة تدريس حائزين على جائزة نوبل، وتتميز الجامعة بمشاركة الباحثين الدوليين في أنشطة كليات جامعة كاليفورنيا، ودعم المراكز البحثية المتطورة، وتقديم المنح لدراسة اللغة من خلال عروض الدورات التدريبية العالمية والإقليمية، وتمويل المشاريع البحثية متعددة التخصصات، بالإضافة إلى استضافتها لمئات من الشخصيات الدولية البارزة، أما **جامعة طوكيو اليابانية** فتسعى إلى دعم حراك أعضاء هيئة التدريس الدوليين إليها عن طريق توفير رواتب كبيرة لهم، وعدم اشتراط إجادة اللغة اليابانية كشرط للتوظيف بها، كما تقوم جامعة طوكيو بالحراك البحثي لأعضاء هيئة التدريس مع دول العالم عبر مركز أبحاث الذكاء الاصطناعي، ومعهد الأحياء العالمي، ومركز العلوم الإنسانية وغيرها، كما تقدم الجامعة مجموعة من المنح لأعضاء هيئة التدريس والباحثين ومنها ؛ منحة جامعة طوكيو الخاصة للباحثين الدوليين، ومنحة فو ديلين، ومنحة كوجا شينسوكي، وأهم ما يميز جامعة طوكيو تقديمها لخدمات دعم لتوظيف الباحثين الدوليين لديها أثناء الدراسة أو بعد الحصول على الدرجة العلمية من خلال قسم الدعم الوظيفي. في حين أن **جامعة المنيا** تفتقر للعديد من البرامج البحثية الجاذبة للباحثين الدوليين، كما تتسم بضعف وقلة المنح والبعثات المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بل وتعقد الاجراءات الروتينية للمنح مما يعمل على عزوف الكثير من الباحثين للدراسة بالخارج بالإضافة لندرة البرامج المقدمة لتنمية اللغة الأجنبية للباحثين، بالإضافة إلى أن أعداد المبعوثين للخارج هي نسب قليلة جدًا في كل كلية بل أن هناك العديد من الكليات داخل الجامعة ليس لها أي مبعوثين بالخارج وهي كليات(التربية الرياضية دار العلوم، السياحة والفنادق، التربية النوعية، التمريض، حاسبات معلومات، تربية طفولة، الحقوق وذلك ما يقرب من نصف عدد كليات الجامعة وتلك النسب لا تتناسب على الاطلاق مع جامعة تسعى للتدويل وتسعى لتحسين التصنيف الدولي لها.

ويمكن تفسير هذا التشابه والاختلاف بين الجامعات الثلاث في ضوء مفهوم " **مفهوم القوة الناعمة**" The Soft Power وهي استخدام النفوذ الثقافي والاقتصادي لبلد ما لإقناع الدول الأخرى بفعل شيء ما، بدلًا من استخدام القوى العسكرية" (Cambridge Dictionary, 2024, Soft Power | English meaning)

ويشير مفهوم **القوى الناعمة** إلى " القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلًا من الإكراه، فهي تنشأ من جاذبية ثقافة الدولة سواء لسياستها أو تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وتستخدمها الدولة للتأثير على الدول الأخرى". (Jenny J. Lee, 2021,24)

ويعد **التدويل إحدى القوى الناعمة** لأن حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين يخدم بشكل كبير مصالح الدولة؛ لأنه عندما يعود الباحث الدولي إلى بلده الأصلي ويتولى مناصب حيوية في القطاع العام أو الخاص فإنه سيؤثر على مسار بلده وعلى السياسية الخارجية لها.

كما يمكن تفسير أوجه التشابه والاختلاف في حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في ضوء مفهوم "**رأس المال البشري**" والذي يعني جميع ما يمتلكه الأفراد داخل المؤسسة من معرفة ومهارات وخبرات وملكات مما يجعلهم ذوي قيمة للمؤسسة واقتصادها بعيدًا عن أصولها الثابتة ولكن بما تمتلكه من قوى بشرية مبدعة" (Cambridge Dictionary, 2024, human capital | English meaning)

ويشير مفهوم "**رأس المال البشري**" أيضًا إلى لقدرة العقلية والثروة الحقيقية للمؤسسات التي لم يتابعها المحاسبون مثلما يتابعون النقد والموجودات الفكرية وغيرها. وهو المعرفة الخارجة إلى حيز التطبيق والتي يتم استثمارها لصالح المنظمة لان المعرفة تعد بمثابة ميزة تنافسية في عصرنا الحالي.(Baur ,D., 2021,15)

ويتلخص مفهوم رأس المال البشري في المهارات والمعارف المفيدة التي يكتسبها الأفراد، وهذا الشكل من رأس المال ناتج عن استثمار مخطط، كما أن السمة المميزة له أنه جزء من "البشر" ولا ينفصل عنهم، كما أنه رأس مال لأنه مصدر من الإشباع أو المكاسب في المستقبل (جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ٣٤).

ويتمثل رأس المال البشري في الجامعة في جميع الأشخاص الذين يطورون نشاطهم داخل المؤسسة الجامعية، مثل: أعضاء هيئة التدريس والباحثون والمديرون والموظفون الإداريون والطلاب بشكل عام، ويقال إن الجامعة عبارة عن عاصمة بشرية؛ حيث تتقارب المعرفة ما بين الأساتذة والباحثين والإداريين والطلاب معًا؛ فالباحثون يمتلكون العديد من القدرات التعليمية والكفاءات البحثية.

ويمكن تفسيره أيضًا في ضوء **مفهوم "الجامعة البحثية" Research university**؛ والتي تعرف بأنها: "جامعة تركز بالدرجة الأكبر على البحث العلمي، وهي تتسم بتوافر كوادر بشرية علمية عالية الكفاءة، ونتائج بحثية متميزة، وقدرات عالية الجودة للتدريس والتعلم، واستدامة مالية من خلال دعم حكومي أو أهلي، وطلاب يمثلون صفوة خريجي المرحلة الثانوية من حيث المستوى العلمي والمهارات العامة، وحرية أكاديمية في اتخاذ القرارات البحثية، وهيكل مستقل للحوكمة والتنظيم الإداري، مع توافر الإمكانات للبحث العلمي (خالد صلاح، ٢٠٢٢، ٥٨١).

فالبحث يُنظر إليه عالميًا على أنه جزء أساسي من مهمة أي جامعة جيدة المستوى، فجميع الجامعات ترى أن زيادة إنتاجها البحثي يعد وسيلة لتحسين مكانتها، لذا فعدد الطلاب الدوليين المقبولين بالجامعات قد ارتفع لتأمين مصادر تمويل الابحاث الجامعية (Peter J Heard , 2022, 3:4).

وظهرت الجامعة البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد الأصول الوطنية الرئيسة، نتيجة للسياسات الفيدرالية والدولية، وقد بدأ ذلك مع قانون موريلMorrill(١٨٦٢) وما تلاه من أعمال منح الأراضي التي أقامت شراكة بين الحكومة الفيدرالية والولايات في بناء الجامعات التي من شأنها مواجهة التحديات وإنشاء اقتصاد زراعي وصناعي حديث في القرن العشرين، وتم التوسع فيها مع إعادة بناء الشراكة بقوة في العقود التالية للحرب العالمية الثانية حيث اهتمت الجامعة والحكومة بالأبحاث، فكانت رؤيتها تدعيم هذه المؤسسات حتى تظل أصولا ديناميكية على مدى العقود القادمة تنطوي على زيادة إنتاجيتها وضمان دعمها القوي للتعليم والبحث، فمن الضروري التأكيد على الشراكة الفريدة التي وجدت منذ زمن طويل بين الجامعات البحثية والحكومة الفيدرالية والولايات والأعمال التجارية والصناعة. (رشا مختار، ٢٠٢٠، ٨٦)

أما في اليابان مع تزايد المنافسة بين الدول، أصبح السعي وراء التميز وإنشاء جامعات عالمية المستوى جزءًا من الأجندة الوطنية في اليابان. وبناءً على ذلك، اعتمدت الحكومة اليابانية سياسات ومبادرات التميز والتي من خلالها يتم تقديم برامج دعم مالي للجامعات البحثية من أجل تعزيز بيئة التعليم والتعلم وتحديث الهيكل الإداري وتدعيم أنشطة التدويل (هدى محمد، ٢٠٢٠، ٢٩٥).

وفي مصر، بذلت الدولة العديد من الجهود لدعم التحول نحو الجامعة البحثية؛ فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بهدف النهوض والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا، كما تم إنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية لتمويل الأبحاث المتميزة، كما تم إنشاء جامعتين بحثيتين، هما جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيل، وهما جامعات مصرية خاصة ابتكارية مستقلة غير هادفة للربح، تركز على خدمة المجتمع من خلال مخرجاتها البحثية، وتعمل على إقامة شراكات مع قطاع الأعمال والصناعة، وتعد الطلاب لدخول مجتمع المعرفة، من خلال تقديم برامج دراسية رائدة، وإجراء بحوث علمية متعددة التخصصات (ولاء محمود، ٢٠٢٠، ٨٤١).

ويتضح من ذلك أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومصر، قد سعت للتحول نحو الجامعة البحثية لما لها من دور في ربط العلم بالمجتمع، والعمل على تقديم المزيد من البحوث التي من شأنها حل مشكلات المجتمع، لذلك توجهت جميع دول المقارنة نحو إنشاء مراكز التميز البحثي لدعم التوجه نحو الجامعات البحثية والتي تخدم التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية للجامعة، لأن الجامعة البحثية تركز على ربط الجامعة بالمجتمع.

ج. الحراك المؤسسي:

- **تتشابه جامعتي المقارنة (كاليفورنيا وطوكيو)** في تعدد فروعهما في جميع قارات العالم حيث تقوم جامعة كاليفورنيا بإنشاء فروع لها في الخارج أو إنشاء فروع جامعات أجنبية في كاليفورنيا من خلال مذكرات التفاهم بكونها اتفاقية غير ملزمة، أو اتفاقيات التعاون؛ وهي اتفاقية ملزمة قانونًا، أو اتفاقية الانتساب؛ وهي اتفاقية تضع برامج لتدريب أعضاء الجامعة، أو من خلال اتفاقيات تبادل الطلاب تهدف إلى أن تكون متبادلة بين جامعة كاليفورنيا

وجامعة نظيرة أجنبية، كما أن إن الحراك المؤسسي ليس بالأمر الجديد بالنسبة لجامعة طوكيو (U Tokyo)؛ فهو مبادرة ذات أهمية حيوية؛ ذات الطابع والثقافة اليابانية المميزة؛ حيث إن لدى جامعة طوكيو أكثر من ٤٠ منشأة خارجية موزعة على أنحاء العالم، كما أنها تتعاون مع مئات الجامعات والمعاهد حول العالم، وتضم مجموعة واسعة من المرافق ذات المستوى العالمي، **في حين أن جامعة المنيا** ليس لديها فروع خارج جمهورية مصر العربية ، وليس لها فروع في الداخل سوى فرع جامعة المنيا الأهلية بمدينة المنيا الجديدة والذي أنشأ العام الماضي.

ويمكن تفسير هذا التشابه بين جامعتي المقارنة (كاليفورنيا وطوكيو) واختلافهما عن جامعة المنيا في ضوء مفهوم " **الجامعة الريادية Entrepreneurial University** "، وهي الجامعة التي لديها القدرة على الابتكار وخلق الفرص، كما يمكنها إنتاج المعرفة ونشرها، ويمكنها تطوير نظام داخلي شامل لتسويق المعرفة بما في ذلك تسجيل براءات الاختراع والترخيص، وإنشاء شركة جديدة، وتقديم الخدمات الاستشارية والبحوث التعاقدية؛ وذلك من خلال بعض الهياكل الداعمة من خلال مختلف أصحاب المصلحة (Radko, N. et al.,2023, 956). ويتضح من ذلك أن أهم ما يميز الجامعة الريادية دورها في تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار وتسويق الملكية الفكرية التي يولدها باحثوا الجامعة؛ لتحويل المعرفة الجامعية إلى منفعة اقتصادية.

كما يمكن تفسير ذلك أيضًا في ضوء مفهوم "**الريادة الدولية International Leadership** " : هو مفهوم عام يتضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل تصدير السلع والخدمات أو إنشاء مشاريع مشتركة وفروع تابعة في الخارج ، تهدف إلى إقامة عقود وشراكات بين المنظمات لتطوير أنشطة البحث والتطوير والتحرك لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية خارج الحدود. (حكمت رشيد، ومحمود محمد ،٢٠٢١، ١٩٤).

كما يمكن تفسيره أيضًا في ضوء **مفهوم اقتصاد المعرفة:** هو الاقتصاد الذي يقوم في مجمله على المعلومات، على اعتبار أنها العنصر الوحيد في العملية

الإنتاجية، وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد. والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تحدد أساليب الإنتاج، وفرص التسويق(صلاح شعير، ٢٠٢٣، ١٦)

ويمكن تفسير ذلك التشابه من خلال **مفهوم التربية العالمية(Global Education)** والذي يعني" إضفاء بُعد عالمي على التربية في جميع مراحلها وكافة أشكالها لتنمية التفاهم والتعاون والسلام واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية بين الشعوب والدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة" أو هي "تربية هادفة الي فهم العالم وما يحدث فيه من تفاعلات ثقافية وسياسية وعلمية وتكنولوجية واجتماعية واقتصادية، بغية نشر ثقافة التسامح والمحبة والاحترام المتبادل والتعاون والسلام، ونشر ثقافة حقوق الانسان وحرياته الأساسية" (زيد سليمان، وأحمد عيسى،٢٠٢٣ ، ٧٥).

وتهدف التربية العالمية إلى تنمية قيم ومفاهيم التعاون والتفاهم والسلام بين الأمم وتنمية قيم العلاقات الودية بين الأمم والشعوب ذات الأنشطة الاجتماعية والسياسية المختلفة، ونشر مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

د. الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

- **تتشابه الجامعات الثلاث** في عقدهم للعديد من الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية؛ فالشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية **بجامعة كاليفورنيا** ليست مجرد مسعى تعليمي، ولكنها مسعى جيوسياسي؛ حيث تسعى جامعة كاليفورنيا؛ لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب الأمريكي وشعوب البلدان الأخرى، ويعد برنامج التعليم بالخارج بجامعة كاليفورنيا (UCEAP) هو البرنامج الرسمي للدراسة بالخارج على مستوى النظام التابع لجامعة كاليفورنيا؛ حيث تتعاون الجامعة مع ١١٥ جامعة حول العالم وتقدم برامج في ٤٢ دولة، وتفتخر جامعة كاليفورنيا بشراكاتها مع الجامعات في جميع أنحاء العالم والتي يمكن أن توفر للطلاب تجربة دولية حقيقية، هذا ويعمل المكتب الدولي بمثابة بوابة جامعة كاليفورنيا إلى العالم، على عقد اتفاقيات لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس تتمثل في ٩٨٠ اتفاقية دولية واتفاقيات التبادل الطلابي وأعضاء هيئة التدريس، ويدير ما يقرب من ١٩٢ اتفاقية للبحث والتدريس وتبادل الطلاب مع مؤسسات في ٤٧ دولة ومنطقة، وتعمل **جامعة طوكيو** على

تعزيز التبادلات المتنوعة والمتعددة التخصصات بالإضافة إلى التبادلات الدولية التبادل التعليمي والبحثي. ومن أمثلة الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية: مشروع الشراكة الاستراتيجية، اتفاقية لتأسيس "جامعة طوكيو – معهد كارولينسكا LINK للشبكات والمعرفة المبتكرة (U Tokyo-KI LINK)" ، وبرنامج التبادل ساكورا في العلوم، والمنتدى الياباني لتدويل الجامعات (JFIU)، **وتختلف جامعة المنيا عن جامعتي المقارنة فعلى الرغم من أن جامعة المنيا** تبذل جهودًا لعقد اتفاقيات وشراكات متبادلة مع الجامعات العالمية والهيئات الدولية المختلفة مثل الشراكة مع هيئة فولبرايت بموجب بروتوكول تعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية كمؤسسة تعليمية تستهدف تعزيز التقدم التعليمي وزيادة التفاهم الثقافي، وتتم الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية في معظمها بدعم المنظمات الدولية المعنية مثل اتفاقية شراكة بين جامعة المنيا وجامعة كاسيل بألمانيا، واتفاقية مع جامعة كوشوت لايوس بالمجر، وجامعة كلاسجو بالمملكة المتحدة، وجامعة ميسوري رولا بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أغلب هذه الاتفاقات غير معلنة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو الباحثين ولا يتم الإعلان سوى عن منح هيئة فولبرايت السنوية فقط على أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ويتضح أن الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا تتضمن خطوات وإجراءات عديدة لتطوير التدويل بها؛ فهي تسعى لإنتاج ابحاث عالمية قابلة للنشر الدولي في افضل المجلات العلمية والعالمية.

ويمكن تفسير هذا التشابه بين جامعتي المقارنة (كاليفورنيا وطوكيو) واختلافهما عن جامعة المنيا في ضوء مفهوم "**الجامعة المنتجة**"، والتي تعرف بأنها: الجامعة التي تقوم ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية، تنعكس بالفائدة على العاملين فيها، بشرط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، ولا تؤثر عليها في تأدية هذه الوظائف، كما أن مفهوم الجامعة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية، بل يعمق ويوسع من دور الجامعة في مجال التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وينظر إليها أنها متكاملة ومتداخلة (فاطمة محمد البردويلي، وسيدة سلامة ،٢٠٢٠، ١٩٩).

كما يمكن تفسير ذلك أيضًا في ضوء **مفهوم "الشراكة Partnership "** ، حيث يعرفها قاموس Webster بأنها " العلاقة القانونية بموجب عقد ملزم قائمة بين شخصين أو أكثر من الأشخاص المرتبطين تعاقديًا في نشاط تجاري أو غيره، وعادة ما تنطوي على تعاون وثيق بين الأطراف التي لهم حقوق ومسؤوليات محددة والتي تتم في حالة وجود مصالح أو جهود مشتركة" (Merriam-Webster ,2024)

ويمكن تفسير ذلك أيضًا في ضوء **مفهوم "التنمية المستدامة** sustainable development ": تُعرف التنمية المستدامة بأنها، "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وتأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ومن ثمَّ فهي تنمية شاملة، وانطلاقا من هذا المفهوم ظهرت الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، والتي جرى التصديق عليها في عام ٢٠١٥ من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الأجندة التنموية التي تتبناها تلك الدول حتى عام٢٠٣٠(جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١، ٢٦).

وهناك إجماع في الأدبيات على أن للتدويل تأثير إيجابي في أداء المنظمة، إذ ينطوي التدويل على تكاليف معاملات أكبر من تلك التي سيتم تكبدها داخل الأسواق المحلية، وبالتالي تتطلب تعزيز أداء المنظمة، وهكذا يتم البدء في عملية التأثير المتبادل، يفضل التدويل تطوير القدرة التكنولوجية للمنظمة، والتي بدورها، تفيد قدرتها التنافسية. قد تستفيد المنظمات أيضا من التبادلات التي يتم إنشاؤها مع مراكز البحوث الدولية، علاوة على ذلك، تم فتح إمكانية إقامة شراكات مع منظمات أخرى للتطوير المشترك للسلع والخدمات، بهدف الوصول إلى أسواق جديدة.

ثانيًا ـ مرتكزات تدويل الجامعات:

في ضوء المقارنة التفسيرية، يتضح أن ثمة ضرورة لاتجاه الدول والجامعات لتبني فلسفة التدويل؛ نتيجة لما تشهده من تغيرات وتطورات؛ وحاجتها إلى مساهمة الجامعات في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، ولتتصدر هذه الجامعات ترتيب عالمي في التصنيفات السنوية للجامعات على مستوى العالم مما يساهم بصورة مباشرة على اقتصاد الدول.

وفي هذا السياق، ثمة مجموعة من المرتكزات العامة التي يُمكن في ضوئها تبني فلسفة تدويل الجامعات في عالمنا المعاصر، وبناء تصور لتدويل الجامعة، وفقًا للمحاور المختارة للدراسة، وهي:

١. مرتكزات متعلقة برؤية الجامعة ورسالتها وقيمها.

أ. مرتكزات خاصة بالرؤية؛ وهي:

- تحقيق التميز والريادة في التدويل على المستوى المحلي والدولي.
- تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التنافسية بين الجامعات .
- توفير المناخ الجامعي التعليمي والبحثي والخدمي للمجتمع؛ مع التوسع في التدويل.
- تأكيد مواكبة التطورات المعرفية كالعلمية والتكنولوجية المتسارعة، وتحديثها في ظل مجتمع المعرفة.
- دعم التطورات المجتمعية التي تشهدها المحافظة والدولة والعالم؛ في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودورها من خلال المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع وقيادته للتقدم والريادة.

ب. مرتكزات خاصة بالرسالة؛ وهي:

- توافق رسالة الجامعة مع مواردها البشرية والمالية.
- إعداد الكوادر البشرية على أعلى مستويات الكفاءة لمواكبة التطورات.
- الإسهام في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة.
- إقامة شراكات واتفاقيات دولية مع الجامعات الرائدة عالميًا.
- تقديم البحوث العلمية التطبيقية الإبداعية ونشرها في مجلات علمية دولية للمساهمة في خدمة وتطوير مجتمع الجامعة.

ج. مرتكزات خاصة بالقيم؛ وهي:

- تحقيق الريادة الابتكارية بين الجامعات على المستوى المحلي والعالمي.
- تحقيق الولاء والانتماء للمجتمع المحلي الذي تخدمه الجامعة.
- الاتصاف بالشفافية والمصداقية في علاقات الجامعة الداخلية والخارجية.
- التنوع والابتكارية في البرامج والخدمات المقدمة بالجامعة للطلاب والمجتمع المحلي والاقليمي والعالمي.

- المحافظة على التقاليد والأعراف المجتمعية.

٢. مرتكزات متعلقة بإدارة التعليم الدولي في الجامعة.

- تدريب الكوادر البشرية الإدارية بأعلى مستويات الكفاءة في ظل فلسفة التدويل المحلية والعالمية.
- تفعيل دور إدارة الوافدين في تحقيق الأهداف الدولية للجامعة وعقد الاتفاقيات والشراكات الدولية.
- تنمية الوعي الإداري بأهمية ودور التدويل في الارتقاء بمستوى الجامعة محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- تفعيل وحدات الوافدين الموجودة بكل كلية بالجامعة وتقديم دورات تدريبية للعاملين بها.
- العمل على تحديث الموقع الإلكتروني للوافدين والبعثات.

٣. مرتكزات متعلقة بآليات التدويل في الجامعة.

أ. مرتكزات خاصة بالحراك الطلابي، وهي:

- منح الجامعات تحديد معايير وأسس قبول الطلاب الدوليين بها، وتحديد الاعداد وفق امكانياتها المادية والبشرية.
- منح الجامعات التسويق لنفسها كل جامعة حسب إمكانيتها وببرامجها بالخارج لجذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين.
- توفير التسهيلات للطلاب الدوليين من إجراءات الإقامة والتأشيرات .
- توفير منح سفر الطلاب الجامعيين المصريين والدراسة لبعض الوقت بالجامعات ذات المستوى العالمي بسهولة ويسر.
- تقديم المنح الدراسية الجاذبة للطلاب الدوليين للدراسة بالجامعات المصرية.
- التسويق لبرامج الجامعات المصرية المميزة الجاذبة للطلاب الدوليين للدراسة بها لبعض الوقت.

ب. مرتكزات خاصة بحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

- زيادة عدد البعثات المخصصة لكل جامعة.
- تيسير شروط وإجراءات سفر أعضاء هيئة التدريس والباحثين للدراسة بالجامعات ذات المستوى العالمي.

- توفير منح سفر أعضاء هيئة التدريس المصريين والدراسة لبعض الوقت بالجامعات ذات المستوى العالمي بسهولة ويسر.
- التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس حاصلين على جوائز عالمية أو ذو شأن علمي للتدريس بالجامعات المصرية لمدة عام أو أكثر.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس بتوقع اتفاقيات مع المراكز البحثية المميزة المفيدة للأقسام والكليات المصرية، مع وجود نظام محاسبية سنوية من إدارة الكلية والجامعة وتقييم الاتفاقية توضيح وإيجابياتها وسلبياتها وتقرير استمرارها أو توقفها.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس بالسفر لفترة قصيرة (أقل من ثلاث أشهر) لمعايشة واقع الجامعات ذات السمعة العالية وجمع معلومات بحثية، وذلك بصفة دورية يستفيد منها جميع الاعضاء.
- تدريب الكوادر البشرية بأعلى مستويات الكفاءة في ظل فلسفة التدويل المحلية والعالمية.
- تطوير رأس المال المعرفي للجامعة، من خلال إنتاج المعرفة وتطبيقها وتطويرها ونشرها؛ وذلك بالقيام بالدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية الرصينة في ضوء احتياجات قضايا المجتمعية المختلفة.
- توفير البيئة التعليمية والبحثية التي تتسم بالحرية الأكاديمية والعدالة والشفافية للجميع.

ج. مرتكزات خاصة بالحراك المؤسسي:

- منح الجامعات الحرية المسؤولة في إنشاء فروع لها ببعض الدول سواء العربية أو الاجنبية.
- تبني فلسفة الإدارة الذاتية للجامعات مع وجود نظام محاسبية سنوية من المجلس الاعلى للجامعات أو الجهات الرقابية.
- منح الجامعات الحرية المسؤولة في إنشاء مراكز أو فرع داخلها تابعة لجامعة عالمية ذات سمعة عالية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية؛ بما يحقق التنمية المستدامة.

– مواكبة ودعم اقتصاد المعرفة، وتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع.

د. مرتكزات خاصة بالشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية.

– منح الجامعات الحرية في تدريس برامجها بالجامعات الأخرى الأجنبية.
– السماح للجامعات بعقد الاتفاقيات والتوأمة مع الجامعات ذات المستوى العالمي.
– السماح للجامعات بعقد اتفاقيات الشراكة مع الشركات والمصانع المختلفة المحلية والعالمية؛ لتطوير برامجها.
– السماح للجامعات بعقد اتفاقيات الشراكة مع الشركات والمصانع المختلفة المحلية والعالمية؛ لتوظيف خريجيها.
– السماح للجامعات بعقد اتفاقيات الشراكة مع الشركات والمصانع المختلفة المحلية والعالمية؛ لتسويق نتائج أبحاثها.
– تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية في إدارة الجامعات لشئونها الأكاديمية والمالية؛ في ظل المحاسبية من الجهات الرقابية.

القسم الثامن : آليات تدويل التعليم الجامعي (جامعة المنيا نموذجًا): دراسة تنبؤيه

انطلق البحث الراهن من أجل تحقيق هدف رئيس يتمثل في طرح تصور مقترح لتدويل الجامعات المصرية، وذلك في ضوء كل من الدراسة النظرية والدراسة المقارنة للجامعات الأمريكية واليابانية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس اتبعت الباحثتان مدخل المشكلة في الدراسات التربوية المقارنة لبراين هولمز، والذي تتمثل خطواته في: اختيار المشكلة وتحليلها، وصياغة مقترحات السياسة، وتحديد العوامل ذات العلاقة والتنبؤ بنتائج السياسات.

ووفقًا لهذه المنهجية والهدف العام للبحث، اتبعت الباحثتان الخطوات الآتية: قدما في المحور الأول إطار عام حول البحث، وفي سياقه تم اختيار المشكلة وتحديدها، وقدما المحور الثاني تحليلًا لمشكلة البحث في ضوء الأطر التي حددها براين هولمز، وقدما المحور الثالث اطار نظري تناول خلاله تدويل الجامعات في عالمنا المعاصر، وفي المحاور الرابع والخامس والسادس قدمت الباحثتان عرض

وصف وتحليل لواقع التدويل بجامعة كاليفورنيا، والتدويل بالجامعة طوكيو، والتدويل بالجامعة المنيا، وفي المحور السابع قامت الباحثتان بإجراء دراسة مقارنة تفسيرية بين حالات المقارنة الثلاث؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهم، وتفسير ذلك في ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؛ وبغية فهم الواقع المصري فهمًا عميقًا، والوصول الي مرتكزات مقترحة لتدويل الجامعات المصرية؛ لأن اكتشاف العوامل التي تقف وراء تدويل الجامعات الاجنبية وتسيطر عليها، يساعد في تحوير النظام الأجنبي والحلول المستوردة من الخارج وتكييفها حتى تتناسب مع الواقع الثقافي المصري.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الباحثتان قد انتهيتا من تحقيق ثلاث خطوات من خطوات منهج البحث؛ وهي: اختيار المشكلة وتحليلها، وصياغة المقترحات، وتحديد العوامل ذات العلاقة. ومن ثم لم يتبق على استكمال تطبيق هذه المنهجية في هذا البحث سوى تحقيق الخطوة الرابعة والأخيرة، والمتمثلة في بُعد التنبؤ.

وبناءً على ذلك، يهتم المحور الراهن بطرح التصور المقترح لتدويل الجامعات المصرية، خاصة وأن البحث الراهن قد أثبت على مدار الفصول السابقة- نظريًّا وتطبيقيًا- صدق الفرضية القائلة "إذا أهتمت الجامعات المصرية بالتدويل، فإنها سوف تتمكن من الحصول على ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية والمساهمة في تحقيق بنود رؤية مصر ٢٠٣٠ وتحقيق الريادة إقليميًا وعالميًا وفي سياق ذلك، يتناول المحور الحالي النقاط الآتية:

١- السياق الثقافي المستقبلي لمصر.

٢- التصور المقترح وإمكانية تطبيقه في المجتمع المصري.

٣- متطلبات تنفيذ التصور المقترح.

٤- معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

وفيما يلي تناول لذلك:

أولًا : السياق الثقافي المستقبلي لمصر:

يتناول البحث في هذا الجزء الإطار المعياري والتوجهات المستقبلية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في جميع المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية خلال السنوات القادمة، وسوف تناول السياق الثقافي من خلال دستور

٢٠١٤، والوثائق الرسمية ورؤية مصر ٢٠٣٠، المجالات الرئيسة وهي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية التي يسعى المجتمع إليها في المستقبل. ومن ثم سوف يتناول هذا المحور المجالات الآتية:

١. المجال السياسي:

بالنظر إلى التشريعات والوثائق والرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠؛ يُلاحظ تأكيدها للحاجة إلى انطلاقة حقيقية من الديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعًا ديمقراطيًّا باعتبارها مكون هام لصناعة الدولة المتقدمة وازدهارها؛ لذا نص الدستور المصري في ديباجته على " نحن نؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلًا وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد على حق الشعب في صنع مستقبله"، كما نصت المادة الأولى منه على أن " جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون" ، والمادة الخامسة نصت على " يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين في الدستور" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ٤– ٧)

كما أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ في الهدف السابع الخاص بالأمن القومي والسياسة الخارجية على "مصر دولة ذات سيادة وهيبة تملك قراراها داخليًا وإقليميًا ودوليًا، ذات قدرات عالمية فيما يعني بإدارتها لمنظومة الأمن القومي داخليًا وخارجيًا، تحمي مصالحها بالكيفية التي تكفل لها اتخاذ وتنفيذ قرارتها باستقلالية فيما يعني بإدارة شئون البلاد بشكل يُثمن حياة المواطن المصري والأجنبي على أراضيها ويؤمن سلامتهم" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦،٩٢)

ويتضح مما سبق أن الحياة السياسية المستقبلية لمصر تؤكد على بناء الدولة الحديثة (الجمهورية الجديدة) التي تتحقق فيها الديمقراطية، والتعددية السياسية، وحرية الفكر والتعبير، واحترام الأجنبي على أرض مصر والاهتمام بسلامته وأمنه، مما يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وجذب الطلاب الدوليين من جميع أنحاء العالم، فالتبادلات الثقافية والعلمية، والتعليمية بين

البلدان؛ يعد وسيلة للحفاظ على التواصل، والعلاقات الدبلوماسية النشطة وتدعيم أواصل الصداقة بين البلدان.

٢. المجال الاقتصادي:

تحتاج مصر إلى تنمية اقتصادها بصورة فعالة لتدعيم التوجه السياسي المستقبلي المنشود، فقد نص الدستور في المادة (٤) على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم علي مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور".(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ٦)

من نص المادة السابقة يمكن القول بأن المساواة والعدالة الاجتماعية هي أساس البناء الاقتصادي السليم الذي يقود الي مفهوم "دولة الرفاهية Welfare State" هي ما يفترضه المجتمع في الدولة التي تتحمل مسؤولية رسمية وواضحة نحو تحقيق الرفاهية الأساسية لمواطنيها، وتوفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة حتى يتسنى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويظهر مثل هذه الحالة إذا أصبح المجتمع أو الذين يتولون أمورهم مقتنعين بأن رفاهية الفرد بجانب حفظ النظام والأمن القومي من الأهمية بمكان، حتى أنه لا يمكن تركها للتقاليد أو التنظيمات غير الرسمية والمشروعات الخاصة، بل هي مسؤولية الحكومة. وينطلق التزام دولة الرفاهية بتحقيق الرفاهية الأساسية لأعضاء المجتمع من قناعة الدولة أو الشعب بالحقيقة التي تؤكد على الدور الهام لرفاهية الفرد في حفظ النظام والأمن القومي.(الموسوعة السياسية، ٢٠٢٤، مفهوم دولة الرفاهية)، أن دولة الرفاهية لا تتمثل إلا في المجتمع الذي تتولى الدولة فيه القيام بدور إيجابي في إدارة الاقتصاد، بحيث يتأتى لها أن تعمل على تحقيق المساواة الاجتماعية وتعميقها. (صفاء صابر،٢٠٢٢، ٢٨٠)

فقد نص الدستور في المادة (٢٧) على" يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن

جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون". أما المادة (٢٨) الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد".(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ١٥)

كما هدفت الرؤية المستقبلية لمصر٢٠٣٠ إلى زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دولة في مجال الاصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وجذب الشركات ورؤوس الأموال متعددة الجنسيات والإقليمية. (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ٢٠)

كما أن مصر تطمح وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى " زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليًا"، وأن تكون ضمن ٢٠ دولة عالميًا في مجال بيئة الاقتصاد الكلي .

حيث تشير البيئة الكلية إلى مجموعة الظروف الموجودة في الاقتصاد ككل، وليس في قطاع أو منطقة معينة. بشكل عام، تتضمن البيئة الكلية اتجاهات في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والعمالة، والإنفاق، والسياسة النقدية والمالية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والأمن العام، والمحتويات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود.

ومما سبق يتضح أن الدولة ذات نظام حكم ديمقراطي، والتي تعترف بالحقوق المدنية، وبالحقوق السياسية والاجتماعية لسكان الدولة، لذا فإنّ دولة الرفاهية هي شكل من أشكال الحكومة التي تحمي الدّولة من خلالها الرفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين وتعزّزها، على أساس مبادئ تكافؤ الفرص والتّوزيع العادل للثروة والمسؤوليّة العامة للمواطنين غير القادرين على تأمين الحد الأدنى من المؤن

الكافي لحياة جيدة وهذا ما تسعى اليه الحكومة من خلال توفير حياة كريمة للمواطنين بالجمهورية الجديدة. مما يزيد من جذب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر وأعضاء هيئة التدريس بالتعاقد مع الجامعات المصرية والعمل بها لاستقرار الحالة الاقتصادية.

٣. المجال الاجتماعي:

يتضمن الدستور العديد من المواد التي تضمن ملامح النظام الاجتماعي؛ فقد نصت المادة (٨) على أن "وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون"

كما نصت المادة (٩) على أن "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز".(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ٦)

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في" بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ٧٧)

وطبقًا للنظام القانوني المصري، فإن جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُصدق عليها مصر جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة. ولها نفس قوة النصوص القانونية الوطنية بعد إبرامها والتصديق عليها وتكون واجبة الاحترام والتنفيذ من كافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ومن الافراد في القطاع الخاص. ويحظر على المشرع المصري أن يُصدر أي قرارات أو قوانين من شأنها التعارض مع بنود هذه الاتفاقيات، فقد ساهمت التزامات مصر الدولية والاقليمية في مجال العمل في صياغة العديد من التشريعات والقوانين الوطنية المحلية المنظمة لعملية التشغيل، والتي تجسد المبادئ والالتزامات العامة التي تعهدت بها مصر دوليًا. (أحمد بدر، ٢٠٢٤، ١٢١)

٤. المجال التعليمي:

يعد تحول مصر إلى مجتمع المعرفة أمر هام حيث يلقى هذا العبء الأكبر على الجامعات فهي المؤسسة المسئولة عن بناء شخصية الإنسان المصري وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير العلمي، وبناء جيل واعي لديه القدرة على بناء مجتمعه والمحافظة عليه وعلى هويته.

وقد نصت المادة (١٩) من الدستور على أن " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية". (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ١٨)

وأكدت على ذلك في رؤية مصر ٢٠٣٠ في مؤشر التعليم "إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية." (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ٣٢)

كما تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ في إطار تدويل الجامعات المصرية إلى (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ٣٦):

- وجود عشرة جامعات على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم.
- تعزيز التوسع في البعثات الخارجية للجامعات العالمية ذات التصنيف المرتفع.
- زيادة عدد الطلاب المصريين الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص.
- وزيادة عدد الطلاب غير المصريين في الجامعات المصرية.

- زيادة نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل الجامعية، وبين البرامج العلمية، وذلك على المستوى الإقليمي والدولي.

ويمكن القول أن المسؤوليات المطلوبة من الجامعات في المستقبل في ظل الرؤى المستقبلية هي:

- تحديد التخصصات والبرامج الأكثر جذباً للطلاب غير المصريين.
- تلبية احتياجات المجتمع المصري والعالمي من الكوادر المدربة بكفاءة.
- تسويق الابحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعة.
- تسهيل إجراءات التحاق الطلاب الدوليين بها.
- زيادة عدد المبتعثين في التخصصات العلمية للجامعات العالمية.
- تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الجامعات العالمية .
- زيادة التبادل الطلابي مع الجامعات العربية والعالمية سنويًا.

وفي ضوء ما سبق يُمكن بلورة السياق الثقافي الذي إذا تحقق على أرض الواقع سوف تتمكن مصر من خلاله تنمية المجتمع المصري تنمية مستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، وتدخل عبرها في عصر اقتصاد المعرفة والمنافسة بكفاءة وفعالية، كما أشار البحث.

ثانيًا ـ التصور المقترح لتدويل الجامعات المصرية وإمكانية تطبيقه بجامعة المنيا:

في ضوء كل من: الدراسات السابقة وما اسفرت عنه من نتائج، والإطار النظري وما توصل إليه من مؤشرات، وكذلك دراسة تدويل الجامعات في حالات المقارنة المختارة (كاليفورنيا الأمريكية، وطوكيو اليابانية) وسياقها الثقافية، وما قدمته الدراسة المقارنة التفسيرية من مرتكزات لتدويل الجامعات، يمكن تبني فلسفة تدويل الجامعات في مصر بجامعة المنيا، وطرح تصور مقترح لها، وفي هذا السياق سوف يتناول البحث في هذا الجزء العنصريين التاليين:

١. مُنطلقات فلسفة تدويل الجامعات المصرية(جامعة المنيا نموذجًا) في ضوء السياق المستقبلي.
٢. تصور مقترح لتدويل جامعة المنيا.

ويُمكن تناول ذلك فيما يأتي:

١. **مُنطلقات فلسفة تدويل الجامعات المصرية (جامعة المنيا نموذجًا) في ضوء السياق المستقبلي.**

توجد العديد من المنطلقات لدى جامعة المنيا تؤهلها لخوض التدويل بفاعلية والتي يمكن تصنيفها إلى منطلقات عامة ومنطلقات خاصة بالتدويل وفيما يلي توضيح لتلك المنطلقات :

أ. **مُنطلقات عامة:**

يمكن أن تسهم هذه المُنطلقات بشكل أعمق في تأكيد أهمية التدويل، والتي سيتم عرضها فيما يلي:

- **رؤية مصر ٢٠٣٠**؛ وسعيها لتحسين جودة حياة المجتمع المصري بأبعادها المختلفة، وفيها يعد التعليم أساس التنمية البشرية وأحد الركائز الأساسية التي تُسهم في بناء الفرد والمجتمع، وأهمية الانفتاح الجامعي على العالم بأسره من زيادة عدد الطلاب الدوليين.
- **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠**؛ وما تشمله من أهداف تهتم بدعم وتنمية الموارد البشرية.
- **المكانة التي تحتلها جامعة المنيا وأهمية دورها القومي**؛ كونها تشكل حاضنةً لكفاءات بشرية من قادة وأعضاء هيئة تدريس وباحثين وطلاب بل والموظفين أيضًا التي تُساهم بشكل فعال في رقي صعيد مصر، وكذلك دورها في تجاوز العديد من التحديات التي تواجهه.
- **التغيرات السريعة الحداثة في جميع القطاعات بشكل عام والتي تؤثر على التعليم العالي بالتبعية**؛ بسبب التطورات المستمرة بفعل العولمة والرقمنة والتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية...الخ؛ بوتيرة متسارعة ومتزامنة ومتداخلة على نحو يشكل تحديًا كبيرًا للمؤسسات المعاصرة.
- **تطور الفكر الإداري المعاصر**؛ بشكل دائم وتأثره بالتطورات المتنوعة التي حدثت في الآونة الأخيرة؛ ومسايرة تلك التغيرات عبر طرح اتجاهات ومداخل وأفكار ونماذج فكرية ورؤى جديدة تجسد تطور موازي أو مقابل في الفكر الإداري.

ب. مُنطلقات خاصة بالتدويل:

من خلال استقراء الخطة الاستراتيجية للجامعة تمكنت الباحثتان من رصد بعض نقاط القوة والفرص المتاحة لدى الجامعة والتي قد تكون منطلقات لها نحو التدويل ويمكن تقسيم تلك المنطلقات وفقًا لمحاور الدراسة المختارة كما يأتي:

(١) مُنطلقات متعلقة برؤية الجامعة ورسالتها وقيمها.

- سياسات القبول الدولي للطلاب الوافدين مُعلنة بوسائل مختلفة.
- إجراءات القبول بالبرامج التعليمية تتسم بالشفافية وتكافؤ الفرص.
- وجود آلية واضحة للتعامل مع تظلمات الطلاب.
- وجود نظام للإرشاد الأكاديمي للكليات التي تطبق نظام الساعات المعتمدة.
- وجود نظام المنح الدراسية بالنسبة لطلاب مرحلة البكالوريوس والليسانس.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلي الطلاب مقبولة في معظم الكليات.
- وجود عيادات للرعاية الطبية بكل كلية والإدارة المركزية الطبية بالجامعة.
- وجود منشآت رياضية ومراكز وقاعات ثقافية لممارسة الأنشطة.
- وجود معظم الكليات داخل الحرم الجامعي.
- التوسع في إنشاء مدن جامعية لاستيعاب الطلاب والطالبات وإنشاء مبنى خاص بالطلاب الدوليين داخل الحرم الجامعي.

(٢) مُنطلقات متعلقة بإدارة التعليم الدولي في الجامعة.

- وجود وسائل اتصال متعددة بين الإدارة والطلاب والعاملين، بالإضافة إلى الاستجابة للشكاوي والمقترحات.
- العدالة، والشفافية وعدم التمييز.

(٣) مُنطلقات متعلقة بآليات التدويل في الجامعة.

(أ) مُنطلقات متعلقة بالحراك الطلابي لجامعة المنيا:

- تنوع البرامج التعليمية بالجامعة؛ والتي تعد منطلقًا لجذب الطلاب الدوليين.
- تبني نسبة كبيرة من كليات الجامعة المعايير الأكاديمية المرجعية (NARS).
- إضافة برامج تعليمية وتخصصات جديدة تواكب التطورات الحديثة.

- استمرار تحديث اللوائح والبرامج والمقررات الدراسية في بعض الكليات وفقًا لمتطلبات سوق العمل.
- وجود بعض البرامج المتميزة الخاصة (برنامج الصيدلة الاكلينيكية بكلية الصيدلة، وبرنامج الميكاترونيات والروبوتات الصناعية بكلية الهندسة، وبرنامج العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية بكلية التربية، برنامج مُعلم التربية الخاصة بكلية التربية المبكرة).
- وجود معامل للغات الأجنبية مجهزة بأحدث المعدات.
- وجود دورات تدريب على تكنولوجيا المعلومات للطلاب.
- وجود مشروع الطرق المؤدية الي التعليم العالي (Pathways)
- وجود برامج تدريبية للطلاب لتنمية مهارات التفكير وإدارة الأعمال.

(ب) مُنطلقات متعلقة بحراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا:

- وجود العديد من المعامل المتنوعة والمتطورة التي تخدم التخصصات المختلفة.
- وجود معامل للغات الأجنبية مجهزة بأحدث المعدات.
- توجد سياسة مُعلنة للقبول بالدراسات العليا (القيد، والتسجيل).
- تطوير وتحديث برامج ومقررات الدراسات العليا في بعض التخصصات العلمية بما يتوافق مع متطلبات الجودة على المستوى الإقليمي والعالمي.
- توفر فرص للخريجين من مختلف جامعات مصر ومن الخارج للتسجيل للدراسات العليا بأغلب كليات الجامعة.
- وضع نظام متابعة للإشراف العلمي بالأقسام المختلفة.
- توفر لائحة معتمدة بالجامعة للدراسات العليا تشمل القواعد المنظمة لمنح الدرجة العلمية وجوائز الجامعة.
- عقد مؤتمرات علمية ومحلية ودولية.
- وجود نظام الإشراف المشترك.
- وجود مشروعات لتطوير المكتبات "مشروع الفهرس الموحد للمكتبات الإلكترونية الجامعية".
- دعم المكتبات بما تحتاجه من مراجع حديثة ودوريات متخصصة ورسائل علمية ضمن مشروع المكتبات الرقمية ومستودع الرسائل العلمية.

(ج) مُنطلقات متعلقة بالحراك المؤسسي:

- وجود موقع إلكتروني للجامعة والكليات يغطي الخدمات المختلفة مع تحديث دوريًا وجعله وسيلة للحراك المؤسسي.

(د)مُنطلقات متعلقة بالشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية:

- مشاركة العديد من المؤسسات مع الجامعة في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية (منظمة العمل الدولية، منظمة اليومتيرو، مؤسسة مصر الخير، المعهد البريطاني).
- وجود اتفاقيات ثقافية ثنائية بين الجامعة وبعض الجامعات الأجنبية.
- وجود قاعات مجهزة لإدارة الجلسات العلمية، والندوات الخاصة بالمؤتمرات المحلية، والدولية بالجامعة (قاعة الفنون – قاعات الحاسب آلي) وبالكليات.
- وجود عدد من اتفاقيات التعاون القومي والدولي مع جامعات أخرى، ومراكز بحثية إقليمية ودولية.

٢. تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي (جامعة المنيا نموذجًا).

أكدت المرتكزات الأساسية لتدويل الجامعات المصرية على ضرورة وجود خطة استراتيجية تسعى جامعة المنيا الي تحقيقها من خلال ممارساتها، وفي سياق البحث الراهن تم التركيز على بعض مكونات الخطة الاستراتيجية ممثلة في: الرؤية والرسالة والقيم والأهداف.

أ. أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح بشكل رئيس لتعزيز التدويل بجامعة المنيا من خلال:

- تعزيز مكانتها الأكاديمية، والبحثية، والعلمية؛ لرفع ترتيبها على مستوى العالم ولتكون جاذبة للطلاب الوافدين من دول العالم المختلفة.
- تعزيز الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي.
- السعي نحو الحراك المؤسسي لجامعة المنيا من خلال فتح فروع دولية للجامعة عربيًا وعالميًا.
- دعم التعاون والشراكات مع الجامعات المميزة عالميًا.
- تعزيز ثقافة التدويل عبر كليات الجامعة المختلفة.
- زيادة عدد الطلاب الوافدين بالجامعة مما يؤثر بإيجابية على زيادة الموارد.

- زيادة التبادل الأكاديمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- مشاركة الجامعة في خدمة المجتمع الإفريقي والعربي والعالمي.

ب. المستفيدون من التصور المقترح. -

يمثل التصور المقترح قيمة ملموسة لمجموعة متنوعة من المستفيدين؛ إذا من المأمول أن يُسهم في إحداث تأثير إيجابي، ويعود بالنفع على كل مما يلي:

١. **جامعة المنيا**، لرفع ترتيبها في تصنيف العالمي للجامعات سنويًا، وزيادها مواردها.

٢. **طلاب جامعة المنيا**؛ وحدوث تقارب بينهم وبين الطلاب الدوليين من مختلف الثقافات وقبول الآخر.

٣. **الطلاب الوافدين**؛ للدراسة بجامعة المنيا وبرامجها المتنوعة.

٤. **أعضاء هيئة التدريس والباحثين بجامعة المنيا**؛ لحدوث التنوع الثقافي والبحثي داخل الجامعة مما يساعد على التصدي للتحديات المختلفة.

٥. **محافظة المنيا**؛ وذلك من خلال تفعيل المشاركة المجتمعية والدولية للجامعة للنهوض بالمحافظة.

٦. **وضعي الخطط والسياسات التعليمية الجامعية**؛ من خلال الاستفادة مما تم عرضه بالبحث من خبرات لجامعتين متميزتين لتطوير برامج التدويل بالجامعات المصرية.

ثالثًا ـ إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

يمكن وضع التصور المقترح لتدويل جامعة المنيا في ضوء السياق الثقافي المستقبلي لمصر فيما يأتي:

١. إجراءات خاصة برؤية الجامعة ورسالتها وقيمها:

أ. رؤية جامعة المنيا:

تسعى جامعة المنيا إلى أن تكون " جامعة رائدة إقليميًا وعالميًا في التعليم الجامعي، وتحسين جودة الحياة، والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والبيئة المستدامة لإقليم شمال الصعيد، والمجتمع المصري والعالم، من خلال الإبداع والابتكار والانفتاح على العالم لجذب الطلاب الدوليين.

ب. رسالة جامعة المنيا:

تترجم رؤية الجامعة في رسالتها وهي: تقديم تعليم جامعي فائق الجودة، وكذلك إنتاج المعرفة المتقدمة وتطبيقها ونشرها، ونشرها، في ظل بيئة جامعية داعمة لتحقيق الإبداع والابتكار والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لإقليم شمال الصعيد ومصر والاضطلاع بدور ريادي في نهضة مصر ووصولها للعالمية

ج. قيم جامعة المنيا:

في ضوء الرؤية والرسالة المقترحة؛ تقترح الباحثتان أن تعمل جامعة المنيا على احتضان الثقافة التي من شأنها العمل على إعلاء القيم الآتية: الطالب أولًا، الحرية الأكاديمية، التميز والريادة الاحترافية، الأمانة والشفافية والمصداقية، المسئولية والمحاسبية، المصداقية، والعدالة. التنمية الجامعية والمجتمعية المستدامة، الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، المرونة والدينامية الداخلية والخارجية.

٢. إجراءات خاصة بإدارة التعليم الدولي بجامعة المنيا:

- تبني نمط القيادة المستدامة للحفاظ على الموارد البشرية والمادية للجامعة.
- إنشاء صندوق لتوفير أنشطة التدويل للجامعة.
- تسهيل اجراءات سفر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة للخارج.
- دعم الهيئة المعاونة للاستفادة من البعثات المقدمة من الإدارة العليا للبعثات.
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي إداريًا وتقنيًا.
- تطوير رأس المال الفكري للجامعة، من إنتاج المعرفة المتقدمة وتطبيقاتها.

٣. إجراءات تحقيق آليات التدويل بجامعة المنيا.

١. إجراءات تحقيق الحراك الطلابي.

- إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالجامعة للترويج للبرامج الأكاديمية بها، وكيفية التقديم لكل مجال.
- الاعلان عن منح الجامعة للطلاب الدوليين من خلال المواقع الالكترونية مثل جامعتي (كاليفورنيا وطوكيو).
- تنوع البرامج الأكاديمية بالجامعة مثل جامعة كاليفورنيا.
- التواصل الاجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وبناء صداقات وشبكات جديدة للتواصل للطلاب الوافدين مثل جامعة كاليفورنيا.

- تجهيز غرفة دعم الطلاب الدوليين لإعطاء توجيهات للطلاب الدوليين الجدد بالجامعة مثل جامعة طوكيو.
- إتاحة الحرية المسئولة للجامعة لتحديد معايير اختيار الطلاب الدوليين بها، وتحديد أعدادهم وفق إمكاناتها.
- توفير المناخ التعليمي المساعد للطلاب للاستفادة من برامج الكليات المميزة بالخارج عن طريق التواصل بالأنترنت او السفر للخارج لبعض الوقت.
- تنمية الولاء للمجتمع المصري.
- زيادة البرامج الأكاديمية والتدريبية الداعمة لاكتساب وتعلم اللغات الأجنبية تطبيقًا وممارسة؛ لأنهما تعد من أهم التحديات التي تواجه الطلاب لاستكمال الدراسة بالخارج.
- تيسير إجراءات منح التأشيرات من خلال تعاون جهود وزارة الخارجية والداخلية معًا.
- تدريب مجموعة من المرشدين للطلاب الوافدين؛ لتيسير إتمام التأشيرات والإقامة وبدء الدراسة بالجامعة.
- تدريب طلاب الجامعة للبحث عن المنح والبعثات الدولية التي تقدمها العديد من جامعات الدول المتقدمة عبر بعض الهيئات مثل: هيئة الفولبرايت.
- سعي جامعة المنيا للحصول على مراكز متقدمة في تصنيفات الجامعات العالمية لتكون محط أنظار الطلاب وجذب الدوليين للدراسة بها.
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية بما يتوافق مع مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي الحادث بالعالم.

٢. إجراءات تحقيق حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- تقديم منح للباحثين الدوليين لدعم البحث العلمي بالجامعة مثل جامعتي (كاليفورنيا وطوكيو).
- استقطاب أعضاء هيئة تدريس مميزة مع توفير رواتب كبيرة مثل: جامعة طوكيو.
- ضم أعضاء هيئة تدريس والباحثين الحاصلين على جوائز مميزة للتدريس او التدريب لبعض الوقت بالجامعة مثل جامعتي (كاليفورنيا وطوكيو).

- إتاحة الحرية المسئولة لعضو هيئة التدريس لعقد اتفاقيات مع الجامعات العالمية لتحقيق أعلى استفادة علمية للجامعة والمجتمع.
- الشفافية والأمانة العلمية في كل ما يتعلق بالبحث العلمي.
- مراعاة حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر والقيم الاخلاقية للبحث العلمي.
- العمل الجماعي كفريق مع الزملاء داخل الجامعة، أو الاشتراك مع الآخرين لتطوير الأبحاث العلمية وخاصة التطبيقية ذات العائد المميز للمجتمع.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة والمعاونة للدراسة بالخارج.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة والمعاونة والباحثين على النشر بمجلات عالمية ودولية من خلال المساهمة في تكاليف النشر.

٣. إجراءات الحراك المؤسسي.

- محاولة جامعة المنيا لإنشاء فروع بالدول العربية والافريقية مثل جامعتي (كاليفورنيا وطوكيو).
- توجه جامعة المنيا لإنشاء أو عمل برامج مميزة داخل الجامعات المختلفة عربية وافريقية واجنبية مثل جامعتي (كاليفورنيا وطوكيو).
- التعاون مع مراكز الأبحاث المتطورة حول العالم مثل جامعة طوكيو.
- إتاحة الحرية المسئولة للجامعة لعقد اتفاقيات مع المؤسسات الجامعية ذات السمعة العالمية لفتح فروع أو برامج بكليات الجامعة المختلفة .
- إتاحة الحرية للجامعة للاتفاق مع الدول الأفريقية والعربية لفتح فرع للجامعة.
- إتاحة الحرية المسئولة للجامعة لتدريس برنامج من برامج المميزة بكليات الجامعة في الدول الإفريقية والعربية.
- فتح جامعة المنيا أبوابها لافتتاح فروع للجامعات ذات السمعة العلمية بها، وذلك عبر اتفاقيات التوأمة والشراكة معها.
- استفادة جامعة المنيا من التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في محاولة لفتح فرع لجامعة افتراضية لها عبر الإنترنت.

٤. إجراءات الشراكات والاتفاقيات الجامعية الدولية

- تفعيل جامعة المنيا الاتفاقيات والشراكات المبرمة بالفعل مع الجامعات المختلفة.

- إنشاء إدارة عامة خاصة بالتدويل لعقد الشراكات والاتفاقيات بعضوية نخبة من أعضاء هيئة التدريس .
- تعزيز التبادلات المتنوعة والمتعددة التخصصات بالإضافة إلى التبادلات الدولية التبادل التعليمي والبحثي مثل جامعة طوكيو.
- عقد اتفاقيات تبادل الطلاب تهدف إلى أن تكون متبادلة بين جامعة المنيا والجامعات المتميزة مثل جامعة كاليفورنيا.
- المحافظة على استقلالية الجامعات في عقد الاتفاقيات الأكاديمية مع المؤسسات العالمية المختلفة.
- عقد شراكات مع قطاعات ومنظمات المجتمع لتحقيق رفاهية المحافظة.
- المساهمة في تطوير اقتصاد المحافظة وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.
- تيسير إجراءات التعاون الدولي بين جامعة المنيا والجامعات العالمية ومحاولة التغلب على الإجراءات الروتينية المعقدة لأي اتفاقيات دولية.
- بحث جامعة المنيا عن أوجه متعددة للتعاون الدولي مع الجامعات العالمية.
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين جامعة المنيا والجامعات الدولية.
- السماح لأعضاء هيئة التدريس جامعة المنيا والمبتعثين بالخارج لعقد اتفاقيات وشراكات مع جامعات دولية وتسهيل إجراءات تلك الاتفاقيات.
- تفعيل الاتفاقيات الدولية مع الجامعات المختلفة لتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ولو لمدة ترم دراسي واحد.

ويحتاج تطبيق تلك الإجراءات السابقة توافر عدد من المتطلبات التشريعية والسياسية والمجتمعية والأكاديمية والجامعية والإدارية والتشريعية والمادية والتقنية والبشرية وفيما يلي توضيح لتلك المتطلبات:

١. متطلبات تشريعية وسياسية:

وتتمثل هذه المتطلبات في:

أ. قيادة سياسية واعية مقتنعة بأهمية التدويل وأهمية الحراك الأكاديمي بالجامعات، ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة الذي تسعى اليه مصر في الحاضر والمستقبل.

ب. إعادة النظر في السياسات والتشريعات وخاصة قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية، واستبعاد المواد التي تعوق من الحرية الأكاديمية والحراك الطلابي والمؤسسي وحراك اعضاء هيئة التدريس والتعاون الدولي مع الجامعات والمؤسسات العالمية المميزة والتي تساهم في تطوير الناحية العلمية والأكاديمية للجامعات المصرية.

ج. دعم لامركزية واستقلالية الإدارة الجامعية، وإعطاء الاحقية للجامعات بفتح فروع لها بالدول المختلفة أو عقد الاتفاقيات الأكاديمية مع الجامعات ذات السمعة العالية دون قيود.

د. قيام المجلس الأعلى للجامعات بتصميم معايير خاصة بالحراك المؤسسي للجامعات المصرية بالدول المختلفة.

هـ. قيام المجلس الأعلى للجامعات بتصميم معايير خاصة التعاون الأكاديمي للجامعات المصرية مع الدول المختلفة.

٢. متطلبات عامة مجتمعية:

وتتمثل هذه المتطلبات في:

أ. نشر ثقافة التدويل؛ بحيث يكون مصطلح التدويل الجامعي واضحًا بين الأوساط الأكاديمية الجامعية وصانعي السياسات وفئات المجتمع كافة.

ب. دعم قطاعات المجتمع المختلفة للجامعة وعقد شراكات مجتمعية بين الجامعة وكافة قطاعات المجتمع لدعم الطلاب المبتعثين.

٣. متطلبات أكاديمية:

أ. قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بتصميم معايير خاصة بتدويل التعليم الجامعي.

ب. إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول تدويل التعليم الجامعي، ودوره في الارتقاء بالجامعات المصرية، والحصول على ترتيب متقدم في تصنيف الجامعات عالميًا.

٤. متطلبات جامعية:

إن جامعة المنيا في حاجة الي القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة في العالم؛ ومنها:

أ. تضمين تدويل التعليم الجامعي في رؤية الجامعة ورسالتها وغايتها الاستراتيجية والإطار القيمي الحاكم لها.

ب. تحديد الاحتياجات الفعلية لقطاعات المجتمع كافة؛ بناءً على دراسات علمية سليمة بشكل دوري.

ج. إقامة شراكة مؤسسية مع قطاعات المجتمع المختلفة بناءً على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية.

د. اتجاه الجامعة إلى مفهوم الجامعة المتعلمة القادرة على إنتاج المعرفة وتطبيقها واستثمارها.

رابعًا ـ معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

في إطار تنفيذ التصور المقترح لجامعة المنيا، هناك مجموعة من المعوقات التي تتوقع الباحثتان أن تقف حائلًا دون تنفيذه في البيئة المصرية، والتي قد ترتبط بالجوانب التشريعية والسياسية والإدارية والتنظيمية والمجتمعية والجامعية ويمكن بلورة أهمها وسبل التغلب عليها فيما يلي:

١. ضعف الاهتمام بالتدويل؛ ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة التدويل وأهميته بين الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، وطباعة منشورات ومطويات بذلك، وعقد ندوات ومحاضرات وورش عمل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

٢. الرؤية الضيقة لقيادات الجامعة في أهمية التدويل للجامعة والمجتمع ككل، ويمكن التغلب على ذلك بتوفير برامج توعية للقيادات الجامعية عن أهمية التدويل وعائده المباشر وغير المباشر على الجامعة وتطويرها وعلى المجتمع ككل.

٣. الفكر التقليدي للسلطة التنفيذية وتعقيد الإجراءات الخاصة بالسفر للخارج سواء للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تسهيل الإجراءات والتحول الرقمي لسرعة إنهاء اجراءات السفر قبل الموعد المطلوب لكي لا تضيع فرص السفر وخاصة المؤتمرات بتوقيت محدد.

٤. نقص التمويل الخاص ببرامج سفر الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال المؤسسات الإنتاجية كالصناعة وقبول تبرع رجال الأعمال بالأموال كالأجهزة والمعدات المطلوبة للمعامل الجامعية، وعقد اتفاقات تعاون مع جامعات ومؤسسات محلية ودولية لتحمل نفقات السفر.

٥. ضعف اللغة الأجنبية عند الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال عقد دورات تنمية اللغة الاجنبية مكثفة ومجانية للجمع وخاصة للمؤهلين للسفر للخارج أو الراغبين في استكمال دراستهم بدول أجنبية.

٦. ضعف البنية التحتية الخاصة بتجهيز المعامل ووصلات الإنترنت وسرعته بالجامعة، ويمكن التغلب على ذلك بالتعاون مع بعض المصانع والشركات لتطوير وتجهيز المعامل الجامعية، وكذلك التعاون مع بعض شركات الاتصالات لتوفير سرعات عالية من الإنترنت داخل الجامعة في مقابل التسويق للشركة داخل الجامعة .

٧. قلة توافر برامج للمنح الدراسة للماجستير والدكتوراه، والبعثات الخارجية المتاحة للجامعة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال؛ تفعيل الشراكات البحثية مع الجامعات العالمية وقطاع الأعمال والإنتاج للمساهمة في تمويل تلك المنح.

٨. نقص التمويل الذي يمكن الجامعة لفتح فروع لها في دول العالم؛ ويمكن التغلب على ذلك من خلال؛ تفعيل وزيادة البرامج الخاصة بالكليات وبرامج جامعة المنيا الأهلية وعقد شراكات مع قطاع الأعمال والانتاج.

المراجع

المراجع العربية:

١. إبراهيم أبو الخير سنبل (٢٠١٠). الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، *المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر – اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بجامعة بني سويف، ٩٤٣– ٩٦٥.

٢. إبراهيم جابر السيد (٢٠١٦). *مشكلات التعليم في الوطن العربي " التخطيط – التطوير – الحلول "*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

٣. أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي (١٩٨٨). *المنجد في اللغة والأعلام* . القاهرة : عالم الكتب.

٤. أحمد أبو الحسن زرد (٢٠٢٣).*النظام السياسي وتحولاته في خمس سنوات (٢٠١١ – ٢٠١٦)*. القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات.

٥. أحمد بدر (٢٠٢٤).*المرأة في مواجهة تحديات العمل والأسرة*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

٦. أحمد بن سعد الغامدي (٢٠٢٢). تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة "تصور مقترح". *مجلة كلية التربية*، جامعة طنطا، ٨٨(٤)، ، ١– ٥٣.

٧. أحمد عبد الفتاح الزكي (٢٠٠٦). *التجربة اليابانية في التعليم دروس مستفادة*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٨. أحمد طلميس المنتشري (٢٠٢١). مفاهيم التعددية الثقافية اللازم تضمينها في مقررات الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، *المجلة العلمية*، كلية التربية جامعة الوادي الجديد.(٣٦) ، ٧٧– ٩٧.

٩. أحمد مختار عمر (٢٠٠٨). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.

١٠. أحمد نجم الدين عيداروس (٢٠١٥). آليات إدارة الشراكة الدولية ودورها في تحسين مستويات التصنيفات العالمية لجامعتي القاهرة والملك سعود. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٦(١٠٤)، ١– ٩٤.

١١. إسلام خلف أحمد، محمد أحمد محمد، عنتر محمد أحمد(٢٠٢٣). إجراءات مقترحة لتدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء الخبرة الفنلندية. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية*، كلية التربية جامعة سوهاج، ١٤(١٤)، ٩١٥– ٩٤٦.

١٢. أسماء أبو بكر صديق عبد الله (٢٠١٨). رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، ٢٩(١١٥)، ١٠٧– ١٦٢.

١٣. أسماء الهادي إبراهيم (٢٠١٦). التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، (١٧٠)ج٤ ، ٥٩٨- ٦٤٥.

١٤. السيد عبد العزيز البهواشي (٢٠٠٢). *التعليم وإشكالية الهوية الثقافية في ظل العولمة*، في عبد الغني عبود، حامد عمار (٢٠٠٢). *التربية والتعددية الثقافية في الألفية الثالثة انعكاسات العولمة على التربية. دراسات في التربية المقارنة والإدارة التعليمية*، القاهرة ،دار الفكر العربي.

١٥. السيد يسين (٢٠١٤). تحولات الشخصية المصرية. *جريدة الأهرام*، ٢٤ أبريل.

١٦. إمام صالح لطف الله (٢٠٠٢). *التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري: إدارة القرار صنعًا واتخاذًا*، مشروع مكتبة الاسرة، مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢، سلسلة الأعمال الفكرية، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧. أماني السيد غبور (٢٠١٨). تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية ، ٣٣ (٤)، ٧٣- ١٣٥.

١٨. أماني محمد حسن (٢٠١٨). دراسة مقارنة لتهيئة المبتعثين للخارج في كل من كندا وأستراليا والافادة منها في جمهورية مصر العربية". *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، كلية التربية، جامعة عين شمس،٤٢ (٢)، ١٤- ١١٠.

١٩. أمل صالح سعد (٢٠٢١). دور التعليم الجامعي في مواجهة ظاهرة العولمة وتعزيز الانتماء لدى الشباب الجامعي: دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب جامعة عدن. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، جامعة تعز فرع التربية،(١٨) ، ٣٢٨-٣٥٢.

٢٠. أمل صديق عفيفي (٢٠٠٢). *الخصخصة في مصر- توصيف وتقييم*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١. أميرة عبدالسلام عبد المجيد (٢٠٢٢). فلسفة تدويل التعليم العالي والخصوصية الثقافية: رؤية نقدية. مجلة التربية، *كلية التربية*، جامعة الأزهر ،(١٩٦)، ٩٣٩- ٩٦٥.

٢٢. أميمة حلمي مصطفى (٢٠١٩). آليات مقترحة لتحسين فعاليات تدويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة طنطا، ٧٣(١)، ٤٧٤- ٥٥٥.

٢٣. بوقريط رشيدة، وسايبي صندرة (٢٠٢٢). النظام البيئي المقاولي الداعم للمشاريع الناشئة – دراسة حالة وادي السيليكون وفق نموذج koltai's+six. *مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية*، جامعة قسنطينة، الجزائر، (٢)، ٢٠٨- ٢٢٤.

٢٤. البنك الدولي (٢٠٢٠). *تدويل التعليم ما بعد الثانوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، إصدارات مركز التكامل المتوسطي، باريس، فرنسا، تم الاسترجاع في ١٦/ ٨/ ٢٠٢٣ من

https://documents1.worldbank.org/curated/en/295941616044110894/pdf/Internationalization-of-Tertiary-Education-in-the-Middle-East-and-North-Africa.pdf

٢٥. بيومي محمد ضحاوي (٢٠٠٨). *التربية المقارنة ونظم التعليم* . ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٦. تغريد بنت خالد العتيبي(٢٠٢٠). متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض الخبرات العالمية وآراء الهيئة التدريسية. *رسالة الخليج العربي*، ٤١(١٥٨)، ٣٥ – ٥٦ .

٢٧. جامعة المنيا(٢٠٢٠). *الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا٢٠٢٠/٢٠٢١: ٢٠٢٤/٢٠٢٥*، مركز التخطيط الاستراتيجي بالجامعة، تم استرجاعها في٢٥ /٣/ ٢٠٢٣.

٢٨. جامعة المنيا (٢٠٢٣). *تصنيفات الجامعة*، تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ https://www.minia.edu.eg/minia/ArRank.aspx

٢٩. جامعة المنيا (٢٠٢٣). *الرؤية والرسالة والقيم*، تم استرجاعها في٢٥ /٣/ ٢٠٢٣ https://www.minia.edu.eg/minia/vision.aspx

٣٠. جامعة المنيا (٢٠٢٤)*بوابة الوافدين*، تم استرجاعها في٢٠ /٢/ ٢٠٢٤. https://www.minia.edu.eg/Minia/studentcome.aspx

٣١. جامعة المنيا (٢٠٢٤). *إدارة الوافدين بجامعة المنيا*، تم استرجاعها في٦/٣/٢٠٢٤. /http://mp.minia.edu.eg/foreignstudents

٣٢. جامعة المنيا (٢٠٢٤). *٢٥٠ منح وبعثات*، تم استرجاعها في٦/٣/٢٠٢٤. https://www.minia.edu.eg/minia/media2.aspx?c_id=13

٣٣. جامعة المنيا (٢٠٢٤). *بيان أعداد الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس المبعوثين للدراسة بالخارج*، مكتب العلاقات العلمية والثقافية جامعة المنيا، الترم الثاني لعام ٢٠٢٤.

٣٤. جمال محمد أبو الوفا، سلامة عبد العظيم حسين (٢٠١٤). *الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٣٥. جمهورية مصر العربية (١٩٧١). *دستور جمهورية مصر العربية*، منشورات قانونية، تم استرجاعها في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ https://manshurat.org/node/16882

٣٦. جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦). *قانون رقم(٨٢) لسنة ٢٠٠٦*، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، تم استرجاعها في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ https://moe.gov.eg/media/401hrqpj.pdf

٣٧. جمهورية مصر العربية (٢٠٠٩). *قانون رقم ١٣لسنة ٢٠٠٩*، قانون الجامعات الخاصة والأهلية وتعديل نص المادة ١٨٩ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، الجريدة الرسمية، ع٩، القاهرة.

٣٨. جمهورية مصر العربية (٢٠١٦). *رؤية مصر ٢٠٣٠*؛ استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠،القاهرة: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري.

٣٩. جمهورية مصر العربية (٢٠١٨). القانون رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١٨ في شأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، *الجريدة الرسمية*، ٦١ (٣١) تابع (أ)، ٢ أغسطس، تم استرجاعها في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ file:///C:/Users/PC/Downloads/31%20%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%20%D8%A3.pdf

٤٠. جمهورية مصر العربية (٢٠١٩أ). دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ وتعديلاته. *مجلة الوقائع المصرية*، (١٤) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٤.

٤١. جمهورية مصر العربية (٢٠١٩ب). *قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١*. التعديل الأخير بموجب القانون رقم ١٦ لسنة٢٠١٩ ، منشورات قانونية، تم استرجاعها في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ https://manshurat.org/node/63716

٤٢. جمهورية مصر العربية (٢٠٢١). *تقرير التنمية البشرية بمصر٢٠٢١التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٤٣. جمهورية مصر العربية (٢٠٢٣). *وزير التعليم العالي يستعرض حصاد الدعم المصري لإفريقيا في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣*، تم استرجاعها في ١٨ /٢٠٢٣/٧ https://cabinet.gov.eg/News/Details/63685

٤٤. جمهورية مصر العربية (٢٠٢٣). *المهام والاختصاصات*. تم استرجاعها في ١٥ /٢٠٢٣/١١ https://www.cabinet.gov.eg/StaticContent/Tasks

٤٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢٣). *الساعة السكانية بمحافظات مصر الآن*. تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ الساعة- السكانية https://capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx-

٤٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢٣). *معدل البطالة في الربع الاول من عام ٢٠٢٣*. تم استرجاعها في ٢٥ /٢٠٢٣/١٠ https://www.capmas.gov.eg/

٤٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢٣). *المؤشرات الدولية*. تم استرجاعها في ٢٠٢٣/٣/٢٢ https://www.capmas.gov.eg/Pages/InternationalIndicators.aspx:

٤٨. جواهر عيسى البيز(٢٠٢٢). تطوير الحراك الطلابي الدولي بالجامعات السعودية في ضوء خبرات منظمات وهيئات الحراك الأكاديمي الدولي: تصور مقترح. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٣١)، ٧٢- ١١٢.

٤٩. حازم الببيلاوي (٢٠٠٠). *محنة الاقتصاد والاقتصاديين*، طبعة خاصة صادرة عن مشروع مكتبة الاسرة "مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠ "، القاهرة: دار الشروق.

٥٠. حسام عبد العال عبد العال (٢٠١٧). أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، كلية الحقوق جامعة عين شمس، (٢)ج١، ٢٥٣- ٣٤٤.

٥١. حسن شحاتة، وزينب النجار (٢٠٠٣). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٥٢. حكمت رشيد سلطان، ومحمود محمد أمين (٢٠٢١). *الريادة منظور استراتيجي*. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
٥٣. حنان أحمد الروبي (٢٠١٩). تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصرفي ضوء بعض الخبرات العالمية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب، (١١)، ٣٣٩- ٤٠٧.
٥٤. حنان أحمد محمد ، ونادية حسن السيد، و نجلاء أحمد محمد (٢٠١٩). تصور مقترح لمركز التعليم العالي الدولي بجامعة بنها. *مجلة كلية التربية*. كلية التربية، جامعة بنها، (١١)، ٦٢١- ٦٤٠.
٥٥. خالد صلاح حنفى (٢٠٢٢).الجامعات البحثية كمدخل لتطوير البحث العلمي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة تحليلية. *العلوم التربوية*، جامعة القاهرة، ٣٠(٤) ج١، ٥٦٩- ٦٢١.
٥٦. رشا مختار العيسوي(٢٠٢٠). الجامعة البحثية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها في مصر. *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية البنات، جامعة عين شمس.
٥٧. رضا بخيت مصطفى (٢٠٢٠). متطلبات تمكين الجامعات المصرية من تدويل خدماتها مدخلاً لتحسين القدرة التنافسية لها: رؤية استراتيجية. *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية التربية ، جامعة سوهاج.
٥٨. رقية عيد دربالة (٢٠١٢). تفعيل دور المدارس المنتسبة لليونسكو في تحقيق أهداف التربية الدولية. *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التربية، جامعة المنيا.
٥٩. ريهام رفعت (٢٠١٦). تدويل التعليم بين مطرقة العولمة الثقافية وسندان الهيمنة اللغوية – نموذج مقترح، لتدويل مناهج التربية البيئية بالجامعات، المصرية ، *المؤتمر العلمي السنوي، الثالث والعشرين للجمعية المصرية، للتربية المقارنة والإدارة التعليمية : التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية*. كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٤٩- ١٧٢.
٦٠. زيد سليمان العدوان، وأحمد عيسى داود (٢٠٢٣). *الدراسات الاجتماعية وأساليب تدريسها*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
٦١. سارة نصر محمد (٢٠٢٠). *مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية: المعالجة الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور*. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع.
٦٢. سحر محمد علي (٢٠٢٠). دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. كلية التربية، جامعة الفيوم، (١٤)ج ٦، ٧٠٣- ٧٧٣.

٦٣. سعاد بسيوني عبد النبي، وأمين محمد النبوي، ومرفت صالح ناصف، وسليمان عبد ربة محمد، ومحمد طه حنفي، ونهلة عبد القادرهاشم (٢٠٠٥) . *التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية*. القاهرة : دار الكتب المصرية.

٦٤. سمر مصطفى محمد (٢٠٢٠). التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات المصرية منها. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها،٣١(١٢٤)، ٤٩٤ – ٥٢٠.

٦٥. سهام يس أحمد، وليد محمد عبدالحليم (٢٠١٦). آليات تحويل الطالب الجامعي الي باحث في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي. *المؤتمر العلمي لجامعة بني سويف، بعنوان "نحو بناء استراتيجية تحويل الطالب إلى باحث"* ، ٨ نوفمبر، جامعة بني سويف، ٥٠٥– ٥٢٠.

٦٦. سوزان محمد حسن، أحمد نجم الدين عيداروس، وعلي عبد الله مسافر (٢٠٠٩). اتجاهات حديثة في التربية (رؤى مستقبلية وخبرات دولية). الرياض: دار الزهراء.

٦٧. شريف عبد الله سليمان، صهيب شحاتة محمد (٢٠٢٠). دراسة مقارنة لبعض الجامعات الأجنبية ذات المستوي العالمي وإمكانية الإفادة منها في جامعة عين شمس. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، كلية التربية، جامعة عين شمس، (٤٤) ج٣، ١٥٣– ٣٤٢ .

٦٨. شيماء جبر عبد الله (٢٠١٩). رؤية مقترحة لتفعيل التوأمة كأحد صيغ تدويل التعليم الجامعي المصري: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*، جامعة حلوان، ٢٥(٩)، ١٢ : ١١٠.

٦٩. صالح قرني عدوي (٢٠٢١). التطور الاجتماعي والثقافي باليابان ومدى تأثره بالغرب. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، (٣٦) ج ٢، ص: ص ٢٨٢: ٣٠٨.

٧٠. صفاء صابر خليفة (٢٠٢٢). نموذج دولة "الرفاهية الاجتماعية" دراسة في الإشكاليات والمآلات. *المجلة العلمية*. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٧(١٤)، ٢٦٩– ٣١٤.

٧١. صلاح شعير (٢٠٢٣). *حروب الذكاء الاصطناعي القادمة*. القاهرة : وكالة الصحافة العربية.

٧٢. صلاح الدين منسي (١٩٨٩). *الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر* . القاهرة: دار النهضة العربية،.

٧٣. طالب صالح العطاس (٢٠٢٣). آليات تعزيز مبادئ التنوع الثقافي لدى الطالب الجامعي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. *المجلة العلمية*. كلية التربية، جامعة الوادي الجديد، (٤٥)، ١– ٢٠.

٧٤. طلعت حسيني اسماعيل (٢٠١٧). تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة دراسات تربوية ونفسية*. كلية التربية، جامعة الزقازيق، (٩٥) ج ٢، ٥– ١٢٠.

٧٥. عادل حسين (١٩٨١). *الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٥*، بيروت: دار الكلمة.

٧٦. عادل حلمي أمين (٢٠٢٣). تصور مقترح لتفعيل التوأمة الجامعية بين جامعة دمنهور وبعض الجامعات الأجنبية في ضوء التوجه نحو تدويل التعليم الجامعي. *مجلة كلية التربية*. جامعة بنها، ٣٤ (١٣٣)، ٤٥– ١٦٦.

٧٧. عائشة عبدالفتاح مغاوري(٢٠١٦). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات. *مجلة كلية التربية*. جامعة بنها، ٢٧(١٠٩)، ٤٥٣– ٥٤٠.

٧٨. عبد الباسط محمد دياب (٢٠١٥). دراسة مقارنة لنظم القبول بالجامعات الخاصة كمطلب لتحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان وامكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة العلوم التربوية*. كلية التربية قنا، جامعة جنوب الوادي، (٢٤)، ١٣– ١٦٠.

٧٩. عبد الله خليل (٢٠١٩). *خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (المسار– التحديات– السياسات)*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

٨٠. علي السيد الشخيبى (٢٠١٢). *آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي*. سلسلة الفكر العربي في التربية وعلم النفس [٤٩] القاهرة: دار الفكر العربي.

٨١. علي عيضة الحوالي (٢٠٢٣). تدويل التعليم الجامعي المفهوم – النشأة والتطور – الأهداف والمعوقات. *مجلة جامعة البيضاء*، جامعة البيضاء، اليمن، ٥(١)، ٢٠– ٣٩.

٨٢. عماد نجم عبدالحكيم (٢٠١٦). تدويل التعليم العالي بكندا. *المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وجامعة عين شمس، ٣٢١– ٣٧٥.

٨٣. عنتر محمد عبدالعال(٢٠١٨). تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٤(١٢)، ١– ٥٦.

٨٤. فاطمة محمد البردويلي، وسيدة سلامة محمد (٢٠٢٠). تطوير دور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة. *العلوم التربوية*، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٨ (٤)، ١٧٩– ٢٥٠.

٨٥. فتحي أبو الفضل (١٩٩٣). سياسات التكييف والتجارة الخارجية في الاقتصاد المصري. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، معهد التخطيط القومي، ١(٢)، ٤٠– ٨٣.

٨٦. فتحي حسن ملكاوي (٢٠٢٣). *القيم الجامعية : فلسفتها ومرجعيتها وتجلياتها*. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٨٧. فرحان العتابي (٢٠٢٠). المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

٨٨. كريمة محمد لاشين (٢٠١٧). تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مدخل التخطيط الاستراتيجي جامعة طنطا نموذجًا. *رسالة دكتوراه غير منشورة*. كلية التربية، جامعة طنطا.

٨٩. لبنى محمود عبد الكريم (٢٠٢٢). دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج،(٩٤) ج ١، ٢٠٩- ٢٩٠.

٩٠. لمياء محمد أحمد (٢٠٠٢). *العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٩١. مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية (٢٠٢٣). *تقييم السياسة الخارجية المصرية*، تم استرجاعها في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ https://mecouncil.org/about-us/?lang=ar

٩٢.محافظة المنيا (٢٠٢٣): *مقومات الاستثمار بالمحافظة*، تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ http://www.minia.gov.eg/New_Investment/Minia_requirements.aspx

٩٣. محافظة المنيا (٢٠٢٣) : *البوابة الإلكترونية لمحافظة المنيا*، تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ #http://minia.gov.eg/site_map.aspx

٩٤. محمد الشطي (٢٠٠٥). اليونسكو : أي المستقبل . *مجلة اليونسكو* (٨)، الكويت: تصدرها الأمانة العامة للجنة الوطنية الكويتية.

٩٥. محمد زكى عويس (٢٠١٦). *التعليم والامن القومي* . القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

٩٦. محمد صبري الحوت، صلاح الدين محمد توفيق، أحمد عابد إبراهيم (٢٠١٥). التنافسية بين الجامعات. *مجلة المعرفة التربوية*. الجمعية المصرية لأصول التربية، ٣(٥)، ١٢٧- ١٥٧.

٩٧. محمد عبدالرؤوف علي (٢٠١٥). التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات. *مجلة القراءة والمعرفة*، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، (١٦٠)، ٢٠١- ٢٢٢.

٩٨. محمد فوزي أحمد، وعماد نجم عبد الحكيم (٢٠١٨). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلً لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٥٣)، ٣٢٧ -٤١٢.

٩٩. محمد إبراهيم مطر(٢٠٢١). تدويل التعليم الجامعي مدخلًا لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل: تصور مقترح. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٨٣)، ١١٦٠- ١٢٢٤.

١٠٠. محمود النوبى، وباسل يسرى(٢٠١٣). مؤتمر صحفي عالمي: وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية خلال المرحلة الانتقالية.، *جريدة الأهرام*، ٢٠ يوليو، تم استرجاعها في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣ https://gate.ahram.org.eg/daily/News/222098.aspx

١٠١. محمود محمد المهدي (٢٠١٦).مواطنة الجامعات: دراسة مقارنة للجامعات الأمريكية والكندية والمصرية، *مجلة التربية المقارنة والدولية*، كلية التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢(٥)، ٣٤٩- ٥٣٨.

١٠٢. محمود محمد المهدي (٢٠١٨). القوة الناعمة للتعليم العالي وتحقيق المصالح القومية: دراسة مقارنة في الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومصر، *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*. كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٢(١)، ١٤- ١٧٨.

١٠٣. مدونة الدراسة في مصر(٢٠٢٤). *الدراسة في جامعة المنيا الأهلية في مصر للطلاب الوافدين*، تم استرجاعها في١٥ /١/ ٢٠٢٤. https://studyinegy.com/university/

١٠٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢٢). *٧ سنوات من الإنجازات- التنمية البشرية – قطاع التعليم العالي والبحث العلمي*. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

١٠٥. مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار(٢٠٢٣).أبـرز *التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (حوار الخبراء)*. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار.

١٠٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري(٢٠٢٣). *العوامل الجغرافية في مصر*، تم استرجاعها في ٢٠٢٣/١٠/٢٠ http://www.idsc.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?ID=16

١٠٧. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (٢٠٢٣). *النظام السياسي في مصر*، تم استرجاعها في ٢٣ /٢٠٢٣/١٠ http://www.idsc.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?ID=14

١٠٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٢٤). *تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية*، تم استرجاعها في ٢٠ /٨/ ٢٠٢٤ https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8121

١٠٩. مصطفى السعيد (٢٠٠٢). *الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة مظاهر الضعف الأسباب العلاج*. القاهرة: دار الشروق.

١١٠. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو ٢٠١٥). *تقرير أولي عن إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، المؤتمر العام*، الدورة ٣٨، باريس: اليونسكو.

١١١. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو٢٠٢٢).*التقرير العالمي لرصد التعليم*، باريس: اليونسكو .

١١٢. مها محمد عبد القادر(٢٠١٦). تدويل التعليم الجامعي الأزهري في ضوء الاقتصاد القائم علي المعرفة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية*. مركز البحوث التربوية بكلية التربية، (٢٦)، ٨٧- ١١٠.

١١٣. الموسوعة السياسية (٢٠٢٤). *مفهوم دولة الرفاهية*، تم استرجاعها في٢٠/٣/ ٢٠٢٤ https://political-encyclopedia.org/dictionary/

١١٤. الموسوعة المصرية (٢٠٢٣). *أهمية موقع مصر الجغرافي*، تم استرجاعها في٢٠ /١٠/ ٢٠٢٣https://egyptencyclopedia.com/m

١١٥. الموسوعة المصرية (٢٠٢٣).*محافظة المنيا: أهم المعلومات والحقائق*، تم استرجاعها في٢٠ /١٠/ ٢٠٢٣ https://egyptencyclopedia.com/

١١٦. نادية مخيمر عمر، نعمات عبدالناصر أحمد، وأمل على محمود (٢٠٢٢). الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٤(١)، ٢٣٨- ٢٦٢.

١١٧. نبيل سعد خليل (٢٠٢٠). منهجية برايان هولمز في دراسة التربية المقارنة . *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٧٩) ، ٦٦٩- ٦٧٦.

١١٨. نجاح رحومة أحمد (٢٠١٩). جهود المنظمات الدولية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها بمصر: تصور مقترح. *مستقبل التربية العربية*، المركز العربي للتعليم والتنمية ، ٢٦(١١٨)، ٨٣- ١٦٦.

١١٩. نجلاء أحمد شاهين، وحنان أحمد رضوان، ونادية حسن السيد (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم. *مجلة كلية التربية بنها*، كلية التربية، جامعة بنها، ٣١، (١٢٢)، ٣٥٨- ٣٨٠.

١٢٠. نجود حميد الطويرقي (٢٠٢٤). تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب، (١٤٩)، ١٥٩- ١٧٨.

١٢١. هبة زين (٢٠٢٠): *التعليم العالي في مصر... بين الواقع والمأمول*، المرصد المصري،، تم استرجاعها في ٢٣ /١٠/٢٠٢٣ https://marsad.ecss.com.eg/42738/

١٢٢. هدى محمد عبدالسلام ، ومحمد أحمد عبد الدايم، ومحمد أحمد حسين، وجابريال رامون سيرنا (٢٠٢٠). مبادرات التميز والإصلاح الإداري دراسة حالة للجامعات البحثية عالمية المستوى باليابان وإمكانية الاستفادة منها في مصر. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، كلية التربية، ٣١ (١٢٢) ج٤، ٢٩٥- ٣٣٣.

١٢٣. هنية جاد عبد الغالي (٢٠٢٢). تصور مقترح لمتطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الخاصة في ضوء الاتجاهات الحديثة. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها، ٣٣(١٣٢)، ٦٥٦-٧٤٠.

١٢٤. هيام عبد الرحيم أحمد (٢٠٢٠). تصور مقترح لمتطلبات تفعيل تدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الخبرات العالمية " دراسة تحليلية". *المجلة العلمية لكلية التربية النوعية*، جامعة المنوفية، ٧(٢١)، ٦٥٣- ٧٠٦.

١٢٥. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر (٢٠٢٠). *قائمة فروع الجامعات الأجنبية المعتمدة بمصر و المنشأة باتفاقيات دولية*، تم استرجاعها في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ https://www.sis.gov.eg/Story/212738

١٢٦. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر (٢٠٢٢). *الاقتصاد المصري في ٨ سنوات*، تم استرجاعها في ١٢ ديسمبر https://www.sis.gov.eg/Story/240639

١٢٧. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر (٢٠٢٣). *ثماني سنوات انجازات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي*، تم استرجاعها في ١٥ /١١/ ٢٠٢٣ https://www.sis.gov.eg/Story/

١٢٨. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلي مصر (٢٠٢٣). *وزير التعليم العالي يبحث دعم التعاون العلمي والتعليمي مع اليابان*، تم استرجاعها في ٢٠ /١١/ ٢٠٢٣ https://www.sis.gov.eg/Story/225641?lang=ar

١٢٩. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٦). *قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات*. القاهرة : وزارة التجارة والصناعة– الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

١٣٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(٢٠٢٣). *المركز الاعلامي*، تم استرجاعها في ٩ /٣/ ٢٠٢٣ http://mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/reports/report24-6-2021.jpg

١٣١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٤). *الرؤية*، تم استرجاعها في ٢٢ /٣/ ٢٠٢٤من https://portal. mohesr. gov. eg/ar-eg/pages/education-vision. aspx

١٣٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٤). *الرسالة*، تم استرجاعه في ٢٢ /٣/ ٢٠٢٤م https://portal. mohesr. gov. eg/ar-eg/pages/message. aspx

١٣٣. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٤). *الجامعات الحكومية* ، تم استرجاعه في ١٤ /4/ ٢٠٢٤ https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/governmental-universities.aspx

١٣٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٤). *الدراسة في مصر* ، تم استرجاعه في ١٤ /٤/ ٢٠٢٤ https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/StudyInEgypt.aspx

١٣٥. وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٠٧). *التوصيف البيئي لمحافظة المنيا، جهاز شئون البيئة*، والوكالة الدنماركية للتعاون الدولي برنامج الدعم القطاعي للبيئة، ومحافظة المنيا إدارة .شئون البيئة. تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ https://www.eeaa.gov.eg/Reports/219/Details

١٣٦. وفاء زكى بدروس (٢٠١٧). سيناريوهات مقترحة لمستقبل تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية في ضوء نماذج بعض الجامعات الأجنبية. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٤٧)، ٤٢٩– ٥٢٦.

١٣٧. وكالة اليابان للتعاون الدولي(الجايكا)(٢٠٢٣). *برنامج التشارك في خلق المعرفة تحت إشراف وكالة الجايكا (برنامج المدى طويل) برنامج الدراسات التنموية للجايكا*، تم

استرجاعها في٢٠ /٢/ ٢٠٢٤ http://www.lytokyo.org/wp-content/uploads/2023/09/ABE2024-General-Information-Arabic.pdf

١٣٨. ولاء محمود عبدالله (٢٠٢٠).متطلبات التحول لجامعة بحثية في ضوء أهداف التنمية المستدامة: تصور مقترح، *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، كلية التربية، جامعة الفيوم، ١٤(١١) ٨٠٢-٩١٢.

١٣٩. ويكيبيديا الموسوعة الحرة (٢٠٢٣). *معلومات عن محافظة المنيا*، تم استرجاعها في٢٠ /٣/ ٢٠٢٣ ، محافظة- المنيا https://ar.wikipedia.org/wiki/%

١٤٠. ياسر عيد شحاتة (٢٠١٨). الإصلاح الاقتصادي وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري. *مجلة كلية الآداب* ،جامعة بورسعيد، (١١)، ٣٧٣- ٣٩٣.

١٤١. ياسر فتحى الهنداوى، ومحمد غنيم سويلم (٢٠١٤). استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة مستقبل التربية العربية*، ٣١(٨٩)، ١١- ١٤٦.

١٤٢. يورجين ميتلشتراس (٢٠٠١). ت عثمان مصطفى عثمان، التعلم للعيش معًا: تحديات جديدة أمام التعليم والبحث في ظل الاقتصاد الكوكبي. *مجلة مستقبليات*، مركز مطبوعات اليونسكو، ٣١ (٣)، ٤٩١- ٤٩٦.

١٤٣. يونس مؤيد يونس (٢٠١٥). *أدوار القوى السياسية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية*. عمان : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

144. Alejandro, O,& Craddock,A.,(2023). *Academic Mobility in the Middle East and Egypt: If not West, Where Will Students Go?, World Education News +Reviews*, Retrieved 3, 9, 2023 Available at: https://wenr.wes.org/2017/02/academic-mobility-in-the-middle-eastand-egypt-if-not-west-where-will-students-go

145. Altbach , p. G. & Knight, J. (2019) . Internationalization of Higher Education, Motivation and realities. *Journal of International Studies*, 4(3) https:\\journals.sugepub.com\toc\jsi\11\3-4

146. American Council on Education (2022). *Mapping Internationalization on U.S. Campuses*, Washington DC: American Council on Education.

147. American Council on Education (2023). *Comprehensive internationalization framework* ,Retrieved 14, 7, 2023 Available at: https://www.acenet.edu/Research-Insights/Pages/Internationalization/CIGE-Model-for-Comprehensive-Internationalization.aspx

148. American Council on Education (2023). *international students*, Retrieved 22, 7, 2023 Available at: https://www.acenet.edu/Research-Insights/Pages/Internationalization/International-Students.aspx

149. American University(2024).*Institutional Agreements*, Retrieved 5, 2, 2024 From, https://www.american.edu/abroadatau/partners.cfm.
150. Baur ,D,. (2021). *Human Capital as Key Factor for Business Success. The Importance of Human Capital* .Germany: Munich.
151. Bettie, M. (2015). Ambassadors unaware: the Fulbright Program and American public diplomacy. *Journal of Transatlantic Studies*, (13) 4, 358-372.
152. Brajkovic ,L.& Helms ,R, M. (2018).Internationalization in the United States: Data, Trends, and Trump. *The Boston College Center for International Higher Education*, (7), 1-40.
153. Brotherhood,T,.(2021). *International Faculty: Increasing Mobility, In book: Handbook of Higher Education in Japan*, MHM Publishing, 1-20, DOI: 10.2307/j.ctv1zckxc3.25 ..
154. Cambridge Dictionary (2024). *human capital | English meaning*, Retrieved 22/8/ 2024 from, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/human-capital
155. Cambridge Dictionary (2024). *Soft Power | English meaning*, Retrieved 22/8/ 2024 from, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/soft-power
156. Clavecilla, L. (2023). T*he Impact of Japan's Unique Geography on Business Operations*, Retrieved 22, 9, 2023 From, https://www.smejapan.com/business-news/the-impact-of-japans-unique-geography-on-business-operations/
157. Constitution of the United States (2024). *Constitution of the United States*, Retrieved 22, 1, 2024 From, https://www.senate.gov/about/origins-foundations/senate-and-constitution/constitution.htm .
158. Daniel R.M,. Michael T.A,. Tom L. M,.(2021). *Regional Geography of the United States and Canada*, Illinois: Waveland Press.
159. Diem, C. D. & Abdullah, U. (2020). Promoting multiculturalism: Teachers' English proficiency and multicultural education in Indonesia, *Indonesian Journal of Applied Linguistics*, 10(1), 46-58.
160. Education Information (2023). *International Schools in Tokyo*, Retrieved 5, 9, 2023 From https://www.investtokyo.metro.tokyo.lg.jp/en/oursupports/life/education.html.
161. Edwards, S.& Ashida, A. (2021). Higher education in Japan: internationalization, the Sustainable Development Goals and survivability, I*nternational Journal of Comparative Education and Development*, 23(2), 104-119.
162. Egypt | U.S. Agency for International Development(2024). *Higher Education*, Retrieved 4, 1, 2024 From ,https://www.usaid.gov/egypt/higher-education.
163. Egypt-Japan University of Science and Technology (E-JUST)(2023). *About E-JUST*, Retrieved 14, 8, 2023 From, https://www.ejust.edu.eg/about-ejust#

164. Egypt-Japan University of Science and Technology, (E-JUST) (2024). *E-JUST Research*, Retrieved 16, 2, 2024 From , https://www.ejust.edu.eg/ejust-research
165. Erasmus Plus (2023) . *Erasmus+(2021-2027)*, Retrieved 16, 8, 2023 From : https://www.eacea.ec.europa.eu/grants/2021-2027/erasmus_en.
166. FinCity. Tokyo (2023). *TOKYO'S STRENGTH FINANCIAL AND ECONOMIC STRENGTH Stable financial economy and growth potential*, Retrieved 5, 9, 2023 From, https://fincity.tokyo/en/strength/economic
167. Fu Ho,H.& Lin,M,H. &Yang, C,C (2015). Goals, Strategies, and Achievements in the Internationalization of Higher Education in Japan and Taiwan, *International Education Studies* , 8(3), Canadian Center of Science and Education, 55- 65.
168. Gainey, P. & Andressen, C. (2002) . The Japanese Education System: Globalization and International, *Japanese Studies*, l22 (2), 153- 167.
169. Hanife,A. , Rahime, C. , Patrick, P. (2020). Faculty Experiences, Views, and Challenges on Internationalization in Higher Education from a Cross-Cultural Perspec-tive, *Cukurova University Faculty of Education Journal*, 49(2), 1126-1144.
170. HED Journal (2023). Internationalization of Higher Education in Japan, *International magazine about education in Russia*, Retrieved 22, 11, 2023 From, https://hedclub.com/en/library/internationalization_of_higher_education_in_japan_143157
171. Helms,R,M. (2015). I*nternationalizing U.S. Higher Education: Current Policies, Future Directions*, Center for Internationalization and Global Engagement, American Council on Education.
172. Hoshino,A,(2024). How Japanese Universities Develop Study Abroad Programs in Southeast Asia: A Sensemaking Perspective, *Journal of Studies in International Education*, 28(1), 68-86. DOI: 10.1177/10283153221093125 journals.sagepub.com/home/jsi
173. IIE Generation Study Abroad (2024). *About A Global Movement*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://www.iie.org/programs/generation-study-abroad/about/.
174. Institute of Education Sciences (IES) (2023). *Report on the Condition of Education*, Washington: A Publication of the National Center for Education Statistics at IES.
175. International Centre for Higher Education Research Kassel (INCHER-Kassel) (2023): Internationalization of higher education, *International Encyclopedia of Education*, 4Ed, University of Kassel, Germany.
176. Ishida .R, Susan. K, Boeing.M (2023). *Internationalization techniques:Authoring web pages*, Retrieved 16, 5, 2023 From https://www.w3.org/International/techniques/authoring-html

177. Japan International Cooperation Agency(2023). *Activities in Egypt*, Retrieved 14, 8, 2023 From, https://www.jica.go.jp/Resource/egypt/english/activities/activity09.html.
178. JAOS(2023). *Statistical Report on Japanese Study Abroad 2022*, Retrieved 22, 11, 2023 From, https://www.jaos.or.jp/wp-content/uploads/2023/10/20.pdf
179. JASSO (2023). *About JASSO*, Retrieved 22, 11, 2023 From, https://www.studyinjapan.go.jp/en/other/jasso/outline.html
180. Jenny J. Lee, (2021). *U.S. Power in International Higher Education*, New Jersey, Rutgers University Press.
181. Jibeen, T & Khan,M.(2015). Internationalization of Higher Education :potential Benefits and Costs, *International Journal of Evaluation and Research in Education(IJERE)*, 4(4), 196- 199.
182. Kakuchi,S (2024). *Universities seek new ways to increase and retain foreign students, University World News*, Available at : https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20240207120910388
183. Kose, M. A. & Lakatos, C. & Ohnsorge, F. & Stocker, M., (2023).*The Global Role of the U.S. Economy: Linkages, Policies and Spillovers. CAMA Working*. Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=2914672 .
184. Knight,J (2015). NEW Rationales driving internationalization, *international higher education*, the Boston college center for international higher education,(34), 223-225.
185. Krechetnikov, K.G. & Pestereva , N.M.(2017). A Comparative Analysis of the Education Systems in Korea and Japan from the Perspective of Internationalization, *European Journal of Contemporary Education*, 6 (1), 77- 88.
186. law insider dictionary (2024). *international-leadership / English meaning*, Retrieved 22/8/ 2024 from, https://www.lawinsider.com/dictionary/international-leadership
187. Leasa, W; David ,H;& Anni ,S (2019). *Internationalization at Home in Finnish Higher Education Institutions and Research Institutes*, Ministry of Education and Culture, Publications of the Ministry of Education and Culture, Finland.
188. Library of Congress (2024). *Political Parties*, Retrieved 20, 2, 2024 from, https://www.loc.gov/classroom-materials/elections/presidential-election-process/political-parties/
189. Lin,M.H, Yang,C.C. (2015). Goals, Strategies, and Achievements in the Internationalization of Higher Educa-tion in Japan and Taiwan, *International Education Studies*, 8 (3), 55-65, Retrieved 1, 6, 2023 from www. Eric.com.
190. Marginson, S., (2022). *IS The Idea Wrong or is the Flaw in Reality? On the Definition of " Internationalisation " of Higher Education*, University of Oxford ,Cghe Webinar3 .

191. Martel ,M &Baer,J,.(2022). Sp*ring 2022 Snapshot on International Educational Exchang*e, USA: Institute of International Education.
192. Merriam-Webster (2024). *Partnership*, Retrieved from: https://www.merriam -webster.com/dictionary/partnership
193. Ministry of Foreign Affairs, Japan (2018). *Japan and the United Nations*, The Ministry of Foreign Affairs holds the copyright Japan.
194. Ministry of Foreign Affairs, Japan (2023). *Japan—rich culture and quality education makes it the best destination for educational travel*, Retrieved 6, 9, 2023 Available at: ,https://www.mext.go.jp/a_menu/koutou/ryugaku/koukousei/1323946.htm.
195. Ministry of Foreign Affairs, Japan (2020). *Diplomatic Bluebook 2020*, Japanese Diplomacy and International Situation IN 2019, Japan.
196. Ministry of Foreign Affairs, Japan (2024). *Development Cooperation of Japan*, Retrieved 14, 1, 2024 From, https://www.mofa.go.jp/policy/oda/white/2020/html/honbun/b0/seisaku.html
197. Ministry of Internal Affairs and Communications Japan (2022). *STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN,* Ministry of Internal Affairs and Communications ,Japan .
198. Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT) (2024). *Promoting university student exchange and international exchange*, Retrieved 14, 1, 2024 From, https://www.mext.go.jp/en/policy/education/highered/title02/detail02/1373921.html
199. Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT) (2024). *Scholarship Loan Programs*, Retrieved 14, 1, 2024 From, https://www-mext-go-jp.translate.goog/en/policy/education/highered/title02/detail02/1373883.htm.
200. Modern Languages Association (2018). *More languages are spoken in California*, https://apps.mla.org/map_data_results Accessed 2nd June.
201. Nagoya Institute of Technology (2024). *International Collaborative Program* , Retrieved 18, 1, 2024 From, https://www-nitech-ac-jp .translate .goog/eng/int/program.html.
202. N. Kayashima , K. Kuroda, & Y. Kitamura. (2023.). Japan's International Cooperation in Education, Education in the Asia-Pacific Region: Issues, Concerns and Prospects , *JICA Ogata Sadako Research Institute for Peace and Development*, Japan International Cooperation Agency (JICA), Tokyo, Japan.
203. Opendoors (2024).*2023 Fast Facts, U.S. Study Abroad*, Retrieved 22, 1, 2024 From, https://opendoorsdata.org/annual-release/u-s-study-abroad/.

204. Open doors (2023):*2022 Fast Facts, U.S. Study Abroad in EYGPT*, Retrieved 14, 8, 2023 From, OpenDoors_PlaceOfOrigin_Sheet_Middle-East_North- Opendoors
205. Open doors (2023).*2022 Fast Facts, Egyptian international students*, Retrieved 14, 8, 2023 From, OpenDoors_PlaceOfOrigin_Sheet_Middle-East_North-Africa_2022.
206. Ota, H. (2018). Internationalization of Higher Education: Global Trends and Japan's Challenges, *Educational Studies in Japan: International Yearbook*, (12), 91- 105.
207. Paula, C., & Fragouli, E. (2018). Internationalization strategy of British Higher Education Institutions and student satisfaction, *International Journal of Higher Education Management*, 4(2), 1-23.
208. Peter, D. E. & Jacqueline, E. K. (2013). *An Overview of Higher Education in the United States: Diversity, Access, American Council on Education*, Germany: Springer.
209. Peter J Heard (2022). *Building a Research University*, Malaysia :Sunway University Press.
210. Petry, A. K. (2023). *Geography of Japan, The Stanford Program on International and Cross-Cultural Education (SPICE)*, Retrieved 22, 9, 2023 From, https://spice.fsi.stanford.edu/docs/geography_of_japan#1
211. Qs World University Rankings (2024). *The University of Egypt*, Retrieved 13, 5, 2024 From,https://www.universityrankings.ch/results&ranking=QS&region=World&year=2024&q=Egypt
212. Qs World University Rankings (2024). *The University of Tokyo*, Retrieved 11, 2, 2024 From,https://www.topuniversities.com/universities/university-tokyo.
213. Radko, N., Belitski, M., & Kalyuzhnova, Y. (2023). Conceptualizing the entrepreneurial university: the stakeholder approach. *The Journal of Technology Transfer*, 48(3), 955-1044.
214. Robson, S,. (2011). Internationalization: a transformative agenda for higher education?, *Teachers and Teaching: theory and practice*, 17 (6) , 619-630.
215. Saito, K., & Kim, S. (2019). Internationalization of Japanese higher education: Effective organization of internationally cooperative higher education programs. *Higher Learning Research Communications*,9(1), 47–63.
216. Salah ,S. A.(2002). Structural Adjustment and the Dismantling of Egypt's Etatist System, *Ph.D*, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University.
217. Sanders, T. & Jennifer, C.(1981). International Education ,*The Encyclopedia of Education,* (5), New York :the Mac million company .

218. Shanghai Ranking (2023). *Academic Ranking of World Universities*, Retrieved 16, 1, 2024 From https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2023.
219. Shanghai Ranking (2024): *The University of Tokyo*, Retrieved 11, 2, 2024 From,https://www.shanghairanking.com/institution/the-university-of-tokyo.
220. Shukunobe, M. (2024): *Education for International Understanding in Japan*, Retrieved 16, 1, 2024 From, https://japansociology.com/2012/01/07/education-for-international-understanding-in-japan/
221. Sisavath,S (2024): Internationalization of Higher Education in Laos: Perspectives of university staff on rationales, challenges, and strategies for the post-COVID-19, *Higher Education Forum*,(21), 161-180.
222. Soukhanov, A., Et Al.(2022). T*he American Heritage Dictionary of the English Language*, 5Ed, USA: Harper Collins Publishers .
223. Stier, J. (2010) . International education: trends, ideologies and alternative pedagogical approaches , *Globalization, Societies and Education*, 8(3), 339- 349.
224. Sugimura, M. (2008) . Higher Education Strategies and International Students Flow in Asian Countries , *International Symposium on Asian Higher Education Waseda University*, January 17-18, Japan :Published by Waseda University Global COE Program .
225. Superfine,B,M,. (2013). *Equality in Education Law and Policy 1954 - 2010*, New York :Cambridge Umiversity Press.
226. Tamaoka, K & et al (2003).What Makes International Students Satisfied with a Japanese University?, *Asia Pacific Education Review*,4(2), 119-128.
227. The American University in Cairo (2024). *Mission and History*, Retrieved 12, 2, 2024 From, https://www.aucegypt.edu/about/mission-and-history
228. The Economic Commission for Latin America (ECLA)(2023).*United States economic outlook:2020in review and early 2021*, Retrieved January 20,2023 from https://www..cepal.org
229. The Fulbright U.S. Scholar Program (2023). *Scholarships & Financial Assistance*, Retrieved 24, 8, 2023 From,https://www.mywebsearch.co/web?q=fulbright+scholarship+program.
230. The japantimes (2023). *Japan makes renewed push to internationalize higher education*, Retrieved 22, 11, 2023 From, https://www.japantimes.co.jp/news/2023/03/29/national/international-students-increase-plan-2/
231. The Times Higher Education World University Rankings (2024). *World University Rankings*, Retrieved 16, 1, 2024 From https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2024/world-ranking.

232. The University of Tokyo (2020*). Announcement of the University of Tokyo: Vision 2020*, Tokyo: U Tokyo.
233. The University of Tokyo (2023). *U Tokyo WAY 2022- 2023, Management Planning Department*, Tokyo: The University of Tokyo.
234. The University of Tokyo (2023). *The University of Tokyo's Mission*, Retrieved 11, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/about/mission.html.
235. The University of Tokyo Charter (2024). *Academic Pursuits*, Retrieved 11, 2, 2024 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/about/charter.html.
236. The University of Tokyo (2023). *Academics* , Retrieved 6, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/academics/academics.html.
237. The University of Tokyo (2022). *U Tokyo by the Numbers*, U Tokyo, Japan.
238. The University of Tokyo (2023). *Late Specialization and Early Exposure Strategies* , Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/whyutokyo/ed_001.html.
239. The University of Tokyo (2023). *International Student Handbook*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/about/international_handbook.html
240. The University of Tokyo (2023). I*nternational Student Support Room Student Supporter*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/adm/inbound/en/top-supporters-students.html
241. The University of Tokyo (2023). *Career Support Seminar and Consultation*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/adm/inbound/en/life-career-sc.html
242. The University of Tokyo (2023). *Career Support Office*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.careersupport.adm.u-tokyo.ac.jp/
243. The University of Tokyo (2023). *Scholarships* , Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/prospective-students/scholarships.html
244. The University of Tokyo (2023). *Annual Report 2022/2023*, Tokyo : U Tokyo.
245. The University of Tokyo (2023). *Recruitment affairs for postgraduate studies*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.careersupport.adm.u-tokyo.ac.jp/about/window
246. The University of Tokyo (2023). *Academics- Type G(For Graduates)*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/academics/ustep-type-g.html.
247. The University of Tokyo (2023). *Academics- Type U (For Undergraduates)*, Retrieved 15, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/academics/ustep-type-u.html.
248. The University of Tokyo (2023). *List of Overseas Offices*, Retrieved 22, 9, 2023 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/about/list_of_overseas_offices.html

249. The University of Tokyo (2024). *International Projects Promotion Group*, Retrieved 15, 2, 2024 From,https://www.u-tokyo.ac.jp/focus/en/events/z0707_00025.html
250. The University of Tokyo (2024). *Strategic Partnerships Project* , Retrieved 15, 2, 2024 From, https://www.u-tokyo.ac.jp/en/academics/sp-uni.html
251. The University of Tokyo (2024). *Establishment of UTokyo-KI LINK: An Overseas Center*, Retrieved 15, 2, 2024 From, https://www.iqb.u-tokyo.ac.jp/en/international/
252. The University of Tokyo (2024). *SAKURA Exchange Program in Science*, Retrieved 15, 2, 2024 From,https://www.anesc.u-tokyo.ac.jp/en/international-collaboration-research-capacity-strengthening/sakura-exchange-program-in-science/
253. The University of Tokyo (2024). *International Education Support Office*, Retrieved 15, 2, 2024 From, https://www-u--tokyo-ac-jp.translate.goog/en/current-students/international_centers.html?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
254. Tips for Tokyo Life (2023).*Education System and Learning Japanese-Language ,Schools in Japan*, Retrieved 5, 9, 2023 From, https://tabunka.tokyo-tsunagari.or.jp/useful/guide_eng/school/01.html.
255. Tokyo Metropolitan Government (2023). *Geography of Tokyo*, Retrieved 3, 9, 2023 From, https://www.metro.tokyo.lg.jp/ENGLISH/ABOUT/HISTORY/history02.htm
256. Tore, E. (2020). Examining Teachers' Attitudes towards Multiculturalism according to Various Variables, *International Online Journal of Educational Sciences*, 12 (1), 228-246.
257. Trapani,J,. & Gibbons,M. (2020). *Higher Education Research and Development Survey*, National Center for Science and Engineering Statistics Directorate for Social, Behavioral and Economic Sciences National Science Foundation, Retrieved 6, 9, 2023 From, https://ncses.nsf.gov/pubs/nsb20202/academic-r-d-in-the-united-states.
258. Trilokekar ,R, D.,(2015).From Soft Power to Economic Diplomacy ? AComparison of the Changing Rationales and Roles of the US.and Canadian Federal Governments In International Education, *CSHE Research &Occasional Paper Series*, Center for Studies In Higher Education ,University of California, Berkeley,(2), 1- 18.
259. Tsuneyoshi, R. (2018). The Internationalization of Japanese Education:"International" Without the "Multicultural", *Educational Studies in Japan: International Yearbook*,(12), 49-59
260. UCLA(2024). *international-ucla-edu*, Retrieved 17, 2, 2024 from, https://www-international-ucla-edu.translate.goog/institute/about?_

261. UCLA Dashew Center for International Students & Scholars (2024). *On-Campus Programs* ,Retrieved 18, 2, 2024 from, .https://internationalcenter.ucla.edu/programs-events/in-house-program.
262. UCLA Dashew Center for International Students & Scholars (2024): *Global Siblings*, Retrieved 18, 2, 2024 from, https://internationalcenter.ucla.edu/programs-events/global-siblings.
263. UCLA International Institute (2024). *Fulbright Program*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://www.international.ucla.edu/institute/fulbright/.
264. UCLA Global (2024). *About us*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://global.ucla.edu/aboutus.
265. UCLA(2024). *Global Collaboration*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://global-ucla-edu.
266. UCLA International Institute (2024). *About us*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://www.international.ucla.edu/institute/about.
267. UCLA Office of International Studies and Global Engagement (2024).*about the Office*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://global.ucla.edu/aboutus.
268. UCLA Study Abroad International Education Office (2024). *Outbound Students*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://ieo.ucla.edu/exchange/outbound/.
269. UCLA (2024). *about the Office*, Retrieved 26, 1, 2024 From, https://global.ucla.edu/aboutus.
270. UCLA International Institute (2024). *home*, Retrieved 26, 1, 2024 from, https://www.international.ucla.edu/institute/home.
271. UCLA (2024). *Global Collaboration*, Retrieved 27, 1, 2024 from, https://global.ucla.edu/collaboration
272. UCEAP (2024). *This is your study abroad*, Retrieved 15, 2, 2024 from, https://uceap.universityofcalifornia.edu/.
273. UNESCO (1970) . *A World to Gain: A Handbook for International Education Year*, Publications-Sales Section, New York : National Education Association of the United States.
274. UNESCO (1998). International Co-operation in Higher Education: Trends, Issues, Challenges and New Avenues for the 21st Century, *Paper Presented in World Conference on Higher Education Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action* , (3)1, Held in Paris, 5-9 October, Retrieved 16, 5, 2023 from: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000116428.
275. UNESCO (2017). *Data for Sustainable Development – SDG4 Egypt Country Profile*, Paris: UNESCO.
276. UNESCO (2019). *Global Education Monitoring Report 2019: Migration, Displacement and Education – Building Bridges, not Walls*, Paris: UNESCO.
277. UNESCO (2023). Revised draft of the 1974 Recommendation on Education for International Understanding, Cooperation and Peace

and Education in Relation to Human Rights and Fundamental Freedoms, *General Conference*, 22 September, 42nd session, Paris.
278. UNESCO (2023). *UNESCO in Japan*, Retrieved 22, 11, 2023 From, https://www.unesco.org/en/countries/jp.
279. University of California (2021). *UC's economic impact on California hits new high of $82B annually*, UC Office of the President January 19, 2021 ,Retrieved 14, 7, 2023 From, https://www.universityofcalifornia.edu/press-room/ucs-economic-impact-california-hits-new-high-82b-annually.
280. University of California (2018): *Economic Impact*, Retrieved 14, 8, 2023 From, https://planning.ucsc.edu/budget/reports-overviews/economic-impact/index.html Accessed 3th June.
281. United States Census Bureau (2016). *The State and the District of Facts: Santa Clara County, California* , A report issued by United States Census Bureau.
282. University Of California (2024). *Mission, vision and values*, Retrieved 20, 2, 2024 from, https://www.ucop.edu/uc-operations/mission-goals/mission-vision-values.html.
283. University Of California (2024). *Education abroad program*, Retrieved 15, 2, 2024 from, https://ieo.ucla.edu/uceap/.
284. U Multirank (2023) . *Why should I study in Tokyo?*, Retrieved 6, 9, 2023 From, https://www.umultirank.org/study-in-tokyo/.
285. USA FACTS (2023). *IMMIGRATION "How many people are coming to the US and who is immigrating to the US today?"*, Retrieved 16, 8, 2023 From, https://usafacts.org/state-of-the-union/immigration/
286. USAID (2023). *USAID at UNGA*, Retrieved 14, 10, 2023 From, https://www.usaid.gov/.
287. USAID (2023). *Country Development Cooperation Strategy (CDCS) - Egypt, 2020-2025*, Retrieved 14, 10, 2023 From , https://www.usaid.gov/egypt/cdcs.
288. U.S. News & World Report (2023). *University of Tokyo*, Retrieved 9, 9, 2023 From,https://www.usnews.com/education/best-global-universities/university-of-tokyo-500248.
289. Vught, F.V. (2009). The EU Innovation Agenda: Challenges for European Higher Education and Research, *Higher Education Management and Policy*, 21(2), 1- 22.
290. Watabe, Y(2010). Japanese Approaches to Organizational Internationalization of Universities: A Case Study of Three National University Corporations, *Ph.D* Dissertation , the Faculty of the Gradaute School, The University of Minnesota, Retrieved 19, 9, 2023 from: https://eric.ed.gov/?id=ED516766.
291. Wikipedia (2023). *California* , Retrieved 12, 8, 2023 From, https://en.wikipedia.org/wiki/California
292. Wikipedia (2023). *Geography of Japan*, Retrieved 22, 9, 2023 From, https://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_Japan.

293. Wit, D. H. (2017). *Global: Internationalization of Higher Education: Nine Misconceptions: International Higher Education*, Summer 2011, In book: Understanding Higher Education Internationalization, Germany: Brill Sense.
294. Wit, D. H., & Altbach, P. G. (2021). Internationalization in Higher Education: Global Trends and Recommendations for Its Future, *Policy Reviews in Higher Education*, (5), 28-46, Retrieved 9, 8, 2023 From, https://doi.org/10.1080/23322969.2020.1820898.
295. World Population Review (2023). *Tokyo Population*, Retrieved 3, 9, 2023 From, https://worldpopulationreview.com/world-cities/tokyo-population
296. world fact Book (2023).*United States of America* , Retrieved 4/8/ 2023 from https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/United-States.
297. Yonezawa, A (2014). The Academic Profession and University Governance Participation in Japan: Focusing on the Role of Kyoju-Kai, *Educational Studies in Japan: International Yearbook*,(8), 19-31.
298. Yonezawa, A. & Shimmi, Y.(2015). Transformation of university governance through internationalization: challenges for top universities and government policies in Japan, *Higher Education*, 70 (2), 173–186.
299. Zheng, J.& Kapoor, D. (2021). State formation and higher education (HE) policy: An analytical review of policy shifts and the internationalization of higher education (IHE) in China between 1949 and 2019, *Higher Education*, Springer Nature, (81), 179- 195.
300. Zhou,L & Alam, G,M,.(2024). *Commercial higher education strategies for recruiting international students in China: a catalyst or obstacle for sustainable education and learning?, Discover Sustainability*, 5:33, Retrieved 3, 9, 2023 From https://doi.org/10.1007/s43621-024-00216-3